دراسات في قوانين الفرنجة الساليين

(الأصول التاريخية للقانون الفرنسي)

الملخص :

صدر القانون السالي في حكم كلوفس الأول ملك الفرنجة ، وقد ادخل عليه تعديلات كثيرة من الملوك اللاحقين عرفت باسم الملاحق ، ثم أخيرا صدرت منه نسخة معدلة في عهد شارلمان وقد تضمنت نصوص القانون العديد من الأحكام الخاصة بالمحاكم والجرائم والعقوبات والعلاقة بين الحاكم والمحكومين وتنظيم الأسرة والملكية والكنيسة ورجالها ، غير ذلك من الموضوعات التي أضحت أساسا لفترة طويلة للقانون الأوربي في القرون الوسطي ٠

Abstract:

The Salic law was issued during the reign of Clovis I, King of the Franks, and was amended by subsequent kings, known as Capitularies. Finally, a modified version was issued during the reign of Charlemagne. The texts of the law included many provisions related to courts, crimes, punishments, the relationship between the ruler and the ruled, family organization, property, the church and its men, and other topics that became the basis for a long period of European law in the Middle Ages.

دراسات في القانون السالي للممالك الفرنجية

(القرون الوسطي الأوربية)

يعد القانون السالي واحداً من اقدم القوانين الجرمانية علي وجه العموم بل ربما يكون الأقدم فيما بينها ٠ وقد صدرت العديد من النسخ لهذا القانون في فترة تمتد لما يقرب من ٢٥٠ عاما٠ **فهذه الفترة الزمنية** التي تغطيها هذه الدراسة هي عصر الميروفنجيين والكارولنجيين، أي القرون السادس والسابع والثامن والتاسع الميلادي. وتشمل المنطقة الجغرافية الأراضي التي يحكمها نظام الملكية الفرنجية: **ففي العصر الميروفنجي**، ضمت مملكة الفرنجة ما يقرب من بلاد الغال بأكملها وجزءا من غرب ووسط وجنوب ألمانيا؛(فرنسا وهولندا وأجزاء من المانيا وسويسرا حاليا) وفي عهد الكارولنجيين، تم توسيع هذه المنطقة بإضافة منطقتين أخريين من بلاد الغال، سبتمانيا وبريتاني (حتى نقطة معينة)، وشمال شرق وشمال ألمانيا (فريزيا وساكسونيا بشكل أساسي)، وأجزاء من منطقة الدانوب الأوسط، وشمال شرق شبه الجزيرة الأيبيرية. لقد تم حذف إيطاليا: فحتى بعد خضوعها القسري لشارلمان، كما احتفظت مملكة لومبارديا بنظامها الخاص للمؤسسات، على الرغم من بعض الاختراقات الفرنجية الشديدة[1] ٠

وجدير بالذكر اعتمادنا في هذا العرض التاريخي القانوني علي التشريعات الملكية بجانب كتابات جريجوري التوري الموسعة(لم تكن آراء جريجوري مقيدة جغرافيا فحسب، بل كانت مقيدة اجتماعيا أيضا. على الرغم من أن غير النخب، بما في ذلك الأحرار المتواضعين وحتى العبيد وهم أجزاء راسخة من مشهد جريجوري وهم ممثلون داعمون بشكل خاص، وإن لم يكن حصريا، في أعماله السيرة الذاتية، إلا أنهم نادرا ما يثيرون أي شيء يمكن أن يدعم المعالجة الاجتماعية) وتعد أهم مصادر المعلومات حول الممالك الفرنجية المبكرة، ويوفر تاريخه على وجه الخصوص السرد الأساسي الذي يربط بين أدلة الرسائل والقصائد والسجلات

---

[1] **راجع هذا الاطار في :**

Francois Lous Ganshof ,The Carolingians and the Frankish Monarchy, Studies in Carolingian History ,Translated by Janet Sondbeimer ,Longman, 1971 p.86.

وحياة القديسين وقصص المعجزات والشرائع الكنسية ومجموعة القوانين والنقوش والعملات المعدنية والآثار٠ وكذلك تاريخ "فريدجار"Fredegar' Chronicle وهو عمل من عام ٦٦٠ تم تأليفه بلغة لاتينية غير أنيقة إلى حد ما، والذي يبدأ في شكل سجل تاريخي عالمي، ولكن في النصف الثاني منه يركز بشكل حصري تقريبا على تاريخ الفرنجة، ويعتمد الآن إلى حد كبير على تاريخ جريجوري التوري؛ يقال صراحةً في عنوان الكتاب الثالث أنه مقتبس من جريجوري. لا نعرف شيئًا عن المؤلف، باستثناء أنه كتب على الأرجح في برجندي، وكان ينتمي إلى الطبقة الأرستقراطية البرجندية. وقد اقترح أن النص كان في الواقع كتبه اثنان من المؤلفين، على الرغم من أن هذه النظرية لم تحظ بالكثير من الدعم في السنوات الأخيرة.

ويمكن العثور على نقطة مماثلة في الأدلة الأدبية الأخرى في أواخر القرنين الخامس والسادس، وفي مجموعات الرسائل وفي الأبيات ذات الصلة لفينانتيوس فورتوناتوس Venantius Fortunatus. على الرغم من أن قضايا المحكمة نادرا ما تظهر في هذه المصدر، إلا أن هناك حالات عديدة لأفراد يضغطون =على أصدقائهم للمساعدة في حل المشكلات، سواء من أجل التوصل إلى تسوية خارج المحكمة أو أيضا للتحضير للمحاكمة. وفي رسائل سيدونيوس أبوليناريسSidonius Apollinaris ، يتم التعامل مع الصراعات على الأرض والعبيد والإيجارات بطريقة مهذبة، دون اللجوء إلى القانون، كما هو الحال مع مسائل العنف والمشاكل التي يثيرها الزواج الاستعبادي غير المشروع والاختطاف٠وفي الحالة الأخيرة حاول سيدونيوس صراحة إيجاد أسباب للاتفاق قبل تصاعد النزاع ووصوله إلى المحاكم. وبالمثل، في قضية اختطاف، لجأ فينانتيوس فورتوناتوس إلى توجيه القصائد إلى أربعة رجال من ذوي النفوذ واعتمد عليهم بدلاً من القانون لتأمين إطلاق سراح الفتاة. هناك حالتان أقل وضوحا تتعلقان بأفيتوس من فيين، حيث قام الأسقف بالضغط على رجال علمانيين أقوياء، لأسباب ليس أقلها أن المدافعين طعنوا فيه ٠ هذا الجهد من الضغط على كل من الأصدقاء والمسؤولين يؤكد أهمية السياق الاجتماعي لأي نزاع ويظهر أنه يمكن جلب الأطراف المتعارضة إلى تسوية دون اللجوء إلى القانون٠

هناك أيضا بعض السجلات المسماة Placita وتمثل النمط العام للقضايا التي تم الكشف عنها في بلاسيتا Placita وصورتها كالآتي: يأتي المدعي أمام محكمة من الأقطاب يرأسها الملك٠ يتهم المدعي أولاً المدعى عليه أمام المحكمة٠ يجيب المدعى عليه على القضية ويتطور التبادل بين الاثنين مع إثارة النقاط والإجابة عليها. في هذا التبادل يمكن تقديم أنواع مختلفة من الأدلة لدعم نقاط معينة. عندما يرى في النهاية أن أحد الجانبين يخسر الحجة، يلخص مسؤول يدعى كونت القصر القضية، مشيرا إلى أنه تم اتباع الإجراء المناسب. ثم يصدر الملك والأقطاب الحكم النهائي والعلاج معا. يبدو أن الوثيقة النهائية، السجل الرسمي للقضية، قد تم إنتاجها من الملخص الذي قدمه كونت القصر، وكتبه الموثقون ثم تم فحصه وختمه أخيرا من قبل المسؤول المسمى المراجعreferendarius [٢] ٠

تقسيم : تشمل دراسة قانون الفرنجة الساليين ثلاثة فصول : في الأول للقانون والنظام عند الفرنجة الساليين حيث نتعرض للفتح الفرنجي لبلاد الغال والأحوال الاقتصادية والدينية وتجميع القانون ٠ وفي الثاني لنظم القانون العام وفي الثالث لنظم القانون الخاص ٠

---

[٢] **أنظر في تلك المصادر :**

Raymond Van Dam, Merovingian Gual and The Frankish Conquest , ,In The Cambridge Medieval History Volume 1, c.500–c.700 ,Edited by Paul Fouracre Cambridge 2005,p.198. **Shami Ghosh**, Writing the Barbarian Past, Studies in Early Medieval Historical Narrative, Brill 2016, p.94. ٠

Ian Wood, Disputes in Late Fifth and Sixth-Century Gaul: Some Problems ,The Settlement of Disputes in Early Medieval Europe, edited by Wendy Davies, Cambridge University Press 1986,p.8.

Paul Fouracr, Placita' and the settlement of disputes in later Merovingian Francia, in The Settlement of Disputes in Early Medieval Europe, edited by Wendy Davies, Cambridge University Press 1986 .p.24. **Alexander Callander Murray**, The Merovingian Kingship , Institutions , Law and History , Routledge 2022 **, p.149.**

الفصل الأول

القانون والنظام عند الفرنجة الساليين

نتعرض في هذا الفصل بدراسة الفتح الفرنجي للدولة الرومانية والاستقرار علي أراضيها ، وتجميع القانون السالي بجانب دراسة الأحوال الاقتصادية والدينية للبلاد خلال فترة الدراسة والتي تمتد كما ذكرنا لأكثر من ٢٥٠ عاما .

المبحث الأول

الفرنجيون في بلاد الغال :

لم يكن الفرنجة من الشعوب الجرمانية القديمة ، ولم يكن المؤرخين يعرفون أسمائهم؛ وقد ظهروا لأول مرة في المصادر التاريخية منذ نهاية القرن الثالث، كشعب على حدود الإمبراطورية عندما شاركوا في غارات ضد روما واستوطنهم الأباطرة على طول حدود نهر الراين[٣].

لقد كانوا بقايا شعوب قوية ذات يوم وقد شكلوا مجموعات مهاجرة وحربية، ولدتها الثورات الداخلية أكثر من حب القتال[٤]. عدد قليل، غير متحدين بأي حال من الأحوال، ولا يتصرفون أبدا بشكل منسق، بل يظهرون دائما في مجموعات صغيرة؛ ولا يشكلون أبدا شعبا عظيما أو جيشا عظيما وفقا للبعض[٥].

من الواضح أن "الفرنجة" كانوا موجودين قبل أن ينشئ كلوفس مملكة "فرنجية ضخمة، على الرغم من أنه من الصعب تحديد من هم هؤلاء الفرنجة أو من أين أتوا. ومن الواضح أن مصطلح "فرنجي"، وهو مصطلح تناقلته المصادر الرومانية منذ نهاية القرن الثالث، وتم ذكره مرارا وتكرارا منذ ذلك الحين، كان مصطلحا جماعيا لعدد من الشعوب التي كانت تعيش في منطقة الراين السفلي والمقاطعات الرومانية في شمال بلاد الغال حتى هذه الفترة. ومع ذلك، لا يوجد دليل كاف على وجود أي غزو أو توطين أو هجرة مجموعات أكبر إلى هذه المنطقة:

---

[3] **Shami Ghosh**,op.cit., p.93.

[٤] وصفهم البعض بأنهم كانوا طوال القامة ، شقر الوجوه ، يجمعون شعورهم فوق رؤوسهم وكان يطلقون شواربهم ويحلقون لحاهم ووصفوا انفسهم بأنهم الشعب الحكيم في مجالسه ،النبيل في جسمه ، الذي يشع منه الصحة والعافية ، الممتاز بجماله ، الجريء السريع ٠ أنظر : **د٠ حامد زيدان غانم** – تاريخ أوربا أوائل العصور الوسطي ، القاهرة د٠ت ، ص ١٦٨ ٠

[5] **Fustel Coulanges** , Historire Des Institutions Politiques De L'ancienne France , L'invasion Germanique - Le Romyaume Des Francs , Paris - Hachette – 1922, X.p.59.

يبدو أن هذه الشعوب "أصبحت" تدريجيا "فرنجة" (أو ببساطة تم تسميتها بهذا الاسم من قبل المصادر الرومانية). كانوا من تلك الوحدات الوثنية الكبيرة (مثل الألليمانيين أو الساكسونيين) التي ظهرت بشكل مفاجئ إلى حد ما خلال القرن الثالث، واستوعبت واستبدلت في منطقتها الخاصة عددا كبيرا من "القبائل" الصغيرة التي سبق ذكرها في المصادر. ومع ذلك، تظل أسباب هذا التحول في التسمية أو إعادة تجميع هذه الشعوب غير معروفة تماما٠

كان الفرنجة، وفقًا للرأي السائد، تجمع من قبائل : شامافيChamavi وبروكتيري Bructeri وتشاتواري Chattuarii وأمبسيفاريTencteri ، وربما بعد ذلك بقليل، توبانتيس ubantes وأوسيبيتيUsipites وتينكتيريTencteri وشاسوريChasuarii ، في حين أن اندماج تشاتي محل نزاع. وبحكم الأدلة الأثرية والأسطورة الميروفنجية التي تزعم أن إله البحر هو جدهم، وهي الأسطورة التي نقلها المؤرخ فريديجار[٦]، يفضل بعض الباحثين الادعاء بأن الفرنج

---

[٦] هناك أسطورة أخري ، ترد اصل الفرنجة إلي طروادة Trojan ، تناقلها جريجوري التوري وفريدجار ، يقدم لنا فريدجار نسختين متكاملتين من أصل طروادة للفرنجة، في الكتاب الثاني، في سجل جيروم، وفي الكتاب الثالث، في مقتطفات من تواريخ جريجوري : حيث أن أول ملك للفرنجة كان بريام. وبعد حرب طروادة، غادر الفرنجة طروادة، وذهبت مجموعة من الفرنجة إلى مقدونيا، وفي النهاية جلبوا الإسكندر الأكبر. ذهبت مجموعة أخرى من اللاجئين إلى فريجياPhrygia ,، تحت قيادة ملكهم فريجاسFrigas . في الكتاب الثاني، يقول فريدجار أن هذه المجموعة لاحقًا وكان لهم ملك يدعى فرانسيوFrancio ، ومنه اشتقوا اسمهم. وفي عهد فرانسيو، استقر الفرنجة بين نهر الراين والدانوب والبحر، وقد سافروا عبر آسيا وحاربوا مع الكثيرين.. وبعد أن تضاءلت المعارك والانقسام إلى مجموعات مختلفة، استقر الفرنجة في نهاية المطاف على نهر الراين. بينما كانوا في موقعهم في أوروبا الوسطى (وليس نهر الراين بعد)، ومع حكم بومبي لروما، تم إخضاع الفرنجة لفترة وجيزة من قبل الرومان. بعد وفاة فرانسيوFrancio ؛ سارعوا إلى التخلص من النير الروماني وقيل أنه "بعد ذلك لم تتمكن أي أمة من التغلب على الفرنجة حتى يومنا هذا". ويروي فريدجار أيضًا أن هناك مجموعة أخرى مشتقة من الطروادیين الأصليين، الذين يسميهم "تورسيTorci "؛ ومن المفترض أن هذا المصطلح يشير إلى الأتراك، الذين يبدو أنهم كانوا على اتصال بالقسطنطينية في القرن السادس. ربما سمع فريدجار الاسم من المواد التي تم إحضارها إلى فرنسا في سياق الاتصالات الدبلوماسية العديدة بين الميروفنجيين والإمبراطورية ٠وفي الكتاب الثالث، كان فريدجار أكثر دقة فيما يتعلق بعملية تشعب أحصنة طروادة الأصلية، موضحًا أن الفرنجيين انقسموا إلى مجموعتين، مرت إحداهما عبر آسيا واستقرت على طول نهر الدانوب؛ تجولت المجموعة الأخرى عبر أوروبا واستقرت على نهر الراين، تحت حكم ملكهم فرانسيو. لم يذكر أي شيء في الكتاب الثالث عن الصراع مع روما. وبعد حضور الفرنجة إلى نهر الراين، يخبرنا فريدجار أنهم بدأوا، لكنهم لم يكملوا، عمل بناء مدينة على صورة طروادة. بعد جريجوري، في الكتاب الثالث، يذكر فريدجار أسماء ماركومرMarcomer وسنو، Sunno. ويطلق أيضًا على "القادة". ويقدم

ينحدرون من المجموعة الجرمانية القديمة التي عاشت في منطقة بحر الشمال Nordseegermanen، وبالتالي فإنهم يضمون الشاوكيين ضمن الشعوب الفرنجية.

وعلى أي حال، فإن هذه الأسماء لم تختف تماما أو على الفور، بل تم استبدالها بشكل متزايد بمصطلح Franci . ورغم أن معنى المصطلح مشكوك فيه، فمن المرجح أن يكون جرمانيا (أو، وفقًا لبعض الآراء، ربما وإن كان أقل احتمالاً، سلتيا) في الأصل، وبالتالي ليس مصطلحا جديدا للرومان. ومع ذلك، ينظر إليه على نطاق واسع على أنه مصطلح أطلقه آخرون على الفرنجة Fremd–bezeichnung. وبالتالي، ربما كان اسم "فرنجي" اسما لأحد تلك الشعوب الصغيرة التي كانت تعيش على جانبي الحدود الرومانية، والتي بدأ الرومان تدريجيا في استخدامها كمصطلح عام للإشارة إلى مجموعة البرابرة بأكملها في منطقة الراين السفلي. وأيًّا كانت أصول هذا المصطلح، فقد تبنته المصادر الرومانية. وهكذا، على الأقل في نظر الرومان، كان الفرنجة ينظَر إليهم منذ البداية باعتبارهم نوعا من الوحدة التي اقتربت من كونها شعبا (بربريا)، رغم أننا لا نعرف المعايير التي تم بموجبها هذا التوحيد هل عرقي أم سياسي؟[٧].

وسع الشعب الجرماني المعروف باسم الفرنجة سيطرته السياسية خارج أراضيه الأصلية في الراين الأوسط والسفلي ، وفي القرن السادس أنشئوا مملكة امتدت على المناطق الحديثة في ألمانيا الغربية والبلدان المنخفضة ومعظم فرنسا. أسسها كلوفس الأولClovis (٥١١)، واستمرت مملكة الفرنجة حتى تم تقسيمها بموجب معاهدة فيردانTreaty of Verdun عام

=أيضًا سردًا أصليًا فيما يتعلق بأصول السلالة الميروفنجية، حيث يخبرنا أن مؤسسها المسمى ميروفيتش Merovech وُلد في عائلة كلوديوChlodio زوجته بعد لقائها بمخلوق بحري، ومن غير المؤكد ما إذا كان قد أنجبه الوحش أم رجل .أنظر: **Shami Ghosh, op.cit., p.101.**

[7] **Hans-Werner Goetz**, Gens , Kings and Kingdoms: The Franks , in Regna and Gentes ,The Relationship between Late Antique and Early Medieval Peoples and Kingdoms in the Transformation of the Roman World, Edited by Hans-Werner Goetz, Jorg Jarnut ,Brill 2003, pp.307-310.

٨٤٣ بين أبناء لويس المتدين الثلاثة. وبالتالي أدت إلى ظهور الممالك في العصور الوسطى في كل من فرنسا وألمانيا.

كان الفرنجة دائما أقلية صغيرة في مملكتهم الخاصة، ومن عجيب المفارقات أن فرنسا واللغة الفرنسية أخذتا اسميهما من الفرنجة، على الرغم من وجود بضع مئات فقط من الكلمات الفرنجية في الفرنسية وأن قليل من الفرنجة استقروا بالفعل في فرنسا.

كان هناك أيضا القليل من التماسك أو الوحدة بين الفرنجة، وكان كل فرع من فروعهم الرئيسية يتألف من العديد من المجموعات الفرعية تحت زعاماتهم الخاصة. كان الفرنجة الساليون(البريون) Salian Franks موجودين على نهر الراين السفلي، بينما كان الربواريان(البحريون) [٨]Ripuarians موجودين على نهر الراين الأوسط.

في أواخر القرن الثالث وطوال القرن الخامس، كان الفرنجة، جنبا إلى جنب مع الأللیمانیینAlemanni والقبائل الجرمانية الأخرى، يختبرون باستمرار الدفاعات الرومانية[٩] على

---

[٨] **د. حامد زيدان غانم** – المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

[٩] مرت العلاقات بين الفرنجة والرومان بمرحلتين، الأولى كانت المواجهة العسكرية والثانية كانت الاستقرار السلمي والخدمة في الجيش الروماني. ومن الصحيح أننا نستطيع أن نميز بين مرحلتين من العلاقات بين الفرنجة والرومان. فقد اتسمت المرحلة الأولى، التي استمرت حتى النصف الثاني من القرن الرابع، بالمواجهة والغارات التي أفسح المجال بشكل متزايد لاستقرار سلمي (إلى حد ما) على الأراضي الرومانية منذ نهاية القرن الثالث فصاعداً، وهي العملية التي تكثفت منذ النصف الثاني من القرن الرابع. ولكن من الطبيعي أن تتداخل هذه "المراحل"، وقد يكون من الأنسب أن نتصور الغارات والاستيطان كحدثين متزامنين قامت بهما مجموعات مختلفة على التوالي. ومع ذلك، فقد نفترض أن الاستيطان زاد، وأنه تم، على الأقل في بعض الحالات، بـ"إذن" روماني. في الواقع، فإن أقدم دليل لدينا، وهو المديح لقسطنطيوس وقسطنطين، حيث يمتدح هؤلاء الأباطرة لأنهم وطنوا الفرنجة على الأراضي الرومانية المهجورة، وبالتالي جعلوهم فلاحين أو محاربين فلاحين في الخدمة الرومانية. بالإضافة إلى ذلك، هناك رواية أميانوس الشهيرة عن عام ٣٥٨ عندما وطن جوليان الفرنجة "الساليين"، بشكل غريب بما فيه الكفاية، في نفس منطقة توكساندريا التي غزوها بشكل غير قانوني والتي طردوا منها على ما يبدو مباشرة قبل إبرام تلك المعاهدة. وبعد سبعة عقود، ربما في عام ٤٣٥ أو ٤٣٦، سُمح للفرنجة "البحريون " بالاستقرار على الضفة اليسرى لنهر الراين. **أنظر :**

Hans-Werner Goetz, op.cit., p. 311.

ويري فوستيل دي كولانج أن " لمدة قرن ونصف تقريبًا، أطاع الفرنجة الإمبراطورية الرومانية. وهذه الحقيقة يشهد عليها القانون السالي نفسه؛ عندما كتبوا هذا القانون، كانوا لا يزالون يتذكرون النير القاسي الذي وضعه

طول نهر الراين. ويذهب البعض إلي أن المشاركين كانوا في ذلك مجرد حفنة من الشعوب، كل مجموعة يبلغ تعدادها على الأكثر بضع عشرات الآلاف، وكان العديد منهم – وليس كلهم – قد تم استيعابهم داخل المقاطعات الرومانية دون تجريدهم أو تغيير المجتمع الأصلي. بعبارة أخرى، فإن البرابرة الذين نجدهم في الواقع يتعاملون مع الإمبراطورية الرومانية، ويقودون أقدم الممالك الخلفاء في الغرب، كانوا يفتقرون إلى العدد والتماسك والحزم والمهارات بشكل ملحوظ وهو في مجمله خيبة أمل عندما يتم مقارنتها بالهجرات الطويلة والهائلة التي يعتقد أنها تميز ماضيهم[١٠].

كان الرومان هم المسيطرين بشكل عام، واستقر العديد من الفرنجة المهزومين في المانيا الرومانية وشمال بلاد الغال كجنود مزارعين. وأعطي الساليون أرضا في توكساندريا Toxandria ، جنوب غرب مصبات نهر الراين. وفي المقابل، قدم الفرنجة المجندين، وأحيانا وحدات كاملة، التي خدمت في الجيش الروماني في جميع أنحاء العالم المتوسطي. كما بدأ الفرنجة في العمل كضباط، ومثل الجرمان الآخرين، ارتقى بعضهم ليصبحوا جنرالات مهمين أثروا على السياسة الإمبراطورية[١١].

=الرومان على رؤوسهم. وقد نجت بعض ملامح تاريخهم من النسيان وترسم حالتهم بشكل جيد. .ويروي أحد المؤرخين الذين كتبوا في القرن السابع تقليدًا جاء بالتأكيد من القرن الخامس؛ يروي أن زعيم الفرنجة شيلدريك، والد كلوفس، تم تجريده من قيادته، حوالي عام ٤٥٧، على يد رئيسه الهرمي، قائد الجنود إيجيديوس. لعدة سنوات. لم يكن لدى الفرنجة زعيم وطني؛ لقد أطاعوا المسؤول الإمبراطوري مباشرة ودون وساطة، بل ودفعوا الضرائب لمصلحة الضرائب. بعد مرور بضع سنوات، تغير الصولجان الإمبراطوري وسقط إيجيديوس ؛ ثم قدم شايلديريك نفسه للإمبراطور ومن ثم عاد للزعامة الافرنجية من جديد

Fustel Coulanges, op.cit., p.60.

[10] **Walter Goffart** , Barbarian and Romans . 418-584 The Techniques of Accommodation, Princeton University Press 1980 , pp.305.

[11] **Raymond Van Dam**, Merovingian Gual and The Frankish Conquest , ,in THE Cambridge Medieval History Volume 1 c.500–c.700 ,Edited by Paul Fouracre Cambridge2005, p.193

أثناء انحدار الحكومة الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس، انهارت دفاعات نهر الراين وأسس الفرنجة الربواريان مملكة قوية تركزت في كولونيا. وبدأت مجموعة الفرنجة الساليين حول تورناي Tournai في الصعود إلى الصدارة تحت قيادة زعمائها، الميروفنجيين:[١٢] شيلديريك Childeric الأول وأبنه كلوفس الأول. وقد ضم كلوفس جميع القبائل الفرنجية إلى سيطرته، إلى جانب الألليمانيين والتورنجيين Thuringians المجاورين وكل بلاد الغال تقريبا. وعلى الرغم من أنه نقل عاصمته أولاً إلى سواسون Soissons ثم إلى باريس[١٣]، برفقة حاشيته، إلا أن قلة من الفرنجة انتقلوا معه. وكانت مملكة الفرنجة يحكمها الفرنجة الساليين مع رفاقه وجيشه من الفرنجة في الغالب، ولكن سكانها وثقافتها كانت مختلطة، حيث لم يشكل الفرنجة أنفسهم سوى جزء صغير من تركيبتها العرقية، على الرغم من هيمنتهم في شمال شرق بلاد الغال والراين السفلي والوسطى.

وبالتالي، يجب التمييز بين مملكة الفرنجة، وهي مجموعة الأراضي الخاضعة لملوك الميروفنجيين Merovingian، بما في ذلك آكيتاين Aquitaine وبرجنديا Burgundy ، وأرض الفرنجة، فرانسيا Francia، التي امتدت من شمال بلاد الغال عبر أراضي الساليان و الربواريان – منطقتي نيوستريا Neustria وأوستراسيا Austrasia. وسرعان ما استوعبت الأعداد الصغيرة من الفرنجة المنتشرة في جميع أنحاء نيوستريا السكان الجالو الرومانيين ولم تترك سوى بصمة عرقية ضئيلة على ثقافة المنطقة. فقدت كلمة "فرنجي" أهميتها العرقية خلال القرن السادس

---

[١٢] الاسم الأسري "الميروفنجي" ينبع بشكل طبيعي من اسم جد كلوفس. من الجدير بالذكر أن جريجوري التوري لم يستخدم هذا الاسم مطلقًا، ولكنه كان شائعًا بالتأكيد في عصره، وهو ما يفسر شعبية الاسم الذي تبين أنه اسم ميروفيك المشؤوم والمتكرر في عهد شيليبريك وكلوتير الثاني٠ أنظر :

Alexander Callander Murray, The Merovingian Kingship , Institutions , Law and History , Routledge 2022 ,p.153.

[١٣] يري فشر أن كلوفس توج بثلاثة انتصارات عسكرية وهي انتصاره عند سواسون سنة ٤٨٦ علي القائد الروماني سياجروس الذي كان يطلق علي نفسه قائد الرومان ، ثم انتصاره علي الاليماني في الالزاس بعد ذلك بعشر سنين ، ثم انتصاره علي الاريك ملك القوط الغربيين عند فوييه القريبة من بواتييه عام ٥٠٧ م ٠ وقد اعقب ذلك بخطوة جريئة نحو تأسيس الدولة الفرنجية في غاليا ونقل عاصمته من سواسون إلي باريس ثم تحول من الوثنية إلي المسيحية الكاثوليكية ٠ **٠هـ ٠ ١ ٠ ل ٠ فشر**- تاريخ أوربا العصور الوسطي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ ، ص ٣٦-٣٧ ٠

وأصبحت مرادفة لـ "الرجل الحر"؛ ففي فرنسا أصبحت تشير إلى شخص من شمال نهر اللوار، وهو من سكان نيوستريا. وفي ألمانيا، احتفظت الأراضي الفرنجية بهويتها العرقية باعتبارها فرانكونيا (واحدة من "دوقيات" ألمانيا الخمس)، في حين كان قلب لورين هو أوستراسيا، أرض الفرنجة الربواريان [١٤].

خلاصة القول ، لقد أصبح حكم كلوفس بمثابة عتبة بين البرابرة الجرمانيين والرومانيين المسيحيين. كان من المفترض أن الفرنجة قد تركوا وراءهم البربرية، حيث بدأوا كفرنجيين في مسيرتهم نحو التنوير أو، كما قيل في مدح الفرنجة، "أظهروا التصرف الاجتماعي والنعمة الحيوية التي كانت في كل عصر تخفي رذائلهم وأحيانا تخفي عيوبهم"[١٥].

ظهور الدولة الكارولنجية :

أثبتت الملكية الميروفنجية عجزها عن الحفاظ على السيطرة على سك النقود، التي تدهورت وتشتتت. وتراجعت الضرائب العامة في بلاد الغال؛ وتيبست الدبلوماسية وضيقت؛ وتضاءلت الإدارة وتقلصت[١٦].

كفت الدولة عن التوسع والنمو بعد فترة من قيامها ودخلت دورا من الفوضي والحروب الأهلية التي استمرت قرابة قرن ونصف ٠ فقد انقسمت الدولة إلي ثلاث ممالك صغري (أوستراسيا ،ونستريا وبرجنديا) ٠ ويرجع ذلك حسب المصادر إلي ضعف الملوك الفرنجة ، حيث تغلب نفوذ النبلاء ورجال الدين ٠ فوافق الملوك علي التنازل عن تعيين الأساقفة ليقوم رجال الأسقفية بانتخابهم ، كما وافقوا علي عدم محاكمة رجال الدين أمام المحاكم العامة

---

[14] **Steven Fanning,** Franks , in Medieval France – An Encyclopedia , ed. By William W.Kibler ,Grover, A.Zinn, Lawrence Earp, Taylor & Francis, e-Library, 2006, pp.703-704.

[15] **Jean-Pierre Poly**, Liberté, lien des guerriers, livre de droit. La lex salica entre coutume barbare et loi romaine, Association Clio et Themis 2016, p. 2.

[16] **Perry Anderson**, Passages from Antiquity to Feudalism, NLB, 1974, p.126.

للدولة، الأمر الذي أنتهي باستقلال الكنيسة عن التاج ، أما النبلاء فقد فقدوا الضمان بالملكية التي تحت أيديهم كما حيل بين التاج وفرض أية ضرائب إضافية عليها [١٧].

من جهة أخري ، أختار النبلاء زعيمهم ليتولي وظيفة رئيس البلاط في القصور الملكية ، ضمانا لامتيازاتهم ومصالحهم ، ورغم أن تلك الوظيفة قد بدأت متواضعة إذ اقتصر عمل صاحبها علي الإشراف علي خدم القصر وموظفيه ، إلا مع أنه مع تطور الأحداث بالممالك ، أخذت في النمو حتي اصبح شاغلها بمثابة الوزير الأول في الدولة ،وأصبح اختصاصه جمع إيرادات الأراضي الملكية بالإضافة إلي توزيع الهبات والوظائف، حتي أصبحت السلطة الفعلية في أيديهم ،وأصبح تاريخ الميروفنجيين منذ ذلك الوقت هو تاريخ رؤساء البلاط في الممالك الثلاث التي انقسمت إليها الدولة[١٨].

وباعتلاء يبين القصير رئيس البلاط ملكا علي بلاد الفرنجة عام ٧٥٢ ، حلت الأسرة الكارولنجية في حكم دولة الفرنجة ،وتكون أسرة كلوفس الميروفنجية قد انتهت ، وفي عام ٨٠٠ م ، توج شارلمان بواسطة البابا إمبراطورا ، وكانت البابوية تسعي إلي إقامة إمبراطورية واحدة تحل محل الإمبراطورية البيزنطية إيمانا بأن عرش القسطنطينية يعتبر شاغرا بعدد عزل الامبراطور الشرعي قنسطنطين السادس عام ٧٩٧م [١٩]. ولكن كيف نقلت السلطة الإمبراطورية والملكية بعد وفاة شارلمان؟ لقد شغلت هذه المشكلة شارلمان وحاشيته وبالتأكيد أبنائه – شارل؛ ببيبين ملك إيطاليا؛ ولويس ملك آكيتاين." ففي ٦ فبراير ٨٠٦ في تيونفيل، بعد اختتام جمعية الرجال العظماء، حسم شارلمان مسألة خلافته، ليس بترتيب يحمي وحدة الإمبراطورية، بل بتقسيم الأراضي الخاضعة لسيطرته بين أبنائه الثلاثة صراحةً[٢٠].

---

[١٧] **د. سعيد عبد الفتاح عاشور** – أوربا العصور الوسطي – الجزء الأول – التاريخ السياسي ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦١ م ، ص ١٨٢ .

[١٨] المصدر السابق ، ص ص ١٨٣

[١٩] **د. عفاف سيد صبرة** – الإمبراطوريتان البيزنطية والرومانية الغربية زمن شارلمان – دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١١١ .

[20] **Francois Lous Ganshof** , Frankish institutions and Charlemagne , Trans. By Bryce and Mary Lyon , New York 1970 ,p.16.

إن ظهور هيمنة سياسية أوروبية جديدة خلال القرنين الثامن والتاسع تحت حكم الملوك الفرنجة من العائلة الكارولنجية لم يوحد العديد من الممالك الجرمانية سياسياً لفترة وجيزة فحسب، بل إنه عزز أيضاً وحدة جديدة في القانون الكنسي. لقد جعل شارلمان (٧٦٨-٨١٤)، الذي يبدو لمعاصريه، الحاكم الأكثر نجاحاً في سلالة الكارولنجيين، وكان تجديد القانون الكنسي هدفاً لسياساته الإمبراطورية وسعى إلى تعزيز فعالية المحاكم الكنسية.

وكان البابا قد إرسال كتاب هادريانا Hadriana إلى الإمبراطور في عام ٧٧٤، وهو نسخة منقحة حديثًا من كتاب ديونيسيانا Dionysiana ، وهو عبارة عن مجموعة قديمة من القوانين التي ألفها ديونيسيوس إكسيجوس (الصغير) Dionysius Exiguus نحو نهاية القرن الخامس[٢١]. لقد كان من المفترض أن يستخدم شارلمان وخلفاؤه هذه المجموعة المنقحة، جنبا إلى جنب مع مجموعة القوانين المجمعية الإسبانية المعروفة باسم هيسبانا Hispana [٢٢]،

---

[٢١] **ديونيسيوس الصغير Dionysius Exiguus**يلقب أيضا بـ «ديونيسيوس المفسر» كان راهبًا من إقليم سكيثيا الرومانية. عاش في روما في بداية القرن السادس وقام بترجمة كتابات مسيحية يونانية كثيرة إلى اللاتينية، وساهم في عمل الحسابات الخاصة بالليتورجيات الكنسية وتجميع القوانين الكنسية. جمع ديونيسيوس إكسيجوس شرائع المجامع المسكونية في مجموعة تُعرف باسم ديونيسيانا، وهو مصدر واسع الاستخدام للمعرفة حول المجامع المبكرة التي تبنت سلطتها العظمى. تم وضع هذه المجموعة من النصوص في نسختين. الأول احتوى على قوانين الرسل وقوانين نيقية، وأنقرة، وقيصرية الجديدة، وجنجرة، وأنطاكية، ولاودكية، والقسطنطينية، وسرديكا، ودورة قرطاجة الأولى (٤١٩)، وخلقيدونية، انظر :

Michael Edward Moore, A Screed Kingdom-Bishops and the Rise of Frankish Kingship, 300–850, The Catholic University of America Press 2011, p31.

[٢٢] مجموعة كنسية من القرن السابع تُعرف باسم هيسبانا Hispana وتعد لفترة طويلة مجموعة قانونية موثوقة. كانت تتألف من مجموعة كبيرة من الشرائع، التي لم تُستمد فقط من المجامع اليونانية المبكرة، بل وأيضًا من شمال إفريقيا، وبلاد الغال، وخاصة من إسبانيا، حيث كانت التشريعات المجمعية واسعة النطاق ومهمة. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت هيسبانا العديد من المراسيم البابوية،من البابا داماسوس الأول (٣٦٦-٨٤) إلى جريجوري الأول (٥٩٠-٦٠٤). أعيدت صياغة المواد القانونية في هيسبانا عدة مرات. عُرفت النسخة الأقدم باسم chronologica Gollectio Hispana، لأنها قدمت شرائعها المجمعية والمراسيم البابوية بالترتيب الزمني. خلال النصف الثاني من القرن السابع، أعاد بعض المحررين المجهولين تنظيم هذه المواد إلى فئات موضوعية لإنشاء نسخة منقحة من المجموعة المعروفة باسم Collectio hispana systematica. وفرت Hispana systematica لمستخدميها إمكانية الوصول إلى الشرائع بشكل أكثر ملاءمة من معظم

باعتبارها الكتب القانونية الأساسية في بلاطهم. كما بذل شارلمان وخلفاؤه جهودا طموحة لإصلاح المؤسسات الكنسية والانضباط.

وكانت المراسيم التنظيمية التي أصدرها شارلمان وخليفته لويس الورع (٨١٤-٤٠) تتناول غالبا أمورا كنسية. ومن أهم هذه المراسيم ، مرسوم هيرستالCapitulary of Herstal (٧٧٩)[٢٣]، على سبيل المثال، الذي عمل على تحسين قدرة الكنيسة على تمويل أنشطتها بشكل كبير من خلال الدعوة إلى المسؤولين الإمبراطوريين لفرض دفع العشور، ولقد كانت هذه الضريبة التي بلغت ١٠٪ على أغلب أنواع الدخل والتي ظلت تشكل أساس تمويل الكنيسة لأكثر من ألف عام، سبباً في زيادة الموارد الكنسية، الأمر الذي جعل من الممكن مضاعفة أعداد الأبرشيات وإقامة الخدمات الدينية والتعليمات المنتظمة في العديد من أجزاء الإمبراطورية حيث كانت هذه الخدمات في السابق عشوائية ومتقطعة. كما كانت هناك مجامع أخرى تتعامل مع المدارس والمكتبات الرهبانية، وتوحيد المراسم الليتورجية، وانضباط رجال الدين، ومجموعة أخرى من الأمور الحيوية لرفاهية الكنيسة الكارولنجية. كما أوضحت المجامع أن شارلمان كان ينظر إلى نفسه باعتباره رئيساً لكل من المؤسسة الدينية والمدنية داخل إمبراطوريته. والواقع أنه لم ير خطاً فاصلاً واضحاً بين السلطات الملكية والسلطات الكنسية. وكان تنظيم الكنيسة في تقديره جزءاً لا يتجزأ من وظائفه الملكية. وقد استخدم شارلمان المراسيم capitularies

=المجموعات المبكرة الأخرى، ولا شك أن هذا كان سببًا، على الأقل جزئيًا، لشعبيتها المستمرة منذ فترة طويلة٠أنظر :

James A. Brundage, Medieval Canon Law, Routledge 2013 ,pp.10-11.

[٢٣] نُشر أول مرسوم من هذا النوع، مرسوم هيرستال، في عام ٧٧٩ وهو أقدم مرسوم معروف باسم المرسوم. وقد بلغ ذروته في فترة من الأزمة السياسية الخطيرة للغاية: الحملة الكارثية إلى إسبانيا في عام ٧١٧؛ ورد الفعل السكسوني العنيف الذي اجتاح كولونيا في العام التالي؛ والخوف من الحركات المناهضة للفرنجة في آكيتاين وسبتمانيا. تم إعداد هذا الميثاق في الجمعية التي اجتمعت في قصر هيرستال على نهر التميز، وأصدره الملك، وقد عدل أو أعاد تنظيم أهم قطاعات الحياة العامة من خلال إدخال إصلاحات جوهرية.٤ وقد وصف هذا الميثاق ببعض المبالغة بأنه "ميثاق تأسيسي كتبه شارلمان على أراضي المملكة الفرنسية القديمة، وقد =تعامل بشكل ملحوظ مع عمل العديد من المؤسسات والمسائل الكنسية والإدارية والقضائية: أول مجالين متشابكين بشكل وثيق في هيكل الملكية الكارولنجية٠ **Francois Lous Ganshof**, op.cit., 7.

الكارولنجية كمصدر شرعي للقانون الكنسي وأدرجها بشكل روتيني في مجموعات لاحقة من القوانين[٢٤].

لقد شكلت جهود شارلمان لتنشيط القانون الكنسي جزءا من جهوده الأكبر لتجديد الكنيسة في جميع أنحاء مملكته. إن سياسة إصلاح الكنيسة التي تبناها، على الرغم من أنها كانت على الأرجح متجذرة في اهتمام حقيقي بتحسين جودة التعليم، إلا أنها لم تكن متجذرة في أي من هذه المراسيم .

عانت الدولة بعد رحيل شارلمان الضعف والانهيار بعد تولي لويس المتدين الحكم ونتيجة لشخصية الضعيفة من افتقاده لصفات القيادة الحربية أو الزعامة السياسية أو الكفاية الإدارية أو حتي قوة الشخصية بما يضمن له السيطرة علي الجيش والإدارة والكنيسة ٠ فقد تزايد الخطر الخارجي علي الحدود المختلفة ، وزاد الطين بلة تمسك لويس بتقسيم الملك بين أبنائه مما تسبب في حدوث حروب أهلية بينهم[٢٥]٠

وفي المنظور الأوسع، كانت التمردات ضد لويس المتدين من النوع المتوطن في السياسة الفرنجية منذ القرن السادس على الأقل، وهي تفاعل معقد بين طموحات أبناء الحاكم البالغين، والسياسة الأرستقراطية الإقليمية، والأحداث غير المتوقعة. ومع ذلك، فإن الديناميكيات المحددة التي تسببت في تحول إيماءات الإمبراطور الجريئة في الفترة من ٨٢٨ إلى ٨٢٩ إلى ثورة مفتوحة، ليس من السهل تمييزها. تصف التفسيرات التقليدية لويس كشخصية سلبية تحت رحمة فصائل البلاط المتنافسة٠

تشير المصادر إلى أن لويس كان عدوانيا للغاية. إن النشاط الملكي الناتج عن توترات ٨٢٨–٨٢٩ يشير إليه موجة من الأوامر الصادرة للمبعوثين الملكيين، الذين تم إرسالهم بوضوح بأعداد كبيرة. وتتحدث هذه النصوص عن الحاجة إلى المبعوثين للتحقق من أن كل كونت

---

[24] **James A. Brundage**, op.cit., pp. 27-28.

[٢٥] **د٠ سعيد عبد الفتاح عاشور** – المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ٠

كان يفي بالتزاماته ، والتأكد من احترام الالتزامات للملك، وجمع الأشرار وإحضارهم إلى القصر. ومن المدهش أنهم منحوا أيضا ترخيصا للتلاعب بتكوين اللجان التي ساعدت في تحديد نتيجة البلاسيتا Placita (جلسات استماع رسمية للمنازعات). لم يكن من المقرر أن يتم البت في محاكم التفتيش المتعلقة بالأراضي الملكية من قبل الشهود المعتادين ولكن بدلاً من ذلك من قبل أولئك المحليين الذين وجد أنهم "أفضل وأكثر صدقاً"؛ ولقد كان من المقرر أن يتم استبدال القضاة (المهنيين القضائيين، المحلفين الدائمين فعلياً) الذين وجدوا غير شرفاء بأشخاص اعتبرهم المبعوثين أكثر ملاءمة للبت في القضايا؛ وكانت هناك تذكير متكرر بأن الحاكم نفسه سوف يستمع إلى قضايا أولئك الذين "رفضوا العيش في سلام" وأنه سوف يقرر شخصياً "ما الذي ينبغي عمله بشأن هؤلاء الرجال". ويبدو الأمر وكأن عملاء لويس الأكثر ثقة قد تم إرسالهم كضربة استباقية لالتقاط أولئك الذين من المرجح أن يعارضوا مناوراته التدخلية[٢٦].
دب الخلاف بين أولاد لويس التقي وحاول بعضهم عزل الملك [٢٧]بالفعل[٢٨] ، ثم اتفقوا فيما بينهم علي اقتسام البلاد بعد توقيع اتفاقية فردون عام ٨٤٣ ٠ مما أدي إلي تفكك الدولة وانهيارها[٢٩]٠

---

[26]**Marios Costambeys, M.Innes , S.MacLean,** op.cit.,p.215.

[٢٧] كانت الاتهامات الموجهة إلى لويس في عام ٨٣٣، المسجلة في وثيقة أراد خصومه اعتبارها نهائية، وقد تضمنت جرائمه: انتهاك Ordinatio imperii من خلال التحريض على انقسامات جديدة؛ وتعمية برنارد الإيطالي؛ وتنظيم حملة في الصوم الكبير؛ ومحاكمة الناس دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ، وتحويل أبنائه إلى أعداء بدلاً من استخدام السلطة الأبوية للحفاظ على السلام. فمن خلال هذه الأفعال الظالمة (وخاصة من خلال تغيير شكل الخلافة في كثير من الأحيان) أرغم الناس على أداء أيمان متناقضة لم يتمكنوا من الوفاء بها، الأمر الذي حولهم إلى حنثين باليمين رغماً عنهم. ولم يتهموه فقط بأنه كان أباً سيئاً لأبنائه، بل ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك: فقبل كل شيء (وهذا كان أول بند في لائحة الاتهام)، أدانوه باعتباره ابناً سيئاً لأبيه لأنه خالف قسمه الذي أقسمه في عام ٨١٣ لحماية أقاربه المقربين.

Ibid., p.220.

[٢٨] في عام ٨٣٣، أُجبر الإمبراطور على الخضوع للتكفير العلني، مما أدى إلى عزله بحكم الأمر الواقع، لكنه تمكن من استعادة منصبه في العام التالي. على الرغم من أن لويس يبدو أنه حكم بقوة في السنوات التي أعقبت هذه الأزمة، إلا أن هذه الحلقة ألقت بظلالها بلا شك على سمعة الكارولينجيين. لقد أدى الخطأ الواضح للسلطة الكارولينجية إلى تآكل أساس الهوية الفرنجية بمعنى عميق؛ بمجرد رؤية سقوط الأباطرة، أصبح من الصعب الشعور بالانتخاب بشكل خاص.أنظر :

Erik Goosmann, Memorable Crises, Carolingian Historiography and the Making of Pippin's Reign, 750-900, Thesis -University of Amsterdam 2013, p. 14

[٢٩] **د٠ سعيد عبد الفتاح عاشور** – المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ٠

المبحث الثاني

قانون الفرنجة الساليين

لم يتم نقل القانون في العصور الوسطى إلى مجتمع تلك العصور على ألواح حجرية من سيناء أو روما أو على ألواح خشبية من غابات ألمانيا. وأياً كان الأصل النهائي للأفكار في العصور الوسطى حول العادات والعدالة والأساليب المستخدمة لتطبيقها، فإن كلاً من محتوى وإجراءات القانون في العصور الوسطى كانت تشكل وتعاد صياغتها باستمرار . وإن كان ذلك متأخراً بواسطة قوى اقتصادية واجتماعية ودينية وسياسية. وكان إعادة التشكيل المستمر هذا أسهل كثيراً في أوائل العصور الوسطى، عندما كان الكثير من القانون غير مكتوب ومألوف ولم يكن حكراً على المحامين المحترفين[٣٠].

لقد استخدم المؤرخون القانونيين ممارسة العدالة كمؤشر مهم للتغيير في الانتقال من الإمبراطورية الرومانية المتأخرة إلى ممالك الميروفنجيين. وبعبارات بسيطة، فإن التعارض الأساسي بين الاثنين يسير على هذا النحو: على الرغم من أنها لم تجبر أحداً على استخدام القانون الروماني في الأمور الخاصة، إلا أن الإمبراطورية الرومانية كانت لديها مسؤولون حكوميون مكلفون بالمحاكم؛ وقانونيون ومحامون محترفون، تدربوا في المدارس، يقدمون المشورة الخبيرة بشأن الإجراءات لكل من المتقاضين والمسؤولين؛ وأساليب إثبات وتقصي الحقائق شديدة التدخل والإكراه، بما في ذلك استخدام التعذيب، وجهاز للعقاب الذي تفرضه الدولة؛ وربما كان الأمر الأكثر جوهرية هو التمييز من حيث المبدأ بين ما كان قانونا وما لم يكن قانونا. وعلى النقيض من ذلك، لا نجد في فرنسا الميروفنجية أي محام محترف معروف؛ وأماكن لاتخاذ القرارات القانونية التي كانت تتعايش أكثر مما تنسق مع بعضها البعض؛ والتركيز على المساعدة الذاتية؛ ولقد كان الاعتماد على الإجماع المحلي لتحديد نتيجة القضايا، مع وجود أساليب إثبات كانت في كثير من الأحيان مصممة أقل لمعرفة حقائق القضية من

---

[30] **Susan Reynolds** , Kingdoms and Communities In Western Europe **900-1300,** Clarendon Press·Oxford 1997, p.12.

تقييم مقدار الدعم المحلي المتاح للأطراف المختلفة؛ والاعتراف بمجموعة واسعة من المصادر المختلفة للسلطة إلى جانب القانون المكتوب[٣١].

لقد تم تحديد فكرة الصدام بين الثقافات القانونية الرومانية والجرمانية – أو بالأحرى، بين "القانون" الروماني و"العرف" الجرماني – منذ فترة طويلة كمحرك رئيسي للتغيير. حيث وجد المؤرخون الفرنسيون في القرن التاسع عشر، مسترشدين بمصادر السرد الباقية، الفوضى وعدم التنظيم، بينما رأى المؤرخون الألمان في نفس العصر عالما مليئاً بالقانون والتقاليد القانونية المتضاربة ٠ في نظرهم، كانت أقدم نسخة معروفة من القانون السالي، Pactus Legis Salicae، والتي صدرت على الأرجح في أواخر عهد كلوفيس في العقد الأول من القرن السادس، مستودعا للعادات القديمة للفرنجة كشعب Volksrecht ومع ذلك، أصبحت فكرة أن القانون السالي كان يقطر نوعا من الجوهر الفرنجي السحيق غير مقبولة[٣٢]٠

لقد تم التأكيد بحق على المدى الكبير الذي تأثرت به التشريعات الملكية الميروفنجية اللاحقة بالتشريعات الإمبراطورية الرومانية المتأخرة٠لقد برز في هذا الاتجاه فكرة **القانون المبتذل** حيث يشير هذا المصطلح إلى الممارسة القانونية الإقليمية في ظل الإمبراطورية المتأخرة، والتي قيل إنها كانت مختلفة تماما عن القانون الروماني لرجال القانون وكتب القانون واقترح كمصدر حقيقي لبعض الممارسات المسجلة لاحقا في مدونات القانون البربري (وبالتالي تم تحديدها تقليديا على أنها بربرية وليست رومانية). ولكن بما أن القانون الروماني العامي ظل غير موثق في المصادر الباقية، فقد عمل كصندوق أسود، يمكن من خلاله دائما توليد الحجج التي تؤيد الاستمرارية٠[٣٣]

---

[31] **Alice Rio**, Merovingian Legal Culture, In The oxford Handbook of Merovingian World Edited by Bonnie Effros and Isabel Moreira , Oxford University Press 2020, p.489.

[32] Ibid., p.490.

[٣٣] صاغ المؤرخ الألماني هاينريش برونر Heinrich Brunner (١٨٤٠-١٩١٥) مصطلح القانون الروماني المبتذل "Römisches Vulgarrecht" ويعني باللغة الإنجليزية "Roman vulgar law" ، وذلك عام ١٨٨٠ ٠ كان برونر أستاذًا بجامعة برلين الشهيرة. استخدم هذا المصطلح بمعنى محدد ، وهو

مر القانون الفرنجي من حيث تجميعه بمراحل متعددة من التطور يمكن رصدها في ثلاث مراحل :

المرحلة الاولي : القانون السالي Pactus Legis Salicae:

يتفق أغلب المؤرخين علي الرأي بأن القانون السالي صدر بعد معركة فوييه Vouilliعام ٥٠٧ في عهد كلوفس وحتي وفاته عام ٥١١م[٣٤] ٠ وبذلك فإنه يعد أقدم القوانين الجرمانية علي الإطلاق[٣٥] ، وقد وصف القانون بأنه بربري بالمقارنة بقانون القوط الغربيين والبرجندي، وبأنه لم يتأثر علي الإطلاق بالمسيحية أو الرومانية [٣٦] ٠

=قانون الشعوب الرومانية تحت الحكم الجرماني ، وكان يقصد به إيطاليا تحت حكم اللومبارد وفي بلاد الغال تحت حكم الفرنجة من القرن السادس الميلادي حتى الثاني عشر. وبعد أن تنازل الإمبراطور الغربي في عام ٤٧٦ بعد الميلاد ٠ فلم يكن هناك ، في بلاد الغال وإيطاليا تحت حكم اللومبارد ، أي سلطة مسئولة كمصدر للقانون الروماني الذي استمر تطبيقه ٠ بحيث لم يتطور القانون الروماني في ذلك الوقت ٠ ومن جهة أخرى، لم يهتم الحكام الجرمانيون بهذا بشكل خاص، باستثناء بعض النقاط الهامة مثل معاقبة الخيانة العظمى ٠ من ناحية ثالثة لم تمتد سلطة الإمبراطور الروماني الشرقي إلى الممالك اللومبارديةوالفرنجة مع سكانها الرومانيين بشكل رئيسي ، باستثناء بعض الجوانب الثقافية ٠ انظر ذلك في

Detlef Liebs, Roman Vulgar Law in Antiquity, Sonderdrucke aus der Albert-Ludwigs-Universität Freiburg, p.1.

[٣٤] يري البعض أن القانون السالي ، وهو أشهر القوانين البربرية بربريًا ورومانيًا في نفس الوقت قد تم وضعه خلال القرن الرابع في الفترة من ٣٥٠- ٣٥٣ للتابعين العسكريين الفرنجة (dediticii) وعائلاتهم المستقرة في غاليا، بلاد الغال الأقصى. لم ينجح النص على المدى الطويل، لكنه أعطى الفرنجة التماسك الذي سمح لهم بغزو بلاد الغال، وتحول النص في النهاية إلى عنصر من عناصر الهوية الوطنية وصولاً إلى الثورة الفرنسية.**انظر بالتفصيل في :**

Jean-Pierre Poly, op.cit., 70.

[٣٥] يشكك البعض في أن القانون السالي هو اقدم القوانين الجرمانية ، ويعتبرون أن قانون القوط هو اقدمها فعليا ٠ **أنظر علي سبيل المثال ٠**

Patrich Geary , Before France and Germany - The Creation and Transformation of the Merovingian World, Oxford University Press 1988, p.90.

[36] **Steven Fanning** Salic LAw, in Medieval France – An Encyclopedia , ed. By William W.Kibler , Grover A.Zinn, Lawrence Earp, Taylor & Francis e-Library, 2006 , p. 1617-1618.

لقد تضمن القانون السالي مجموعة من العادات والتقاليد الشعبية ،وفي الواقع كانت تبرز السمات الأصلية للشعب الجرماني وسط بحر من القواعد القانونية الرومانية ٠ ولايرجع ذلك حسب الزعم بأن الجمعية الشعبية قيدت حق الملك في التشريع لدرجة أنه كان ملزما بتدوين القوانين التقليدية الشعبية ، ذلك لأن ملوك الدول الجدد كان يدركون جيدا الدور الابتكاري للتشريع وحرصوا علي احتكاره[٣٧] ، لا شك أن القوانين كانت في معظم الحالات من عمل الملوك، إلى الحد الذي تم فيه وضعها بتوجيه ملكي ونشرها تحت رعاية ملكية. ومن المحتمل أيضا أن الملوك الذين جمعوها استغلوا الفرصة لتعديل بعض التفاصيل أثناء العملية. ولكن فكرة الملك، أي الدولة، كمصدر للتشريع، لا تزال بعيدة المنال[٣٨].

وتري المصادر أن بعد ضم أراضي القوط الغربيين في أوائل القرن السادس وبعد قرن أخر من الزمان ، كان لدي الغال إمكانية الوصول إلي أفضل العقول القانونية في العالم الروماني ، كما تشهد بذلك الدقة الرسمية لصياغة قوانين السرقة [٣٩]٠

تنص المقدمة القصيرة (الخاصة بتشريعات كلوفس) للقانون السالي ، على أنه بمساعدة الله، سر الفرنجة ونبلائهم واتفقوا على أنه يجب عليهم حظر تصعيد المشاجرات للحفاظ على السلام فيما بينهم؛ "ولأنهم تفوقوا على الشعوب المجاورة الأخرى بقوة السلاح، فقد تفوقوا عليهم في السلطة القانونية، ونتيجة لذلك فقد أمكن إنهاء القضايا الجنائية بطريقة مناسبة لنوع الشكوى. لذلك برز أربعة رجال، تم اختيارهم من بين العديد منهم: ويزوجاستWisogast ، وأروجاستArogast ، وساليجاستSalegast ، وويدوجاستWidogast . كانوا من قري بوثيم،Bothem ، وساليهمSalehem ، وويدوهيمWidohem , وراء نهر الراين. اجتمعوا في

---

[٣٧] يري البعض أن إصدار كلوفس للقانون السالي كان تقليدًا لجندوباد وألاريك الثاني، اللذين أصدرا مدونات قوانينهما الخاصة، وقد يكون لهذا الإغراء المحتمل باتباع خطاهم٠ **أنظر ذلك في :**

Ryan Patick Crisp; Marriage and Alliance in The Merovingian Kingdoms 481 - 639, Dissertation , Ohio State University 2003,f.n.111, p. 54 .

[38] **Edward Jenks** ; The Development of Teutonic Law, in Select Essays in Anglo-American Legal History, , By Vaeious Authoes, V.1 , Boston1907,p.35.

[39] **Maurizio Lupoi**, op. cit., p. 99 .

ثلاث جمعيات قانونية، وناقشوا أصول جميع القضايا بعناية، وأصدروا حكمهم على كل حالة على النحو التالي.

لا يعرف أي شيء آخر عن هؤلاء الرجال الأربعة، ولا حتى الفترة التي يفترض أنهم عاشوا فيها. قد يكونون أسطوريين. ومع ذلك، فإن ما يثير الاهتمام بشكل خاص هو حقيقة أن المقدمة القصيرة للقانون السالي Pactus Legis Salicae تنسب إلى الفرنجة ونبلائهم وهؤلاء الأفراد الأربعة، وليس إلى ملك. إن من كتب المقدمة لم ينظر إلى تجميع مجموعة القوانين، سواء أكان ذلك صحيحاً أم خاطئاً، في سياق التشريع الروماني السابق، الذي بلغ ذروته في قانون **تيودوز** ، بل في سياق إصدار القانون من قبل رجال القانون في المجتمعات الصغيرة. وفي هذا الصدد، كان رجال القرن السابع ينظرون إلى أول قانون ميروفنجي على الأقل على أنه مختلف عن نظرائه القوط الغربيين والبرجنديين[٤٠].

وخلاصة ماتقدم ، أن القانون السالي لم يكن يمثل العرف الفرنجي، حتى وإن كان قد سجل العديد من أحكامه، ولا القانون الروماني رغم مشاركته فيه. فقد حاول التوفيق بين البنية الجنائية الرومانية والاستخدامات القبلية لأفراد العشائر، والواقع أن النجاح كان بعيداً كل البعد عن الاكتمال[٤١].

المرحلة الثانية : **المراسيم الملكية** Capitularies :

في نسخته التي تضمنت مراسيم[٤٢] Capitularies الملوك الفرنجة، أدرجت المصادر تسعة تشريعات أصدرها الميروفنجيون. وهم يشكلون مجموعة غير متجانسة من رسالة واحدة، ووصيتين، وثلاثة مراسيم، ومرسوم، و"عهدين". ثلاثة من هذه النصوص، Pactus pro tenore pacis، وEdictum Chilperici وDecretio Childeberti، محفوظة في مخطوطات تعود إلى

---

[40] **Ian Wood**, The Merovingian Kingdoms 450-751, Longman 1994, p.109.

[41] **Jean-Pierre Poly, op.cit., 72.**

[٤٢] يطلق البعض عليها أسم (الملاحق والمتجددات القانونية للمرسومات القانونية) راجع **د٠ عفاف سيد صبرة – المرجع السابق ، ص ١٨١ ٠**

القرن ١٤ ، وهناك ثلاثة أخرى، وهي رسالة كلوفس الموجهة إلى أساقفته، ومرسوم جونترام لعام ٥٨٥، ومرسوم كلوتير الثاني لعام ٦١٤، وترتبط بالتشريعات الكنسية. هناك مراسيم شيلديبيرت الأول وكلوتير الثاني محفوظة بشكل منفصل وأكثر صعوبة في تحديد تاريخها. الأول محفوظ في مخطوطة واحدة فقط، والمرسوم الثاني محفوظ في مخطوطة واحدة أيضا. ولايعرف علي وجه الدقة السياق الذي صدرت فيه هذه القوانين الأخيرة ؛ والواقع أن تحديد أي من شيلديبيرت وكلوتير كان مسؤولاً عن هذه القوانين يعتمد على الإسناد من قبل المحررين المعاصرين[٤٣].

من الواضح أن القانون السالي خضع لتعديلات عندما واجه القانون الفرنجي الجرماني تأثير القانون الروماني والمسيحية. لم يتم تعديله فقط بمثل هذه التأثيرات ولكن أيضا بواسطة الأعراف . تسببت العادة الفرنجية المبكرة المسجلة باللغة اللاتينية – والتي غالبا ما لم يكن لها كلمة أو مفهوم معادل للعادات الفرنجية – في حدوث مشاكل لكل من الكتبة والقضاة. ومع تراجع معرفة اللاتينية الكلاسيكية، ازدادت حالة عدم اليقين التي انتابت النساخ في نسخ القوانين. ولتفسير العبارات الجرمانية (التي كان بعضها بلا شك جرمانية في شكلها ولكن بعضها الآخر لم يكن أكثر من نسخ مشوهة)، أضيفت ما يسمى بتعليقات مالبرج Malberg glosses وتم نقلها في بعض تقاليد المخطوطات. لذا فإن الإصدار الأصلي من كلوفس (في ٦٥ عنوانا) توسع من خلال المراسيم التي أصدرها شيلديبيرت الأول و كلوتير الأول وشيلبيريك الأول، ومن المفترض أن يكون موجودا في عدد من الإصدارات، كلها بربرية إلى حد ما، بحلول أواخر فترة الميروفنجيين[٤٤].

---

[43] **Ian Wood**, op.cit., p.104.

[٤٤] **اعتمدنا علي الترجمة الإنجليزية للقانون والتي قامت بها كاثرين درو :**

Catherine Fischer Drew; The Laws of Salian Franks, Translated and with an Introduction , University of Pennsylvania Press, 1991.

المرحلة الثالثة : **القانون السالي الكارلنجي** Lex Salica Karolina :

قامت الأسرة الكارولنجية الجديدة بإصلاح شامل لجميع جوانب الحياة السياسية والثقافية الفرنجية، بما في ذلك إصلاح القوانين. لقد أدى إصلاح بيبين الأول Pepin للقوانين (٧٦٣-٦٤) إلى إنتاج كتاب قانوني في ١٠٠ عنوان (أو ٩٩ في بعض الإصدارات) من مجموعة كاملة من القانون الفرنجي، بما في ذلك ٦٥ عنوانا لكلوفس، بالإضافة إلى الإضافات التي قام بها شيلديبيرت الأول، وكلوتير الأول، وشيلبيريك الأول، واحتفظ بالحواشي. وقد أعاد شارلمان Charlemagne إصدار هذه النسخة في شكل منقح قليلاً، ربما في عام ٧٩٨ (Lex Salica Emendata).

تعد النسخة الثانية لشارلمان أقل بربرية من غيرها من النسخ اللاتينية، وتقدم صورة أوضح للقانون السالي. ومع ذلك، على الرغم من أن Lex Salica Karolina زود الفرنجة بنسخة أفضل وأكثر قابلية للفهم من القانون، إلا أنها لم تحل محل الإصدارات السابقة – يبدو أن جميعها كانت مقبولة. وبالتالي استمرت إعادة نسخ الإصدارات القديمة – مع نقل أخطاء النسخ القديمة وإدخال أخطاء أخرى. يوجد القانون السالي Lex Salica اليوم في العديد من الإصدارات – هناك العديد من "عائلات" المخطوطات" لا يرجع تاريخ أي من المخطوطات إلى ما قبل منتصف القرن الثامن[٤٥].

إن المراجعة الثانية التي أجراها شارلمانCharlemagne للقوانين (والتي نعرفها باسم القانون السالي الكارولِنجي Lex Salica Karolina) هي عمل محير. إنها مراجعة للقانون المكون من ٦٥ عنوانا بشكل حصري تقريبا مع إضافة قانون أو قانونين فقط من نصوص القوانين اللاحقة في القرن السادس[٤٦]. ويتضمن القانون نصوص عامة هي في الواقع متنوعة

19.Ibid, p. 53.

[٤٦] يصف المؤرخ موراي Murray هذه المشكلة بالقول : إن السبب وراء هذه الصعوبات ليس من الصعب اكتشافه. فقد كان هناك اتفاق عام إلى حد ما على أن ميثاق تشريعات الساليين الأصلي يعود إلى سنوات كلوفس الأول أو حتى قبل ذلك. وقد نشأت المشكلة في محاولة تحديد شكل ومحتوى قانون كلوفس وعلاقته بالتحرير اللاحق وقيمته. إن المخطوطات التي تحافظ على نصوص القانون السالي تعود جميعها إلى قرون بعد فترة

للغاية من حيث الشكل والمحتوى. تغطي هذه القوانين مجموعة واسعة وطموحة من الموضوعات بما في ذلك تنظيم الأوزان والمقاييس، والشروط الدقيقة حول شكل وتوقيت وطبيعة الخدمة العسكرية، وتعديلات القوانين، والتعليمات الموجهة إلى الكونتات والبعثات. ولقد كانت بعض النصوص الأخرى بمثابة بيانات عامة عن النوايا أو الحث نيابة عن الحاكم. ومن الناحية المثالية، ينبغي لنا أن نقرأها باعتبارها نصوصاً فردية وليس باعتبارها نوعاً متماسكاً يمكننا أن تصدر عنه تعميمات بأمان[٤٧].

=التحرير الأولى المفترضة. وهذا ليس بالأمر غير العادي في حد ذاته، ولكن ما يثير القلق بشكل خاص هو أن هذه المخطوطات تحتوي على مجموعة متنوعة من التحرير وكلها معاصرة تقريبًا في التاريخ. أي أواخر القرنين الثامن والتاسع. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما يكون نص قوانين معينة فاسدًا بشكل واضح وغالبًا ما يختلف النص بشكل كبير من تحرير إلى تحرير وأحيانًا حتى من مخطوطة إلى مخطوطة داخل عائلة معينة. وهذه الصعوبة الأخيرة حادة بشكل خاص في التحرير. حيث نشأ إجماع حول أنه يمثل أقدم شكل من أشكال القانون السالي؛ في الواقع، منذ بداية دراسات القانون السالي الحديث تقريبًا، كان قطاع كبير من الرأي يرى أن النص (أ) هو الأقرب إلى النص الأصلي لكلوفس. ومع ذلك، فإن الاتفاق على أولوية النص (أ) لم يحل أبدًا مشكلة تاريخ القانون السالي، والعلاقة وأهمية التحريرات المختلفة، وتنوع القراءات، والعلاقات غير المحددة بين المخطوطات؛ كما لم يبدد الحقيقة المزعجة المتمثلة في أن أشكال التحرير المختلفة كانت معاصرة لبعضها البعض لفترات زمنية متفاوتة، مما وفرة فرصة كبيرة للتلوث بين النسخ المختلفة للقانون. كانت المشاكل من هذا النوع إلى الحد الذي دفع والاس هادريل، في كتابته في عام ١٩٥٢، إلى القول: "يبدو أن فرصنا في اختيار، ناهيك عن إعادة بناء القانون الأصلي ضئيلة للغاية. وربما لم يكن هناك "أصل" بالمعنى الحرفي". **انظر ذلك بالتفصيل** :

Alexander Callander Murray. Germanic Kinship Structure: Studies in Law and Society in Antiquity and the Early Middle Ages. Toronto: Pontifical Institute of Mediaeval Studies, 1983, p. 120.

[٤٧]يرجع هذا بطبيعة الحال إلى أن الكتاب الكارولنجيين أنفسهم لم يترددوا في تعميم التشريع الملكي. ففي كتابه "حول حكم القصر"، الذي كتبه هينكمار رئيس أساقفة ريمس في عام ٨٨٢، والذي استند إلى عمل سابق ربما ألف في عهد شارلمان، والذي يعد واحداً من النصوص الكارولنجية القليلة التي تناولت بشكل مباشر آليات الحكم، يحتوي الكتاب على وصف تفصيلي لكيفية تلقي التقارير من المناطق في البلاط، والتفكير فيها ومعالجتها في شكل مراسيم ملكية.

Marios Costambeys, M.Innes , S.MacLean, op.cit., p.184.

واحدة من النقاط شديدة الخلاف بين المؤرخين وكتاب القانون عن ذلك العصر هو اعتبار المراسيم الملكية تشريعات صادرة عن مجالس تشريعية ٠ والواقع أن المراسيم الملكية تعد الدليل الأكثر مباشرة لدينا على النوايا الملكية في شكل مكتوب من الفترة الكارولينجية. لقد حددت القضايا الإدارية؛ وأمرت بتنفيذ القانون؛ وعملت كوصايا

وقد تضمن القانون مقدمة يطلق عليها المقدمة الطويلة يتأكد فيها الايمان الكاثوليكي لشعب الفرنجة ،وذكر فضائلهم وحماية السيد المسيح لهم ، وأن الغرض من القانون هو افشاء السلام بين الناس وذلك بالحد من الأعمال الاجرامية [٤٨] .

ويذكر أن القانون السالي كان قانونا إقليميا، لم يمتد أبدا خارج شمال بلاد الغال، ولكنه ظل قائما باعتباره قانونا شخصيا للفرنجة لفترة كافية حتي وقت الثورة الفرنسية[٤٩].وقد نصت قوانين شارلمان الصادرة عام ٨٠٢ علي وجوب أن يحكم القضاة بالقانون المكتوب، في

ملكية؛ لقد قدمت التعليمات إلى المبعوثين (الوكلاء الملكيين)؛ وهي التي وصفت التدابير اللازمة لمشاكل محددة في جميع أنحاء المملكة. وشملت موضوعاتها كل من المجالين العلماني والكنسي. وبحلول منتصف القرن التاسع، يبدو أن الجمعية كانت المحرك الأساسي لإنشاء المراسيم٠كانت تلك المراسيم تميل إلى معالجة قضايا محددة، وأحيانًا حتى تلك الخاصة بمنطقة معينة داخل المملكة؛ فهي لا تمثل نظامًا قانونيًا مدونًا أو شاملاً. لذلك يذهب البعض إلي عدم اعتبارها تشريعات بالمفهوم الفني للتشريع ٠أنظر **كافة الآراء في :** **Brian E. Hill**, Charles The Bald`s Edict of Pitres (864): Translation and Commentary , A THESIS, University of Minnesota 2103, pp.11-5.

[٤٨] ١-الشعب الفرنجي بأكمله، الذي أسسته قوة الله، قوي في السلاح، ثقيل في المجلس، ثابت في ميثاق السلام، طاهر في الجسد، متميز في الشكل، شجعان، سريعون، وصارمون. لقد اعتنقوا الإيمان الكاثوليكي مؤخرًا، وهم أحرار من البدعة، ويرفضون الطقوس البربرية بمساعدة الله، ويحافظون على الإيمان؛ ووفقًا لعاداتهم، يبحثون عن مفتاح الحكمة ويرغبون في العدالة. ٢. أولئك الذين كانوا حكامًا في ذلك الوقت تحدثوا بالقانون السالي في حضور أعيان (proccrcs) من شعبهم، أي، Wisogaste وSalegaste وWidogaste وArogaste وBedogaste وVirovade، الذين كانوا من الأماكن المسماة Salechamne وBodecamne و ويدوكامني. ٣. في وقت يرضي الله، كلوفيس"ملك الفرنج، الناري والقوي والمشهور، تلقى أولاً المعمودية الكاثوليكية، [و] قام الملوك النبلاء كلوفيس، وشيلديبرت، وكلوتار بتصحيح ما بدا أقل ملاءمة في العهد. ٤. فليحيا من يحترم الفرنجة وفقًا للمرسوم الحالي. فليحم المسيح مملكتهم، وليمنحهم حكامًا، ويملأهم بنور نعمته، ويحمي جيشهم، ويمنحهم حماية الإيمان. فليمنح يسوع المسيح، رب الأرباب، بحبه الكريم أفراح السلام وأوقات السعادة. لأن هذا هو الشعب الذي على الرغم من قلة عدده فإنه عظيم القوة. في معركة تلك الأمة] تخلصت من نير الرومان القوي والقاسي للغاية عن عنقها. وبعد معرفة المعمودية، زين الفرنجة بالذهب والأحجار الكريمة أجساد الشهداء المباركين الذين شوههم الرومان بالنار أو السيف أو ألقوا بهم للوحوش لتمزيقهم. "وبعد معرفة المعمودية، عثر الفرنجة على جثث الشهداء المباركين الذين شوههم الرومان بالنار أو السيف، وزينوها بالذهب والأحجار الكريمة. ٥. كان من دواعي سرور الفرنجة واتفاقهم أن يمنعوا بعناية أي نمو للمشاجرات للحفاظ على السلام فيما بينهم. وكما كانت أمتهم بارزة بين الشعوب الأخرى الواقعة بجوارها بسبب قوة أسلحتها، كذلك كان عليها أن تتعهد بوضع حد للأعمال الإجرامية بسلطتها القانونية.

[49] **Catherine Fischer Drew** , op.cit.pp.30-31.

محاولة لإجبار المسئولين المحليين للسلطة الملكية ووثائقها المكتوب ، وتصدر ذلك القانون كأساس وحية لإقرار العدالة في المملكة[٥٠] . إن الانخراط الكارولنجي في القانون المكتوب، ركز على القانون المكتوب باعتباره نصاً موثوقاً يمكن أن يساعد تفسيره وتنفيذه بشكل صحيح في خلق مجتمع مسيحي يحركه عدالة الله. كما كان شارلمان يهدف إلي تصحيح القانون وتجميعه فقد كان للفرنجة قانونان : القانون السالي للفرنجة الساليين Lex Salica ، وقانون الرايبوريان Lex Ribuaria ، ومن هنا جاءت فكرة توحيد القانون .[٥١]

[50] **Innes, Matthew**, Charlemagne, justice and written law. In: Rio, A. (ed.) Law Custom and Justice in Late Antiquity and the Early Middle Ages London. (2011)p. 155.

[51] **Ibid.**, p.161.

المبحث الثالث

الحالة الاقتصادية

من الصعب مناقشة الاقتصاد ما بعد الإمبراطوري الروماني دون تناول الحجج التي أثارها وأبرزها هنري بيرين، فيما يتعلق بالبقاء المفترض للعالم الروماني بعد الغزوات البربرية. وتتعلق هذه الأطروحة برمتها بالتطور التاريخي للمؤسسات الرومانية أثناء وبعد فترة الغزوات البربرية للإمبراطورية ثم إزاحتها في النهاية. لا ينبغي تفسير هذا على أنه معاد لرأي بيرين، أو على أنه يجادل ضد الاستمرارية الجوهرية بين الإمبراطورية المتأخرة والممالك المبكرة.

في الواقع، فقد أشير دوما إلي رأي بيرين. ومع ذلك، فإن دحضا قويا لبعض استنتاجات بيرين أمر ضروري. زعم بيرين الشهير أن تأثير هذه الغزوات – على الأقل التأثير الاقتصادي – كان ضئيلاً. ولقد توصل بيرين إلى استنتاجين: "إن الغزوات الجرمانية لم تدمر وحدة العالم القديم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا ما يمكن اعتباره السمات الأساسية الحقيقية للثقافة الرومانية"؛ و" إن سبب القطيعة مع تقاليد العصور القديمة كان التقدم السريع وغير المتوقع للإسلام". ويؤكد بيرين على بقاء الخيال القانوني للإمبراطورية (لم يطالب أي من البرابرة في القرن السادس بالعرش الإمبراطوري، بل اعترف الجميع بالإمبراطورية الشرقية) والبقاء الفعلي لـ "رومانيا" أو "رومانيتاس"، ففكرة "الرومانية التي دفعت البرابرة إلى التصرف بهذه الطريقة في المقام الأول.

ما يحظى بقدر كبير من القبول هو ادعاء بيرين بأن الرحلات والتجارة والحروب عبر البحر الأبيض المتوسط استمرت طيلة هذه الفترة كما كانت في عهد الأباطرة، وأن "السمات الأساسية الحقيقية" للثقافة الرومانية ظلت سليمة. وبدلاً من ذلك، زعم بيرين أن التجارة في البحر الأبيض المتوسط انهارت في النهاية بعد أن أدى ظهور الإسلام في القرن السابع إلى جعل الشاطئ الجنوبي ومعظم الشحن غير آمن. ورأى أن تركيز فرنسا تحول تحت حكم شارلمان بعيدا عن البحر الأبيض المتوسط والإمبراطورية الشرقية نحو شمال أوروبا، لتصبح

"جزيرة في الأساس". شهدت مرسيليا، التي كانت ميناء مهما، تباطؤ تجارتها خلال القرن السابع بسبب إغلاق البحر الأبيض المتوسط. وقد أدى هذا إلى انخفاض في حركة السفر والتجار وبضائعها، وخاصة الغياب النسبي للسلع المتوسطية في أوروبا القارية[٥٢].

وقد حظيت حجة بيرين ـ بشأن البرابرة، على الأقل، إن لم يكن المسلمين ـ بدعم غير مباشر من البعض حيث ذهبوا إلي أنه لم يكن للبرابرة أي تأثير على البنية الإدارية أو المالية للإمبراطورية، والتي بقيت سليمة إلى حد ما في اتحاد الكنيسة والإمبراطورية الفرنجية حتى عام ٨٨٨م .

أظهرت الدراسات الحديثة أن تقييم بيرين كان تبسيطيا، والإجماع العام الآن هو أنه كان مخطئًا بشأن توقيت إغلاق البحر الأبيض المتوسط. فقد شهد الجزء الغربي من البحر تراجعا في الشحن حتى قبل العرب، وظلت التجارة المحدودة (في الكماليات) قائمة بعد وصولهم.

كانت طرق التجارة البحرية قد تراجعت إلى حد ما. ويعتقد أن "أنظمة النقل في الإمبراطورية عملت بشكل أفضل في القرنين الأولين بعد الميلاد". ورغم تجاهل بيرين فترة أطول من الانحدار الاقتصادي، إلا أنه كان محقًا في رؤية استمرار التجارة المتوسطية حتى العرب؛ فلا شك أن شمال أفريقيا الفاندالية كانت خلال القرنين الخامس والسادس تقييم التجارة مع ممالك بربرية أخرى، وخاصة في شبه الجزيرة الأيبيرية. وأن استمرار التجارة المتوسطية حتى نهاية القرن السادس.

---

[52] **Henri Pirenne**, Economic and Social History of Medieval Europe. Translated by I. E. Clegg. San Diego: Harvest Books, 1936, pp.1-7.

الترجمة العربية : هنري بيرين – تاريخ أوربا في العصور الوسطي (الحياة الاقتصادية والاجتماعية) ترجمة د٠ عطية القوصي – سلسلة الالف كتاب الثاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦ ، ص ٩-١٤.

ورغم استمرار الجدل حول تأكيد بيرين بأن الفتح الإسلامي كان السبب الأساسي في نهاية الإمبراطورية، الا أن هناك إجماع عام على أنه كانت هناك تجارة محدودة على الأقل حتى بعد وصول العرب المسلمين، في الفترة التي اعتبرها بيرين انحداراً.

ويذهب البعض إن من الإنصاف القول بأنه قبل الفتح الإسلامي لجنوب البحر الأبيض المتوسط بوقت طويل، كانت سلسلة من الأحداث الاقتصادية تمثل انفصالاً حقيقياً عن نهاية الإمبراطورية. ولعب البرابرة دوراً رئيسياً في (وكانوا في كثير من الأحيان سبباً في) هذه الأحداث، والتي كان لها تأثيرات دائمة – اقتصادية وغيرها – على بقايا العالم الروماني[٥٣].

كان الكارولنجيون ينخرطون في تجارة الرقيق في البحر الأبيض المتوسط منذ منتصف القرن الثامن فصاعداً[٥٤]، حيث زودوا الخلافة الإسلامية بالعبيد الأوروبيين في مقابل مستلزمات الرفاهية الشرقية والنقد الذهبي وأن التجارة لمسافات طويلة عبر البحر الأبيض المتوسط زادت في الواقع خلال نفس الفترة تقريبا التي زعم بيرين أنها تراجعت فيها[٥٥].

---

[53] **Ryan David McDaniel**, Decline and Fall? The Institutional History of Post- Imperial Western Europe, AD 400-800, The University of New Mexico,2012, pp.94-103.

[٥٤] يذهب بيرين إلي اختلاف اقتصاد الكارولنجيين عن اقتصاد الميروفنجيين ، في ان الميروفنجيين ظلوا يستخدمون ماكان معروفا عند الرومان من النظم والتنظيمات ومارسوا التجارة مع الشرق الادني فاتجهوا بذلك في اقتصادهم نحو البحر المتوسط ، علي حين ان الكارولنجيين اتجهوا نحو الشمال وارتدوا الي مجتمع زراعي غلب عليه اقتصاد الضيعة ٠ ويرجع ذلك الي سيطرة المسلمين علي غرب البحر المتوسط مما ادي إلي اختفاء البردي والنقود الذهبية والمنسوجات الشرقية والتوابل وانه لولا ظهور النبي محمد عليه الصلاة والسلام وماتبع من التوسع الإسلامي لما كان ثمة أهمية لشارلمان والعصر الكارولنجي ٠ أنظر **د٠ السيد الباز العريني** -الحضارة والنظم في العصور الوسطي – القسم الأول ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٦٣ ، ص ٦٣-٦٤ ٠

[55] **Lukas Bothe,** Mediterranean Homesick Blues: Human Trafficking in the Merovingian Leges , in The Merovingian Kingdoms and the Mediterranean World, Edited by Stefan Esders, Yitzhak Hen, Pia Lucas and Tamar Rotman , Great Britain 2019,pp.86-87.

ومن المفترض أن العبيد الذين تعرضوا للغزو من أطراف الممالك الفرنجية كانوا يساقون إلى ناربون ومرسيليا، حيث كان يتم شحنهم إلى إيطاليا وخارجها من قبل نفس التجار اليهود والسوريين الذين كانوا مسؤولين عن استيراد السلع من البحر الأبيض المتوسط .

الاقتصاد الفرنجي :

لا يكشف القانون السالي عن مجتمع رعوي متنقل، بل مجتمع زراعي مستقر، متقدم كثيرا عن العالم الجرماني الذي تحدث عنه تاكيتوسTacitus . كان الفرنجة مزارعين، إنهم ليسوا مجرد مربي ماشية، بل هم أصحاب بساتين وحقول ذرة وفاصولياء وحقول عدس وكروم عنب. إنهم مهتمون بحرمة الأراضي القائمة، وقطع التبن وحقوق الصيد، وهم يعرفون شيئًا ما عن ما يطلق عليه أهل العصور الوسطى "الريف والغزلان"؛ لقد تكيفوا مع اقتصاد الفيلا في مقاطعة رومانية، وذلك على مساحة واسعة[٥٦].

التجارة :

كان الفرنجة يستوردون العبيد من المناطق السلافية، رغم أن ذلك كان يتم بالتأكيد عبر نهر الرون. وعلى نحو مماثل، كانت الأسلحة الفرنجية تشكل سلعة تصدير خطيرة، حيث كان من الممكن أن يستخدمها المشترون الآخرون ضدهم. وعلى هذا فإن التجارة بين الشرق والغرب كانت في اتجاه واحد إلى حد كبير. وكان الذهب الذي تم الحصول عليه كغنائم أو إعانات من الإمبراطورية الشرقية يتدفق مرة أخرى في مقابل السلع الفاخرة. ومع انخفاض كمية الغنائم في أواخر القرن السادس والسابع وأوائل القرن الثامن، انخفضت التجارة معها. وقد أدى هذا الاستنزاف للذهب، الذي انتهى مؤقتا فقط مع الفتوحات الفرنجية الجديدة في عهد الكارولنجيين، في نهاية المطاف إلى تقليص التجارة الدولية إلى حد ضئيل. ومع اختفاء

[56] **Wallace-Hadrill** ; The Long-Haired Kings and Other Studies in Frankish History. Routledge 2020, pp.1-2.

التجارة، اختفت أيضا المجتمعات الدولية من التجار الذين أضافوا الرقي والإثارة إلى مدن فرنسا[٥٧].

اقتصاد الريف والمدينة:

استمر المجتمع الروماني في التطور إلى عالم مجزأ إقليميا ومتعدد الطبقات اجتماعيا. لقد كان هذا المجتمع متجذراً بعمق في طبيعة نظامه الاقتصادي، الذي اتسم باحتكار ملكية الأراضي في أيدي نخبة صغيرة ثرية بشكل غير عادي، مع الغالبية العظمى من السكان، العبيد والأحرار على حد سواء، معوزين وغالباً في ضائقة يائسة. وكانت النتيجة زراعة غير كافية بشكل مؤسف لدعم السكان وبنية أساسية تجارية وحرفية تلبي احتياجات النخبة بشكل حصري تقريبا.

هذا النظام الزراعي، الذي ميز اقتصاد العصور الوسطى المبكرة لعدة قرون، أدى إلى إنتاج فائض ضئيل في السنوات الجيدة ومجاعات متكررة وغالباً كارثية في السنوات السيئة. وفي بعض الأحيان، كان يعزى هشاشة هذه القاعدة الاقتصادية إلى وصول البرابرة، الذين لم يكن لهم في الواقع تأثير يذكر على ملكية الأراضي أو التقنيات الزراعية.

وكان الاستمرار في تقسيم الحقول الرومانية المتأخرة، والتقنيات الزراعية، وتنظيم الإقطاع، عندما نجوا حتى القرن السادس، هائلاً. كان هذا أقل شيوعا في مناطق الراين ، ولكنه كان شائعا في أماكن أخرى، سواء في شمال مملكة الفرنجة وخاصة في الجنوب. كان الانحدار العام في عدد السكان والهروب من الأراضي الهامشية أو المثقلة بالضرائب أكثر إزعاجا من البرابرة بدءا من القرن الثالث.

---

[57] **Patrich Geary,** op.cit., p. 103.

استمر نقص العمالة الزراعية الكافية في أن يكون مشكلة رئيسية، وربما كانت الخطوات التي تم اتخاذها منذ دقلديانوس، إن كان لها أي تأثير، قد أدت إلى تفاقم الموقف. في عام ٥١٧، منع مجلس بيبين رؤساء الأديرة من منح العبيد حق التصويت من الاراضي التي يتلقونها من العلمانيين لأنه "من الظلم أن يتمتع العبيد بالحرية بينما يعمل الرهبان في الأرض ليلاً ونهارا". وحتى أواخر القرن التاسع، كان الملوك والأرستقراطيون ورجال الكنيسة منخرطين في تحويل الأراضي المهجورة وغير المأهولة إلى الإنتاج.

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من السكان كانوا يعيشون على الأرض، إلا أن بعض المدن لعبت دورا مهما في المملكة، سواء كمساكن للأساقفة والكونتات والملوك أو كمراكز للنشاط الاقتصادي. من الصعب للغاية تحديد عدد السكان الفعلي لهذه المدن. يأتي الدليل الوحيد من علم الآثار، وبما أنه يعتمد إلى حد كبير على المنطقة المشمولة داخل أسوار المدينة في القرن الثالث، فهناك مجال كبير للتكهن بحجم السكان المقيمين في الأحياء الضواحي. ولقد تكهن بعض المؤرخين بأن عدد سكان باريس في القرن السادس ربما كان عشرين ألف نسمة، وبوردو خمسة عشر ألف نسمة، بينما زعم آخرون أن هذه التقديرات لابد وأن تخفض بنحو خمسين في المائة[٥٨]. ولكن المؤكد أن الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية لهذه المدن كانت أعظم كثيراً مما قد يتوقعه المرء من سكانها الصغار. فقد هجرت أغلب الطبقة الأرستقراطية الرومانية هذه المدن منذ زمن بعيد من أجل الأمن والاستقلال في أملاكها الريفية الشاسعة.

كان أهم سكان بلاد الغال هم الأساقفة. فقد تولوا هم ورجال الدين التابعون لهم إدارة قدر كبير من الحياة العامة في هذه المدن، وتولوا الالتزامات المدنية التقليدية المتمثلة في إغاثة

---

[58] **Patrich Geary** , op.cit..p.98.

الفقراء وصيانة الجدران والقنوات المائية وما إلى ذلك. كانت المدن الرومانية مهمة إلى الحد الذي جعل المدن القديمة التي لم تصبح مقراً لأساقفة تميل إلى الظهور في أوائل العصور الوسطى. وكان وجود محكمة أسقفية يشكل الفارق بين الحياة والموت بالنسبة لمركز حضري.

من جهة أخري ، كان أهم المقيمين في المدن : الملك الفرنجي أو ممثله، والكونت، وحاميته العسكرية. وقد انجذبت النخبة الفرنجية، مثل نظرائهم القوطيين والبرجنديين، إلى المدن الرومانية حيث يمكنهم التمتع بالحياة الطيبة التي طالما رغبوا فيها هم وأسلافهم، والعثور على الأمان في الأعداد التي طالبت بها مكانتهم السياسية ومكانتهم الاجتماعية. وعلى النقيض من الميروفنجيين اللاحقين وبالتأكيد على النقيض من الكارولنجيين، كان الميروفنجيون الأوائل وممثلوهم يقيمون في المدن، حيث كانوا يتلقون وينفقون عائدات العقارات التي اكتسبوها[٥٩] ٠

الغنائم والهدايا :

ذكرت المصادر العديد من حالات الاستيلاء علي خزائن الممالك ٠ فقد تورط الفرنجة مع اللومبارد وغيرهم ،وكان أثر تلك الحروب ثروات كبيرة متراكمة في العالم الميروفنجي ٠ وكانت الخزانة من أهم المهام الملقاة علي الملك ٠ وقد يكون في ظل الهدايا التي كان الملوك يمنحوها أن تستهلك تلك الخزائن ، ولكن المعاملة بالمثل في الهدايا وتوازن القوي يبقي علي الخزائن قوية لمواجهة الأزمات الاقتصادية ٠

وفي القرن السادس ، ليس هناك إشارات إلي أن التبرعات الكبيرة للكنيسة أو النخبة قد استنزفت الخزانة ٠ ومابين التوازن وحفظ الكنز للهدايا المستقبلية التي تدعم الحكم ، لم يكن الملك حرا في هداياه ٠

---

[59] **Ibid**., p.99.

بادئ ذي بدء ، كانت الهدايا وسيلة للتحالفات وإنشاء الائتلافات والحفاظ علي العلاقات الداخلية والخارجية[٦٠] ٠ ويجب أن تكون متوازنة بعناية لكسب أكبر عدد ممكن من الحلفاء ، كذلك فإن حجم الخزانة سيجذب العديد منهم علي أمل الهدايا المستقبلية ٠

وكانت الخزانة ، رغم أنها شكليا باسم الملك ، تعامل علي أنها ملكية عامة للملكة ، وكان هناك حدود بين الخزانة الخاصة للملك والأخرى الخاصة بالملكة والثالثة الخاصة بالمملكة٠ علي الرغم من أنه في الواقع العلمي لم يكن لذلك حدود فاصلة[٦١] ٠

كانت الخزانة الخاصة بالملكات تتشكل من المهور ، والهدايا [٦٢]وبعض الدخول من الضرائب والأملاك ٠ كما كان الدوق والكونت لهم خزائنهم الخاصة كذلك ٠ وكان من المعتاد

---

[٦٠] من ذلك ماذكره جريجوري التوري عن تلقي الملك لهدايا من ملك اسبانيا ليوفيجيلد Leuvigild خوفا من أثارة غضبه نتيجة المعاملة السيئة لأخته انجوند Ingund ٠ **Gregory of Tours**,6.39.

[61] **F.A.A.Korman** , The Public administration of Merovingian Kingdoms in The Sixth century , thesis- Utrecht University**2014,p.74.**

[٦٢] في عام ٥٨٤، خطبت ريجونث، ابنة الملك الميروفنجي شيلبيريك وزوجته فريديجوند، لريكارد، ابن الملك القوطي الغربي ليوفيجيلد. وقد روى القصة بتفصيل كبير جريجوري التوري. كان الزواج قد تم التفاوض عليه بين شيلبيريك وليوفيجيلد: حيث ذهب السفراء ذهابًا وإيابًا بشأن المهر الذي كان من المفترض أن يحصل عليه ريجونث؛ وتم إرسال الهدايا اللازمة. ومع انتهاء المفاوضات، توفي ابن فريدجوند وشيلبيريك الصغير، ثيودريك. ووفقًا لجريجوري التوري، كان شيلبيريك في حالة من الاضطراب، وفي ظل هذه الظروف فكر في عدم إرسال ريجونث، بل إرسال باسينا، ابنته من زوجة أخرى. كانت باسينا في هذا الوقت في دير الراهبات للملكة راديجوند في بواتييه. ولكن في النهاية، سارت الاستعدادات للزواج؛ وتم تجميع مهر ضخم لريجونث. وقد تسبب تجميعه، وفقًا لجريجوري، في حدوث مشكلات كبيرة. فقد أرسل الملك شيلديبيرت، شقيق شيلبيريك ، مبعوثين إلى شيلبيريك وحذره من نقل أي شيء من المدن التي استولى عليها شيلبيريك من مملكة أخيه، ومنعه من لمس العبيد أو الخيول أو أزواج الثيران. ويُزعم أن المهر كان ضخمًا، بما في ذلك "وزن هائل من الذهب والفضة والملابس الداخلية" أضافتها الملكة فريدجوند. وكان ضخمًا حقًا لدرجة أنه عندما رأى شيلبيريك ذلك خشي أن تكون كنوزه قد اختفت. لكن جريجوري يصف كيف طمأنته فريدجوند" لا تتخيل أن أيًا من هذا يأتي من الكنوز التي جمعها ملوكك السابقون. كل ما تراه ينتمي إلي. لقد كان ملككم الموقر كريماً معي للغاية، وقد وفرت الكثير من مواردي الخاصة، من القصور الممنوحة لي ومن العائدات والضرائب. لقد قدمتم لي أنتم أيضاً هدايا في كثير من الأحيان. ومن هذه المصادر تأتي كل الكنوز التي ترونها أمامكم. ولم يؤخذ أي شيء من هذا من الخزانة العامة". **Gregory of Tours,6.45** = =

أن يظهر الملوك خزائنهم ، لتوضيح الثروات للجميع ، وكما ذكرنا كان ذلك يجذب الكثيرين الطامعين في الهدايا المستقبلية ، ولم يكن المتظاهر بالملك أن يظهر بين الناس بدون خزانة تدعمه ٠

ولسلامة الخزانة ، كانت توضع في غرف مغلقة بقوة وأحكام ٠ وكان من المرجح أن تكون الخزانة موزعة علي عدة أماكن ٠ وكانت حماية الكنز واحدة من المهام للحرس الخاص Leudes ، فقد كان من الدواعي أن تكون الخزانة تحت حراسة ألأكثر ثقة من رجال الملك وهو أمين الخزانة ٠ وكانت محاولة أحد النخبة السيطرة علي الخزانة ، تصد من أمين الخزانة وحده بل من باقي النخبة الذين يتحدون في الدفاع عنها ٠ وربما بعد وفاة الملك ، يسيطر عليها أول من يصل إليها [٦٣]٠

=كان تبادل الكنوز يتم في أوروبا في العصور الوسطى المبكرة، ولم تكن الملكات والأميرات في الزواج مصحوبات بالكنز فقط، بل كن كنزًا في حد ذاته، يتم إهداؤهن، ولكن أيضًا، مثل كنوز العدو الأخرى، يتم أخذها بالقوة في بعض الأحيان. كانت الكنوز الحية وغير الحية هنا تمثل مراحل في طقوس التفاوض والصداقة والهيمنة. كان إعطاء الكنز واستلامه، وزواج البنات ورعاية الأبناء أو أخذهم كرهائن، كلها جزءًا من نفس معجم التبادل الاجتماعي: كانت متداخلة ومتحدة. كانت الهدية أو الرهينة أو العروس تستمد قيمتها، وبالتالي قوتها كعلاقات، من أهميتها للواهب والمتلقي، ومن الندرة ومن الروابط التي احتفظت بها مع الواهب. وعلى هذه الأسس يمكن بناء مجموعة من المعاني من الالتزام والتحالف إلى الخضوع والإذلال. وكانت الطقوس =والسياق حاسمين في تحديد المعنى الذي يجب قراءته من هذه الأفعال الغامضة. تم ترتيب زواج ريجونث بعناية كجزء من تحالف، وتم تصميم المفاوضات والمهر المجمع لتوضيح هذا المعنى؛ وعلى النقيض من ذلك، كانت الملكة راديجوند، زوجة أب شيلبيريك، التي كانت الآن محتجزة في بواتييه، "حصة والده كلوتير من الغنيمة"، بعد هزيمة أسرتها التورينجية. لم تكن كنزًا تُمنح في صداقة، بل تم أخذها بالقوة، مما يؤكد الهزيمة. كانت كلتا المرأتين شكلاً من أشكال الكنزولكن معناها أو أهميتها لم تتحدد إلى الأبد عند نقطة التبادل. لقد تغيرت قيمة ريجونث، وإن لم تفقد، بوفاة والدها؛ أما راديجوند التي تم حبسها في بواتييه فقد أصبحت نوعًا مختلفًا من الكنز للراهبات اللاتي استخدمن عبادتها لاحقًا. **أنظر ذلك بالتفصيل في :**

Pauline Stafford , Queens and Treasure in the Early Middle Ages, in Treasure In The Medieval West, Edited by Elizabeth M. Tyler, A York Medieval Press publication 2000, pp.61-82.

[٦٣] علي سبيل المثال ، كان مهر Rigunth يحرسه ٤٠٠ من الرجال وعدد من النخبة ، وبعد وفاة الملك Chilperic تم الاستلاء علي تلك الخزانة ولكن ليس من جانب أحد من حاشية الأميرة ٠ وقد حصل عليها أحد الدوق لتدعيم Gundovald **أنظر ذلك في** :

نستطيع أن نقرر وباطمئنان ، أن قيمة الخزانة لم تك في قيمتها التجارية الاقتصادية، بل لقيمتها الرمزية في اقتصاد يعتمد علي الهبات والهدايا ٠ وقد أظهرت بما تحوي من الهدايا والأشياء الثمينة ، وجود التحالف ٠

الإيرادات :

تشكل دخل المملكة من الضرائب ،والهبات ، والغرامات ومدفوعات التحكيم والمصادرة والمزادات العلنية والغنائم والإيرادات المحصلة من أملاك الملك ٠

كان الرجال الاحرار من الجرمان لايدفعون ضرائب لأن ذلك كان علامة على العبودية لكنهم كانوا مدينين بخدمات للدولة. على العكس من ذلك، كان للإمبراطورية الرومانية نظام ضريبي مبتكر: مساهمة في الأراضي دفع عينيا أو نقدا من قبل المالك، وضريبة شخصية يدفعها غير مالكي الممتلكات، وضرائب غير مباشرة مفروضة على الجميع.

كان هذا النظام في أيدي ملوك البرابرة، مضطربا وكانت الضرائب العامة المشابهة في كل شيء للرسوم الخاصة مختلطة في الخزانة الملكية بإيرادات، لم تعد هذه الضرائب عبئا ضروريا على الشعب الذي خضع لحاجات الدولة العامة وحتى في مصلحة المجتمع. ورغم أنها لا تزال تصنَّف كإيرادات عامة، إلا أنها في الواقع لم تكن سوى دخل خاص للملك. كان الجميع يعتبرون الضرائب بغيضة[٦٤]، سواء أولئك الذين يجمعونها أو أولئك الذين يدفعونها. ومنذ ذلك الحين، غالبا ما ينكرها الملوك، الذين لم يعودوا يحتفظون بقوائم تقييم الضرائب الحالية، وأصبح المعدل ثابتا[٦٥].

= **Gregory of Tours**, 6.36,7.19,9.9,8.26.6.4.

64 **Gregory of Tours,** 3.36.

65 **Jean Brissaud** , **Jean Brisssaud**, A History of French Public Law ,Trans. By James W.Garner Boston 1915., pp.99-100.

ليس هناك شك ، في أن الضرائب الرومانية ظلت قائمة حتى القرن السادس وكانت مصدراً رئيسياً للدخل الملكي. والمشكلة الرئيسية هنا هي مدى بقاء هذه الضرائب ومصير الأجزاء المكونة لها في نهاية المطاف، أي ما إذا كانت قد احتفظ بها الملك في معظمها أم أعيد توجيهها إلى أيدي الفرنجيين أثناء تأسيس المملكة ثم إلى أيدي الكنائس بعد ذلك، وفي كلتا الحالتين لم يكن ذلك دون تلقي خدمات في المقابل : عسكرية من ناحية، وروحية واجتماعية وإدارية من ناحية أخرى ، لذا فإن السيطرة الملكية على الضرائب المباشرة تناقصت تدريجياً خلال فترة الميروفنجيين[٦٦] .

ويذهب البعض إلي إن آليات فرض الضرائب في القرن السادس في الشمال، وفعاليتها، مخفية إلى حد كبير. وتشير الدلائل من الجنوب إلى أن الضرائب كانت تفرض على جميع ملاك الأراضي، والمسؤولين الملكيين (الكونتات ومرؤوسيهم) والمعينين المسؤولين عن فرضها. وفي غياب العملة المعدنية الصغيرة، ربما كانت تفرض عينياً وكما كانت الحال مع الكثير من الضرائب في القرن السادس عشر[٦٧].

ويلاحظ أن الملوك الفرنجة لم يحاولوا تغيير النظم المالية السائدة فتركوا الضرائب القائمة كما هي سواء أكانت في ذلك ضرائب مفروضة علي الأراضي أم علي الأسواق ، أو غير مباشرة [٦٨] .أما الهدايا فكانت من عادات الفرنجة[٦٩] ، ولكن كلاهما لم يكن متشابها علي

---

66 **Murray**, op. cit., p.174.

67 **Guy Halsall**, Settlement and social organ1zat1on-The Merovingian region of Metz, Cambridge University Prees 1995, p, 36,

٦٨ **د سعيد عبد الفتاح عاشور** – المرجع السابق ، ج١ ، ص ١٨٩ .

٦٩ كان الفرنجة يقدمون الهدايا لأمرائهم كما كان الألمان يفعلون لزعمائهم في زمن تاكيتوس. وقد تم إرساء العادة بإحضارهم كل عام إلى معسكر مايو. ولكن نادرًا ما كان أحد باستثناء النبلاء قادرًا على الالتزام بالعرف (وعلى الأقل، كان الرومان والفرنجة على حدٍ سواء دون تمييز في العرق). كانت الهدية الطوعية هي بداية الضرائب؛ ففي عهد شارلمان كانت إلزامية على الكنائس وربما أيضًا على أولئك الذين جاءوا إلى معسكر مايو. ويبدو أن الهدايا كانت تُقدَّم إلى الملك في الوقت الذي يتم فيه تجنيد ابنه رسميًا في الجيش، أو بمناسبة زواج ابنته، وفي الحالة الأخيرة كانت التبرعات مقابل مهرها.. **Jean Brissaud** , op.cit., p. 102

الإطلاق٠ كانت نتيجة الضرائب والهدايا هي انتقال الثروة إلي المملكة ٠ ولم يكن مفترض أن الضرائب والهدايا تعد تكاليف غير متساوية للأفراد ، لكنها اشتملت علي قيم ومعايير وأثار مختلفة تماما ٠ ففي حين أن الضرائب كانت إلزامية وغير شخصية ، فإن الهدايا تعد تعبيرا عن الوضع الاجتماعي للمانح والمتلقي وتهدف إلي تقوية العلاقة بين الطرفين٠ لذلك كانت الهدايا تتم طواعية ٠ رغم أن المصادر توضح وجود ضغوط اجتماعية قوية من أجل تلك الهدايا ٠ وكان الرجل الحر الفرنجي يري عدم إجباره علي دفع التكاليف الإلزامية ، مثل الضرائب والرسوم ، وقد تأثر بذلك بعض الملوك والملكات الذين قاموا بحرق سجلات الضرائب الخاصة بهم باعتبار أن تحصيل الضرائب كان يعد أثما ترتب عليه الوباء وفاة الأطفال الصغار[٧٠] ٠

---

[٧٠] يذكرنا جريجوري التوري أنه بينما كان الملوك يتشاجرون فيما بينهم مرة أخرى ويستعدون مرة أخرى للحرب الأهلية، انتشر الزحار في جميع أنحاء بلاد الغال. وكان أولئك الذين أصيبوا به يعانون من ارتفاع درجة الحرارة، مع القيء وآلام شديدة في أسفل الظهر: وكانت رؤوسهم وأعناقهم تؤلمهم أيضًا. وكان ما =يتقيؤونه أصفر أو حتى أخضر. وادعى كثيرون أن سمًا سريًا ما لابد أن يكون سببًا في ذلك. وتصور أهل الريف أن أجسادهم بها دمامل؛ والواقع أن هذا ليس سخيفًا كما يبدو، فبمجرد وضع أكواب الحجامة على أكتافهم أو أرجلهم، تتكون أورام ضخمة، وعندما تنفجر هذه الكؤوس وتفرز صديدها، يتم شفاؤها. واستعاد كثيرون صحتهم بشرب الأعشاب المعروفة بأنها ترياق للسموم. وبدأ الوباء في شهر أغسطس. "لقد أصاب هذا المرض الأطفال الصغار أولاً، وكان قاتلاً بالنسبة لهم: وهكذا فقد الصغار ، الذين كانوا أعزاء ولطفاء٠ وفي تلك الأيام مرض الملك شلبيريك. وعندما تعافى، تعرض ابنه الأصغر، الذي لم يكن قد تعمد بعد باسم الروح القدس، للهجوم بدوره. لقد رأوا أنه يحتضر، لذلك عمدوه. وقد تعافى مؤقتًا، ولكن بعد ذلك أصيب أخوه الأكبر شلودوبيرت بالمرض. وعندما أدركت والدتهما فريدجوند أنه هو أيضاً على أعتاب الموت، تابت عن خطاياها، في وقت متأخر من اليوم، صحيح، وقالت للملك: "لقد تحمل الله برحمته أفعالنا الشريرة لفترة كافية. لقد أرسل لنا تحذيرات مراراً وتكراراً من خلال الحمى المرتفعة وغيرها من الأمراض، لكننا لم نصلح طرقنا قط. والآن سوف نفقد أطفالنا. إن دموع الفقراء هي سبب وفاتهم، وتنهدات الأيتام، ورثاء الأرامل. ومع ذلك، ما زلنا نستمر في تكديس الثروة، دون نهاية محتملة في الأفق. ما زلنا نجمع الكنوز، نحن الذين ليس لدينا من يمكننا أن نتركها له. ثرواتنا تعيش بعدنا، ثمار السلب والنهب، مكروهة وملعونة، ولا أحد يبقى ليمتلكها بمجرد رحيلنا. ألم تكن أقبيتنا بالفعل مليئة بالنبيذ؟ ألم تكن مخازننا مليئة بالفحم؟ "ألم تكن كنوزنا مليئة بالذهب والفضة والأحجار الكريمة والقلائد وكل الزينة الملكية التي يمكن أن يحلم بها المرء؟ الآن نحن نفقد أجمل ممتلكاتنا! تعالوا إذن، أتوسل إليكم! دعونا نخفف من كل هذه المطالبات الضريبية الجائرة! ما يكفي للملك لوثار، والدك، يجب أن يكون كافياً لخزانتنا أيضًا." وبينما قالت هذا، ضربت الملكة صدرها بقبضتيها. أمرت بوضع مطالبات الضرائب التي أحضرها مارك من مدنها أمامها، وأشعلتها في النار. تحدثت إلى الملك للمرة الثانية. "ماذا تنتظر؟" سألت. "افعل ما تراه أفعل! قد نفقد أطفالنا، لكننا على الأقل سننجو من اللعنة الأبدية." تأثر الملك شيلبيريك بشدة. ألقى بجميع ملفات مطالبات الضرائب في النار ٠ **Gregory of Tours**, 5.34.

لقد اتخذ الملوك الميروفنجي من النظام الضريبي الروماني كأساس في مملكتي القوط والبرجندي ٠ حيث كانت تحصل الضرائب من كل مدينة Civitas ٠ وكانت تفرض علي الأشخاص capitation humana وتفرض علي العقارات (الأرض) capitation terrenaa ٠ وجدير بالذكر أن نقل ملكية الأرض من شخص ملزم بدفع الضرائب علي الأرض إلي الكنيسة أو الرجال الأحرار من الفرنجة ، كان يسبب مشكلة كبري ، لأن المالك الجديد سواء الكنيسة أو الرجال الأحرار لم يكونوا ملزمين بدفع ضرائب ، في حين أن الضرائب المفروضة علي الأرض كانت ضرائب عينية ، لذا كان عليهم دفع تلك الضرائب ٠ رغم أن هناك محاولات من الممالك بفرض الضرائب علي الرجال الأحرار ولكنها قوبلت بمعارضة شديدة وأدي ذلك إلي انتقال بعض الأشخاص إلي ممالك أخري ٠ وفي ليموج [٧١] Limoges، كاد يقتل محصل الضرائب ، وكان علي المحاربين أن يحصلوا الضريبة ٠

وتؤكد مثل هذه الروايات أن الإطار البيروقراطي القائم على الوثائق لجمع الضرائب استمر في الوجود في أواخر القرن السادس. ولكن هذه الأمثلة توضح أيضاً كيف تم تطبيق النظام الضريبي بشكل غير عادل وغير متساوٍ، سواء داخل المدن أو بينها، سواء لأن المعلومات الضرورية حول ملكية الأراضي أصبحت قديمة بشكل متزايد، أو لأن جماعات المصالح القوية ـ ولا سيما الفرنجة ورجال الدين ـ كانت تتطلع إلى تجنب المسؤولية، أو لأن المحاولات الأكثر جوهرية لإصلاح النظام الضريبي القائم كانت عرضة لتوليد معارضة شرسة، كانت كل هذه مشاكل كانت لتزداد مع مرور الوقت. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن النظام الضريبي كان يئن تحت وطأة الشيخوخة التي جعلته عاجزاً عن العمل ومثيراً للجدال إلى حد لا يسمح بإصلاحه، فقد استمر في أواخر القرن السادس في إدارته من خلال المدن[٧٢].

---

[71] **Ibid**., 5.28.

[72] **S. T. Loseby,** The Role of the City in Merovingian Francia, In The oxford Handbook of Merovingian World Edited by Bonnie Effros and Isabel Moreira , Oxford University Press 2020, p. 589.

ويري بعض الباحثين أن النظام الضرائبي للممالك الميروفنجية قد سقط تدريجيا ، فلم يكن الملوك جاهزين لفرض الضرائب ، وهذا افتراض غير صحيح بالمرة ، فكانت قوائم الضرائب تحدد قيمتها والمكلفين بها ، وقد تم تعديل تلك القوائم عدة مرات ، ثم أرسال مفتشي الضرائب وتم جمعها من المكلفين ويبدو أن إدارة المملكة كانت قادرة تماما علي توثيق جميع البيانات الضرورية ٠ فقد عمد شيلديبيرت إلي استبدال سجلات الضرائب القديمة [٧٣]، كما قام بعمل سجل ضريبي جديد وقام بتغيير نظام للضرائب المفروضة علي الكنيسة[٧٤].

قد يكون الاتجاه المتغير حول الضرائب هو السبب الرئيسي لتلاشي الضرائب ٠ فقد كان فرض الضرائب علي الأحرار كما ذكرنا مرفوضا ، لذا كانت هناك طرق أخري للتحصيل منهم أكثر كرامة كما كانوا يعتقدون إلا وهي تقديم الهدايا والخدمات العسكرية ٠

من هذا المنظور ، لم يكن الإعفاء من الضرائب لترابط النخبة ، وأقل بكثير من سخاء وكرم الملك ، بل كان لتغيير الموقف ، قد أصبحت الضرائب بالخضوع للملك ، الذي كان يعفي الرجال الأحرار من الضرائب ، ولكن كان من المتوقع تقديم الهدايا وقبول الالتزامات العسكرية ، أما بالنسبة للذين كانوا يدفعون الضرائب فكان ذلك إيذانا بمعاملتهم كالرجال الأحرار وهو وضع جديد لم يكن موجودا من ذي قبل ٠ نتج عدم اليقين هذا عن هذا التغيير ويلاحظ عندما كانت الحصانات الجديدة المتنازع عليها بعد وفاة الملك ٠ ويخبرنا جريجوري

---

[٧٣] يذكر جريجوري التوري أنه بناءً على طلب الأسقف ماروفيوسMaroveus ، أرسل الملك شيلديبرت مفتشي ضرائب إلى بواتييه: فلورينتيانوسFlorentianus ، عمدة بيت الملكة، ورومولفRomulf ، كونت قصره. كانت أوامرهم إعداد قوائم ضريبية جديدة وإرشاد الناس إلى دفع الضرائب التي تم فرضها عليهم في عهد والد شيلديبرت. توفي العديد من أولئك الذين كانوا على القوائم، ونتيجة لذلك، كان على الأرامل والأيتام =والأشخاص المرضى أن يتحملوا تقييمًا ثقيلًا. نظر المفتشون في كل حالة على التوالي: منحوا الإغاثة للفقراء والضعفاء، وفرضوا الضريبة على كل من كان مسؤولاً عن ذلك بحق. **Gregory of Tours,4.30.**

[74] **Ibid**.,5.28,6.22,6.28, 9.30,10.7.

التوري[٧٥] أنه أقنع الملك شيلديبيرت بأن مدينة توز كانت معفاة من الضرائب بسبب حصانات قديمة من الملوك السابقين[٧٦] ٠

وفيما يتعلق باستمرار الضرائب ، فقد تم صياغة قوائم بواسطة مفتشي الضرائب المرسلين من قبل الملك ، وليس بواسطة كونت المنطقة ٠ وهذا يعد ضروريا باعتبار أن الكونت كان يفتقر إلي المعرفة بالمنطقة ، وقد يكون ذلك لاستبعاد مصالحه الشخصية ٠ ولكن الكونت كان مسئولا عن دفع الضرائب إلي أمين الخزانة ٠ ولكن التجميع الفعلي للضرائبِ كانِ موكولا إلي مجموعة من محصلي الضرائب الذين كانوا يدفعون الضرائب مقدما مبلغا ثابتا، ثم يقومون بتحصيل الضرائب من المكلفين مع الاحتفاظ لأنفسهم بالفائض من الضرائب[٧٧] ٠ وكانت هذه الطريقة تنذر بإخطار وخيمة لمحصلي الضرائب ، ويبدو أنهم كانوا يمارسون الضغط المفرط للتحصيل ، مما أدي في النهاية إلي هجرة الناس[٧٨] ٠

---

[٧٥] كان التنافس بين الملوك على دعم وولاء النخب قد وفر إمكانيات جديدة لأعضائهم لتحقيق الربح وتأكيد (أو حتى إعادة التفاوض) على الامتيازات. من الواضح أن جريجوري نفسه عرف كيفية الاستفادة من هذه الاحتمالات عندما أرسل شايلديبرت الثاني، خليفة وابن راعي جريجوري سيجيبيرت الأول، جباة الضرائب إلى تورز. في هذه الحلقة، وصف جريجوري، وهو يروي أفعاله، كيف استقبل مندوبي جريجوري الملك بأدب لكنه أبلغهم أيضًا أن المدينة معفاة من الضرائب منذ عهد ابن كلوفس، كلوتير الأول، جد الملك الحالي. كما أوضح جريجوري لجباة الضرائب، فإن كلوتير كان قد منح الإعفاء في الأصل بسبب حبه للقديس مارتن، راعي كنيسة تورز. وأكد أيضًا أن شاريبيرت، نجل كلوتير، جدد هذه المنحة عندما كتبت المدينة يمين الولاء له. بعد وفاة الملك كلوتير، أقسم هذا الشعب يمين الولاء (sacramentum) للملك شايلديبرت وأقسم أنه لن يفرض أي قوانين أو عادات جديدة (leges consuetudinesque novas) ويضمن الوضع والحقوق التي كانوا يتمتعون بها تحت حكمه. كما وعد بأنه لن يفرض أي مرسوم أو تقدير جديد٠ ووفقًا لجريجوري، فقد أحرق شاريبيرت قوائم الضرائب في المدينة احترامًا وخوفًا للقديس مارتن. بعد وفاة شاريبيرت، اتبع خليفته سيجيبرت الأول هذا المثال بعدم مطالبة المدينة بأي ضرائب أبدًا؛ وحذا حذوه ابنه الملك الحالي شايلديبرت في السنوات الأربعة عشر الأولى من حكمه..**Gregory of Tours, 9.3**0 **وأيضا** :

Helmut Reimitz, The Promise of History: Oaths in Frankish Historiography, medieval worlds (Volume 19. 2023),**p.145.**

[76] **Ibid**., 4.2,10.7.

[٧٧] كان هذا النظام أشبه بنظام الالتزام الذي عرفته مصر الإسلامية في العصر المملوكي ٠انظر رسالتنا للدكتوراة عن تطور النظام القانوني للملكية العقارية في مصر العثمانية، حقوق الزقازيق ١٩٩٠ م ، ص٤٩ ومابعدها ٠

[٧٨] يروي جريجوري التوري عن ذلك بأن . الملك شيلبيريك أصدر مرسومًا بفرض سلسلة جديدة من الضرائب تم فرضها في جميع أنحاء المملكة، وكانت ثقيلة للغاية. ونتيجة لذلك، هاجر عدد كبير من الناس

وكان تحصيل الضرائب غير منتظم ، فعلي سبيل المثال كانت Poitiers لم تحصل الضرائب لمدة أربعة عشر عاما عندما تم البدء في تحصيلها مرة أخري ٠

حتي المدفوعات الضريبية المنخفضة في القرن السادس ، كانت مهمة وذات جدوي للملوك الميروفنجيين ٠ ففي بعض الأقسام المتعددة للممالك ، كان الدخل من الضرائب والرسوم يمرر إلي الملكات ، لهذا كان الملوك يفضلون الضرائب ، لأن هذا الدخل كانت تحت التصرف بحرية ٠ كانت الهدايا ذات طابع شخصي أكثر ولا يمكن تقسيمها لأنها كان تجسيدا لتعزيز العلاقات الاجتماعية المحددة ٠

ويذكر ، كانت هناك دائما رسوم تفرض علي نقل البضائع عبر التلال أو الأنهار أو الجسور. كما كانت تجبى الرسوم على السلع التي تجلب إلى السوق؛ مثل "siliquaticus" الرومانية التي عادت إلى الظهور في إيطاليا أثناء العصور الوسطى، ورسوم أكشاك السوق، التي كانت مماثلة لـ "proponenda" الرومانية. وعلاوة على ذلك، لم يسمح بإنشاء أسواق جديدة إلا بموافقة الملك ٠ وكان الكونت يمارس السلطة العامة على مثل هذه الأماكن، إما بنفسه أو من خلال مفوضيه "judex fori" [٧٩].

من مدنهم الأصلية أو من أي أجزاء من الأراضي التي احتلوها، وبحثوا عن ملجأ في مكان آخر، لأنهم فضلوا الذهاب إلى المنفى بدلاً من تحمل مثل هذه الضرائب العقابية. تنص قوانين الضرائب الجديدة على أنه يجب على مالك الأرض أن يدفع خمسة جالونات من النبيذ مقابل كل نصف فدان يملكه. وتم فرض العديد من الضرائب الأخرى، ليس فقط على الأرض، بل أيضًا على عدد العمال العاملين، حتى أصبح من المستحيل تلبيتها. عندما أدركوا كيف ستؤثر عليهم هذه الضرائب، دعا سكان ليموج Limogesإلى اجتماع في الأول من مارس وقرروا قتل مارك، جابي الضرائب الذي أُمر بوضع القوانين الجديدة موضع التنفيذ. وكانوا سينفذون تهديدهم أيضًا لولا أن الأسقف فيريولسFerreolus أنقذ مرقس من الخطر الذي كان يتهدده. تجمع حشد من الغوغاء: استولى الناس على دفاتر مطالبات جابي الضرائب وأحرقوها حتى تحولت إلى رماد. كان الملك غاضبا. أرسل مسؤوليه إلى ليموج وأنزل عقوبات فظيعة على السكان، حيث عذبهم وحتى أعدمهم خارج نطاق السيطرة. ويقال إن هؤلاء الموظفين الذين أرسلهم بلاط الملك اتهموا كذباً رؤساء الدير والكهنة بتحريض الناس على حرق المطالب أثناء أعمال الشغب، وأنهم وضعوهم على الأرض ثم أخضعوهم لكل أنواع التعذيب. ثم طالبوا بمزيد من المدفوعات العقابية. **Gregory of Tours,5.28**.

[79] **Jean Brissaud** , op.cit., p, p.101.

مصادر الدخل الأخري :

حصيلة أخري للدخل كان مصدرها الغرامات ومدفوعات التحكيم والمصادرة والمزادات العلنية وإيرادات أملاك الملك ٠ فقد كان الملك يساند نفسه وحاشيته بمنتجات من أملاكه الخاصة والتي كان يطلق عليها الأراضي الملكية أو الخزانة ٠ وقد أعطيت بعض الاراضي بصفة مؤقتة إلي بعض المسئولين لإعالتهم مقابل خدماتهم ٠ لكن هذا لم يكن عاما بل كان محصورا في حدود ضيقة ٠ وكانت تلك الاراضي ترد بعد الوفاة أو القتل ٠وبسبب انخفاض إنتاجية الأرض لم تكن هذه الممتلكات مصدرا للثروة ، ولكنها كانت ضرورية لتدعيم بعض العمال والمحاربين لمسئوليات أعمالهم ٠

وقد رفع الملوك كذلك الرسوم الجمركية علي البضائع التي تمر من خلال بعض المدن٠ هذه الدخول من الموانئ الأكثر أهمية مثل مرسيليا وغيرها كانت تقسم بين الملوك بسبب الإيرادات الكبيرة الناتجة عنها ٠

من جهة أخري ، كان يحق للمسئولين الحصول علي جزء ثابت من التعويضات المدفوعة بعد التحكيم وفقا للقانون السالي ٠ ولكن هؤلاء كان يضطرون إلي دفع التعويضات كذلك بأنفسهم في حالة عدم القيام بوظائفهم في حماية الأمن والقبض علي اللصوص ٠ وكان الكونت يحصل ثلث الديون التي يتم تحصيلها بمعرفته لصالح الدائنين[٨٠] ٠

من جهة أخري ، لم تك نفقات الملوك كبيرة ، بل كانت منخفضة للغاية بسبب عدم دفعهم رواتب الموظفين والمحاربين بانتظام، باستثناء الهدايا العارضة ٠ كان علي المحاربين أن يقدموا معداتهم الخاصة بالحرب وأن يتكفلوا بطعامهم ٠ وكان الملك عند سافره ومعه مسئولوه ، كان الناس يزودونهم بالطعام والسكن ووسائل النقل ٠ ورغم ماتقوم به الدولة من تحصيل الضرائب والتي لم تكن موجهة لخدمة الشعب ، فلم يحصل الناس علي الكثير في

[٨٠] القانون السالي ٣/٥٠ ، ٣/٥١ ،

المقابل بما في ذلك الأمان ، كانت المملكة تستخدم عددا صغيرا من الموظفين غير مدفوعي الأجر في الإدارة العامة ٠

العملة الميروفنجية :

أحتفظ حق سك العملة بطابعه باعتباره امتيازا ملكيا، لكن صانعي العملة (monetarii) الذين مارسوا هذا الحق تحت إشراف السلطة العامة انتقلوا من مكان إلى آخر في أداء وظائفهم. ومع ذلك، أضعفت التنازلات المقدمة للكنائس والأديرة احتكار "الدولة، وفي نهاية المطاف تحولت إلى حق إقطاعي[٨١] ٠

تتبع النسخ الميروفنجية للقانون السالي الممارسة غير المعتادة إلى حد ما، والتي تتلخص في الاستشهاد بجميع المبالغ تقريبا في كل من الدينار denarii والصولدي solidi ليس هذا التكرار غير عادي فحسب، بل إن العلاقة بين العملتين مميزة، ففي القانون السالي فإن أربعين دينارا تساوي صولدي واحدا. لا يبدو أن هذا يستند إلى نظام العملات الإمبراطورية الرومانية، ولا هو نفس النظام الكارولنجي حيث أن اثنا عشر دينارا تساوي صولدي واحد.

ليس من المؤكد ما إذا كان الدينار الفرنجي عملة متداولة (بالتأكيد كان الميروفنجيون يصكّون الصولدي الذهبي). ومع ذلك، تشير العديد من القوانين على وجه التحديد إلى "دينار واحد" ٠ على سبيل المثال، حرر أحدهم عبدا "بدينار أمام الملك"[٨٢] و"يجب أن يكون لدى الرجل الذي يتزوج أرملة ثلاثة صولدي من نفس الوزن ودينار"[٨٣]، [٨٤].

والواقع صحة ماذهب إليه فوستيل دي كولانج إلي أن العملات المعدنية التي تم سكها في بلاد الغال، في ليون، في ريمس، في ميتز، في ترير، في كولونيا، لعدة أجيال، كانت

---

81 **Jean Brissaud** , op.cit., p.102.

٨٢ القانون السالي ٢/٢٦ ٠

٨٣ القانون السالي ٢/٤٤ ٠

84 Catherine Fischer Drew , op.cit.p.233.

تحمل صورة أباطرة القسطنطينية؛ فبدلاً من قراءة أسماء ملوك الفرنجة، نقرأ أسماء أنسطاسيوس ويوستينوس الأول وجستنيان ويوستينوس الثاني [٨٥].

في العصر الكارلنجي أدخل شارلمان إصلاحات علي نظام النقد ، بعد أن مضي علي غزو اللومبارديين ، إذ كان يوجد قبل عام ٧٧٤ من دور الضرب ما لايقل عن سبع وستين دارا ، فألغي معظم هذه الدور ٠ وتغير أيضا عيار النقد ومنذ ذلك الحين أصبح الجنيه من الفضة يساوي عشرين شلنا ، والشلن عبارة عن أثني عشر بنسا ٠ ومن الأمور التي تعتبر جرما خطيرا موجها لسلام الملك مايحدث من رفض نقود كاملة الوزن تحمل طغراء الملك ٠ أما النقود التي لا تتوفر فيها هذه الشروط فإنه جاز رفضها دون أدني عقاب [٨٦]٠

---

[85] **Fustel Coulanges,** op.cit., p. 66.

[٨٦] **هـ ٠ و ٠ كارلس – ديفز** – شارلمان ، ترجمة د٠ السيد الباز العريني – مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة دون تاريخ ، ص ١٤١ ٠

المبحث الرابع

الكنيسة والنظام الديني

قبل القرن الخامس[٨٧]، كانت بلاد الغال موطنا للعديد من الجماعات الإنسانية ،وبعد قرون من الغزو والفتح والاستيطان بواسطة الأجانب الذين كانوا يبحثون عن مصادر للثروة والاستقرار المكاني ٠ تم تقسيم المنطقة إلي مناطق قبلية منفصلة تحت حكم الإمبراطورية الرومانية المتدهورة ٠ وكانت هذه الأراضي تختلف اختلافاً كبيرا في تكوين سكانها من الأفراد ذوي الأصول المتنوعة ، والعادات والتقاليد والأديان المتضاربة ٠ عاش كلوفس وسافر في تلك المنطقة غير المتجانسة ، حيث سيواجه الناس من الخلفيات المتنوعة ، والذين كان يتبعون العديد من المعتقدات الدينية المختلفة ٠ وذلك قبل قراره النهائي بالتحول إلي الكاثوليكية ٠

خلال تلك الفترة ، كانت هناك ثلاثة معتقدات تسيطر علي تلك المنطقة : الوثنية ، واليهودية والمسيحية ٠ وقد تم تقسيم تلك الديانات إلي طوائف تستند إلي معتقدات وطقوس مذهبية مختلفة ٠ كانت الوثنية تتألف من أعداد تمارس علي مستوي أوروبا كلها ، وكانت تلك الممارسات متنوعة من نواح متعددة بعضها البعض في بلاد الغال علي وجه الخصوص ٠ هؤلاء الوثنيون المتأثرون بتلك الثقافات كانوا علي ثلاثة أنماط : الرومان والسلتون والجرمان٠ ولم يكن هؤلاء وحدهم المختلفون في عقائدهم وممارستهم العقائدية ، بل كان المسيحيون منقسمون من الناحية اللاهوتية خلال تلك الفترة المبكرة من تطور الإيمان المسيحي ٠

كان هناك المسيحيون الذي اتبعوا العقيدة الاريانية Arian والتي كانت تؤمن بتبعية السيد المسيح للرب منذ أن خلقه ٠ وكانت معتقدات هؤلاء تتعارض من أتباع الكنيسة الكاثوليك التي أيدت عقيدة نيقية Nicene وهي التي أعلنت المساواة والمشاركة في الخلود للرب والسيد المسيح معا ٠

---

[87] **Cortney Cantrell**; Conversion Politics: Motivations Behind Clovis Baptism and The Religious and Political Repercussion , A Thesis , Muncie – Indiana 2015, p.15.

كان كلوفس قد اعتاد علي تلك العقائد ومعايشتها وفحصها حتي أتخذ القرار النهائي باتباع الإيمان الكاثوليكي مخلصا له ومدافعا عنه ٠

وكما ذكرنا ، بحلول القرن السادس ، كانت بلاد الغال تتألف من مجموعات متنوعة من السكان ٠ وقبل وصول الرومان في منتصف القرن الأول قبل الميلاد ، أستقر هؤلاء من جميع أنحاء أوروبا منذ ٥٠٠٠٠٠ سنة قبل الميلاد ٠ وتبين الأدلة الأثرية القليلة المتبقية بما في ذلك الأثار والمقابر بوضوح أن العديد من الثقافات والمجتمعات قد استقرت في بلاد الغال مما شكل مجتمعا فريدا في التنوع عن باقي المناطق الأوروبية ٠ لذلك كانت تلك المنطقة شديدة الانقسام ٠ وقد منعت الطبيعة الممزقة لهؤلاء الناس من توحيد المنطقة حتي وصول السلت Celts في وقت مبكر من ٧٥٠ عام قبل الميلاد ٠ فلقد كانوا قادرين علي خلق نوع من الوحدة الثقافية علي منطقة الغال ٠ والسلت هم أول الناس القادرين علي تحقيق هذا التوحيد الثقافي الأكبر ، فلقد أنتشر دينهم وازدهر بدرجة كبيرة عن غيرهم ٠ وكانت الديانة الوثنية للسلت في الأصل ديانة هندية – أوربية ، شبيهة إلي درجة كبيرة بالديانات في البحر المتوسط والتي كانت تبجل الطبيعة وعبادة العديد من الآلهة التي كانت ترتبط بجوانب معينة من الحياة اليومية كالخصوبة والموت والحرب[٨٨] ٠

وكانت تلك الآلهة من الذكور والإناث معا ٠ وبينهم ، كانت إلهة الحرب في هذا المجتمع أهمية عظمي ، نتيجة الحروب القبلية المستمرة وباعتبارها جزءا كبيرا من الحياة السلتية وباعتبارها اعتراف بالطبيعة العسكرية الساحقة لهم ٠ فالمحاربون كانوا يتمتعون بمكانة كبيرة في المجتمع الغالي ولكنهم كانوا اقل شأنا من الرؤساء الدينيين ٠ فقد كتب قيصر أنهم يتمتعون بسلطة كبيرة في البلاد ،وكانوا يشاركون في الشئون السياسية والقضاء بحل المنازعات الخاصة بالمواريث والحدود ، ويقررون الأحكام والعقوبات ٠ وكان الجميع يتجنبوهم مما يدل علي أن رجال الدين كانوا يمسكون بزمام الأمور في غاليا ٠

---

[88] **Ibid,** p. 16.

يقدم يوليوس قيصر في كتابة عن الغال وصف لتلك الآلهة التي يعبدونها المنحدرين من السلت والأشخاص الآخرين الذين يعيشون في تلك المنطقة ٠ ورغم ذلك لايقدم لنا أسماء لهم[٨٩] ٠ وبغزو قيصر لبلاد الغال ، وماتبع ذلك من رومنة المنطقة ، أثر ذلك علي دين السكان المحليين ،ويعزي ذلك في جزء كبير منه إلي اعتقاد الرومان بوجود صلة قرابة (قبلية) بين مختلف الديانات الوثنية في الإمبراطورية الرومانية ٠ وبسبب ذلك يمكن دمج الديانات غير الرومانية معا لتكوين روما الوثنية دون هدم يصيبها[٩٠] ٠ لذلك ليس غريبا أن يوصف الرومان آلهة القبائل البربرية المختلفة وفقا لنظرائهم الرومان[٩١] ٠

---

[٨٩] **يذهب قيصر إلي** " أن أمة الغاليين مكرسة للطقوس الخرافية؛ وفي هذه الحالة فإن أولئك الذين يعانون من "أمراض شديدة الخطورة" وأولئك الذين ينخرطون في المعارك والمخاطر، إما يضحون بالبشر كضحايا، أو يقسمون على التضحية بهم، ويستخدمون رجال الدين كمؤدين لهذه التضحيات؛ لأنهم يعتقدون أنه ما لم يتم تقديم حياة رجل من أجل حياة رجل، فإن عقل الآلهة الخالدة لا يمكن أن يكون مناسبًا، ولديهم تضحيات من هذا النوع مخصصة لأغراض وطنية. لدى الآخرين تماثيل ضخمة الحجم، تتكون أضلاعها من الصفصاف ويملؤونها برجال أحياء، وعندما يتم إشعال النار فيها، يموت الرجال محاطين باللهب. إنهم يعتقدون أن قربان أولئك الذين أُخذوا في السرقة أو السلب أو أي شكل آخر من أشكال العبودية أكثر قبولاً لدى الآلهة الخالدة؛ ولكن عندما يفتقرون إلى إمداد من هذا النوع، فإنهم يلجئون إلى قربان حتى الأبرياء. يعبدون كإله لهم. عطارد على وجه الخصوص، ولديهم العديد من الصور له، ويعتبرونه مخترع كل الفنون، ويعتبرونه دليل رحلاتهم ومسيراتهم، ويعتقدون أنه يتمتع بتأثير كبير جدًا على اكتساب المكاسب والمعاملات التجارية. بجانبه يعبدون أبولو، ومارس، وجوبيتر، و[إينينا]؛ فيما يتعلق بهذه الآلهة، لديهم في الغالب نفس الاعتقاد مثل الأمم الأخرى: أن أبولو يمنع الأمراض، وأن مينيرفا تمنح اختراع الطب، ٠٠ "ويعتقدون أن كوكب المشتري يمتلك سيادة القوى السماوية؛ وأن المريخ يترأس الحروب. وعندما يقررون خوض المعركة، فإنهم يقسمون عادة على الأشياء التي سيأخذونها معهم في الحرب. وعندما ينتصرون، فإنهم يضحون بأي حيوانات أسيرة ربما نجت من الصراع،"

JULIUS CAESAR , Cesar`s Commentaries on The Gallic War, Translated by W. A. MacDevitt , in -The Complete Works of JULIUS CAESAR By Delphi Classics, 2013 , Chap.17.

[٩٠] أتجه أغلب الأهالي من سكان الإمبراطورية شطر العقائد الدينية المستوردة من الشرق ، مثل ديانة سبيل Cybele من أسيا الصغري ، وديانة متراس Mithras من فارس وديانة ايزيس من مصر ٠ **د٠ سعيد عبد التفاح عاشور** – المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٦ ٠

[91] **Cortney Cantrell**, op.cit., p. 24.

وفي المقابل ، أستوعب السلت العديد من الآلهة الرومانية مع ألهتهم الخاصة وظهر ذلك جليا في عبادة الثالوث Esus, Taranis, Teutates ٠ مع الاحتفاظ بالتقاليد الخاصة بهم وقد أستمر ذلك لفترة طويلة بعد حكم كلوفس لبلاد الغال ٠ وبحلول عهد كلوفس في مطلع القرن السادس الميلادي ، كانت هذه الوثنية الممزوجة من غاليا لايزال يمارسها الكثير من السكان ٠

قبل وصول كلوفس للسلطة ، كانت السلطة الرومانية تعاني الضعف والوهن بسبب الغزوات الجرمانية ، فقد تم طردهم من أوطانهم في وسط أوروبا من قبل الهون Huns (٤٠٧-٤٠٧) وبعد هجرتهم إلي غاليا بوقت قصير أصبحت المنطقة مقسمة إلي ثلاث قبائل جرمانية هي : القوط الغربيون في الجنوب الغربي ، والبرجنديين من الجنوب الشرقي ، والفرنك من الشمال الشرقي ٠ وكان الدين الذي جلبه معه هؤلاء الغزاة إلي بلاد الغال مماثل من نواحي عديدة لما عرفه الرومان والسلت ٠

فلقد كان الجرمان يعتقدون بتبجيل المرأة واعتقدوا أن النساء لديهم قوة دينية هائلة للشفاء والحماية ٠ من جهة أخري أكدوا علي الالتزام الصارم بالأخلاق مما يفوق الرومان والسلت ٠ فعلي سبيل المثال ، كان الزواج الأحادي سائدا وشائعا جدا بين الرومان ٠ وكانت العفة مطلوبة من الرجال والنساء علي حد سواء ، حسبما ورد في أعمال يوليوس قيصر عنهم٠

أحضر الجرمان معتقداتهم وتقاليدهم الدينية إلي بلاد الغال ، ومع ذلك كانت ممارسات ومعتقدات هؤلاء الغزاة الجدد لم يكن لها نفس التأثير في المنطقة مثل نظرائهم من السلت والرومان[٩٢] ٠

كانت الوثنية السلتية والرومانية والجرمانية موجودة بحلول عهد كلوفس ٠ لكنها لم تكن التقاليد الدينية الوحيدة ، وقد جاءت المسيحية إلي بلاد الغال بعد انتشارها في أوربا في القرن الأول الميلادي ، وتم تأسيس أول أسقفية مسيحية في ليون منتصف القرن الثاني ٠ وقد

---

92 **Cortney Cantrell,** op.cit., p.30.

وجدت المسيحية أرضا خصبة بسبب أن الجالو – رومان الذين كانوا يعيشون في ذلك الوقت كانوا منفتحين بشكل فريد علي مختلف الأديان والمعتقدات التي أحاطت بها الشعوب العديدة في بلاد الغال ٠

خلال القرن الرابع ، بدأت طائفة جديدة من المسيحية تنشأ في العالم الشرقي وانتشرت في جميع أنحاء أوروبا الغربية بما في ذلك بلاد الغال ٠ هذه الطائفة المعروفة بالأريوسية ، استندت إلي تعاليم ومعتقدات أريوس Arius أحد كهان الإسكندرية في القرن الرابع ٠ وقد ابتكرت تلك الطائفة نظرية عن طبيعة السيد المسيح تجادل بأن الرب أبدي غير معلوم وغير قابل للتجزئة والانقسام ٠ وبسبب ذلك فإن المسيح عليه السلام الذي ولد بشريا ولايمكن أن يكون هو نفسه الرب ٠ جادل أريوس بأن الله خلق المسيح عليه السلام من قبل خلق العالم والتالي فجعل المسيح مقدسا ولكن تابعا له ٠ وفقا لأريوس واتباعه ، فإن المسيح ليس مساويا للرب وليس أبديا وبعبارة أخري ، فإن المسيح مخلوق لا إله بمعني الكلمة المطلق[٩٣]٠

وقد انتشرت آراء أريوس بين الوثنين الذي اعتادوا علي اختلاف الآلهة وخصوصا في القسطنطينية٠ وقد ازعج ذلك الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تعتقد بأن المسيح عليه السلام مساويا للرب وأبديا ٠ وفي أتجاه أخر أعلن الإمبراطور ثيوديوس الأول (٣٧٩ – ٣٩٥) عدم شرعية المذهب الأريوسي في مجمع القسطنطينية عام ٣٨١ كما فرض عقوبات مشددة علي أتباعه في جميع أنحاء الإمبراطورية[٩٤]، بجانب أن أصبحت الكاثوليكية هي الدين الرسمي للدولة ، وبينما أنهي هذا القانون الأريوسية في الشرق الروماني ، أستمرت تلك الطائفة في الازدهار في الغرب وخاصة في عهد جوليان المرتد ٠

---

[٩٣] **د سعيد عبد الفتاح عاشور** – المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٨ ٠

[٩٤] **المصدر السابق** ، ص ٣٩ ٠

مع نهاية القرن الرابع ، التزمت الغالبية العظمي من زعماء البربر في أوروبا علانية بالديانة الأريوسية بما في ذلك الغال ٠ وكان الاستثناء من ذلك قادة الفرنجة الذي لم ينضموا للعقيدة الأريوسية بل حافظوا علي معتقداتهم وثقافتهم الوثنية[٩٥] ٠

وهكذا ، لم يكن مجتمع الغال بحلول حكم كلوفس (٤٨١-٥١١ م) مجتمع موحد ومتجانس خاصة فيما يتعلق بالدين ، حيث أصبحت الغال مفترق طرق لمجموعات بشرية حضرت من مختلف المناطق والأديان أما لتحسين وضعهم الاقتصادي أو للفرار من التهديد الأجنبي أو لزيادة أراضيهم ونفوذهم ٠ ورغم هذا الانقسام الديني ، فقد سمح فيه أيضا بالمرونة في الاعتقاد واستيعاب العقائد والممارسات المختلفة ٠

من جهة أخري ، فإن عدم وجود دين منظم ومهيمن ، جعل قرار كلوفس في التحول إلي الكاثوليكية أمر بالغ الأهمية وساعد في أطلاق مستقبل أوروبي واعد في القرون الوسطي من خلال تحسين فرضة غزو غاليه لباقي البلاد المجاورة تمهيدا للهيمنة التدريجية للمسيحية الكاثوليكية في جميع أنحاء أوروبا ٠ لهذا السبب كانت الدوافع وراء قراره وكذلك أفعال من الأمور ذات الأهمية الكبرى في البحث عن الاستقرار الديني في بلاد الغال ٠

عند وصول كلوفس إلي السلطة عام ٤٨١م تم تعميد الملك الجرماني للكاثوليكية ليصبح أول حاكم جرماني في أوربا يتحول إليها ٠ وقد أدي هذا الحدث إلي بعض المؤرخين إلي القول بان تحول كلوفس أشبه بتحول قسطنطين إلي المسيحية [٩٦]٠ورغم التفسيرات العديدة

---

[95] **Cortney Cantrell**, op.cit., p. 42.

[٩٦] روي جريجوري التوري أن هذا التشابه بسبب وجود معجزة أنصار القتال في معركة تولبياك ضد الألليمان Alamammi وهي قبيلة جرمانية منافسة ، وعند قرب هزيمة كلوفس ورجاله في المعركة ، صلي للرب والمسيح طالبًا المساعدة وأنه في حالة انتصاره سوف يعمد باسمه ويؤمن به ٠(اتضح أنه عندما التقى الجيشان في ساحة المعركة كانت هناك مذبحة كبيرة وكانت قوات كلوفس تُباد بسرعة. رفع عينيه إلى السماء عندما رأى ذلك، وشعر بالندم في قلبه وتحركت الدموع. قال: "يسوع المسيح، ٠٠٠٠أنت الذي تتنازل لمساعدة أولئك الذين في المخاض والنصر لأولئك الذين يثقون بك، بالإيمان أطلب مجد مساعدتك. إذا أعطيتني النصر على أعدائي، وإذا كان بإمكاني الحصول على دليل على تلك القوة المعجزة التي يقول الناس المكرسون لاسمك أنهم اختبروها، فسأؤمن بك وسأعتمد باسمك. لقد دعوت آلهتي الخاصة، ولكن كما أرى بوضوح شديد، ليس لديهم نية لمساعدتي. لذلك لا يمكنني أن أصدق أنهم يمتلكون أي قوة، لأنهم لا يأتون لمساعدة أولئك الذين

لأسباب هذا التحول[٩٧] ، فما من شك أن كلوفس كان لديه من المصالح السياسية التي عمل علي إنجازها بالاعتماد علي ذلك[٩٨] ٠ لذلك فإن قراره النهائي في أن يصبح عضوا بالكنيسة الكاثوليكية كانت ذا أثر كبير إلي إنشاء علاقة قوية بين الكنيسة الكاثوليكية والملكية الفرنسية استمرت حتي قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ [٩٩] ٠

مهما كانت طبيعته، فإن التحول لم يكن شأنا فرديا. كان دين الملك الفرنجي مكونا لا يتجزأ من هوية ونجاح عسكري لشعب بأكمله، استمد هويته وتماسكه منه. كان تحول الملك يعني بالضرورة تحول أتباعه. ليس من المستغرب إذن أن تخبرنا المصادر أنه قبل تعميده

=يثقون بهم. أنا أدعوك الآن." "أريد أن أؤمن بك، ولكن يجب أن أخلص أولاً من أعدائي". وبينما كان يقول هذا، أدار الألمان ظهورهم وبدأوا في الفرار. وبمجرد أن رأوا أن ملكهم قد قُتل، استسلموا لكلوفيس. قالوا: "نرجوك أن تضع حدًا لهذه المذبحة. نحن مستعدون لطاعتك". أوقف كلوفيس الحرب. وألقى خطابًا دعا فيه إلى السلام. ثم عاد إلى منزله. أخبر الملكة كيف حقق نصرًا بالاستعانة باسم المسيح. حدث هذا في السنة الخامسة عشرة من حكمه٠ **Gregory of Tours2.30.٠**

[٩٧] يري البعض أن تحول كلوفس إلي الكاثوليكية كان بسبب قبوله الصادق للإيمان الكاثوليكي ٠ وقد تغيرت تلك النظرة في العقود القليلة الماضية مع بحوث بعض المؤرخين عن المنافع غير الروحية التي يمكن أن تحدث لدخوله إلي الكاثوليكية ٠ وليس من شك أن كلوفس كان يعلم تماما المزايا السياسية التي كان يوفرها تحالفه مع هذه المؤسسة الدينية الصاعدة ، ومنها مساعدته في غزواته وتوسعه في السلطة ٠وبجانب ذلك توجد نظرية ترجع إيمانه إي تأثيره زوجته في تعميده ٠ جريجوري يذكر ذلك : كان أول طفل أنجبته كلوتيلد لكلوفيس ابنًا. كانت ترغب في تعميد طفلها، وظلت تحث زوجها على الموافقة على هذا. كانت تقول: "الآلهة التي تعبدها ليست جيدة، لم يتمكنوا حتى من مساعدة أنفسهم، ناهيك عن الآخرين. لقد نحتوا من الحجر أو الخشب أو قطعة معدنية قديمة. الأسماء التي أطلقتها عليهم كانت أسماء رجال، وليس آلهة. خذ زحل، على سبيل المثال، الذي هرب من ابنه لتجنب النفي من مملكته، أو هكذا يقولون؛ والمشتري، ذلك الجاني الفاحش لجميع أنواع الأفعال القذرة، الذي لم يستطع أن يرفع يديه عن الرجال الآخرين، الذي كان يتسلى مع جميع أقاربه من الإناث ولم يستطع حتى الامتناع عن الجماع مع أخته **Gregory of Tours2.29.٠**

[٩٨] بعد اعتناق كلوفس المسيحية علي المذهب الكاثوليكي ، شن حربًا ضد القوط الغربيين ، وبعد انتصاره عليهم وصلته سفارة من القسطنطينية تحمل رسالة المودة من الامبراطور اناستاسيوس ، وتخلع علي كلوفس الروب القنصلي والعباءة الارجوانية وبهذا اكتسب حكم كلوفس شرعية رسمية ٠ وقد تمت مراسيم ذلك في كنيسة القديس مارتن حيث قام كلوفس بتوزيع الصدقات من الذهب والفضة علي جموع الشعب ٠ **د٠ اسحق عبيد** – الإمبراطورية الرومانية بين الدين والبربرية مع دارسة في مدينة الله ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الاولي ١٩٧٢ ، ص ١٢٨ ٠

[99] **Cortney Cantrell**, op.cit., p. 44.

استشار كلوفس "شعبه" – قبل أن يتولى تعميده٠ كان من المفترض أن يكون كلوفس من أهم أنصاره. وليس من المستغرب أن يتم تعميده فحسب، بل وفي الوقت نفسه تم تعميد "أكثر من ثلاثة آلاف من جيشه". ومهما كان عدد الفرنج الذين تبعوا ملكهم إلى المذبح، فإن التحول كان شأناً عسكرياً باهظ الثمن . حيث تبنى القائد وجيشه مانحاً جديداً وقوياً للنصر[١٠٠].

ونستطيع القول ، بأن قراره بالتحول إلي الكاثوليكية ساعد علي وضع أساس للعالم المسيحي في القرون الوسطي الأوربية الغربية وبالتالي تغير المشهد الديني لهذه المنطقة بعد أن جعل كلوفس الكاثوليكية الدين الرسمي لغالبية دول العال ، وبذلك تلقي الدعم من الكنيسة فيما يتعلق بسياسته السياسية ولاسيما موافقتها علي غزواته الإقليمية لمكافحة الهرطقة الآريوسية٠ ولم يكن زواجه من كلوتلد Clotid إلا من أجل حصر منافعه السياسية [101] ٠

وقد كرمت الكنيسة في غاليا البابوية واعتبرت أسقف روما باعتباره خليفة للقديس بطرس ، ولكن البابا لم يكن له التأثير القوي في غاليا ٠ كان وضع البابا لايمكن أن يقارن بهيمنة البابا في الفترات المتأخرة من القرون الوسطي ٠ ولكن ظل للأساقفة الحق في الاستئناف إلي البابا بموافقة الملك[١٠٢] ٠والتي يمكن اعتبارها علاقة روحية أو معنوية ٠ وقد تأكد ذلك

---

[100] **Patrich Geary** , Before France and Germany - The Creation and Transformation of the Merovingian World, Oxford University Press 1988, p.85.

٢٠٠ يري البعض أن زواجه منها كان مبررا لغزو برجندي للانتقام لها واستعادة ميراثها من والدها ووالدتها التي قتلها جوندباد عمها وذلك عام ٥٢٣ ٠ وقد زاد زواجه من أبنة الملوك البرجنديين وضعا اجتماعيًا مميزًا بأقرانه من الملوك القوطيين٠ راجع التحالفات السياسية عن طريق الزواج في :

Ryan Patick Crisp; op.cit., pp.1-32.

١٠٢ يحدثنا جريجوري عن ثورة الشعب ضد الأسقفين سالونيوس Salonius وساجيتاريوس Sagittarius. وقد نشأ هذان الأسقفان على يد القديس نيسيتيوس Nicetius أسقف ليون. وما إن رُقِيا إلى منصب الأسقفية حتى استبدت بهما سلطتهما الجديدة: فبنوع من الغضب المجنون بدأ يلحقان العار بنفسيهما بالاختلاس والاعتداءات الجسدية والقتل والزنا وكل الجرائم المذكورة في التقويم. وفي أحد الأيام عندما كان فيكتور أسقف سان بول تروا شاتو Saint-Paul-Trois- Châteaux يحتفل بعيد ميلاده، أرسلوا حشدًا لمهاجمته بالسيوف والسهام. فمزق المهاجمون ملابسه وضربوا خدمه وسرقوا فضة مائدته وكل مفروشات العيد وتركوه في حالة يرثى لها. وقد أُبلغ الملك جونترام بذلك فأمر بعقد مجلس تحقيق في ليون. ولقد اجتمع الأساقفة، واستمعوا إلى القضية. ووجدوا أن سالونيوس وساجيتاريوس مذنبان بوضوح بالتهمة المنسوبة إليهما، وأمروا بعزلهما من أسقفيتيهما نتيجة لسلوكهما الإجرامي. وكان الأسقفان يعلمان أن الملك ما زال يكن لهما مشاعر طيبة. فطلبا

بخطابات البابا جريجوري العظيم ٥٩٠- ٦٠٤ م إلي عدد من الأساقفة وملوك الأسرة الميروفنجية في غاليا والمواطنين منتقدا عددا من الأخطاء الكنسية في بلاد الغال، وتعيين العلمانيين في الكنائس وتأثير المحسوبية ٠ ولكن من جهة أخري لم يكن هناك انتقادات لحق الملك في تعيين الأساقفة ٠

القانون والمسائل الدينية :

يبدو لنا من الوهلة الأولي أن القوانين الأولية في العالم الفرنجي لم تعالج المسائل الدينية مباشرة ، فمن منتصف القرن السادس ، استخدم الحكام الميروفنجيين تشريعاتهم الخاصة لمعالجة المخاوف التشريعية الكنسية ولتبين القانون الكنسي كمكون أساسي للسلطة العامة ٠ فمن أصعب تخيل كيف كانت الادعاءات الواسعة لرجال الدين حول صلاحية القانوني دون تأييد من السلطة المدنية ٠

ويعد الملك شيلديبيرت الأول (٥١١ – ٥٥٨) أول حاكم ميروفنجي يتبني الأيديولوجية القانونية الكنسية في تشريعاته ٠ وتدل أحدي الوثائق Childeberti Rigis Praeceptum التي لايعرف تاريخها علي وجه التحديد ، علي أن هذا القانون قد صدر نتيجة للحشد المسيحي الكامل ، وأنه كان من الضروري نتيجة ارتكاب البعض تدنيس المقدسات Sacrilege ٠

وقد أدان مرسوم شيلديبيرت كبار ملاك الأراضي الذي سمحوا للمستأجرين بإقامة الوثنية ولم يقموا بتدميرها علي الفور أو مساعدة القساوسة علي النيل منهم ٠ كما شجب المرسوم أولئك الذين دنسوا المقدسات مثل الانتقام في الأيام المقدسة مثل عيد الفصح وعيد

=مقابلة الملك، وزعما أنهما طردا ظلماً، وطلبا منه الإذن بتقديم استئنافهما إلى البابا في روما. فاستجاب الملك لطلبهما، وأعطاهما خطاب تعريف وسمح لهما بالمغادرة. ومثلا أمام البابا يوحنا الثالث(٥٥٩-٧٢) ٠ وقدما حججهما بأنهما طردا دون إبداء سبب معقول. فأرسل البابا خطاباً إلى الملك جونترام، يأمرهما فيه بإعادتهما إلى منصبيهما السابقين. وفعل الملك ما أمر به البابا، ولكن ليس قبل أن يوبخ سالونيوس وساجيتاريوس بشدة. والأسوأ في القصة أنهما لم يتصرفا على نحو أفضل منذ ذلك الحين. صحيح أنهم طلبوا المغفرة وسلموا الرجال الذين أرسلوهم ٠ **Gregory of Tours**,5.20.

الميلاد[١٠٣] ٠وقد حدد المرسوم العقوبات اللازمة لكل من عارض تحذيرات الكهنة ، بالضرب مائة مرة ٠

إن هذا الخليط من القوة الملكية نحو القضاء علي الانحدار الديني كان سمة للتشريع الإمبراطورية في أوائل القرن الخامس٠ علاوة علي ذلك ، تم نقل هذه الأجندة إلي مابعد الحقبة الإمبريالية في التشريع المحافظ علي مستوي المقاطعات وصقله كجزء من ايدلوجية طارئة للمسئولية الجماعية عن الخطيئة والتهديد الوشيك في أوائل القرن السادس بجنوب بلاد الغال ٠

من عام ٥٣٠ فصاعدا ، أظهر التشريع الميروفنجي علامات الاعتراف بالأساقفة كشركاء تشريعيين ٠ كما أقترح بأن يكون مرسوم Childebert مرتبطًا بالقوانين الكنسية الصادرة في أورليان ٠ وقد حذرت اليهود من الظهور المتكرر في الأماكن العامة خلال عيد الفصح٠بالإضافة إلي ذلك ، فإن قوانين أورليان ٥٣٨ م أمرت بعقاب كل من لا يقمع الزندقة بالحرمان لمدة عام ، ومن المحتمل أن الملك والمسئولين قد تبنوا السطات العقابية للإمبراطور الروماني ٠ علاوة علي ذلك ، في حين أن المرسوم قد ذكر النبلاء والحرس antrustiones كمشرعين مساعدين ،وليس الأساقفة ، فقد ذهب إلي أضافة بعض الموضوعات إلي اجتماع الديوان ، والتي أعلن عنها في الكنسية وتبني الموقف الكنسي والإمبراطوري بالنسبة لدور المشرع٠

ومع ذلك ، كان مرسوم جونترام بمجلس ماكون Macon عام ٥٨٥ والتي يخلص بعض بنوده إلي وجوب الاتحاد والتعاون بين السلطتين الزمنية والدينية ، في العقاب الشديد لمن يخرج علي القانون ٠ وذلك لإعلاء شأن العدالة ومنع الجريمة وبالتالي درء غضب الرب٠ وهذا التوجه لايختلف كثيرا عما ورد في التشريعات الملكية في وقت متأخر ولاسيما بشأن تأييد

[103] **Patrick Joseph Edward Griffith**, Canon Law in Post Imperial Gaul, Thesis - Awarding institution, :King's College London, 2018, p. 204

الوكالة الدينية والتي ابتكرت بواسطة هونورس الثاني Honorius فالنتينان الثالث Valentinian في الشطر الغربي من الإمبراطورية الرومانية[١٠٤].

والواقع أن المراسيم الملكية في ثلاثة مجالس في أوسنراسيا لاتحتوي علي صياغة بليغة للدور المركزي الذي لعبته شرائع الأسقفية في إقامة العدالة ، ولكنها اعترفت ضمنا بتوقيع أشد العقوبات علي الجرائم الكنسية مثل : الحرمان الدائم والنفي (الأبعاد) من القصور الملكية عقابا لزواج المحارم (إذا رفض الجاني تصحيح الأسقف) ٠ وقد تقرر الموت المحقق (مع امكانية دفع الدية) لأولئك الذي ارتكبوا الاغتصاب ، وتم القبض عليهم بأنهم أعداء الرب في محاولة لطلب اللجوء إلي الكنيسة ٠

والجدير بالذكر ، أن تلك التوجهات التشريعية بخصوص القوانين الكنسية قد ظهرت في مرسوم جونترام Guntram الذي صدر بعد أسبوع واحد من مجلس باريس عام ٦١٤ والذي أوضح دور الأسقفيات في نشر النظام الأخلاقي والدعوة للعدل ٠ والتي تم أعادة صياغتها مرة أخري من مجلس باريس علي الرغم من وجوب الاعتراف بأن بالفروق الدقيقة للتشريعات المجمعية:

-اتباع الإجراءات الصحيحة في الأسقفية وبخاصة التسلسل الهرمي للأسقف مع الاحتفاظ بالقدرة علي التنظيم الذاتي ضد المرشحين من الملكية والنبلاء ٠

- لايجوز الحكم علي القساوسة باستثناء الدعاوي الجنائية ٠ وبالنسبة للمحكوم عليهم في الجرائم الكبري فيجب أن تتم علي أساس القوانين الكنسية وبحضور الأسقف ٠

- الدعاوي بين الناس Fora في المحاكم العامة والكنيسة تعتمد علي المحاكمة العلنية العامة بواسطة رجال الكنيسة والقضاة العاديين معا ٠

- الأشخاص المعتقون بواسطة الأحرار يجب الدفاع عنهم بواسطة الأسقف طبقا للشروط٠ وبالتالي فإنهم لايخضعون للمحاكم العادية إلا باستثناء حضور الأسقف أو رجال الكنيسة٠

---

104 **Ibid**., p.206.

– وقد نظم التشريع المجموعات غير الارثوذكسية :

– لا سلطة لليهود علي المسيحيين ، وكل شخص يتعاون مع اليهود فسوف يعاقب بأشد العقوبات كنسية ٠

– ولحماية الممتلكات الكنسية : فإن جميع القضاة ملتزمين بالدفاع عن ممتلكات الكنيسة ، لأن الفقراء لايستطيعون الدفاع عن أنفسهم[١٠٥] ٠

وقد توسع مرسوم كلوتير في الدفاع عن العدالة مثل مرسوم جونترام الذي حدد في ديباجة القانون بأن السبب في إصدار التشريعات كانت بالنظر إلي العدالة والحقوق ولهذا السبب فإن القوانين القديمة يجب أن تراعي في اطار الإجراء القانوني الواجب والإنصاف ٠ وأكد أيضا علي الامتيازات الكنسية والسلطة العامة الكنسية والقدرة علي دعم وتطبيق العدالة٠

- كل قرار ملكية يخالف القانون لايعتد به ٠
- كل قاضي يدين أحد الأشخاص بالمخالفة للقانون يجب أن يتلق اللوم من الأسقف في حالة غياب الملك ، حتي يقوم القاضي بتصحيح حكمه ٠
- جميع القضايا التي بين الرومان تخضع للقانون الروماني ٠

ولحماية الامتيازات المادية للكنيسة :

- كل القرابين الباقية للكنسية لايجوز الحصول عليها ٠
- المحصول الزراعي أو غيره التي تمنح للكنيسة ، لايجوز لوكلاء الملك الحصول عليها ٠
- المنح التي للكنائس ورجال الدين من الأمراء تعد نافذة ٠

---

[١٠٥] يرد في تاريخ الفرنجة لجريجوري التوري الكثير من الحالات عن قيام رجال الدين المسئولين عن الكناس من سرقة موجوداتها ، ومن ذلك ماصرح به من مدح العديد من الناس لمومولوسMummolus : يقولون إنه عفيف، رزين، معتدل، مستعد دائمًا للقيام بعمل طيب، سليم في الحكم ومطيع في كل تصرفاته. وعندما تولى الأبرشية، اكتشف أن لامباديوس Lampadius قد سرق من الكنيسة الكثير من الممتلكات، وأنه استولى على الأراضي وكروم العنب والعبيد بالاستيلاء على الصدقات المقدمة للفقراء. فأمر مومولوس بتجريده من كل ما يملكه وطرده من أمامه. والآن يعيش لامباديوسLampadius في فقر مدقع ويعول نفسه بالعمل اليدوي. **Gregory of Tours,5.5.**

- الملكية التي تحت أيدي الكنيسة أو رجال الدين والتي مر عليها ٣٠ عاما دون نزاع، تبقي كما هي ٠

وقد تمت التأكيدات الإضافية لموضوعات التشريع الأساسية والخاصة بمصالح رجال الدين والمؤسسات الكنسية في :

- حماية الفتيات من الخطف ٠
- حرمان الزواج من النساء المكرسات لخدمة الرب[١٠٦،١٠٧] ٠

المحاكمات: الكنسية

كما رأينا ، فإن واحدة من أهم مميزات القوانين الكنسية في بلاد الغال في نهاية القرن السادس الميلادي ، أن الأساقفة كان لهم حق التفسير المتشدد للامتيازات الملكية التي حصلت عليها الكنيسة من الملوك في تشريعاتهم ٠ تحت حكم الرومان حصل رجال الدين شرف أن يكون لهم الاختصاص بالقضايا المدنية التي تخصهم ٠ ولكن في والوقت نفسه سعوا إلي الحكم المباشر عن طريق الأباطرة الرومان في غير ذلك ٠ ومع أواخر القرن السادس ، في بلاد الغال ، وعلي النقيض من ذلك ، حتي وعندما كان الملوك يشكون في خيانة رجال الدين، فإنهم كانوا يستبعدون رجال الدين من الأسقفية وفقا للقانون الكنسي ٠ وكان هذا يتعارض مع الملوك الاريين في القرن الخامس والسادس الميلادي ٠ الذين غالبا كان بيدهم نفي بعض رجال الدين في نيقية٠

---

[١٠٦] ورد في تاريخ الفرنجة لجريجوري التوري خطابًا موجهًا من الأساقفة ،يتضمن عقاب من يتخلي عن الرهبنة والدخول في الزواج " "فإذا ما رغبت امرأة كهذه، بعد أن تخلت عن المسيح وخدعها الشيطان، في الزواج من رجل، فلا يُنظر إليها فقط على أنها هربت، بل أيضًا إلى الرجل الذي ارتبط بها، باعتباره زانيًا مخزيًا ومدنسًا وليس زوجًا. وأي شخص، في تحقيق هذا الاتحاد، قدم لها السم بدلاً من النصيحة الجيدة، فسوف يُعاقب بحكم الله وبموجب مرسومنا الصريح بنفس الانتقام الذي وقع عليها، حتى عندما ينفصل الاثنان، وبعد التكفير عن جريمتها الشنيعة، تستحق أن تُستقبل مرة أخرى في المنزل الذي هربت منه وتعود إلى الشركة هناك. ونضيف أيضًا أن جميع الأساقفة الذين يأتون بعدنا سيلتزمون بإصدار إدانة مماثلة. "إذا رغب أي شخص، وهذا لا يمكننا تصديقه، في التخفيف من أي جزء مما قررناه، فليعلم أنه سيكون من واجبه الدفاع عن أفعاله أمامنا في يوم الدينونة الأخيرة، لأن القانون العام لخلاصنا هو أن أي وعد يُقطع للمسيح يجب أن يُحفظ دون انتهاك .حتى يكون لما قررناه وقررناه السلطة الكاملة، فقد رأينا أنه من المناسب تأكيده بالتوقيع عليه بأيدينا. وبهذه الطريقة يمكن مراعاته إلى الأبد، مع مراقبة المسيح له ٠ **Gregory of Tours,**9.39.

[107] **Patrick Joseph Edward Griffith,** pp.207-212.

خلقت الحركة السياسية في تقسيم المملكة الميروفنجية ، تحت المفهوم الكاثوليكي ، تقارب فريد من الحوافز للملوك للعمل وفقا لقواعد القانون الكنسي ٠ علي سبيل المثال ، التفاعل بين رجال الدين والأساقفة ، وفقا لروح القانون الكنسي ٠

وقد تضمن كتاب التاريخ لجريجوري التوري عددا من تسويات القضايا الكنسية وجميعها من الربع الأخير من القرن السادس ٠ والتي كانت تعتبر النص المحدد من القوانين الكنسية والقرارات المجلسية ، كانت محاكمة الأسقف برتكستاتوس Praetetstus ٠ من المهم وضع تحليل جريجوري التوري والتفصيلات التي أوردها بهذا الشأن ، لأن المناورات المعقدة التي سبقت المحاكمة تكشف بجلاء التوقعات المحيطة بالقانون الكنسي كحقيقة مؤكدة في النزاع ٠

كانت الحقائق الأساسية للمحاكمة علي النحو التالي : برتكستاتوس أسقف روان Rouen تردد أنه ارتكب الخيانة عن طريق رشوة الناس للتحرك ضد الملك ٠ وقد حاول الملك الحاق ثلاث تهم ضد المتهم :

١- سرقة الممتلكات التي تخص الملكة Brunhild والتي تركت في حوزة المتهم ٠

٢- الإشراف علي زواج المحارم بين الأبن المتمرد Chilperio مع أرملة Sigibert،وهو اتهام مباشر بمخالفة القوانين الكنسية ٠

٣- التآمر مع ميروفتيش Merovech لرشوة وتحريض الناس للانقلاب علي الملك الشرعي٠

وعلي خلفية تلك الاتهامات ، تم الإطاحة بالمتهم مؤقتا ، بمجلس للأساقفة تم تجمعيه في كاتدرائية القديس بطريس في باريس عام ٥٧٧ ٠ ويخبرنا جريجوري أن الناس كانت جالسة حول المبني الكنسي يهددون باقتحام المبني والفتك بالأسقف ٠ وقد اقسم الأسقف علي براءته، وشهد الكونتات ضده بالاتهام ، مع تقديم كافة الأشياء الثمينة ، والتي زعم بأن المتهم قد قدمها لهم علي سبيل الرشوة ٠

بعد عرض الاتهام الأول ، انسحب الملك من القاعة ، وترك رجال الدين يعبرون عن أنفسهم بلا حرج ٠ وقد سجل جريجوري التوري في هذا المقام أحد رجال الدين كل الحجج ضد

صحة الإجراءات المتبعة ٠ وهي الواردة في التشريعات الملكية والقوانين الكنسية الواردة في Aetius٠ وحاول رئيس شماسة الكنيسة في باريس إقناع المجلس الأسقفي تبرئة المتهم مشيرا إلا أن الأساقفة لاتستطيع تأمين سمعتها إذا سمح لزملائهم تدميرهم ٠ ويجب سحب كافة الاتهامات التي ضد أسقف الرب ٠وعند تلك النقطة لم يكن جريجوري التوري واضحا ، بأن Aetius قد استدعت التفسير المتشدد للامتيازات الكنسية ، بما في ذلك القضايا الجنائية ، والتي صدرت في ماكون ٥٨٥ ٠ وكانت حجته قد رسمت من النموذج الذي يجمع التشريعات الملكية مع القوانين الكنسية للمجالس والتي تضمنها مرسوم جونترام Guntram٠ وقال بأن فكرة أن الملك غير مقدس ، سوف تؤدي إلي تدمير المملكة ككل ٠ وضرب مثلا واردا بالكتاب المقدس (" **فَإِنْ رَأَى الرَّقِيبُ السَّيْفَ مقْبلاً ولَم يَنْفُخْ فِي الْبُوقِ ولَم يتحذَّرِ الشَّعب، فَجَاءَ السَّيْفُ وأَخَذَ نَفْسا منْهم، فَهو قَدْ أُخذَ بذَنْبه، أَمَّا دمه فَمن يد الرَّقيب أَطْلُبه**") [١٠٨] ٠ وأشار إلي مثالين من الأمثلة التاريخية عن سوء الحكم الملكي الذي أدي إلي الانتقام الإلهي المباشر ٠ منها Chlodomer الذي فشل في الأخذ بنصيحة الأسقف Avitus ،فقتل هو وعائلته وهزم شر هزيمة في حملته العسكرية لبرجنديا[١٠٩]٠ والإمبراطور مكسيموس Maximus الذي استخدم العنف مع القديس مارتين Martin وأجبره علي العيش بعيدا بتهمة القتل ، وقد تلقي عقابه بسقوط عرشه والموت القاسي[١١٠] ٠

وقد أكد جريجوري التوري أن انتهاك القواعد ،وبخاصة مرسوم جونترام سوف يؤدي إلي عقوبات من الجحيم ٠ ولم يتلق جريجوري أي رد فوري من زملائه ، وأعلن أثنان منهم عدم اتهامهما للأسقف ٠ وقد استدعي جريجوري أمام الملك الذي أكد علي عدم قدرته العيش مع رجال الدين ٠ وحذر من قيامه بتحريض الناس ضده ، ولكن جريجوري أكد بالناس سوف تعرف بالحقيقة ٠

---

[١٠٨] **حزقيال** ٣٣ : ٦ ٠

[109] **Gregory of Tours**, 3.6.

[110] **Patrick Joseph Edward Griffith**, p. 215.

وتدل المصادر علي أن الملكة تدخلت لرشوة الأساقفة ، فقد عرضت ٢٠٠ قطعة من الفضة لإدانة برتكستاتوس ، ومع ذلك كان مطلوبا أجماع الآراء لإدانة الأسقف المتهم ،وأن يكون قرارهم متفقاً مع كامل الشرائع الكنسية ٠ وفي الاتهام بالسرقة ، أنكر المتهم سرقته للأشياء ولكنها أعطيت له من الملكة ٠وعلي مايبدو ، فإن الاتهامين بالسرقة وزواج المحارم قد فشلا للإطاحة بالأسقف المتهم ،

وكان الحل أن يعترف الأسقف بالاتهامات في مقابل أن يطالب زملائه له بالعفو من الملك ، وبالفعل أعترف المتهم في الصباح التالي أمام المجلس والملك ٠ وتم خلع الأسقف بقانون كنسي وليس ملكي ٠

اكتسبت الكنسية بالقانون الخاص بها عدد من الامتيازات من أجل حل المنازعات ، وبرزت كأداة مفيدة للتوسط في العلاقات المعقدة والمتداخلة بين أفراد الأسرة الميروفنجية والنخب الإقليمية والأسقفية ٠ ولعل أفضل مثال علي ذلك هو ثورة الراهبات التي حدثت في عام ٥٨٩م٠

ففي عام ٥٨٩ م ، هربت مجموعة من الراهبات من أحد الأديرة المخصصة لهم، وقدر عددهن بحوالي ٤٠ راهبة ٠ وقد قادت التمرد كوتليدا Clotild أبنة الملك شاريبيرت وبسينا Basina أبنة الملك شليبيريك ،وكلاتهما دخلت الدير برغبة منها ٠ زعمت المتمردات أن رئيسة الدير ليوبوفيرا قد اختراق قواعد تنظيم الدير عن طريق الجلوس مع المخنثين ، واستضافة الحفلات للعلمانيين وإعطاء ممتلكات الدير إلي الأقارب ، وأنهم كانوا يحتملون ظروف غير عادية من حيث الطعام واللباس والأسوء من ذلك الاشتراك في الحمام مع الراهبات الأخريات٠[١١١]

[١١١] انصبت الاتهامات لرئيس الدير من المدعيتين : إنهما لم تعدا تتحملان الطعام الرديء، ونقص الملابس، والمعاملة القاسية. لقد استنكرتا حقيقة أن أشخاصًا آخرين شاركوا الحمام الخاص بهم. لقد لعبت رئيسة الدير لعبة النرد. لقد تناول الزوار العلمانيون الطعام معها. في بعض الأحيان كانت تُقام حفلات الخطوبة في الدير. لقد كانت تفتقر إلى الاحترام لدرجة أنها صنعت فساتين لابنة أختها من مفرش مذبح حريري. وبدون استشارة =أحد، قامت بقطع بعض ورق الذهب من حافة نفس المذبح ٠ وقد سُئِلت كلوتيلد وباسينا عما إذا كانتا ترغبان في توجيه أي تهمة بالفجور الجنسي إلى رئيسة الدير، والتي لا قدر الله، أو ربما تهمة القتل، أو السحر، أو أي

وقد رفضت المتمردات تسوية الأمر بعد تدخل عدد من الكنسيين بالنصيحة لهم بعدم الخروج علي قواعد الأديرة ٠ ولكنهم فيما بعد أستعن بعدد من الخارجين علي القانون الذي قاموا باحتلال كنيسة سانت هيلاري في بواتييه ٠ وبمجرد وصول جونترام إلي الكنيسة الأسقفية، وجد جماعة الراهبات في حالة من الفوضي ، فقد حرمت كلوتيدا وبسينا علي الفور لمخالفة ترك الدير بحثاً عن العدالة الملكية ٠

وقد أثار ذلك رداً عنيفاً من الراهبات واتباعهم الذين شرعوا في الاعتداء علي الأساقفة وشماستهم ، واستولوا علي بعض المباني[١١٢] ٠

ومايهمنا في هذا المقام ، هو إقرار المجلس واعترافه بسلطة الملوك ، التي تم منحها إلهيا ، وأن كل من السلطة الملكية والروح القدس قد تجمعا لإعطاء الكنسية سلطتها ٠

واصلت التشريعات الكنسية في التوسع ، وقد تم تنظيم مجالات واسعة من النشاط العلماني بما في ذلك الالتزامات الاقتصادية أو المالية (العشور) وكانت المشاركة في العناصر الرئيسية للطقوس المسيحية إلزامية من خلال التشريع الكنسي ٠ وصدرت قوانين

=جريمة كبرى أخرى تستحق معاقبتها. وكانت إجابتهما أنهما لا وجه لهما لمثل هذه التهمة وأن قضيتهما تعتمد على ما سبق أن قالتاه بشأن انتهاكها للقاعدة٠

.**Gregory of Tours**10.16.

[١١٢] كانت الجرائم التي قيل إنهم ارتكبوها خطيرة للغاية. حيث عاملوا أسقفهم بأقصى درجات الاحتقار، بل وداسوه بأقدامهم قبل أن يتركوه في الدير. وحطموا الأقفال، وفتحوا البوابات، وأشعلوا ثورة، ثم فروا من الدير، وشجعوا الآخرين على الذهاب معهم والمشاركة في خطيئتهم. والأمر الأكثر خطورة هو أنه عندما جاء الأسقف جوندجيسل إلى بواتييه مع أساقفة إقليمه الآخرين، بعد أن أمرهم الملك بالنظر في هذا الأمر، واستدعاهم للمثول أمامه في ديرهم، فقد عصوا أمره. وعندما ذهب الأساقفة شخصيًا إلى كنيسة القديس هيلاري، حيث أقامت الراهبات، واحتجوا هناك، وبالتالي قاموا بواجبهم الرعوي، بدأوا مرة أخرى أعمال شغب، وهاجموا الأساقفة ورجال الدين المرافقين لهم بالعصي وسفكوا دماء الراهبات والشمامسة داخل الكنيسة. وعندما أرسل الملك الكاهن الموقر ثيوتار للنظر في القضية وتم اختيار يوم لجلسة الاستماع، رفضوا الانتظار. بدلاً من ذلك، شقوا طريقهم إلى الدير بأقصى قدر من العنف، وأشعلوا نارًا ببراميل في الفناء، وأسقطوا أعمدة الباب بقضبان حديدية وفؤوس، ثم أشعلوا النار فيهم بدورهم. لقد ضربوا الراهبات وجرحوا بعضهن داخل المبنى ، نهبوا الدير، ومزقوا حجاب رئيسة الدير وأسقطوا شعرها، وجروها عبر الشوارع كمادة للسخرية، ثم حبسوها في منزل حيث، إذا لم تكن مقيدة بالفعل، .10.16, **Gregory of Tours**

لتنظيم الأقليات الدينية غير الأرثوذكسية ، أي اليهود ٠ وأصبح الطرد والحرمان المنصوص عليها من قبل القواعد الكنسية أكثر صراحة وقسرية ومتطورة ٠ وبحلول العقود الختامية للقرن السادس ، كان رجال الدين والملوك والعلمانيون ينظرون إلي القانون الكنسي باعتباره السلطة الكافية لتنظيم السياسة والمعاملات وتسوية المنازعات حوله[١١٣] ٠

لقد سعى رجال الدين في العصور الوسطى إلى صياغة نظريات اجتماعية جديدة، وطورها آخرون من رجال الدين في العصور القديمة المتأخرة. ففي آخن Aachenعام ٨٠٢، على سبيل المثال، شُجِعت كل من الطوائف الثلاث من رجال الدين والعلمانيين والرهبان على التأمل في أدوارها، كما تنعكس في النصوص المعتمدة من القانون الكنسي، والقانون العلماني، والحكم الرهباني. وبعد بضعة عقود من الزمان، افتتح العالم الرهباني هيريك من أوكسير Heiric of Auxerre، متأثراً بالنصوص الكلاسيكية، ما أصبح فيما بعد النظرية الاجتماعية السائدة في العصور الوسطى من خلال تصنيف المجتمع على أنه يتألف من أولئك الذين يقاتلون، وأولئك الذين يصلون، وأولئك الذين يعملون. وعلى الرغم من أن مثل هذه النظرية مثيرة للاهتمام، فإنها تشكل في المقام الأول جزءاً من التاريخ الفكري: فالنظريات الاجتماعية في العصور الوسطى المبكرة لا تصل إلى مستوى الفهم الذي يسعى إليه المؤرخون المعاصرون[١١٤] ٠

كانت التغيرات الاجتماعية مصحوبة بإعادة تفسير مستمرة للماضي. وكانت مفاهيم السلطة الملكية والأسقفية متمركزة في الذاكرة الجماعية لمجموعة محدودة. لقد تأطر الفكر الاجتماعي الأسقفي بالذاكرة التاريخية للأساقفة، حيث امتد أفقها إلى ما هو أبعد من الكنيسة المبكرة، وقبل روما، إلى المؤسسات العبرية القديمة، حيث كان من الممكن تأكيد المفاهيم

---

113 **Patrick Joseph Edward Griffith**, pp.217-222.

114 **Marios Costambeys, M.Innes , S.MacLean,** op.cit.,p.224.

القديمة للحكم المقدس من خلال الكتاب المقدس. ولم يكن التباين بين الذاكرة الأسقفية والذاكرة الملكية مجرد تباين بين معرفة القراءة والكتابة والشفوية، بل كان يعكس أيضا مكانتهما النسبية. وكما زعم البعض، فإن الذاكرة الجماعية للجماعات الدينية "إما أن تلزم الآخرين بالتكيف مع تمثيلاتها المهيمنة، أو تتجاهلها بشكل منهجي". ومع ذلك، نشأ هذا الموقف المهيمن من العمل الجماعي المتسق لنخبة تدعي حكم المجتمع وقادرة على التصرف بقوة. وفي التشريعات المجمعية، وضع الأساقفة رؤيتهم للمجتمع ودورهم فيه، وحشدوا ذاكرة مؤسسية من الشكل القانوني والأدبي تمتد لقرون[١١٥].

[115] **Michael Edward Moore** , op.cit., p.7.

الفصل الثاني

نظم القانون العام

لم يعرف الفرنجة ، كغيرهم من القبائل الجرمانية ، التفرقة بين نظم القانون العام والخاص ٠ لذلك لم تكن نصوص القانون السالي مرتبة حسب الموضوعات التي تخص الدولة وغيرها التي تخص الأفراد ٠ ونستطيع أن نستبصر بعضا من الموضوعات القانونية التي يمكن تصنيف بعضها تحت ما يمكن تسميته المصلحة العامة كنظم الحكم والنظام القضائي والتجريم والعقاب ٠

المبحث الأول

نظم الحكم والإدارة

الممالك ماقبل الميروفنجية :

لايعرف علي وجه الدقة ، هيكل حكومة الفرنجية التي كانت موجودة قبل الممالك الميروفنجية الناشئة ٠ ووفقا للمصادر ، كان الفرنجة يحكمهم زعماء للحرب كان يطلق عليهم طويلي الشعر duces [١١٦]٠ تم اختيارهم من أهم العائلات النبيلة ٠ كما كانت القوانين العرفية المعتادة للفرنجة قد تم تدوينها في القانون السالي Lex Salica الذي كانت به الإشارات عن نظامهم الاجتماعي والقانوني ٠ من جهة أخري ، فإنه يجب النظر إلي كتابات الرومان وغيرهم عن الشعوب الجرمانية علي العموم ، والفرنجة علي الخصوص، موضع شك بسبب الاختلافات الثقافية والمسافات الجغرافية التي كانت تفصل بين تلك الشعوب ٠ فقد كتب المؤرخون الرومان عن الممالك الصغيرة والطبقة الأرستقراطية ،والتي يمكن أن نجد تطابق بينها وبين ماكتبه المؤرخ جريجوري التوري في كتابه عن تاريخ الفرنجة ٠

---

[١١٦] في كتابه "عشرة كتب من التاريخ"، الذي كتب على مراحل خلال النصف الأخير من القرن السادس، يقدم جريجوري التوري أدلة على أهمية الشعر الطويل لملوك الميروفنجيين في فرنسا٠إن روايته عن أول ملك فرنجي كلوفس (حكم من ٤٨١ إلى ٥١١) تذكر أن الملك الجديد أمر بقص شعر خصمه شاراريك وابن شاراريك وجعلهما رجال دين، ولكن "لأنهما كانا يهددان بإطالة شعرهما مرة أخرى... أمر بقطع رأسيهما". وفي وقت لاحق، وُصِف الملك ثيودوفال (حكم من ٥٤٨ إلى ٥٥٥) بأنه انسحب من المنافسة السياسية؛ "لأنه لم يكن يرغب في السيادة الأرضية... فقد قص شعره بيديه"٠(٤١/٢) ومن المعروف أن نهاية حكم الميروفنجيين وردت في بعض المصادر التي يُستشهد به كثيرًا في القرن التاسع: عندما عُزل الملك شيلديريك الثالث في حوالي عام ٧٥١، "قُص شعره وحُبس في دير". ويبدو أن الكارولنجيين كانوا يعتنون عمداً بمظهر الشعر القصير والشارب، وذلك جزئياً لتمييز أنفسهم عن الشعر الطويل المشفر ضمن شرف أسلافهم الميروفنجيين٠ **أنظر :**

Patricia Skinner, Living with Disfigurement in Early Medieval Europe, Palgrave 2017 pp.43-44. **Gregory of Tours**, The History of the Franks, Trans. By Lewis Thorpe , Penguin Books, 1974**.**2:41,7.36.

بعض إشارات للقانون السالي عن الراشيمبرجي Rachimburghi الذي كان يحفظ كافة الوثائق والسوابق التي كانت القرارات تعتمد عليها ٠وقد كان اختياره من أعضاء المجتمع الأكثر أهمية في المنطقة ، والذين كانوا يجتمعون بانتظام لمناقشة وحل المنازعات ٠ ويبدو أن التطور الإضافي للهيكل التنظيمي للملك بإدخال المسئولين الملكيين مثل الكونت والسيجيبارون لرئاسة هذه الاجتماعات الإقليمية[١١٧] ٠

كانت مجتمعات القوط والبرجندي من المجتمعات التي تعتمد علي الطبقات الاجتماعية، وربما كانت إدارتهم العامة أكثر من المجتمع الفرنجي ٠وهذا مايشير إليه العدد الكبير من المسئولين ذي الاختصاصات المختلفة ٠ وجدير بالذكر أن كافة القوانين الجرمانية كانت تشير إلي بنية مزدوجة للحكومة للرومان والجرمانيين ٠

كان كلوفس (٤٤٦-٥١١ ميلادية) زعيما وملكا للفرنجة الساليين ، ولكنه كان في ذات الوقت مسئولا رومانيا ٠ وكان غزوه للممالك الأخرى يجعله كأول قائد حرب ناجح بين الجرمانيين ٠ وعند الفتح لم تكن هناك إدارة حكومية متاحة لحكم هذه الممالك مجتمعة لذا كان يجب علي الميروفنجيين أن يتصرفوا بطريقة عملية ويجب أن يستحوذوا علي الكثير من أنظمة الحكم الإقليمية والمحلية عند غزو تلك المناطق ٠ ومع مرور الوقت ، تم إنشاء الهياكل الإقليمية والمحلية لتتلاءم مع هيكل الحكومة ٠

ويمكن أن نلاحظ هذا التطور في النسخة المنقحة من القانون السالي والمعروفة باسم المراسيم Capitularia والتي فرقت في الواقع بين عدد من الطبقات الاجتماعية في المجتمع ٠ وكانت تلك الطبقات تمارس نفوذاً كبيرا ،وكانت تعامل بطريقة مختلفة عن باقي الناس ٠ كان هؤلاء يأتون من الطبقة الأرستقراطية – البرلمانية الرومانية القديمة وأمراء الحرب الذين ارتبطوا بالنظام الحاكم لكلوفس وأولاده وأحفاده من بعده بعد غزو بلاد الغال ٠ وقد أمتلك جميعهم ممتلكات كبيرة وثروة عظيمة ٠ ومن هذه العائلات كان الملك يختار مسؤوليه بجانب الأساقفة الدينيين ٠ وكانت أملاك تلك العائلات تمثل نفوذا سياسيا كبيرا ٠ وقد أشار القانون السالي

---

[117] **F.A.A.Koreman**; op.cit.,pp.23,24.

Lex Salica إلي أن المجتمع الفرنجي كان محكوما في الأصل باجتماع الرجال النافذين في المنطقة ، ويلاحظ أن المجتمع أصبح أكثر هرمية من ذي قبل٠

الحكومة الميروفنجية :

ركز المؤرخون التاريخيون في القرن التاسع عشر ، علي المؤسسات الحكومية في القرون الوسطي والممارسات القانونية علي أنها كانت سابقة بدائية للشكل الأكثر تقدما للمجتمع السياسي الذي يتعلق بفترة الحكم ٠ أي تلك الخاصة بالدولة القومية الدستورية ٠ وقد افترض المؤرخون القانونيون نظرية الأساس الشعبي أو الديمقراطي لمؤسسات الميروفنجيين ، بافتراض الأصل الجرماني للإدارة العامة ، التي كانت تتعارض وتختلف مع نظيرتها في الإدارة العامة الرومانية ٠ وطبقا لتلك النظرية ، فإن السيادة وممارسة السلطة السياسية ، سواء من خلال الملك أو النبلاء ، كانت في الأصل قوة محلية امتدت تدريجيا خارج نطاق بيوت الحكم٠

في أعمال العديد من المؤرخين مثل والتي تمثل المدرسة التاريخية القانونية تم التعامل مع اختصاص الكونت القضائي باعتبار ذلك تمديد للسلطة المحلية للبيوت الجرمانية القديمة ٠ وقد نظروا إلي الكونت Grafio باعتباره قائد جرماني بصلاحيات متميزة ، وقد زادت تلك الاختصاصات ولاسيما في المسائل القضائية نتيجة لتأثير المؤسسات الرومانية٠ لذلك أقاموا التفرقة بين الكونت بشكله القديم والوارد في القانون السالي والشكل الجديد له بالتأثير الروماني والذي يوصف بال Comes ٠ وبناء علي ذلك خلصوا إلي نتيجة أن Comes في الأصل جرمانيا وبهذه الطريقة حافظوا علي النسب (الخط) للسيادة الجرمانية٠[١١٨]

هذا التفسير للأسس الديمقراطية في المجتمع الجرماني تم استبداله فيما بعد بنظريات السيادة النبيلة Noble Lordship والتي في واقع الأمر كانت فكرة الحكم الأبوي علي الأسرة وأعضائها ٠ بالإضافة إلي فكرة الزعيم علي فريق من المحاربين ٠ وبناء علي تلك النظرية فقد تضاءلت أهمية منصب الكونت بفكرة حقوق النبلاء المستقلة عن السيادة ٠ ولكن المناصب في الإدارة العامة ظلت في أصولها الجرمانية ولكن تم العثور علي نقطة انطلاق جديدة في

---

[118] **Ibid**., op.cit., p. 25.

الحقوق الذاتية للنبلاء ٠ فلقد كان من المفترض أن تتمتع الطبقة الأرستقراطية الجرمانية بسلطة قضائية علي المستأجرين والتابعين ، هذه السلطة مستقلة تماما عن سلطة الملك ٠وقد تم تأكيد السيادة النبيلة علي الأرض والشعب كتطور اجتماعي وسياسي للمجتمع الجرماني ٠ وكان يفترض صراع دستوري بين الملكية والارستقراطية القبيلة القديمة ٠ وقد أعاد هذا في نهاية المطاف تعريف العالم الميروفنجي علي غرار النظام الجرماني الذي نشأ منه مما أدي إلي حصانة للأباطرة ٠

ويعد مرسوم باريس Edict of Paris عام ٦١٤م انتصارا بالغا للنبلاء في هذا الصراع٠ وكان ثمنا باهظاً لكلوتير الثاني Chlother لدعم الأرستقراطية ٠ وهكذا تم اعتبار الكونت Grafio في شمال وشرق الممالك الميروفنجية في القرن السادس من أصول مختلفة عن نظرائهم الكونتات Comes في الجنوب ٠ ووفقا لهذا فإن الأول ، يحظي بمرتبة أقل من الثاني لأنه يستمد أصوله الدستورية من مؤسسات الفرنجة السابقة للغزو ٠

كان الأصل الروماني للمناصب في الهيكل الحكومي مدعوما من عدد من المؤرخين الذي لاحظوا استقلالية الملكية الكبيرة واستقلالهم عن مسئولي الحكومة المركزية ٠ كما يظهرون في الدساتير الإمبراطورية الأخيرة ٠ لقد افترضوا أن كبار ملاك الأراضي في بلاد الغال قد حصلوا علي مناصب إدارية في أواخر الإمبراطورية وقد مثلت الحصانات التي كانوا يتمتعون بها وفقا للقانون العام الروماني قد تم تبنيها مع النظام الجرماني ٠

ويري فوسيتل دي كولانج أن كل من الكونت في الشمال والجنوب متماثلان٠ وكان يعتقد أن الكونت في الممالك الفرنجية تأسس علي كونت المدينة Civiatis في أواخر الدولة الرومانية ،والذي كان له اختصاصات عسكرية ، وإدارية وقضائية في بلاد الغال[١١٩] ٠ ورغم أن كلمة Grafio جرمانية ولكن لها نفس الدلالة في اللاتينية القديمة ، فلقد كانت ترجمة فرنسية

[119] **Fustel de Coulanges**, Histoire des institutions politiques de l'ancienne France , Paris 1905, p.203-216. **F.A.A.Koreman**, op.cit.p.27.

للمصطلح الروماني ٠ وهكذا كانت مؤسسة الكونت من مخلفات الدولة الرومانية المتأخرة٠ ويدعم موري Murray[120] بقوة هذا الأصل الروماني للمؤسسات الجرمانية ٠ استنادا إلي تحليل لغوي لكلمات مثل Centenarius و Grafio و Comes بالمقارنة باستمرار استخداماتها عن الرومان وغيرهم حتي العصر الكارولنجي ٠

ومع الثمانيات من القرن الماضي ، بدأت مدراس جديدة تكتب تاريخ تلك الفترة بوحي من الأنثروبولوجيا ،وقد صبت اهتمامها أكثر علي الجوانب الثقافية وأقل علي هيكل تنظيم الدولة هذه النظريات للإدارة العامة في الممالك الميروفنجية تبدأ عادة من نقطة انطلاق محددة كونها قانونية ، علي المؤسسات الرومانية والجرمانية ٠ وجدير بالذكر أن كل هذه الخطوط المنطقية لها مشاكلها ٠ فالنهج التاريخي القانوني يعطي نظرة ثاقبة في العمل الحكومي استنادا إلي القوانين ،ولكن ذلك لايقول لنا شيئا عن الواقع الفعلي لتلك الإدارة ٠ والمشكلة الحقيقة أن أغلب مصادرنا عن العصر الجرماني هي في الواقع مصادر رومانية ٠ لهذا فإن النظرة الرومانية للإدارة العامة للمالك الجرمانية منحازة٠ فاستمرار المؤسسات الرومانية ، يعد صحيحا، ولكن هناك تعتم علي التغييرات التي حدثت في المجتمع الجرماني٠ فهل كانت هناك نقطة تحول بسبب الهجرة الجدية ونشأة الممالك الجديدة ؟ وهل تغيير المجتمع وهيكل الحكومة ولو بشكل بطئ ؟ يبدو لنا أن غالبية المؤرخين يؤيدون الرأي الأخير ٠ فالسلالات البشرية Ethnogenesis هي عملية يتم من خلالها فهم مجموعة من الناس أو فهم أنفسهم علي أنهم متميزون عن الآخرين من خلال تعريف أنفسهم من خلال تراث مشترك حقيقي أو مفترض ٠ والواقع أن المجتمع الميروفنجي تغير بمرور الوقت بغض النظر عن أصوله أو جذوره الرومانية أو الجرمانية التي كانت ربما موجودة ٠ نعم يمكن توقع بعض الاستمرارية ،

---

[120] يري موراي أن عناصر مهمة من النظام الروماني كانت بالفعل جزءًا من التنظيم العسكري الفرنجي قبل الغزو .على سبيل المثال، ما يتعلق بـ "المئوية"، مشيرًا إلى الاتصالات المعروفة بين الجيش الروماني والفرنجة منذ القرن الرابع .إن الاقتراح العام حول رومنة كبيرة قبل الغزو ليس مستبعدًا، ويعتمد جزئيًا على تقييم المقاطع التي تذكر المسؤولين في القانون السالي - الأساس الوحيد للجدال حول وجود نظام فرنجي على وجه التحديد في السنوات الأولى لمملكة الميروفنجيين.

Alexander Callander Murray, The Merovingian , p.76.

ولكن لا أحد يستطيع أن ينفي أثر التغيرات التي حدثت بالمجتمع ٠ وكان جريجوري التوري يكتب عن الفرنجة كشعب في أول كتابين له ، ولكن في عصره لم يعد هناك تفرقة بين الأصل الفرنجي أو الروماني[١٢١] ٠

في بعض الكتابات التي تصف الحكومة الميروفنجية ، ليس من الواضح تحديد الفترة التي يتم علي أساسها الحساب ٠ فالعرض والتحليل ربما يتجاوز ٢٥٠ عاما من حكم الدولة الميروفنجية ٠ في بعض تلك الكتابات نجد أن هناك تأثير متنامي للنخبة في الحقبة الميروفنجية اللاحقة ، ولكن هذا لايعني أنه كان موجودا بنفس القدر في القرن السادس من دون دليل ٠ حتي الأهمية المتزايدة للنخبة في القرن السادس لايمكن مواءمتها مع فترة لاحقة تمتد ٢٥٠ عاما من حكم الميروفنجي ٠

أحيانا ما تستخدم بعض المفاهيم القانونية مثل الشرطة والقضاء في الأدب القديم بطريقة مختلفة عن الاستخدامات الحالية لها ٠ لقد افترض بعض الكتاب أن الحكومة لديها عدد من الأشخاص يلتزمون علي طريق القسم Oath علي حفظ الأمن والقبض علي اللصوص وتتبعهم ، وأنهم كانوا يعاقبون بعقوبات مالية إذا فشلوا في مهامهم ٠ وكانت تلك القوة يقوم بها المائة Centenarius ، وهو مسئول تحت رئاسة الكونت ٠ ومن جريجوري التوري نستطيع أن نعرف أن القاضي يمكن أن يكون مسئولا عن الضرائب [١٢٢]، وهي مسئولية لاتتفق مع تعريف القاضي في وقتنا الحالي ٠

في التحليل التاريخي للمؤسسات الميروفنجية العامة ، غالبا ماتم تكثيف فترة ٢٥٠ عاما من الحكم من خلال الصور النمطية لمناصب الكونت والأساقفة في الحكومة ٠ وهذا لا يأخذ بعين الاعتبار أي تطورات لمواقف المسئولين ولا المتغيرات المدرجة في الهيكل التنظيمي في تلك الفترة ٠

---

[121] **F.A.A.Koreman** , op.cit.p.29.

[122] **Alexander Murray**, op.cit., p. 50.

تحليل للحكومة :

انطلاقاً من أن مؤسسات الميروفنجيين كانت قابلة للتغير خلال فترة حكمهم للممالك، وأن مناصب المسئولين كانت في تطور مستمر ٠ وأيضا كانت هناك تباينات كبيرة في تنفيذ المواقف في هيكل الحكومة ٠ ومن خلال ذلك ، فنحن نهدف إلي تقديم صورة عامة من خلال المصادر المتاحة سواء أكانت قانونية أو غير قانونية ٠ ورغم إيماننا بأن ثمة اختلافات بين التطبيق بين الممالك المختلفة ، إلا أن هناك من القواعد المشتركة التي سوف نؤسس عليها القواعد التي بنيت عليها هياكل الحكومة مع الأخذ في الاعتبار تغير المسئولين ٠

ومن هذا ، فإن المؤسسات الحكومية ماقبل الميروفنجيين قد استمرت جزئيا ، مما يؤدي إلي وجود اختلافات بين الممالك والمناطق ٠ ففي برجنديا Burgundy فإن القاب البطريرك، والوالي ، أو الوالي كان موجودا بدلا من الدوق ٠ ولكن كل تلك المناصب كانت متكافئة المعني ٠ وبالتالي سنركز علي البنية الفوقية التي تطبيقها لحكم الممالك والتي جعلت من الممكن التغلب علي هذه الاختلافات ٠ والغالب الأهم ، من ذلك هو تعيين ضابط لارتباط تربط الهيكل الاقليمي ببنية المملكة ٠ هذا في المقام الأول ، هو الكونت Comes , Grafio الذي يعد وفقا للمصادر أقل الرتب والوظائف التي كان الملك يقوم بتعيينها ٠

كانت الحكومة صغيرة ، لأن إنتاجية الزراعة كانت تبدو منخفضة للغاية ، وليس با علي من مستوي الكفاف ، لذلك كان علي الملوك والكنيسة والمسؤولين أن يتعاملوا مع الموارد النادرة من أجل المعيشة ٠ من جهة أخري ، كانت القوي العاملة في القرن السادس محدودة، بسبب انخفاض عدد السكان ٠ وكان الناس يتحركون من مكان لأخر في حالة شعورهم باضطهاد الحكومة لهم ٠ وبالنسبة للنخبة فإن حيازة الأرض كانت مهمة بالنسبة لضروريات الحياة الأساسية مثل الغذاء والإقامة ٠ وربما أن ملوك الميروفنجيين لم يدفعوا رواتب ثابتة للمسئولين ، فكان علي ملاك الأراضي تحمل نفقات هؤلاء المسئولين ٠

الملوك :

علي حين يري البعض أن سلطة الملك كانت استبدادية [١٢٣]، ولم يكن حكمه يعرف أي قيود باستثناء تلك التي فرضتها الحرب الأهلية والاغتيالات. ولن نضيف إلى هذه القيود، نتيجة لاعتناق كلوفس للمسيحية، خوفًا خرافيا من الله والقديسين، وليس قيود أي ضمير ديني مسيحي يستحق هذا الاسم. وكانت الجمعيات(المجالس الشعبية) عندما تجتمع في الواقع تضم كبار رجال المملكة، والتي كانت تقام عندما يجتمعون، أو على الأقل في وقت الاستدعاء السنوي للحشد في شهر مارس؛ وكانت ذات طابع استشاري بحت. كانت هناك أوقات بطبيعة الحال نجحت فيها الطبقة الأرستقراطية في فرض إرادتها على الملك: تحدث حوادث عرضية من هذا النوع منذ بداية القرن السابع، وبحلول منتصف القرن أصبحت شائعة جداً. في عهد الكارولنجيين، كانت السلطة الملكية لا تزال مطلقة ولكن خلال النصف الثاني من حكم لويس الورع (أي منذ عام ٨٣٠)، فرضت تصرفات الأرستقراطيين العلمانيين والكنسيين قيودا شديدة على الاستبداد الملكي، لصالحهم الخاص[١٢٤].

يري أخر ، أن الملكية الفرنجية لم تكن مطلقة لا في الواقع ولا في القانون. ولابد من النظر إليها باعتبارها مؤسسة غير محددة بشكل جيد، وخليطًا غير متماسك من عناصر مختلفة. كان الأمير الفرنجي ملكا بثلاث شخصيات، الزعيم البربري، والقيصر الروماني، ومسيح الرب في الكتاب المقدس[١٢٥].

---

[١٢٣] **هـ . و . كارلس – ديفز** – شارلمان ، ترجمة د. السيد الباز العريني – مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة دون تاريخ.ص ٣١ .

[124] **Francois Lous Ganshof**, op.cit., p.88.

[125] **Jean Brisssaud**, A History of French Public Law ,Trans. By James W.Garner Boston 1915, p.63.

منذ أقدم الروايات عن ممالك الميروفنجيين فصاعدا، يبدو من الواضح أن الجمعيات السنوية التي كانت تعقد في الربيع لكبار ملاك الأراضي لعبت دورا خاصا في المجتمع الفرنجي. حيث يتم اقتراح قوانين جديدة رسميا والموافقة عليها، على الرغم من أننا، كالمعتاد، لا نعرف شيئاً عن المفاوضات والمناقشات غير الرسمية التي سبقت ذلك. ولكن ليس من الواضح إلى أي مدى كانت هذه الإجراءات "ديمقراطية" حقاً. ويبدو أن بعض القصص في جريجوري التوري تشير بالتأكيد إلى أن الملوك كان عليهم أن يحققوا الإجماع بدلاً من إصدار الأوامر. وكانت الوظيفة الرئيسية الأخرى لهذه الجمعيات هي النظر في الأهداف العسكرية واعداد الجيوش اللازمة لتحقيقها[١٢٦]. وعلى هذا الأساس استندت السلطة الملكية الفرنجية في نهاية المطاف، بغض النظر عما قد يعتقد من تقاليد الملكية المقدسة.

كان الملك (فرانكوروم Rex Francorum[١٢٧] أو كابوت بوبولي caput populi كما أطلقت عليه بعض المصادر)، هو حاكم كل الرجال الأحرار الذين يعترفون به، سواء أكانوا من أصل جرماني أو لاتيني. وهو لا يزال قائدا حربيا يحتفظ حوله بمجموعة من الأتباع. وهؤلاء لا يحمونه بحياتهم فحسب، بل يشكلون نواة قوته الميدانية. وفي مقابل إخلاصهم، يوفر

---

126 **Roger Collins**, op.cit., p.17.

١٢٧ في أعماله الرسمية، أطلق كلوفس على نفسه اسم rex Francorum et vir illuster الكلمات ريكس فرانكوروم تميزت بسلطة كلوفس على المحاربين الفرنجة. تشير الكلمات vir illuster إلى رتبته في التسلسل الهرمي الإمبراطوري والسلطة التي يمارسها على سكان الغال. كانت مقدمة القانون السالي تسمي كلوفس ملكًا ووالِيًا. ويصفه كاتب سير القديسين بأنه ملك ٠ كانت تقاليد الحكم الإمبراطورية الرومانية ، لا تروق كثيرًا للفرنجة، وربما كانت غير معروفة لديهم أو غير قادرة على فهمها. كما كان هناك تقليد تاريخي قوي، يعادل التقليد الموجود بين القوط الغربيين في إسبانيا، والذي رأى الفرنجة كمنتصرين على الرومان وأيضًا، كمسيحيين أرثوذكس، رؤساءهم كمدافعين عن الإيمان. وهكذا، فإن مقدمة إصدار بيبين الثالث لنسخة موسعة من القانون السالي ، والتي يرجع تاريخها إلى ٤/٧٦٣، رأت أن الفرنجة "قاتلوا الرومان وألقوا عن أكتافهم نيرهم الثقيل". كما "من المعرفة المكتسبة من خلال المعمودية، كسوا بالذهب والأحجار الكريمة أجساد الشهداء القديسين الذين قتلهم الرومان بالنار والسيف والحيوانات البرية". وفي مثل هذا التقليد، قد لا يكون لقب "إمبراطور الرومان" جذابًا، وقد يبدو حتى مهينًا لتقدير الفرنجة لذاتهم .**أنظر :**

Roger Collins,op.cit., p.151.
Fustel Coulanges, op.cit., p. 65.

لهم العيش ويحمي حياتهم بدفعة ثقيلة خاصة من الدية ، أو ثمن الرجل[١٢٨]. أدى قسم الولاء العام الذي كان يجب أن يؤديه جميع السكان الأحرار في الممالك الجديدة[١٢٩] إلى جعل الملك أعلى سلطة قانونية وعسكرية[١٣٠].

---

[128] **Wallace-Hadrill** ,Long hair, p. 3.

[١٢٩] لا يتعين عليهم سوى أن يقسموا بالولاء له كإمبراطور، ولكن حتى مفهوم الإخلاص يجب أن يتوسع. كان على المبعوث، الذي كُلِّف كما في عامي ٧٨٩ و٧٩٣ بإجراءات أداء القسم، أن يقسم بالولاء له كإمبراطور، ولكن حتى مفهوم الإخلاص يجب أن يتوسع. "لشرح للجميع أن المفهوم التقليدي غير كافٍ وأن الإخلاص للإمبراطور يعني عناصر أخرى عديدة - مثل خدمة الله وتنفيذ إرادته، وعدم أخذ أراضي الإمبراطور أو أقنانه، والامتناع عن الأعمال الخبيثة ضد الكنائس، والامتناع عن إلحاق الأذى بالأرامل والأيتام والفقراء، والامتناع عن نهب المنافع الممنوحة للإمبراطور، والطاعة دون خداع للأمر بالانضمام إلى الجيش، والطاعة دون تحفظ للوصية الإمبراطورية، ودفع الإيجارات وغيرها من الضرائب أو الديون المستحقة للإمبراطور، وعدم حماية المذنبين في دعاوى العدالة.٠ حتى صيغة القسم تغيرت أيضًا؛ لقد أصبح الأمر متطابقًا تقريبًا مع قسم الولاء. بطبيعة الحال، لم يجعل القسم الجديد جميع الرعايا تابعين للإمبراطور لأنه لم يتضمن الولاء الشخصي، لم يكن لهذا المفهوم الجديد تأثير يذكر. في ٨٠٥ و٨٠٦ أمر شارلمان أولئك الذين كانوا صغارًا جدًا في السن بحيث لا يمكنهم أداء القسم وأولئك الذين لم يقسموا أبدًا لأسباب أخرى أن يفعلوا ذلك، وكلف المبعوث بتنفيذ هذا الأمر. لم يكن المقصود من قسم الإخلاص إنشاء واجب الإخلاص للملك أو للإمبراطور، لأن هذا الواجب موجود بالفعل ولكن لتأكيد هذا الواجب بقوة. إن من ينتهك يمينه يرتكب شهادة زور يمكن معاقبته عليها، فضلاً عن أنه يضع نفسه في حالة من الخطيئة المميتة. فضلاً عن ذلك فإن يمين الإخلاص خلق رابطة بين الإنسان والإنسان كانت أكثر انسجاماً مع روح العصر التي لم تتطور فكرياً إلا قليلاً، من واجب الإخلاص للفرد، والذي كان، لكونه عاماً، أكثر تجريدية. وفي الواقع كانت النتيجة مخالفة لما كان الإمبراطور والإمبراطورة يتصورانه.

Francois Lous Ganshof , Frankish institutions and Charlemagne , Trans. By Bryce and Mary Lyon , New York 1970,p.14.

والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن الالتزامات الدينية للفرد أصبحت التزامات سياسية أيضاً. يبدو أن التفكير وراء هذا التمديد الأخير لمعنى الإخلاص باعتبار أن الإمبراطور كان مسؤولاً بحكم منصبه عن الرفاهة الروحية لأولئك الذين عُهد إليهم، لكنه في الممارسة العملية لم يكن قادرًا على ممارسة نوع الإشراف الشخصي على رعيته الذي يتطلبه ذلك. لذلك كان عليه أن يعهد إليهم بهذه المسؤولية عن قيادة الحياة المسيحية للقيام بها بشكل فردي، وحيث فشلوا في القيام بذلك فقد اعتُبروا خائنين له. **أنظر:**

Roger Collins,op.cit., p.155.

وكان للقسم خاصته تعود جذوره إلى قسم الولاء العسكري الروماني، والذي كان له تاريخ طويل في التاريخ الروماني٠ وكان ينظر إلى الإخلاص الشخصي باعتباره الغراء الاجتماعي الذي من شأنه أن يحافظ على تماسك الإمبراطورية[١٣١].

يصف جريجوري التوري ، الملوك بأنهم الأكثر أهمية في الممالك الجرمانية ، وهم مركز الإدارة العامة ، وأن كافة النخبة بالمملكة كانوا يودون التقرب والفوز برضائهم ٠ ولكن يبدو أن هذا التفسير والوصف الذي ساقه لنا جريجوري التوري كان بسبب مصالحه ومصالح الكنيسة ، فقد كان هو شخصيا يعتمد إلي حد كبير علي دعم الملك ومن جهة أخري باعتباره اسقفا كان دائما يرنو إلي ملك قوي يدعم الكنسية في مطالبها ٠ ولكن الواقع ، أن الكثير من الملوك والملكات ،وبخاصة كلوفس كانوا يستخدمون العنف والخيانة والقتل وما إلي ذلك سواء في علاقاتهم بالمواطنين أو بالكنيسة[١٣٢] ٠ لم يكونوا في الواقع مسيحين خالصين ، رغم تفكير جريجوري في كلوفس كملك مثالي ٠ وكانت كافة أعمال الملك مقيدة بقوة التحالفات التي كانت تعقد بينهم وبين أقطاب الجيش أو سكان المدن وغيرها[١٣٣]٠

---

[130] **Marios Costambeys, M.Innes , S.MacLean,**op.cit., p.185.

[131] **Helmut Reimitz**, op.cit., p.142.

[١٣٢] يذكر جريجوري التوري أمثلة علي ذلك منها : أن الأسقف برايتكستاتوس Praetextatus سارع إلى الكنيسة لأداء الصلوات المقدسة. وبدأ في تلاوة الترانيم بالترتيب الصحيح وفقًا لاستخدامها. وأثناء الترديد، اتكأ على مقعد. وبينما كان برايتكستاتوس مستريحًا على هذا المقعد، ظهر قاتل أخرج خنجرًا من حزامه وضرب الأسقف تحت إبطه. صاح الأسقف برجال الدين الحاضرين طلبًا للمساعدة، ولكن من بين كل الواقفين بالقرب منه لم يأت أحد لمساعدته. وبينما كان يصلي ويشكر الله، كانت يداه اللتان مدهما فوق المذبح تقطران بالدم. ثم حمله أتباعه المخلصون إلى زنزانته ووضعوه على سريره. ولم تضيع الملكة فريدجوند وقتًا في القدوم لرؤيته. قالت له، أيها الأسقف المقدس، إن جمهورك وأنا لم يكن ليعيشا لنرى اليوم الذي ترتكب فيه جريمة كهذه، بينما كنت تؤدي أنت أيضًا مهامك. لا يسعني إلا أن أتمنى أن يتم اكتشاف الرجل الذي تجرأ على فعل مثل هذا الشيء، وأن يُعاقب بشكل مناسب على فعله الشرير". عرف الأسقف أنها تكذب. أجاب: "من فعل هذا الشيء غير الشخص الذي قتل ملوكنا، وتسبب في سفك دماء الأبرياء ليس مرة واحدة بل مرات عديدة، وكان مسؤولاً عن الكثير من السلوك الشرير في هذا العالم؟" قالت فريدجوند: "لدي أطباء متمرسون في منزلي يمكنهم علاج الجرح". "دعهم يأتون لرعايتك". أجاب برايتيكستاتوس: "لقد قرر الله أنه يجب إعادتي من هذا العالم". "أما أنت، الذي أنت المحرك الأول لهذه الجرائم، فستظل ملعونًا ما دمت حيًا، لأن الله سينتقم لدمي على رأسك". وبمجرد أن تركته الملكة، رتب الأسقف شئونه ثم أسلم الروح(قتل ٢٤ فبراير ٥٨٦) **Gregory of Tours, 8.31**.

[133] **F.A.A.Koreman** , op.cit., p. 35 .

إن الأسطورة التي تتحدث عن أصول الفرنجة من طروادة، والتي كانت اختراعاً تاريخياً يونانياً خدم بالفعل تقدير الذات لدى عدد من الشعوب الغربية، أصبحت فيما بعد عنصراً أساسياً في تاريخ الفرنجة طيلة الألفية التالية تقريباً.

إن الجهود الحديثة لتوسيع رواية جريجوري ليست أقل خيالاً. فقد سعى بعض العلماء، مستلهمين خطاب ريميجيوس الشهير لكلوفس باسم "سيكامبر[١٣٤] Sicamber "، إلى اشتقاق الفرنجة، أو سلالة الميروفنجيين فقط، من السوجامبريين,Sugambri ، وهم شعب عاش في القرن الأول الميلادي وأباده الرومان. وبحث آخرون عن أصول أكثر شمالية. وباستخدام علم فقه اللغة النجمي، والتعامل غير النقدي والانتقائي مع المصادر، والشعور غير الصحي بالهوية الوطنية، سعى البعض إلى تزويد الميروفنجيين بأصل نورديNordic أكثر ملاءمة، حيث تتبع نشأة السلالة إلى الشاوكيChauci ، وهو شعب أشارت إليه المصادر الإمبراطورية المبكرة باعتباره يسكن ساحل بحر الشمال. وكانت هذه الحجة جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا لإثبات أن الميروفنجيين يمثلون نوعا قديما من الملكية المقدسة الوثنية الجرمانية.

---

[١٣٤] **يصف جريجوري ذلك** " ثم أمرت الملكة باستدعاء القديس ريميجيوس Remigius أسقف مدينة ريمس سرًا. وتوسلت إليه أن ينقل كلمة الخلاص إلى الملك. طلب الأسقف من كلوفيس أن يقابله على انفراد، وبدأ يحثه على الإيمان بالله الحقيقي، صانع السماء والأرض، وترك أصنامه التي لا تستطيع مساعدته أو مساعدة أي شخص آخر. أجاب الملك: لقد سمعت لك عن طيب خاطر أيها الأب القديس.ولا تزال هناك عقبة واحدة. الناس تحت قيادتي لن يوافقوا على التخلي عن آلهتهم. سأذهب وأقول لهم ما قلته لي للتو». لقد رتّب لقاءً مع شعبه، لكن الله بقوته سبقه، وقبل أن يتمكن من قول كلمة، صرخ جميع الحاضرين بصوت واحد: ‹سنفعل ذلك. توقف عن عبادة آلهتنا الفانية، أيها الملك التقي، ونحن مستعدون لاتباع الإله الخالد الذي يبشر به ريميجيوس». ففرح كثيرًا وأمر بتجهيز بركة المعمودية. كسوت الساحات العامة بأقمشة ملونة، وزينت الكنائس بستائر بيضاء، وتم تجهيز المعمودية، وأخرجت أعواد البخور سحابات العطر، ولمعت الشموع ذات الرائحة الحلوة، وامتلأ مكان المعمودية المقدس بالرائحة الإلهية. لقد ملأ الله قلوب جميع الحاضرين بنعمة لدرجة أنهم تصوروا أنهم قد نُقلوا إلى جنة معطرة. وطلب الملك كلوفيس أن يعتمده الأسقف أولاً، فتقدم مثل قسطنطين جديد إلى بركة المعمودية، مستعداً ليغسل قروح جذامه القديم، وليطهره بالمياه الجارية من البقع الدنيئة التي أصابته. تتحمل لفترة طويلة وبينما كان يتقدم إلى معموديته، خاطبه رجل الله القدوس بهذه الكلمات الحاملة: احني رأسك بوداعة، يا سيكامبر Sicamber. اعبد ما أحرقته، واعبد ما اعتدت أن تعبده.
Gregory of Tours,.2.31 .

قد يبدو أن هذه المناقشة للملكية الفرنجية المبكرة قد أخذتنا بعيدا عن فهم حقائق الحكم في القرن السادس. ولكن مع الملكية المقدسة، أي فكرة أن الملوك ادعوا النسب الإلهي، مما يعزز شرعيتهم ودورهم كوسطاء بين شعبهم والآلهة، نصل إلى مفهوم علمي يؤثر بعمق على كيفية فهمنا لطبيعة الحكم الميروفنجي، ودور الملوك كحكام، وعلاقة الملكية الميروفنجية بملكية الكارولنجيين الذين تلوها[١٣٥].

من جهة أخري ، فإن تحول الملوك الفرنجة إلي المسيحية قد اضفي عليهم دورا جديدا لخدمة الشعب والكنيسة معا . كان الواجب الأساسي للحاكم المسيحي لرعاية رفاهية رعيته مفهوما من حيث دوره كحامي أو حافظ لهم. يمكن العثور على المصدر الروماني لهذه الفكرة في نموذج المربي الذي يجب أن يتصرف لصالح القاصر الذي عهد إليه بالوصاية.

وعلاوة على ذلك، كان هناك مفهوم جرماني مماثل لـ (mundeburdium) Munt والذي تم ترجمته إلى اللاتينية في وقت مبكر من حكم الملك الميروفنجي شيلديبيرت الأول (٥١١–٥٨) باسم tuitio ، وقد ظل مفهوم .Mund (باللغة الأنجلوسكسونية) غير ملكي وحظي بمعاملة بارزة، على سبيل المثال، في الصيغة الملكية الميروفنجية المهمة في أواخر القرن السابع . يعد الدور التعليمي للملك موضوعا كبيرا يمتد عبر الفكر السياسي في العصور الوسطى. وقد دمجت أطروحة الملك كمعلم والشعب الذي يحكمه باعتباره قاصراً في علاقته به، في نموذجه للملكية الثيوقراطية: فالملك يتصرف نيابة عن الشعب الذي عهد الله برعايته إليه والذي لا يستطيع أن يتصرف نيابة عن نفسه. والواقع أنه يجب توخي الحذر مع هذا التفسير، ليس أقلها لأن الدور التعليمي الملكي يحد من حرية الملك في التصرف لأنه يعترف ضمناً بوجود الشعب أو المملكة ككيان مستقل عن حاكمه. إن أطروحة الأقلية هي النتيجة المنطقية لموضوع

[135] **Alexander Callander Murray**, The Merovingian Kingship , Institutions , Law and History , Routledge 2022**, p.154.**

التعليم ولكن لم يتم التعبير عنها بوضوح إلا في القرن الثاني عشر مع عصر النهضة للدراسة العلمية للقانون الروماني. في هذا القانون لا يتلقى القاصر حقوقه من معلمه. هذه المشكلة توضح الصعوبات التي تنطوي عليها صياغة مثل هذه الأطروحة على مدى فترة طويلة من الزمن. بالتأكيد، في القرنين السادس والسابع، كان من الواجب على الملك توفير الحماية أو الوصاية كقيد محدد لسلطاته الملكية من حيث غرضها، فلقد كان الملك مسؤولاً عن توفير الحماية لشعبه[١٣٦].

يكشف موضوع الصالح العام بأكمله عن الحقوق المتأصلة للشعب ووجوده ككيان منفصل عن حاكمه. في الواقع، طوال التطور المبكر للملكية الثيوقراطية، لا ينبغي التقليل من شأن دور الشعب.

تركزت السلطة في عائلات معينة، مثل عائلة الميروفنجيين بين الفرنجة، وأصبحت وراثية لديهم. ومع ذلك، حتى عندما كان هناك ملوك بحكم الولادة، كان مبدأ الانتخاب يهزم أحيانا مبدأ الوراثة؛ وهكذا خلع الفرنجة شيلدريك وانتخبوا إيجيدوس خلفاً له،[١٣٧] وانتخب الفرنجة الربواريان كلوفس ملكاً عليهم .

مع القرن السادس ، أصبح من المعتاد اختيار ملوك جدد من الأسرة الميروفنجية ، ولهذا كان يجب العمل كثيرا لإضفاء الصفة الشرعية علي السلالة الجديدة للحكام٠ كانت السمعة والأصل هما العنصران الأساسيان وراء الخلافة الملكية في المجتمع الفرنجي ٠ ووفقاً

---

[136] **Joseph Canning**, A History of Medieval Political Thought , 300-1450, Routledge 1996, pp. 21-22.

[١٣٧] بدأ شيلدريك، ملك الفرنجة، الذي كانت حياته الخاصة عبارة عن فجور طويل، في إغواء بنات رعاياه. بمجرد رحيل شيلدريك، اختار الفرنجة بالإجماع إيجيديوس الذي أُرسل من روما قائدًا للجيوش.
Gregory of Tours,2.12.

للقانون السالي ، كان من حق الأبناء أن يرثوا ، ولكن لم يكن ذلك بالتساوي٠ ولم يكن ينظر إلي وضع الأم وأصلها ، فالمصادر تدل علي أن جميع أبناء الملك من حقهم الميراث ، رغم أن الأبن من الخادم يعد خادما ، ولكن عندما يأتي من الملك لا يتلفت إلي ذلك٠

وبناء علي ذلك ، أصبح كل أمير ملكًا ، ويبدو أن العنصر الحاسم في ذلك كان قوة التحالفات التي تدعم المرشح للحكم٠ وكان الأمير يستطيع أن يشكل مركزه من خلال أعماله والتابعين له في مجالسه ٠ أو بطريقة أخري ، عندما تختار النخبة ملكهم الذي كان يمثلهم[١٣٨]٠

والواقع أنه لم يكن هناك طريقة معينة لحصد الأمراء منصب الملك ، فقد كانت الائتلافات أمرا ضروريا في بعض الأحوال ، وكان وفاة الملك يلغي جميع التحالفات ، لذا كانت كل جماعة قادرة علي اختيار الملك الذي يحقق مصالحها سواء أكان من الأمراء أو الملوك الآخرين ٠ وكان هناك تنافس شديد بين الأمراء علي تولي المنصب ٠وقد أصبح بعض الأمراء جزء من الحكومة التي كان أبيهم يقوم بتعينها ، وذلك من خلال حكم منطقة أو جيش معين ، وقد حاول الملوك عن طريق ذلك توسيع نطاق سيطرتهم ، ولكن هذا ربما لم يكن ناجحا بدرجة كبيرة ، لأن بعض الأمراء كانوا يغضبون في وجه أبيهم من أجل مناصب أكبر [١٣٩]٠ وأصبح التنافس طريقا للوصول إلي الحكم ٠ كان الميروفنجيون يختارون ملوكهم من عائلاتهم وهذا يعني أن المرشح يصبح ملكا وأن الخاسر لم يكن يستطيع الحياة٠

لقد كان الملك رمزًا لوحدة المملكة ، لكن شرعيته كانت ضرورية حينما تتطلب مصالح كبار القادة في ذلك[١٤٠]٠

---

[138] **Gregory of Tours**, 3.23, 9.9, 9.38.

[١٣٩] قتلت الملكة Fredegunde عدد من المنافسين لمصلحة ولدها طبقا لما أورده جريجوري التوري ٠ في حين قررت Clotild ان يقتل حفيدها علي أن يكون كاهنًا ولم يكن جديدا أن يقتل الأعمام أحفادهم كذلك ٠

[١٤٠] كانت المكائد تحاق الأمراء حتي لايتولي المنصب ، فبعد محاكمة جريجوري ، تم تعذيب البعض ، وتحت التعذيب تم الاعتراف بأن الحرس الخاص Leudast بالاتفاق مع القرصان Riculf كانوا ينوون اقصاء الملكة من المملكة، مع اغتيال قتلهم جميعا باستثناء أبن واحد من ابناء Chilperic الذي كان سيصبح الملك

من جهة أخري ، كان النبلاء الذين تعززت سلطتهم بالحروب الأهلية، التدخل في تعيين الملوك؛ ثم جاءت الثورة التي خلعت الميروفنجيين، واستندت السلالة الجديدة في مطالبها إلى الانتخاب الشعبي"" لا أقل من ""التكريس من قبل الكنيسة"". وتكررت نفس الحقائق في ظل السلالة الثانية: كانت الوراثة هي الميزة في البداية، ثم أفسح المجال لنظام الانتخاب الذي تم تأسيسه بشكل نهائي [١٤١].

أدى النظام الوراثي إلى معاملة المملكة باعتبارها مجالاً، كميراث عائلي؛ حيث قسم أبناء كلوفس وأولئك من كلوتير مدنهم كما قسموا الكنز الملكي ، من المؤكد أن الأقطاب كانوا يعبرون عن قبولهم للملك الجديد، ولو بالتزكية فقط. قد يكون الاختيار الحقيقي مقيدا للغاية، في بعض الأحيان في ظل ظروف معينة. ومع ذلك، لا يزال هناك القليل جدا من الأدلة الدامغة بشأن طقوس التنصيب الملكي في هذه الفترة المبكرة. لم يتعارض الانخراط الشعبي في صنع الملك مع المصدر الإلهي لسلطته بمجرد اختياره، بل كان جزءا ضروريا من عملية إضفاء الشرعية على حكمه حيث تم تعيين فرد واحد كملك. تم قبول الملك من قبل الشعب باعتباره مفضلاً لدى الله وحكمت بنعمته.

كانت العلاقات بين الملوك ورعاياهم (وحتى مسؤوليهم) تتم من خلال وسائل الاتصال والممارسات المستمدة إلى حد كبير من البيئة الإقليمية للإمبراطورية المتأخرة. وعلى الرغم من النظرة القاتمة للملوك ومسؤوليهم، فإن النظام الإداري لم يكن يهدف فقط إلى الاحتفاظ بالأرض وجمع الإيرادات ورفع الضرائب العسكرية. فقد كان له، كما رأينا للتو، دور مهم في الحفاظ على النظام العام، وإدارة العدالة، وتسخير الالتزامات التقليدية للدولة، وإعادة توزيع الموارد

=والذي وعد الحرس Leudast بمنصب الكونت ٠ وهناك مثال أخر وهو محاولة قتل الملك شايلد إيبرت Childbert بواسطة الكونت Rauching . **Gregory of Tours**-10.19.

[141] **Jean Brisssaud**, op.cit., p.64.

العامة. وبشكل عام، حاولت الدولة الميروفنجية استعادة مشاركتها في الشؤون القضائية من خلال تحصيل الغرامات والعقوبات، والتي تقاسمها الحاكم وممثلوه الإقليميون الرئيسيون، وأن توجه جزءا من عائداتها إلى أيدي كبار رجال الدين، وخاصة الكنائس.وعلى الرغم من أن تدخل النظام الملكي في الأمور القضائية كان له جانب مالي مهم (يمكن القول إن أهميته زادت بمرور الوقت)، إلا أن الدوافع وراء التدخل الملكي لم تكن مالية فحسب. كان حفظ السلام والعدالة في الإيديولوجية الملكية مرتبطين، وليس بشكل مخادع، بالاحتفاظ برضا الله وكان ينظر إليهما باعتبارهما شرطين أساسيين للملكية الناجحة[١٤٢].

مع بداية القرن السادس ، كانت إحدى الوظائف الرئيسية لملك العصور الوسطى **المبكرة هي إنفاذ العدالة**[١٤٣]. إن سلطة الملك الفرنجي كقاضٍ مباشرة وبعيدة المدى؛ إن عدم الحضور إلى بلاطه، أو إلى بلاط موظفيه، أمر خطير ، فهو يكلف الكثير من المال؛ ويصدر موظفوه (علمانيون، كما كان الحال في عهد الإمبراطورية) لوائح ملكية لأولئك الذين يرغبون في الانتقال من أرضهم؛ ويأتي أمامه أولئك الذين لديهم اتهامات ليوجهوها إلى زملائهم، ويكون الأمر مكلفًا إذا كانت الاتهامات كاذبة؛ وأمام الملك، تُشترى الحرية؛ ويعاقب الكونت الذي يفشل في أداء واجبه تجاه أولئك الذين يحكمهم، ما لم يعذر على أساس العمل الملكي. إن الملك يستطيع أن يفوض سلطاته إلى الكونتات وغيرهم من المسؤولين الذين يحكمون، كما كان الحال في العصر الروماني فيما يتصل بالمدن والمناطق، ولكن من الواضح أنه من المتوقع منه أن يسترد تلك السلطة متى شاء[١٤٤]. وقد أحتفظ الملوك بهذه السلطة حتى نهاية العصر الميروفنجي تقريبا[١٤٥]. ولكن ما هو أساس كل هذه السلطة؟ إنها بكل بساطة ثروة

---

142 **Ibid.**, p. 172.

143 **Ian Wood**, op.cit., p.118.

144 **Wallace-Hadrill** ; The Long-Haired, p.4.

39 **Ian Wood,** op.cit., p. 119.

وثروة تفوق كثيراً ثروة أي منافس. إنها ثروة من الأراضي وثروة في هيئة كنوز منقولة، تراكمت من الضرائب والمصادرة والإعانات والرشاوى والنهب الصريح.

كان الملوك يشاركون في الانتخابات الأسقفية ويمكن ارجاع ذلك إلي مجمع اورليان عام ٥١١م وشخصية كلوفس ٠ وقد ارتفعت أهمية مشاركة الملك في سياق القرن السادس عشر وهي الفترة التي أصبح فيها تأكيده للتعيينات الأسقفية هو الفعل الحقيقي الذي يعزز الانتخابات ومن الخطوات الأكثر أهمية التي ضمن بها ملوك الميروفنجيين حقهم في المشاركة في العملية مجمع أورليان عام ٥٤٩ ومجمع باريس عام ٦١٤ م ، حيث تولي الملك كلوتير الثاني منصب رئيس الأساقفة [١٤٦]٠

وهذا الموقف الجديد تم تدعيمه من قبل الكنيسة ، التي كانت مصالحها تتلاقي مع مصلحة الملوك الأقوياء ، فلقد كان الملك هو الوحيد الذي يستطيع أن يدافع الكنيسة من عنف الرجال بالمملكة ٠ ومن جهة أخري ، قدمت الكنيسة تصورا جديدا لمفهوم الملك الجيد الذي يهتم بالصالح العام ويجعل من الكنيسة مقدسة[١٤٧] ، "لقد كان من الواضح أن الكنيسة في عهد

---

146 **Eduard Visintini**, Gift-Giving and the Seventh-Century Frankish Church in Merovingian Hagiography: The case of the Vita Eligii, Millennium 19 (2022) op.cit.p.9.

[١٤٧] تشير الشرائع نفسها إلى التدخل الملكي في التشريع الكنسي. ومن المؤكد أن الملوك كانوا مسؤولين عن دعوة المجالس. وقد عقد مجلس أورليان في عام ٥٣٣ بأمر ملكي، ex praeceptione gloriosissimorum regum. وقد أذن ثيودبرت الأول باجتماع مجلس كليرمون في عام ٥٣٥: وقد بدأ المجلس بالصلاة من أجل الملك، ثم وجه عريضة إليه. وقد وافق المجلس على عقد اجتماع مجلس كليرمون في عام ٥٣٥. وفي عام ٥٤٩، تم استدعاء مجلس أورليان من قبل شيلديبيرت الأول، وأكد إنشاء xenodochium أو نزل في ليون، الذي أسسه الملك وملكته أولتروجوثا. في عام ٢/٥٥١، دعا شيلديبيرت إلى عقد مجلس في باريس لمحاكمة الأسقف سافراكوس. ومن بين أقارب الجيل التالي، أذن شاريبرت الأول بعقد مجلس في تورز في عام ٥٦٧ وتعامل أساقفة جونترام مع خلاف بين ملكهم وشقيقه سيجيبرت في عام ٥٧٣، واستدعى جونترام نفسه مجلسين إلى ماكون بين عامي ٥٨١ و ٥٨٥،٢٦ وآخر إلى فالينس في نفس الفترة. في عام ٦١٤ عقد كلوتير مجمعًا في باريس، وآخر في كليشي في عام ٦٢٦ استدعى حفيده كلوفس الحادي عشر أساقفته إلى شالون سور بين عامي ٦٤٧ و٦٥٣ ,٣٠ وأمر ابن كلوفس، شيلدريك ، بعقد المجالس

الميروفنجيين كانت مسؤولة عن هذه الدعوة الملكية السامية من خلال الاعتقاد بأن الملك مسؤول أمام الله عن الكنيسة التي تحت رعايته[١٤٨]، وبالمثل، تم تشبيه الميروفنجيين بالكهنة،

=في سان بيير دي جرانون (بوردو) وسان جان دي لوسين بين عامي ٦٧٣ و٦٧٥ وقد بقيت الشرائع قائمة، وسجلت المشاركة الملكية أو الموافقة عليها. وإلى هذه الأدلة الكنسية يمكن إضافة معلومات من المصادر السردية. ويسجل جريجوري مشاركة المجمع في المسائل القضائية في عدد من المناسبات. تم التعامل مع قضايا الأساقفة المزعجين سالونيوس من إمبرون وساجيتاريوس من جاب بناءً على أوامر جونترام في مجالس الكنيسة ليون (٥٦٧/٧٣) وشالون سور (٥٧٩). تمت محاكمة برايتكستاتوس من روان في باريس عام ٥٧٧، وجريجوري نفسه في اجتماع للأساقفة في القصر الملكي في بيرني ريفيير عام ٥٨٠ وقد عقدت كلتا المحاكمتين الأخيرتين تحت رعاية شيلبيريك الأول. وبعد عام واحد نوقشت قضية هروب موملوس في ليون. اجتمع الأساقفة تحت قيادة ملكية في بواتييه في عامي ٥٨٩ و٥٩٠ لقمع تمرد راهبات دير الصليب المقدس ضد رئيستهن. وفي نفس العام حوكم إيجيديوس من ريمس في مجمع في ميتز.

إن مزيج الأدلة السردية والمجمعية مهم، لأن المصادر تشيران أحيانًا إلى أمور غير مدرجة في السجل اللاهوتي. وهكذا، في كتاب تواريخ جريجوري، كان من المتوقع أن يتعامل مجمع ماكون في عام ٥٨٥ مع مشاجرة بين الأسقفين بيرترام من بوردو وبالاديوس من سانتس، ومع ذلك، يبدو أن فريدجار يتذكر أن هذا المجمع نفسه كان معنيًا بتأسيس دير القديس مارسيل الملكي في شالون. لا يظهر أي من هذه الأمور في الشرائع التي تتعامل بالتفصيل مع مجموعة من القضايا اللاهوتية والكنسية. إن هذا من شأنه أن ينبهنا إلى حقيقة مفادها أن الشرائع عبارة عن سجلات غير مكتملة، وأنها قد تغفل حتى أموراً تهم الملك، مثل تأسيس جونترام لدير القديس مارسيل. ومع ذلك فإن الأدلة التي لدينا كافية لإثبات أن الوضع في فرنسا الميروفنجية ربما لم يكن مختلفاً كثيراً عن إسبانيا القوطية الغربية، حيث من المعروف أن الملوك كانوا متورطين عن كثب في المجالس الكنسية الرئيسية للمملكة. إن نطاق التشريعات التي تغطيها المجالس الميروفنجية مثير للإعجاب أيضاً. تصف رسالة كلوفس، التي أُرسلت في أعقاب معركة " فوييه "، كيف أصدر مرسوماً يقضي بعدم السماح لأحد بإيذاء الكنيسة، سواء أولئك الذين دخلوا الحياة الدينية، أو أولئك الذين يعيشون معهم، أو عبيد الكنيسة. وكان من المقرر أن يتم تحرير أي شخص ينتمي إلى هذه الفئات ويتم أسره. وعلاوة على ذلك، تم تأكيد سلطة الأساقفة في حماية الآخرين. كما أن الوصية المجزأة لشيلديبيرت الأول تتناول أيضًا الأمور الدينية، وتدمير الأصنام، والسلوكيات التدنيسية، بما في ذلك السُكر، والوقاحة والغناء في عيد الفصح وعيد الميلاد. ويواصل مرسوم جونترام الصادر في بيرون، والملحق بشرائع مجمع ماكون لعام ٥٨٥، التدخل الملكي في التشريع الكنسي، بالهجوم على العمل يوم الأحد، ودعم قوة الشرائع بالعقوبات الدنيوية. كما تعامل =مرسوم كلوتير الحادي عشر، الذي جاء في استجابة مباشرة للمجمع الكنسي الذي عقد في باريس عام ٦١٤، مع الانتخابات الأسقفية، والرعاية الدينية، وحدود سلطة العلمانية.**انظر لك بالتفصيل في :**

Ian Wood, The Merovingian, pp.105-106.

[١٤٨] أكد هينكمار Hincmar رأي إيزيدور بأن الأمراء العلمانيين كان عليهم أن يقدموا حساباً لله عن الكنيسة التي عهد بها إليهم المسيح لحمايتها. ولكنه لم ينس أن الكهنة كان عليهم أن يقدموا حساباً عن كل ما يفعله الملك البشري. ومن الممكن الآن دمج هذين المفهومين للمسؤولية، لأن التكريس الذي حمل الملك إلى صفوف حكام

ولكن ليس بالمعنى المقدس: لذلك، أشار جريجوري التوري، على سبيل المثال، إلى جونترام باعتباره ملكا "ككاهن صالح" [١٤٩] ٠

وقد استفادت الكنيسة كثيرا من الأباطرة الرومان ، وسعت إلي مزيد من الحماية المتساوية من ملك الفرنجة ٠ وفي مقابل ذلك كان علي الكنيسة أن تتغاضي عن سلوك الملوك التي لا تتفق ومعاييرها المثالية ٠

كما كانت أهم مهمة للملك هي الحرب ، وقد ذكرنا أن كلوفس كان يعقد التحالفات مع جماعات الحرب ، اعتمادا علي قدرتهم العسكرية وقد اكتساب أبنائه من بعده نفس القدرة٠ وعلي عكس ذلك تذكر المصادر أن أحفاده كانوا أقل قدرة علي الحرب التي فوضوا أمرها إلي الدوق أو مسئولي الديوان ٠ وكان ديوان الملك بجانب أنه مكان التقاء كبار المسئولين بالمملكة وإتمام التحالفات ، حتي ضد الملك ٠ ومع الوقت تغير وضع الملك من مجرد زعيم للحرب إلي رمز لوحدة المملكة ٠

يعد حظر الملك Ban ، أمر من الملك، وكذلك الغرامة المفروضة على من ثبت ذنبه بالعصيان لذلك، يتم تحصيل المبلغ إذا لزم الأمر عن طريق المصادرة ودون الحاجة إلى إجراءات قضائية. ولكن ،هل كان الحق في إصدار حظر، أي الأمر والمنع تحت طائلة العقوبة، وهو الحق الذي يختلف مصدره : يجد مصدره في السلطات العسكرية للملك، أو في سلطته كقاضي مكلف بالحفاظ على السلام العام ؟ الواقع أنه من الصعب الإجابة على ذلك، إذ كانت خليطاً من كافة سلطاته معا ٠

=الكنيسة كان يمثل أيضاً بشكل ملموس وساطة من قِبَل أساقفة مملكة معينة. على الرغم من أن الملكية كانت مفيدة وضرورية، إلا أنها كانت منصبًا لا يمكن تنصيب مرشح مناسب فيه إلا على أيدي المسؤولين مباشرة أمام الله.٤ وهكذا ربط هينكمار مسؤولية الأساقفة في يوم القيامة مع المظهر الأرضي لسلطتهم٠
Janet L. Nelson ,Kingship, Law and Liturgy in the Political Thought of Hincmar of Rheims , The English Historical Review , Apr., 1977, Vol. 92, No. 363 (Apr., 1977) p.242.

[149] **Joseph Canning,** op.cit.,pp..27-28.

مع مرور الوقت، وسع الملك سلطته بشكل كبير، لكنها لم تكن مطلقاً غير محدودة ولا تعسفية تماما. وكان الحظر الذي فرضه الملك من وجهة نظر تطبيقاته الرئيسية بمثابة وضع الناس مثل الأرامل والأيتام، وبعض الممتلكات مثل ممتلكات "المعفيين" تحت سلام وحماية خاصين؛ فقد سمح للملك بممارسة السلطة التنفيذية في فرض الخدمة العسكرية أو القضائية (المشاركة في الخدمة العسكرية) وباختصار، كان الحظر هو الذي مكن الملك، من خلال نوع من السلطة التنظيمية، من تعزيز وإكمال وتصحيح القانون الشعبي[١٥٠]. ويذكر أن فكرة الحظر الملكي تنبع من دور الملك لحماية السلام الشخصي له والسلام الشعبي[١٥١].

بجانب ذلك كان الملك يقوم بتسيير مرافق الدولة من الناحية الإدارية ،وذلك بتعيين الإداريين في المناطق الخاضعة له . وكانت الأداة الأساسية لممارسة السلطة والتواصل مع المسؤولين الإقليميين هي استخدام الأدوات المكتوبة. وقد اتخذت هذه الأدوات بشكل عام شكلاً كتابيا – رسالة، على الأقل، في المظهر الخارجي – وكانت مستمدة في نهاية المطاف من الممارسة الإمبراطورية المتأخرة، وخاصة المخطوطات. وقد حملت عددا من الأسماء auctoritates، praecepta، praeceptiones، constitutiones واتخذت عموما شكل توجيه، أمر صادر إلى المرسل إليه، وعادة ما يكون مسؤولاً إقليميا واحداً أو أكثر أو أساقفة. تخدم التوجيهات العديد من الأغراض: إصدار المراسيم (التشريعات) ذات التطبيق العام أو المحدد؛ تعيين المسؤولين (اللجان) وإصدار أوامر برسامة الأساقفة؛ إصدار أوامر من جميع الأنواع ذات الطبيعة الإدارية أو القضائية؛ منح الهدايا والامتيازات؛ والاستجابة لطلبات الرعايا[١٥٢].

كانت القوة الفعلية في المملكة بأيدي النخبة ، وقد أصبح ذلك ملحوظًا عندما حاول الملك جونترام Guntram ، تبني الملك شيلديبيرت الثاني ChildebertII وبذلك أصبح عاهلاً

---

[150] **Jean Brissaud**, op.cit., p.68.

[١٥١] لم يرد بين نصوص القانون السالي سوي نص واحد للتعبير عن ذلك (١٣ / ٦) وينص علي : إذا كانت الفتاة التي تم الاستيلاء عليها قد وُضعت تحت حماية الملك، فإن الغرامة التي يجب فرضها هي خمسة وعشرون مائة دينار (أي اثنان وستون ونصف صولدي).**أنظر أيضا:**

Julius Goebel Jr., **Felony and Misdemeanor-** A Study in the History of Criminal Law, University of Pennsylvania Press 1976.,pp.62-69.

[152] **Alexander Murray**, The Merovingian Kingship, p.172.

له، وبمقتضي ذلك حكم الممالك ، بسبب قصر من آلت إليه الملكية ٠ وفي كلتا المملكتين، عارض النخبة حكم الملك جونترام ، بسبب قوتهم وسيطرتهم علي الأمور أكثر من الملك الذي أصبح مجرد رمز للتسلسل الهرمي للحكومة ٠ كان الديوان الملكي كما ذكرنا مركزا للنشاط السياسي للمملكة ٠

واحدة من العلامات البارزة للقوة المحدودة للملك ، كانت الخزانة العامة والتي تم التعامل معها باعتبارها ملكية جماعية أكثر من كونها ثروة خاصة بالملك ، وكان الملوك يكتسبون نفوذا كبيرا من خلال قدرتهم علي التحالفات وتشكيلها ٠

وللوهلة الأولي ، نجد من المدهش أن نجد بعض الملكات مثل فريدجوند Fredegundlga وبرونهيلد ، في مركز السلطة ، لأنه من اللافت للنظر أنه في مجتمع الحروب الذي يحكمه الرجال ، يمكن للملكات أو الأميرات تشكيل التحالفات الهائلة وتوجيه الحكم فعليا وبناء شبكة من الولاء السياسية وتكتسب بذلك ما يكتسبه الرجال من السلطة ٠ من جهة أخري لم تكن كل أميرة ملكية قادرة علي لعب هذه السلطة كما أثبت الأميرتين ريجونث وباسينا ٠ وبرغم أن المرأة لم تكن وحدها قادرة أبدا علي التصرف في المعارك بنفسها ، إلا أن صلتها بالذكور من أقربائها مكنت لها ذلك ٠ في الوقت الذي كان موت الزوج أو الأبن يعطل كافة التحالفات ٠

علي الرغم من أن الملكات لم يكن لهن منصبا سياسيا من حيث الشكل ، إلا أن هؤلاء النسوة كن يعملن باسم أزواجهن أو ابنائهن أو أحفادهن وبهذه الطريقة تمكنوا من الحصول علي امتيازات السلطة السياسية ٠ فقد كانوا يشاركون في المجالس ويمنحن الهبات والامتيازات للمقربين إليهن ، كما كانوا يؤثون علي الانتخابات الكنسية[١٥٣] ٠

---

[١٥٣] كانت الملكة فريدجوند Fredegunda تسأل السكسكون الذين كانوا يعيشيون بالقرب من المدن أن يعملوا من أجلها، مع المعارضة العنيفة للسياسة الرسمية للملكة ٠ وكانت الملكة مع تحالف مع دوق Champage٠ علي حين حاولت الملكة برونهيلد منعت الحرب من خلال تدخلها ٠ **Gregory of Tours,**.10.27.

كان للملكات خزائنهن الخاصة ، وكان باستطاعتهن استخدام مصادرها من الهدايا التي حصلوا عليها من أزواجهن أو من الشعب ، مما مكنهن من دفع مهور بناتهن ، الأمر الذي كان عجيبا في ذلك الوقت وأدي إلي معارضة النخبة ٠

ولم يكن هناك طريقة معينة لاختيار الملكات ٠ فالمصادر تدل علي أن بعضهن من أصول قوية ، وبعضهن الأخر كانوا من عامة الشعب[١٥٤] ٠ وبعد وفاة الملك كان منصب الملكة غير محدد ، لأنها لم تكن تستطيع الحكم إلا من خلال حكم قريب ذكر ٠ وقد تم نفي الملكة برونهيلد بعد وفاة زوجها ولكنها حاولت العودة مرة أخري للحكم عن طريق الزواج من الأمير ميروفيش Merovech ٠ وقد فكرت الملكة فريدجوند في اللجوء إلي الكنيسة بعد وفاة زوجها ولكن تم نفيها إلي Rouen ولكنها استعادت قوتها بعد ذلك بعد ميلاد ابنها كلوتير الثاني Chlohar ٠ وقد عرضت الملكة Theudechild الزواج من الملك جونترام وإعطائها خزانة زوجها المتوفي ، ولكنها أودعت دير للراهبات ٠

الدوق :

لم يكن واضحا من كتابات بعض المؤرخين عما إذا كان الدوق حاكما للإقليم أو أنه صاحب المنصب العسكري الأهم في المملكة[١٥٥] ؟ كان أغلب الدوقات يشاركون المناصب

---

[١٥٤] كانت الملكة برونهيلد من أسرة قوطية سيطرت علي بعض الممالك ، وكان أبنها قاصرًا ، وكانت تتمتع بكراهية النخبة في المملكة ، لذلك كان نفوذها ضعيفا ٠ في حين كانت الملكة فريدجوند من أسرة عادية واستطاعت الهيمنة علي مملكة Neustria وتدل المصادر علي أنها كانت تستخدم خدمها للاغتيالات مما جعلها سند قوي لزوجها الملك في حكم المملكة ٠

[١٥٥] كانت الكلمة اللاتينية dux "زعيم"، والتي اشتُق منها لقب "دوق" لاحقًا، تُستخدم لأول مرة كلقب رسمي في أواخر القرن الثالث، عندما تم وضع نوع جديد من الضباط في قيادة جميع القوات داخل مناطق الإمبراطورية المكونة من مقاطعة واحدة أو عدة مقاطعات، كل منها تضم عدة مدن أو دول مدن. وحتى عام ١٣٤٤، كان لجميع الدوقات اللاحقين في بلاد الغال نطاق سلطة مماثل. في عهد الميروفنجيين، كان الدوق أو المنصب الدوقي يختلف عن سلفه الروماني في المقام الأول في كونه غير منتظم وفي احتلاله مكانة أعلى بكثير في التسلسل الهرمي للوظيفة العامة ، مباشرة تحت بطريرك patricius، أو "الأرستقراطي"، وrector وفوق كوميس، أو "الكونت". وكما هي الحال مع البطريركية ، تم قمع كرامة الدوق في عهد الكارولنجيين الأوائل، ولكن تم إحياء لقب دوكس بشكل غير رسمي في استخدام المؤرخين الكلاسيكيين في القرن التاسع =كواحد من عدة تسميات للكونتات الذين تم وضعهم في قيادة القوات العسكرية لإحدى مناطق الحدود، والتي

العسكرية في المملكة ، وقيادة الجيش الذي كان يتم تجنيده من عدد من المناطق تحت رئاسة الكونت ٠ لأن الكونت والموظفين كانوا من البيوت الملكية مثل العمدة ٠ ولكن من جهة أخري لم تكن قيادة الجيش حصرا علي الدوق ٠ بعض الدوق كانوا الحاكم الإقليمي الأوحد للنظام ، ولكن الأخرين كانوا من خدمي الملك المخلصين[١٥٦] ٠

=كانت مثل القيادات الدوقية السابقة تتألف من عدة قاطعات متجاورة. في القرن العاشر، تم تبني لقب "دوق" في غرب فرنسا كلقب رسمي للكرامة من قبل حكام في العديد من التجمعات المماثلة من المقاطعات التي تشكلت داخل المملكة بموافقة الملك أو بدونها. كان لمعظم هذه الدوقات الجديدة، أو "الدوقيات"، نوع من العلاقة بإحدى المجموعات العرقية الرئيسية داخل المملكة، وتطورت جميعها بسرعة إلى إمارات وراثية ومستقلة فعليًا: فرانسيا، وبرجندي، ونورماندي، وبريتاني، وجاسكوني، وأكيتاين، وجوثيا. ولكن في أغلب هذه المقاطعات، استمر استخدام لقب "دوق" في تركيبة عشوائية وتناوب مع "أمير" و"ماركيز" و"كونت" حتى نهاية القرن الحادي عشر، عندما بدأ الأمراء العظماء أخيراً في الاستقرار على لقب "دوق" أو "كونت" باعتباره التعبير الحصري عن سلطتهم (مرة أخرى في عملية إعادة التعريف) داخل كل من مقاطعاتهم. وبحلول عام ١١٢٠، احتفظ فقط أمراء برجنديا ونورماندي وأكيتاين وجوثيا (التي أعيدت تسميتها إلى ناربون) وبريتاني بلقب "دوق" ٠ في نفس الفترة، أصبح اللقب القضائي "دوقية" duchié، duché مرتبطًا بشكل نهائي بجميع هذه الإمارات باستثناء آخرها، بريتاني، التي استمر أمراؤها في استخدام اللقب البديل "كونت" حتى عام ١٢٨٠ ولم يتم الاعتراف بهم كدوقات من قبل المستشارية الملكية حتى عام ١٢٩٧. تم استخدام اللقب الأنثوي "دوقة" (باللاتينية. ducissa، أو أوكيتانية duquesa، أو فرنسية. duchesse أو duchoise) لأول مرة في فرنسا من قبل إليانور آكيتاين حوالي عام ١١٥٠ وبعد عام ١٢٠٠ تم استخدامه بشكل طبيعي من قبل زوجات وأرامل ووريثات الدوقات، الذين حملوا سابقًا (منذ حوالي عام ٩٠٠) لقب "كونتيسة". بعد عام ٩٨٧، كان الدوق يُنظر إليه دائمًا على أنه أعلى مرتبة كرامة دوقية في فرنسا بعد مرتبة الملك، وعندما تم إنشاء طبقة النبلاء في فرنسا في أوائل القرن الثالث عشر، تم تضمين حكام جميع الدوقيات الأربع المعترف بها بين النبلاء الاثني عشر. في الواقع، من عام ١٢٠٢ إلى عام ١٤٩٨ كان جميع الدوقات الفرنسيين البحتين أيضًا نبلاء وجميع الدوقيات الفرنسية بالكامل كانت نبلاء فرنسا. تم تعيين بارونية بوربون دوقية ونبلاء من قبل شارلز الرابع في ديسمبر ١٣٢٧.**انظر ذلك في** :

D'A. Jonathan D.Boulton, DUKE/DUCHY**, in** Medieval France – An Encyclopedia , ed. By William W.Kibler , Grover A.Zinn, Lawrence Earp, Taylor & Francis e-Library, 2006, **p.587.**

[١٥٦] **انظر ذلك في :**

Archibald R. Lewis , The Dukes in the Regnum Francorum, A.D. 550-751 ,Speculum , Jul., 1976, Vol. 51, No. 3 (Jul., 1976), pp. 381-410.

لذلك ، لم يكن الدوق ثابتون ، كانوا يختفون في بعض الظروف التي تظهر بين الحين والآخر ٠ ليس هناك إشارات بأن الدوق كان يمثل طبقة تنظيمية إضافية بين الكونت والملك٠ علي سبيل المثال ، ليس هناك إشارة إلي الضرائب علي مستوي الدوقية ٠ وبالتالي كان تعيين الدوق منذ الوهلة الأولي لحاجات عسكرية وضرورات تنظيمية، بجانب بعض المسئوليات المدنية [١٥٧]٠

كان الدوق من المقربين للملك ، وكان عددهم حسب أحد المصادر يتراوح في المملكة مابين عشرة إلي عشرين دوقا[١٥٨] ٠ وليس من المستغرب أن يقوم بعضهم بالتمرد علي الملك في بعض الأحيان ٠ وذلك عندما تتضارب المصالح بينهم ٠ كذلك ، كان ولائهم يتغير من ملك لآخر ، ليس لمرة واحدة بل لعدة مرات ٠ وكان الملوك يعمدون إلي وسائل عدة لضمان ذلك الولاء٠

كان الدوق من النخبة القوية في المملكة ، بجانب بعض المهارات العسكرية التي كان الملوك بحاجة إليها ٠ وكان الكونت داخل النطاق الإقليمي للدوق ، عليه حق الطاعة للدوق، وربما يكون في تحالف معه٠

كان بعض الدوق يعتمدون علي الملك ، في حين كان أخرون يعتمدون علي أنفسهم، وكان يتمتعون بالاستقلال الذاتي ٠ بالنسبة لدوق الملك ، كانوا في تحالفات مع الملك أو موظفي البيت الملكي ٠ أما الآخرون ، فكانوا علي قمة النظام الإقليمي ٠ المالك الماهر هو الذي كان يستخدم التنافس بينهم لإنجاح الحملات العسكرية التي كانت تتحرك باسمه ٠ بعض الدوق الملكيين كان يعطي لهم أعمال خاصة مثل السفراء أو إعداد قوائم الضرائب٠

ويعد نمو أهمية الدوق من علامات التحول من سياسة الحكومة الضعيفة مع بدايات القرن السادس الميلادي إلي الاستقلال الذاتي للأنظمة المحلية ٠ عندما يصبح الكونت دوقا٠

---

[157] **Alexander Murray, op.cit., p. 167.**

[١٥٨] يحدد موراي عددها (بالمعقولية) أثني عشر دوقية ٠ **Ibid., p.167.**

خاصة مع مسئوليات عسكرية ٠ وفي تلك الحالة يتم تعيين الدوق ليس عن طريق الملك ، بل بقبول عدد من النخبة النافذة ٠

علي الأرجح ، كان يستخدم منصب الدوق لتوسيع نطاق سيطرة الملوك مثلما كان يتم مع بعض الأمراء ٠ ولكن بسبب أن الدوق كان زعيما إقليميا ، خاصة بالنسبة لمسائل العسكرية، كان التنافس مع الملك علي السلطة ٠ كان الدوق يستطيع الاستقلال عن الملك، وكان لديه بعض الوسائل التي يستطيع تنفيذ سياساته بها ٠ و يعد تحولهم من مجرد خدم ملكيين و قادة عسكرية إلي قادة إقليمين يفسر السلطة التي كانوا يملكونها ٠

الكونت :

تشير المصادر الميروفنجية من القرن السادس إلى القرن الثامن إلى مسؤولين ملكيين يطلق عليهم اسم comites وgrafiones، والذين يمارسون وظائف إدارية وقضائية وعسكرية مهمة داخل مملكة الفرنجة. ورغم أن العلماء ربما بالغوا في بعض الأحيان في الدور المحوري الذي لعبه هؤلاء الكونتات داخل الدستور الفرنجي فإن منصب الكونت في إدارة ملوك الميروفنجية، وفي الإطار الدستوري للإمبراطورية الكارولنجية ، يظل أساسيا لفهمنا لمسار التاريخ الدستوري في العصور الوسطى. ويذكر أن استخدام مصطلحين مختلفين لحاملي منصب الكونتية الميروفنجية قد أدى إلى تعقيد فهمنا للتطور المبكر لهذه المؤسسة. السبب وراء هذا التناقض، على الأقل جزئيا، يكمن في الاختلافات الجغرافية واللغوية بين بلاد الغال الميروفنجية. كان في الشمال والشرق ميل لاستخدام المصطلح الجرماني grafio في الجنوب والغرب الجالوني الروماني، يبدو أن العنوان اللاتيني الكونت كان يستخدم حصريا.

ولكن ما إذا كانت هناك أسباب أخرى وراء المصطلح المزدوج لا تزال موضع نزاع. ورغم الاتفاق الواسع النطاق على أن مصطلح grafio كان في عهد الكارولنجيين يشبه مصطلح comes وأنه في أوائل القرن الثامن على أبعد تقدير كان من الممكن استخدام لقبي "جرافيو" و"كوميس" مترادفين، فقد انقسم العلماء تقليدياً حول الوضع السابق لمصطلح "جرافيو" وأهميته للتاريخ الدستوري. فبالنسبة لفوستيل دي كولانج، على سبيل المثال، كان "كوميس"

و"جرافيو" مترادفين دوماً. وكان يعتقد أن منصب الكونت الفرنجي كان قائماً على "كوميس سيفيتاتيس" الروماني المتأخر، الذي مارس في الأيام الأخيرة من الإدارة الرومانية في الغرب وظائف عسكرية وإدارية وقضائية في المدن الغالية؛ أما "جرافيو"، وهي كلمة جرمانية لها نفس تاريخ الكلمة اللاتينية comes، فكانت ببساطة ترجمة فرنجية للمصطلح الروماني[١٥٩].

ولقد سار كثيرون على خطى فوستيل في وجهة نظره القائلة بأن الجرافيو والكوميس كانا في الأساس نفس المسؤولين، حتى أولئك الذين يعتقدون أن المنصب كان من صنع الفرنجة في مملكة الميروفنجيين الجديدة. ومن ناحية أخرى، تبني البعض وجهة نظر مختلفة تمام الاختلاف. كان الجرافيو والكوميس في الأصل مختلفين. برغم الاعتراف بالأسس الرومانية للكوميس في تاريخ جريجوري التوري، ولكن الجرافيو كان قائداً جرمانياً يتمتع بسلطات منفصلة في الأصل وأقل، وكانت كفاءته، جزئياً، أقل من الكفاءات التي يتمتع بها الرومان. وقد ازدادت أهمية الكونتات، وخاصة في المسائل القضائية، نتيجة لتأثير المؤسسات الرومانية. وهكذا ميز بين الكونت الفرنجي القديم، كما يمثله القانون السالي، والكونت الفرنجي الجديد الذي يحمل اللقب الروماني كوميس. وقد سمح هذا التمييز بالتوصل إلى استنتاج، وهو أمر مدهش إلى حد ما، بأن منصب الكونت الفرنجي كان من أصل جرماني؛ وبهذه الوسيلة تمكنوا من الحفاظ على السلالة الجرمانية للسيادة الإقليمية اللاحقة المستمدة من الامتصاص البرلماني للحقوق الملكية[١٦٠].

ظل الكثير من هذا التفسير جذابا للمؤرخين المحدثين للمؤسسات الميروفنجية على الرغم من أن الإطار الأكبر للتاريخ الدستوري الأقدم قد تم إزاحته بتأثير مدرسة تاريخية جديدة هيمنت على الدراسات الألمانية منذ الحرب. لقد تم استبدال النظرة التقليدية للأسس الديمقراطية للمجتمع الجرماني المبكر بنظريات السيادة النبيلة، وقد تضاءلت الأهمية الدستورية لمنصب الكونت إلى حد ما بسبب مفاهيم الحقوق المستقلة للنبلاء أصبحت السيادة والتركيز على تأثير

---

[159] **Fustel De Coulanges** , op.cit.pp. 204-216.

[١٦٠] انظر كافة الآراء في : **F.A.A.Koreman**.pp. 27.

الإمبراطورية المتأخرة على الإطار المؤسسي للمملكة الفرنجية سمة مقبولة للبحث الحديث؛ ولكن تم الاحتفاظ بوجهة النظر القديمة للجرافيو وإعادة تأكيدها. ومن وجهة النظر المؤثرة فإن كونت المدينة في أواخر الرومان هو الأساس المؤسسي المحتمل، وإن لم يكن قابلاً للإثبات، للكوميس الفرنجي؛ ولكن في شمال وشرق المملكة في القرن السادس، كان هناك الجرافيو، الذي يعتبره مسؤولاً مختلفاً من أصل جرماني، وكان ترتيبه أدنى كثيراً من الكوم الجنوبيين واستمد مكانته الدستورية من المؤسسات الفرنجية التي كانت قائمة قبل الغزو. وينتهي أصحاب الرأي إلي أنه خلال القرن السابع فقط تم استيعاب مكانة الجرافيو تدريجياً مع مكانة الكوم، بحيث أصبح الكوم والجرافيو مصطلحين متكافئين بحلول نهاية القرن[١٦١] ٠

كان على رأس كل مدينة أو "باجوس" كونت يعينه الملك. ومنذ القرن الرابع نجد في الإمبراطورية الرومانية كونتات عسكرية أنشئت في بعض المدن. وهكذا لم يكن على الميروفنجيين سوى أن يفرضوا ممارسة كانت موجودة بالفعل. ولكن منذ الكونت الروماني، كان الكونت الميروفنجي يوحد في نفسه كلاً من السلطات المدنية والعسكرية ٠[١٦٢]

كان الكونت يعين عن طريق الملك لمدة معينة ، وكان يمكن تعيينهم مرة أخري أو أو يصبحوا ضمن جماعة النخبة، وأجاز بعض الملوك توريث المنصب لأبنائهم [١٦٣] ٠ لذا وجب التأكيد علي أن كل كونت كان يعتمد علي تعاون من النخبة السكان المحليين ، وعلي وسائل لإنفاذ إرادتهم عند الضرورة ٠ لاختيار النخبة المحلية المدعمة بتحالفات المحلية القوية، كانت تتم عن طريق الملك[١٦٤] ٠وعندما لايكون هناك تنافس صريح ، فإن الملك يستطيع أن

---

[١٦١] **انظر كافة الآراء في :**

Alexander Callander Murray, The Merovingian Kingship , Institutions , Law and History , Routledge 2022, pp.43-60.

162 **Jean Brissaud** , op.cit., p..90.

163 **Gregory of Tours,** 39.4.

164 **F.A.A.Koreman** , op.cit.,p.44.

يدفع اختياره الخاص علي الناس٠ وبهذا كان الملك يستطيع نقل الكونت من منطقة إلي أخري٠

كان الكونتات مسؤولين عن الحفاظ على النظام المحلي، والتأكد من أن أولئك الذين يحق لهم أو ملزمون بحضور الجمعيات السنوية وإحضار القوات المسلحة للبعثات التالية قد فعلوا ذلك بالفعل[١٦٥]٠ولتنفيذ مهامه ، كان للكونت أتباعه ٠ وبسبب ذلك كان للكونت نظام أساسي صلد ، وذلك لاحتياجه إلي إطعام وتسكين ومكافاة هؤلاء الرجال ٠من جهة أخري لم يكن الكونت يتلقي أية مكافآت من الملك ٠ ولكن كانت هناك بعض الحوافز المادية كالمنح والهدايا والغرامات التي كان يحصلها من المتقاضين ٠ وكان هناك بعض المناصب التي تساعد الكونت ، تم الإشارة إليها في المصادر التاريخية وفي القانون السالي ، مثل نائب الكونت، والسيجيبارون Sagibaron (القاضي الأدني) ، والقضاة ، والموظفين المحليين ، الراشيمبرجي rachimburghi، و أو رجل المائة (المئوية) [١٦٦] centenarii أو الثونجينوس thunginus ٠

وتعد قيمة الكونت باعتباره الأعلى في النطاق الإقليمي ، ثلاثة أضعاف التعويض الذي يدفع في الرجل الحر وفقا للقانون السالي ٠وفي حالة سرقة الملكية ، أو القتل أو التعدي

---

[165] **Roger Collins** , op.cit., p.22.

[١٦٦] يرجع اصطلاح المائة إلي الجرمان الأوائل الذي انتشروا في شمال أوربا ووسطها ، وكان يعني عندئذ جماعة من المحاربين عددهم مائة فرد ، وكما أن هؤلاء قد حاربوا سويا فكذلك اختاروا عند الاستقرار أن يجتمعوا سويًا ومن هنا أطلق هذا الاصطلاح علي الوحدة السياسية التي تتوسط القرية والمقاطعة ٠ **د سعيد عبد الفتاح عاشور** – المرجع السابق ، ج ١ ، هامش ٣ ، ص ٥٩ ٠ وأن رأي البعض أنه لا يوجد دليل أولي يدعم أي حكمة بشأن مدى انتشار المائة داخل أراضي الميروفنجيين، ولذلك خلص إلى أنها كانت بمثابة مزيج من الاستيطان الاستعماري والعسكري داخل المقاطعات الرومانية خلال فترة الهجرة، ودعم الراي حجته بالقول إن كل وحدة مالية من هذه الوحدات كانت مطلوبة لتوفير جنود للفرقة الأولى، أي الميليشيا التي تكون جيش الملك. **أنظر:**

J. M. Wallace-Hadrill, The Long-Haired Kings ,Toronto: University of Toronto Press, 1982,p.193.

أو غير ذلك من الجرائم . كانت الدية تدفع إلي أهل الضحية ، والتعويضات إلي ملاك الأراضي٠

بعض المصادر تشير أن الكونت ربما يكون بعيداً عن منطقته ، مثل الأسقف ، للمداولة مع موظفيه أو الملك أو الخزانة ٠ ويعد أهم وظيفة للكونت هي الاتصال بين السلطة المحلية والمركزية ، مع بعض الاختصاصات الجوهرية في النواحي القضائية والعسكرية والمالية[١٦٧] ٠

وعن الوظيفة القضائية للكونت ، فإنه يقوم بمهمة المدع العام ، والقاضي ، والمنفذ للأحكام ٠ ولم يكن الكونت القاضي الوحيد لدي المحكمة ، فقد أشار القانون السالي السيجبيارون Sabibarons والراشيمبرجي rachimburghi الذين يشاركون في إصدار الأحكام٠ وقد أشار جريجوري التوري إلي أن هناك بعض القضاة الآخرين الذين يشاركون الحكم مع بعض الرجال النافذين٠ وتوزيع المهام القضائية بين هؤلاء الأشخاص ليس واضحا في القانون٠ فقد كان الراشيمبرجي ينطق بالقانون ، كان له عدد من المحلفين في بعض الحالات ، وكان الحكم يطعن عليه بالاستئناف أمام محكمة الملك[١٦٨]٠ وكانت هناك إمكانية دائما لدي الناس أن يقوموا بحل المنازعات بأنفسهم عن طريق دفع التعويضات أو الأخذ بالثأر[١٦٩] ٠

من مهام الكونت أيضا ، تجنيد الميليشات العسكرية ، دون أن يكون هو القائد العسكري دائما لهذه القوة ٠ هناك إشارات عديدة علي أن قيادة المحاربين ، لم تكن من المهام الأولية للكونت٠ لكن عندما لم يكن المحاربين راغبون في التجنيد ، كان الكونت يقوم بتغريمهم٠ من جهة أخري ، قد تعد الميلشيات حملات عسكرية بدون موافقة الكونت ، مما يدل علي أن جماعة المحاربين لها الاستقلال الذاتي ، وانه يتم التعامل معها عن طريق التعاون فقط وليس القوة ٠

---

[167] **F.A.A.Koreman** , op.cit.,p.45.
[168] **Jean-Pierre Poly**, op.cit., p.3.
[169] **F.A.A.Koreman** , op.cit.,p.45.

بالإضافة إلي ذلك كان الكونت مسئولاً عن تحصيل الضرائب ، ودفعها إلي الخزانة الملكية ، ولم يكن يحصل الضرائب بنفسه ولكن يقم بتأجيرها إلي جامعي الضرائب ٠ من جهة أخري لم يكن الكونت مسئولا عن تسجيل قوائم الضرائب ، لأن ذلك يتم بواسطة موظفين حكوميين يقوم بتعينهم الملك ٠ ومن جهة أخري ، كان من مصلحة الكونت عندما تحصيل ضرائب عالية من السكان المحليين ٠ ونستطيع القول، أن دور الكونت بالنسبة للضرائب كان عبارة عن التنظيم وليس منفذاً لها٠

في الوفاء بمثل هذه المهام، كان الكونت الملتزم ملزما بالعمل جنبا إلى جنب مع الأسقف المحلي، الذي كان مقره بجانبه في المدينة حيث، مثل الملاكمين، يبدو أنهم غالبا ما أقاموا في زوايا متقابلة من دائرة الجدار[١٧٠]. كانت منطقتهم الإقليمية متزامنة، وكانت مسؤولياتهم تتداخل بشكل روتيني ومتنوع، سواء رسميا، كما هو الحال في المجال القضائي، أو بشكل غير رسمي، من خلال التزامهم المتبادل بالعمل من أجل مصلحة مجتمعاتهم. على الرغم من أن انتخابه قانونيا تم التوصل إليه من خلال الإجماع المحلي، إلا أن الأسقف، مثل الكونت، كان مسؤولاً ملكيا فعليا من حيث أن تعيينه كان خاضعا لموافقة الملك، ومنح في مقابل الهدايا والخدمات الماضية أو الموعودة. ولقد أصبحت هذه العملية تميل بشكل متزايد لصالح المرشحين الذين ينحدرون من عائلات محلية قيادية أو يأتون من وظائف في الخدمة الملكية، والذين يأتون في كثير من الأحيان من نفس المجموعة الجينية التي ينتمي إليها الكونتات. ولكن في حين كان الأساقفة في الممارسة العملية شخصيات سياسية مماثلة، فإنهم من حيث المبدأ مسؤولون أمام سيد أعلى. وفي العمل من أجل رفاهة قطعانهم في هذا العالم وخلاصهم في الآخرة، يمكنهم الاعتماد محليا، إلى جانب سلطاتهم القضائية، على سيطرتهم على المراسم الليتورجية، والعقوبات الروحية، والموارد المادية المتزايدة باطراد لكنائسهم. كما

---

[170] **S. T. Loseby** , op.cit., p.590.

يمكنهم الاعتماد جماعيا على هوية مؤسسية يتم التعبير عنها من خلال شرائع المجالس الكنسية التي كرروا فيها مرارا وتكرارا مخاوفهم بشأن الأعضاء الأضعف في المجتمع وحقوق الكنيسة٠ وفي حين كان من الممكن تعيين الكونتات وفصلهم من قبل الملوك حسب الرغبة، كان يتم تعيين الأساقفة مدى الحياة، باستثناء إدانتهم من قبل نظرائهم بارتكاب جريمة خطيرة، أو قتلهم، وهو ما قد يكون من الأسهل ترتيبه إلى حد ما ٠وهكذا كان من المفترض عدم وجود بين تنافس بين الكونت والأسقف[١٧١]، فالأسقف كان يهتم بالفقراء من السكان في حين كان الكونت يهتم بالأغنياء منهم[١٧٢]٠

وبسبب أن الكونت لم يكن له راتب محدد من المملكة ، فإنه كان يعوض عن طريق بعض الإيرادات ٠ وبسبب تصادم الواجبات الشخصية والعامة للكونت ، فإنه ربما كان يخسر دعم السكان المحليين له [١٧٣] ٠وقد يستخدم الكونت والدوق السابقين العنف لمصلحتهم الشخصية ٠ولم يكن يوقف ذلك سوي تحالفات النخبة القوية ٠ ولم يكن احتكار العنف شيئا مميزا مختلف عن منصب الكونت من النخبة ٠ أيضا كانت جماعة المواطنين في المنطقة تظهر بين الحين والأخر التمرد وعدم الطاعة للكونت ٠ ورغم أن بعض المصادر تشير إلي

---

[١٧١] ربما لايكون هناك ثمة تنافس ولكن المصادر تتحدث عن خلافات بين بعضهم ٠ مثل ذلك ماذكره جريجوري التوري **(٣٩/٤)** حيث ورث بالاديوسPalladius ، ابن الكونت بريتانوس Britanus المتوفى، وزوجته قيصرية، منصب الكونت في جافولسJavols ، بإذن من الملك سيجيبرت. وحدث بينه وبين الأسقف بارثينيوسParthenius مشاجرة أثارت الذعر بين الأهالي. لقد أهان بالاديوس الأسقف وأهانه واتهمه بارتكاب جميع أنواع الجرائم. فاستولى على ممتلكات الكنيسة وسرق الذين كانوا يخدمون فيها. أصبح هذا الشجار أسوأ وأسوأ. وفي النهاية هرع كلاهما إلى بلاط الملك ووجها اتهامات مختلفة لبعضهما البعض. واتهم بالاديوس الأسقف بأنه رجل ضعيف مخنث. وصاح قائلاً: "أين أولادك الأعزاء الذين تعيش معهم في العار والفجور؟" وسرعان ما وضع انتقام الله حداً لهذه الهجمات على الأسقف. في العام التالي، فقد بالاديوس منصبه وعاد إلى كليرمونت.

[١٧٢] ما أشار إليه جريجوري التوري من هذا التنافس بين الأسقف والكونت ، ربما كان حالة شخصية بحتة وليس أمرا موضوعيا بالحكومة ٠ فلقد كان جريجوري من كبار ملاك الأراضي الزراعية ، يتعامل مع الكونت Leudast ،وكان غير سعيد علي الإطلاق بهذا التعامل سبب كراهيته له **(٤٧/٥ -٤٩/٥)**٠

[173] **F.A.A.Koreman** , op.cit.,p.46.

الخلاصة ، أن الكونت يمثل نقطة أتصال مهمة للغاية بين المنطقة والسلطة المركزية، الملك ومحكمته (ديوانه) عندما كانت مصلحة المملكة تؤخذ بعين الاعتبار ٠ من جهة أخري، كان بعض الكونت ليس له منطقة معينة للعمل فيها[١٧٤] ، لارتباطهم بالملك شخصيا ولتنفيذ أوامره٠

البلاط الملكي :

كان البلاط بمثابة مقر إقامة الملك ومقر الإدارة المركزية. ومن المعروف أن الملوك الفرنجة لم يكن لديهم مقر إقامة ثابت ولا عاصمة؛ وكانوا يتنقلون من قصر إلى آخر[١٧٥]٠

كان رئيس القصر، أو "الرجل الأول في البيت"، هو في الأصل مدير الأسرة والممتلكات لدى ملوك الميروفنجيين. وبحلول أوائل القرن السابع، أصبح فعليا رئيس الحكومة الملكية، كما كان يمثل أيضا مصالح العائلات النبيلة العظيمة، التي كان ينتمي إلى واحدة منها. في عام ٦١٣، أسس كلوتير المنصب[١٧٦] في برجنديا، وأقسم على عدم حرمانه من منصبه، وبالتالي خلق منصبا غير قابل للعزل [١٧٧]. ومع ضعف ملوك الميروفنجيين في منتصف القرن السابع، أصبح رؤساء بلديات القصر رؤساء دولة فعليين. في عام ٧٥١، أطاح رئيس البلدية بيبين القصير بسلالة الميروفنجيين ورتب لانتخابه كأول ملك كارولنجي للفرنجة.

---

[١٧٤] كان عدد الكونتات دائمًا قليلًا إلى حد ما على أرض الواقع. في عهد الكارولنجيين، عندما تم تقسيم بعض الوحدات الإقليمية الكبيرة القديمة، قدر عددهم بما بين ٢٥٠ و٣٥٠. وعلاوة على ذلك، لم يكن من غير المألوف في القرن التاسع أن يُوضع كونت مسؤولاً عن مقاطعتين أو حتى ثلاث مقاطعات ، كان رئيس المقاطعة غائبًا في كثير من الأحيان، ويُستدعى إلى القصر، ويُستدعى إلى الجيش، ويُرسل في مهمة؛ وعندما حدث ذلك، كان لزاماً ترك السلطة في أيدي وكلاء تابعين٠

Francois Lous Ganshof, op.cit., 91.

[175] **Jean Brissaud** , op.cit., p..90., p.82.

[١٧٦] ويبدو أن المنصب نفسه فريد من نوعه بالنسبة للممالك الفرنجية، ولكن أصوله الفعلية غير معروفة، وكذلك التاريخ الذي تم تأسيسه فيه لأول مرة. وفي الممارسة العملية ، إن لم يكن في القصد الأصلي، يمكن استخدام المنصب لمنح حامله قوة ونفوذًا سياسيًا واقتصاديًا كبيرًا في الأوقات التي كانت فيها السلطة الملكية تُمارس بشكل ضعيف. وليس من المستغرب أن يبدو أن لقب ومنصب العمدة قد أُلغيا عندما تحول آخر حامل له إلى أول ملك لسلالة الكارولنجيين الجديدة في عام ٧٥١ ٠ **Roger Collins**,op.cit.,p.16.

[177] **Ibid**., p. 83.

كان رؤساء البلديات في الأصل مديري ممتلكات كبار ملاك الأراضي، وكان رئيس القصر يشرف على رؤساء البلديات الآخرين. في البداية، كان للميروفنجيين رئيسهم الخاص لإدارة جميع الممتلكات والإيرادات الملكية، بالإضافة إلى الأسرة. أدى ارتباطه الوثيق بالملك إلى اكتسابه سلطات سياسية، مثل تعيين وتوجيه الكونتات والدوقات، ورئاسة البلاط الملكي، وقيادة الجيش. أصبح رئيس وزراء افتراضي للملك. غالبا ما كانت للممالك الفرنجية الثلاث نيوستريا وبرجنديا واستراسيا إدارات منفصلة يرأسها رؤساء بلديات القصر، الذين كانوا من الأرستقراطية الإقليمية وحاولوا جعل المنصب وراثيا. حاول رؤساء بلديات مثل إبروين من نيوستريا وجريموالد من أوستراسيا أحيانا تنصيب أبنائهم ملوكا. أدى انتصار عمدة أوستراسيا بيبين الثاني في تيرتري في ٦٨٧ إلى عمدة واحد لجميع الممالك الفرنجية، التي يشغلها الكارولنجيون، والتي بشرت بتأسيس السلالة الكارولنجية[١٧٨].

بجانب ماذكرنا من الإداريين المركزيين والمحليين ، توجد فئة من الإداريين مهمتها القيام بعمل متخصص ، علي سبيل المثال : كان السينيشال seneschal خاضعا لأوامر عمدة القصر خلال فترة الميروفنجيين، وكان الأخير يحتفظ لنفسه بجميع الصلاحيات السياسية، لكنه يترك للسينيشال الأمور ذات الطابع المنزلي. كان هذا هو الدور الذي لعبه السينيشال في عهد الكارولنجيين، فكان يمارس الرقابة العامة على القصر ويتولى مسؤولية مائدة الملك "dapifer" ٠ بجانب **أمين الخزانة** treasurer الذي يهتم بالماليات ، و**سيد الإسطبلات** master of the stables ومهمته الجياد الملكية [١٧٩]، والمسئول عن البيت **الملكي** major

---

[178] **Steven Fanning,** MAYOR OF THE PALACE, **in** Medieval France – An Encyclopedia , ed. By William W.Kibler , Grover A.Zinn, Lawrence Earp, Taylor & Francis e-Library, 2006.p.1141-1142.

[١٧٩] تدل المصادر علي قيام بعضهم بمصادرة أموال الناس والاستيلاء عليها ٠ ومن ذلك ما أخبرنا عنه جريجوري التوري : قام تشوبا، الذي كان في السابق كونت إسطبلات الملك شيلبيريك، بغارة على المنطقة المحيطة بتور، على أمل مطاردة القطعان والاستيلاء على ممتلكات أخرى كغنيمة له. وعندما أدرك السكان المحليون ما كان يفعله، جمعوا قوة من الرجال وطاردوه. وأُجبر على التخلي عن مكاسبه غير المشروعة ولم يهرب إلا بالتخلي عن كل شيء. قُتل اثنان من أتباعه وأُسر اثنان. قيدهم السكان المحليون وأرسلوهم إلى شيلديبرت. أمر الملك بإلقائهم في السجن. وأمر باستجوابهم عن كثب، لأنه أراد معرفة من الذي تمكن تشوبا من خلال تدخله من الفرار وتجنب الوقوع في أيدي أولئك الذين كانوا يطاردونه. وكشفوا أن أنيموديوس هو

domus بالإضافة إلي **كونت التحكيم الخاص** بالقصر الملكي بجانب كبير الاطباء[١٨٠] ٠ أصبح السينشال وأمين الخزانة الأكثر أهمية؛ وكانوا موجودين في كل منزل كبير لأن كل مؤسسة من هذا القبيل كانت تتألف من أربعة أجزاء: الخزانة، والمائدة، والقبو، والإسطبلات. "يبدو أن هذه المناصب كانت من أصل جرماني، لكن مزيج الأسماء يشهد على التأثير الروماني [١٨١]. تبقي وظيفة المعلم للأمراء الصغار ذات اهمي كبيرة عندما يصبح ذلك الأمير ملكا تحت السن ٠

وكان كبار الملاك للأراضي يعينون متخصصون في كافة الشئون للعمل في تلك التخصصات ٠ وكان الملوك يستخدمون هؤلاء الموظفون من أهل الثقة أيضا في الإدارة العامة للملكة ٠ وكان ذلك من أسباب تقلص نفوذ الملوك لمصلحة السلطة المركزية ٠ لتعيين هؤلاء الخدم المحليين في الإدارة المركزية كان يعني أن هؤلاء الرجال كانوا يعتمدون كليا علي دعم الملك ٠ بعض المهام كانت كما هي ٠مثل قيادة الحملات العسكرية ، وبعضها كان له وظيفة ثابتة تتصل ببعض الموظفين مثل أمين الخزانة الذي كان يتلقى الضرائب من الكونت[١٨٢]٠

بعض المناصب الإدارية الأخرين ، كانت تتمثل في : referendaries (المساعدين القانونين والذين كانوا يوقعون المستندات باسم الملك والملكة) ، والكتبة ، والنواب ، وكهان الملك Ecclesiastics ، ومشرفي الضرائب ، والولاة perfects ، وحراس الجياد الملكية ٠ كما كان للملكة fredegunda بعض الجواسيس وفرق الاغتيالات[١٨٣] ٠

بالإضافة إلي ذلك ، حرس الملك الخاص antrustions الذين كانوا يتمتعون برتبة عالية للغاية في القانون السالي من حيث التعويضات عن الأشخاص العاديين ، وكانوا يقسمون

=الذي خطط لهذا، الممثل المحلي للكونت، المسؤول عن إدارة العدالة في تلك الأجزاء. أرسل الملك على الفور خطابًا إلى كونت تورز، يأمره فيه بتقييد أنيموديوس وإرساله للمثول أمامه. وإذا حاول أنيموديوس المقاومة، كان على الكونت أن يتغلب عليه. **Gregory of Tours**,10.5.

180 **Ibid.**, 7.25.
181 **Jean Brissaud** , op.cit., p.86
182 **Gregory of Tours**, 3.14, 4.30.,9.31, 10.21.
183 **Ibid**,7.15,7.20.8.31.

علي الولاء للملك ،وبجانب خدمتهم للملك كان يعملون في بعض الأوقات كسفراء ، ولم يكن بوسعهم الشهادة ضد بعضهم البعض [١٨٤]، وفي البداية كانت تلك المناصب حكرا علي الفرنجة دون غيرهم ولكن بمرور الوقت أصبح للرومان دورا فيها [١٨٥].

كان Leudes عبارة عن مجموعة من المسلحين يرافقون الملوك ، والملكات والأمراء. بالإضافة إلي ذلك كان للنخبة حراس مسلحين . وكان هؤلاء يعملون وقتهم بالكامل كمحاربين بل كانوا نواة كل جيش عسكري . وكان يقدمون قسما بالولاء لحماية سيدهم في كل الظروف، في مقابل مكافاة محتملة عن هذا الولاء . وكان ولائهم في بعض الأوقات يعني استقرار المملكة من المكائد التي تحاق بها . وكانوا يضمنوا سلامة الأشخاص والممتلكات الخاصة بالملك وكذلك تابعيه . وبالتالي كان لهم اختصاص بمراقبة الخزانة العامة للمملكة[١٨٦] .

وبالنظر إلي الواقع التاريخي للمملكة ، نجد أنه في عصر كلوفسClovis كان هؤلاء الحراس يرتشون ،وبالتالي يمكن حرمان الملك من أهم العناصر العسكرية التابعة له . في الأوقات المتأخرة من المملكة ، تم رشوة الحراس بواسطة الملك Theudebert لمساعدته علي أن يصبح ملكا بعد وفاة أبيه . ولهذا السبب جرت الاتفاقية بين كل من شيلديبيرت الثاني Childbert وجونترام Guntram المعروفة باسم Andelot بأن عدم ولاء الحراس يجب أن يقابل بعقوبات مشددة[١٨٧].وأن علي الملوك تسليم هؤلاء وعدم قبولهم بينهم[١٨٨]. كانت مشكلة عدم الولاء من الحرس الخاص ، مشكلة مشتركة في التاريخ الميروفنجي .

---

184 **Jean Brissaud** , op.cit.,, p. 82.

185 **Ibid**., p. 85.

186 F.A.A.Koreman , op.cit.p.60.

187 **Gregory of Tours**,9.20.

١٨٨ جاء في المعاهدة أنه : كما تم الاتفاق على أنه وفقًا للمعاهدة المبرمة بين الملك جونترام والملك سيجيبرت Sigibert ذو الذكرى الطيبة، فإن أولئك اللوردات الذين، عند وفاة الملك لوثارLothar ، أقسموا أولاً يمين الولاء للملك جونترام، ولكن يمكن إثبات أنهم نقلوا ولاءهم إلى مكان آخر منذ ذلك الحين، يجب إعادتهم من الأماكن التي يُعرف أنهم اتخذوا منها مقرًا للإقامة. وعلى نفس النحو، يجب إعادة أولئك اللوردات الذين، بعد وفاة الملك لوثار، يُعرف أنهم أقسموا أولاً يمين الولاء للملك سيجيبرت، ثم نقلوا ولاءهم إلى مكان آخر. وجاء فيها أيضا " كما تم الاتفاق على أنه لا يجوز لأي من الملكين دعوة حرسleudes الملك الآخر للانضمام

الإدارة المحلية (البلدية):

يبدأ التفكير في الإدارة الإقليمية بملاحظة العنصر الإقليمي الأساسي للحكم الميروفنجي، وهو اللبنة الأساسية للممالك وإدارتها، سواء كانت دنيوية أو دينية. كانت المدينة في العصر الروماني تتألف من منطقة حضرية مبنية، والبلدة أو المدينة بالمعنى الضيق، والأراضي، التي تكون واسعة النطاق في بعض الأحيان، والخاضعة لولايتها القضائية. وبحلول أواخر العصر الروماني أصبحت أيضا مركز المجتمعات المسيحية وموقع مقعد الأسقف؛ وهكذا قررت الكنيسة في النهاية أن تطلق على المدن اسم الأبرشيات، وهي الكلمة التي استخدمها جريجوري التوري ، ولكن من دون هذا المعنى المتخصص بعد.

وتستخدم المصادر الميروفنجية مجموعة متنوعة من المصطلحات للمدينة بهذا المعنى المزدوج مع تأكيدات دلالية مختلفة قليلاً ولكنها جميعها قادرة على أن تكون مرادفات. : civitas، urbs، municipium، وخاصة pagus. يمكن استخدام المصطلح الأخير ليس فقط للمدينة بالمعنى الواسع، ولكن أيضا للمنطقة التي تحكمها، أو لتقسيم المنطقة، وللمناطق ذات المستوى الأعلى على الرغم من التداخل بين المصطلحات العلمانية والكنسية، إلا أن تفضيل سرد جريجوري التوري كان للمدن العلمانية ومرادفاتها[١٨٩].

كان هناك حوالي مائة وعشرين مدينة في بلاد الغال الميروفنجية، وكانت الغالبية العظمى منها تعود إلى المدن الرومانية، وكان عدد قليل منها عبارة عن مستوطنات من الدرجة الثانية تسمى الكاسترا castra [١٩٠]الذين تحسنت ثرواتهم النسبية (اقتصاديا أو سياسيا). يذكر جريجوري بالاسم ثلاثة وتسعين منهم. كانت أغلبهم يمتلكون تحصينات رائعة من العصر الروماني، أقيمت بتكاليف باهظة، وخاصة، على ما يبدو، في أعقاب متاعب القرن الثالث.

=إليه، وأنه إذا أتوا، فلن يستقبلهم. إذا، نتيجة لبعض الجرائم، طلب حرس أحد الملوك اللجوء إلى أراضي الملك الآخر، فيجب إعادتهم ومعاقبتهم وفقًا لجريمته **Ibid., 9.20**.

[189] **Alexander Callander Murray**, The Merovingian Kingship ,p.162.

[١٩٠] استخدم الرومان مصطلح castrum لأحجام مختلفة من المعسكرات ، بما في ذلك الحصون الفيلقية الكبيرة، والحصون الأصغر للكتائب أو للقوات المساعدة، والمخيمات المؤقتة، والحصون "المسيرة". ويمكن أن تشير في اللاتينية إلى مبنى أو قطعة أرض، تُستخدم كقاعدة عسكرية محصنة.

ولكن أيضا لفترة طويلة بعد ذلك. لقد تم الحفاظ على هذه الجدران، والتي كانت بلا شك سبباً لبقاء المدن؛ ومن الواضح أنها كانت ذات أهمية أثناء الانتشار العدائي للملوك[١٩١].

قام الميروفنجيون بتجميع المدن معا عند الضرورة تحت قيادة الدوق. وكانت لا تزال تجمعات مؤقتة إلى حد كبير في زمن جريجوري، بدأ عدد قليل منها، مثل كامبانيا (التي تركزت في ريمس. ورغم أن المقاطعة اختفت كعنصر من عناصر الإدارة العلمانية، فإنها لا تزال قائمة، مع بعض التعديلات الإقليمية ، كوحدة من التنظيم والسلطة الكنسية، حيث يقدم الأسقف الحضري للمدينة الرئيسية التوجيه للأساقفة المساعدين في المدن الأخرى التي تشكل مقاطعته. كانت نقطة التفاقم السياسي الطفيفة بالنسبة للملوك وغيرهم هي أن لم تكن المقاطعة الكنسية بالضرورة تتطابق مع المملكة المكونة، حيث كانت المدن تتنقل في أوقات الخلافة الملكية؛ فقد يقيم الأساقفة المساعدون تحت حكم ملك مختلف عن ملك مطرانهم. وقد تعاني مكانة وسلطة المطرانين في ظل هذه الظروف.

نظام المبعوثين في العصر الكارولنجي :

كان المبعوثون missi dominici وكلاء للملك ٠ وقبل عام ٨٠٠ كان المصطلح يطبق على الرجال الذين يتم إرسالهم من القصر في مجموعة متنوعة من البعثات غير الرسمية[١٩٢]. لقد كانت مؤسسة المبعوثين الملكيين missi dominici ، مثلها كمثل كل مؤسسة وجدت نتيجة للتطور. إن النموذج الأولي للبعثات نجده في المفوضين الملكيين legati and legata ، اللذان اعتاد ملوك الميروفنجيين إرسالهما في مهمات، واللذان يتوقفا عن ممارسة السلطة عندما تمام أداء الواجب المعين.

وكان اللقب missi dominici ، أو الصفة المؤهلة dominicus، regalis، palatinus، أو financialis، يستخدمان في المصادر بطريقة واحدة . وكان يتم اختيارهم عادة من الدائرة

---

[191] **Ibid**.,p.163.

[192]**Marios Costambeys, M.Innes , S.MacLean**, op.cit., p.181.

المباشرة للبلاط، ومنذ العصور المبكرة كان من المعتاد ربط رجل دين برجل علماني، وكانت واجباتهم متنوعة: استعادة النظام في المقاطعات؛ وتلقي الولاء باسم ملك جديد؛ وجمع الإيرادات الملكية. ولكن في أغلب الأحيان يتم استخدام هذه البعثات العرضية لتصحيح الظلم الذي وقع على الكونتات. وقد تم استخدامهم في القصر على نطاق واسع. ومع ذلك، فقد بقي على شارلمان أن يجعل هذه الممارسة سمة عضوية دائمة للحكومة الفرنجية. وقد أصبح المبعوثين وكلاء معترف بهم للإمبراطور، وتمثله شخصيا، ومدعمة بسلطة قانونية. السلطة التي لا تخضع إلا لمراجعته.

عندما أنشأ شارلمان نظام المبعوثين missi dominici كسمة ثابتة لحكومته، كان يهدف إلى ربط الأجزاء المنفصلة على نطاق واسع من إمبراطورية الفرنجة الشاسعة معا، ووقف الميول الإقطاعية في الدولة، وتمكينه من البقاء على اتصال مع كل رجل وكل مكان في مملكته. ومن المهم أن إنشاء المبعوثين يتزامن في الوقت المناسب (٨٠٢) مع جهود شارلمان لتحويل يمين الولاء المنتظم الذي يؤديه كل رجل حر للملك بشكل دوري إلى يمين التبعية وخدمة[١٩٣].

لم يتم اختيار المبعوثين missi من التابعين ذوي الموارد المحدودة والرتبة الأدنى الذين خدموا في القصر ولكن من الأرستقراطيين الكنسيين والعلمانيين من رؤساء الأساقفة والأساقفة ورؤساء الأديرة والدوقات والكونتات، الذين كانوا أقل عرضة للفساد. كانت مهمتهم الرئيسية هي التحقيق في الانتهاكات القائمة وما إذا كان من الممكن وضع حد لها، إذا لزم الأمر بمساعدة من السلطات المحلية ؛ ولكن كان لديهم أيضا مهام أخرى ، كما كانت الممارسة

[193] **James Westfall Thompson,** The Decline Of The missi dominici in Frankish Gaul, Chicago : University of Chicago press 1903, p. 4.

المعتادة، تم إعطاء المبعوثين وثيقة مكتوبة لدعم تعليماتهم الشفوية، والتي تم تسجيلها في شكل موجز وفي بعض الأحيان تحت اسم capitulare missorum نص هذه الوثيقة موجود في أربع نسخ مخصصة لأربعة مراسيم مختلفة (كانت المراسيم تنص علي الحق في التفتيش)؛

يعد المصدر الرئيسي لمعرفة أركان مؤسسة المبعوثين هو الوثيقة الصادرة عام ٨٠٢ والتي لها أهمية قصوى لدرجة أنه يتعين علينا أن نبدأ بمراجعة موجزة لبنيتها العامة. المادة الأولى : هي مقدمة وتشير إلى نطاق المهمة الموكلة إلى المبعوثين misst dominici. بعد ذلك لدينا مجموعة من المواد التي تتناول قسم الولاء الجديد الذي يجب تقديمه للإمبراطور. ويلي ذلك مجموعة ثانية، مخصصة لشئون الكنيسة (الفصل العاشر إلى الرابع والعشرين) [١٩٤].

إن أحد العناصر الرئيسية في البرنامج الإصلاحي لشارلمان كان إرسال المبعوثين missi dominici. لبدء النظام الجديد، وكان من الضروري وضع وإنفاذ قواعد السلوك التي يجب مراعاتها في المستقبل، وتأكيد وتطبيق القواعد المعمول بها بالفعل، ولكن الأهم من ذلك كله القضاء على الانتهاكات القائمة. كان على missi dominici أن يكرسوا طاقاتهم لهذه المهمة المتمثلة في التطهير. وكما رأينا بالفعل، تم اختيار المفوضين من أعلى الكنيسة وكبار الشخصيات العلمانية في المملكة، مع الحذر الإضافي المتمثل في اختيار العلمانيين لتقواهم؛ وكان من المأمول أن تكون missi dominici من هذا المستوى ضميرا في أداء واجباتهم ومقاومة الجهود الرامية إلى إفسادهم أو تحويلهم عن المسار الصحيح[١٩٥].

---

[١٩٤] **أنظر الملحق رقم (٢) في نهاية البحث .**

[195] **Francois Lous Ganshof**, op.cit., pp.13-14.

كان على المبعوثين أن يركزوا على جعل الوصايا التالية تصبح ممارسة: يقال إن لكل فرد الحق والواجب في العيش وفقًا للقانون؛ لا ينبغي لأحد أن ينتهك القانون، أو يتجنب أوامره بالمكر". "كان القانون (recta lex) الذي كان في ذهن المراسيم الملكية في المقام الأول هو القانون "الوطني" المناسب لكل فرد؛ ولكن من المحتمل جدًا أن الأحكام التشريعية والإدارية الواردة في المراسيم الملكية كانت متضمنة أيضا. لا ينبغي لأحد أن يتعدى على مايخص الملك، أو الكنائس، أو الفقراء أو غيرهم من الأشخاص البائسين، أو بشكل عام على حقوق جاره." يجب على الجميع، رجال الدين والعلمانيين على حد سواء، أن ينظموا حياتهم وفقًا لوصايا الله وأن يلتزموا بقواعد السلوك المناسبة لمكانتهم."

تم تعليم المبعوثين الملكيين الخطوات التي يجب أن يتخذوها لإنجاز مهمتهم الفورية: يجب عليهم التحقيق في الشكاوى، وملاحظة الوضع القائم، وحيثما أمكن معالجة الانتهاكات، والجلوس بالاشتراك مع كونتات مراسيمهم الملكية[١٩٦].

في عام ٨٠٢ ، تم تعيين العديد من الوكلاء، الذين تم تسميتهم بمبعوثين، لمدة عام، وتم تكليفهم بواجب مراجعة تفاصيل الإدارة التي يمارسها الكونتات والمسؤولون الآخرون كل ثلاثة أشهر. كانت كل دائرة تضم إقليما محددا (missaticum) يتألف من عدد من المقاطعات، حيث كان الكونت والأسقف يتمتعان بسلطة قضائية مشتركة. وكقاعدة عامة، كان هناك مبعوثين لكل منطقة، أحدهما زمني والآخر روحي، يمارسان السلطة معا. تم تعيينهم لمدة عام واحد فقط، على الرغم من تجديد التعيين الكنسي بشكل متكرر. تكمن أهمية المنصب في الطابع الشخصي للمبعوث، والتغيير السنوي، والانفصال عن المصالح المحلية، والاختيار الحر للملك. في الغالب لم يكن الرسل ينتمون إلى المناطق التي تم تعيينهم فيها، إما بالولادة

[196] **Ibid**., p. 14.

أو بالحيازة؛ وعلاوة على ذلك، لم يتم إرسالهم على التوالي إلى نفس المنطقة. وقد اتخذت هذه الاحتياطات من أجل إبقائهم أحرارا قدر الإمكان من إشراك مصالحهم الشخصية في واجباتهم العامة، وأيضا من أجل منعهم من تحديد موقع سلطتهم. كانت التعليمات المكتوبة للبعثة تسمى capitula missorum. لم يقرروا الأمور وفقًا للقانون الشعبي، ولكن وفقًا للقانون الرسمي. لم يمتد نشاط الرئيسي طوال العام بأكمله، بل لمدة شهر واحد فقط في كل ربع سنة. في زمن شارلمان، عقدت أربع جمعيات محلية سنوية، حيث عينت البعثات في دوائرها، بنصيحة من الكونتات المحليين، مسؤولين كنسيين وعلمانيين من رجال الكنيسة والأحرار في المنطقة. في هذه الأوقات، كانت الشكاوى ضد المسؤولين الإداريين تُسمع؛ ولكي يتعرفوا على الأمور، كان رجال ذوو سمعة طيبة يتعهدون في كل بعثة rnissaticum بتزويدهم بالمعلومات.

كان للمبعوث سلطة إشرافية قضائية[١٩٧] ؛ فإذا كان المبعوث في منطقة ما، فإنهم يأخذون الأسبقية على المسؤولين القضائيين الآخرين. وكما تخبرنا المصادر فإنه ينبغي للمبعوث أن يعقد أربع محاكم دائرة بمساعدة الكونت كل عام•وتشير تلك المصادر إلى أن المبعوث كان لديه أيضا محاكمه الخاصة دون مشاركة الكونت[١٩٨].

كان المبعوثون ممثلون الملك، وكانت واجباتهم الإشراف على إدارة الكونتات، والاستماع إلى الاستئنافات، وإبلاغ الملك بحالات الخدمة السيئة من جانب الكونتات، وكان لهم امتياز ترشيح المسؤولين التابعين لهم من المائةcentenari والاسكبيني[١٩٩] scabini ،

---

[١٩٧] كان للمبعوث الاشراف القضائي ومراقبة قضاة في الجهة التي يعملون بها ، ومن رواية الأسقف ثيودلف من أورليان ، كان الرشي متجذرا في النظام القضائي الكارولنجي ، فكان القضاة والحجاب بل وزوجات القضاة مرتشين حتي المتقاضين من الفئات المتواضعة كانوا يقدمون الهدايا أملا في الحصول علي أحكام لصالحهم • ه • **سانت موس** - ميلاد العصور الوسطي ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد – سلسة الالف كتاب الثاني (٢٦٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر ،١٩٩٨ ، ص ٣٦٢ -٣٦١ •

[198] **Jennifer r. Davis**, op.cit., p.239.

[١٩٩] كانوا من ملاك الأراضي المحليين الذين كان ينبغي لهم أن يعرفوا قانون وعادات مقاطعتهم وبالتالي يمكنهم الحكم نيابة عنها. يبدو أن الهدف من إنشاء هيئات دائمة من القضاة كان تأمين النصاب القانوني المنتظم

وبالتعاون مع الأساقفة، كانوا ينظرون إلى الرفاهة المادية للكنيسة ويفحصون الأديرة والمؤسسات الكنسية الأخرى. وكان هناك واجب خاص وهو التأكد من عدم التهرب من الخدمة العسكرية وغيرها من الخدمات المقدمة للدولة. وبصورة عامة، كان لزاما عليهم نشر القوانين والأوامر، والاهتمام بتنفيذها، ومعاقبة منتهكيها، وفي هذه الواجبات كان لزاما عليهم تلقي المساعدة من الكونتات والأساقفة. وفي بداية عهد جديد، كان لزاما على المبعوثين أن يطالبوا جميع الرعايا بقسم الولاء باسم الملك الجديد. وهكذا، فمنذ عهد شارل الأول، كان من الضروري أن يتولى المبعوثون إدارة المناطق التي تقع تحت سيطرتهم، مثل الطرق والجسور والجداول والسدود النهرية[٢٠٠]. وفي بعض البلاد كان من الواجب على المبعوث أن يتولى الدفاع عن السواحل؛ بينما في المنطقة السكسونية كان واجبه حماية الكنيسة والمبشرين الإيطاليين مسؤولية خاصة. وكان للمبعوث حماية خاصة ، وكانت المقاومة المسلحة لهم عقوبتها الإعدام.

وكان المبعوثون يرفعون تقريرا سنويا إلي مجلس البلاط الذي كان ينعقد لذلك السبب في الصيف من كل عام وعلي ضوء مايتلقاه الملك من معلومات يصدر قوانينه ويضع سياساته[٢٠١].

وقبل نهاية عهد شارلمان تعرض نظام المبعوثين لأخطار عديدة منها نفاذ الرشوة إلي القائمين عليه وكذلك نهوض الارستقراطية الإقليمية [٢٠٢]. ومع وفاة شارلمان ، تجلت المخاطر التي كان الإمبراطور يخشى حدوثها: فسرعان ما توقفت مؤسسة المبعوثين عن كونها مجرد

=من القضاة الموثوق بهم، والذين تم الوفاء ببعض وظائفهم في وقت سابق من خلال التعيين المؤقت الراشيمبرجي . **Susan Reynolds**,op.cit., p.23.

200 **James Westfall Thompson, op.cit.,** p.5.

[٢٠١] **د. عفاف سيد صبرة** – المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

[٢٠٢] المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

أجهزة لإرادة الملك، بل تطورت إلى استقلال متزايد، امتثالاً للاتجاهات الإقطاعية في ذلك الوقت.

وفي عهد لويس المتدين ظهرت أدلة مبكرة على تراجع كفاءة البعثة. فقد ربط المنصب بالجمعية العامة، وسمح بمشاركة الأخيرة في حكم الإمبراطورية، بحيث أثر الأقطاب على اختيار البعثة، وربطوا المنصب بمصالحهم الخاصة. : وعلاوة على ذلك، كان لويس يميل إلى السماح للتقسيمات الإدارية للإمبراطورية باتباع الخطوط الكنسية أو الإقليمية؛ وكان هذا التزامن الإقليمي للسلطة القضائية المركزية مع خطوط الاختصاص الكنسي أو النفوذ المحلي عاملاً قوياً في إضعاف قوة التاج. في وقت لاحق ، لم يتم قطع البعثات؛ لقد اختفت تدريجيا حيث تم تكليف سلطتها للأساقفة واغتصبها الدوقات والكونتات الإقطاعيون. وفي حروب القرن التاسع، انهارت المؤسسة التي كان من المفترض أن تكون الجهاز الذي ينفذ إرادة الملك، حيث لم يكن من الممكن وجود نظام دائم ومنظم جيدا في مواجهة الأساقفة والكونتات الذين خضعوا على مضض للسيطرة المركزية أو تمردوا علنا[٢٠٣].

الجيش :

كانا فرض الضرائب وتسخير القوى العاملة للخدمة العسكرية الطريقتين الأكثر أهمية التي تتدخل بها الحكومة الملكية في حياة رعاياها. كان جميع الفرنجة الأحرار خاضعين لمثل هذه الخدمة. لذلك فإن كون المرء فرنجياً يعني أن يكون قادراً على القتال؛ ويجب على الرجل أن يقاتل لأنه فرنجي. وقد لاحظنا بالفعل ارتباط الفرنجة بالقوة العسكرية. إن حقيقة أن الجيش كان جمعية سياسية وعسكرية لا تتضح فقط من خلال الإشارات الواردة في أعمال جريجوري التوري، بل وأيضاً من خلال حقيقة أن مرسوم شيلدبيرت الثاني مؤرخة في الأول من مارس،

---

[203] **Ibid**., p.8.

وهو تاريخ التجمع العسكري السنوي ٠ ولا تشير المصادر السردية، ولا سير القديسين، ولا القوانين إلى أن الخدمة العسكرية كانت متباينة وفقاً للثروة أو المكانة الاجتماعية، كما حدث لاحقاً، ناهيك عن كونها مقتصرة على الطبقة الأرستقراطية.

وتدل بعض المصادر علي أن الجيش الميروفنجي كان يتألف بالكامل من محترفين إما حاشية الملك، أو حاشية أباطرة المملكة الآخرين، أو بقايا القوات الإمبراطورية الرومانية أو المستعمرات. ومع ذلك، فإن الإشارات في القوانين الفرنجية توضح أن الرجل الحر العادي قضى وقتاً في الجيش[٢٠٤].

كما كان الحال في العصور البدائية، كان كل رجل حر ملزما بأداء الخدمة العسكرية وتجهيز نفسه ودعمه على نفقته الخاصة. وتم الاعتراف بالتمييز العرقي، وتم تجنيد الرومان والفرنجة على حد سواء. وبدعوة من الملك ""summonito، bannito"، كان سكان المناطق التي عينها (حيث كان من النادر أن يتم استدعاء سكان المملكة بأكملها) يتوجهون إلى الجيش تحت طائلة غرامة مالية لعصيان الملك ، ووفقاً للمراسيم "Capitularia"، فإنهم يتحولون إلي العبودية في حالة عدم دفع الغرامة. وعلى الرغم من عدم تلقي الرجال الذين تم استدعاؤهم إلى الجيش أي أجر مقابل خدماتهم، إلا أنهم كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات، مثل الدية الثلاثية، والإعفاء من جميع الواجبات العامة الأخرى، والحصانة من الملاحقة القضائية، وحصة من الغنائم والسخاء الملكي. ولم يتم إلغاء هذه الطريقة في تجنيد الجيش من الناحية النظرية، بل تم اللجوء إليها دائما في أوقات الحروب الدفاعية٠

[204] **Bernard S. Bachrach,** Merovingian Military Organization 481-751, University of Minnesota Press 1972, p. 17.

وكان الأساقفة ورؤساء الأديرة، الذين كانوا في نفس الوقت من كبار ملاك الأراضي، قد أُجبروا على قدم المساواة مع الملاك العلمانيين على أداء الخدمة العسكرية، ولكن الكتبة (رجال الدين الأدنى) كانوا معفيين بشكل عام، حيث منعتهم شرائع الكنيسة من حمل السلاح[٢٠٥].

كان الأرستقراطيون الذين شغلوا مناصب الكونت، والتي تضمنت حشد وتأديب المجندين، أو الدوق، والتي تضمنت قيادة الجيوش، هم الوحيدون الذين كان لهم أي دور مؤسسي في جمع القوات المسلحة. وكانت الطبقة الأرستقراطية العسكرية الأخرى الوحيدة تتألف من الأنترستيون antrustiones، أو أعضاء الوصاية الملكية أو الحاشية. وفي جميع الحالات كان يتم التأكيد على التعيين الملكي أو العلاقة المباشرة بالملك.

وبعيداً عن ذلك، كانت النظرية تقول إن الجيش كان عبئاً على كل الفرنجة الأحرار. وعلى المستوى المؤسسي، كما كانت الحال مع الضرائب، كانت الطبقة الأرستقراطية تُغلَب أو تُسخَّر للملك. وفي مسائل الخدمة العسكرية، سعى ملوك العصور الوسطى المبكرة في مختلف أنحاء أوروبا طويلاً إلى الحفاظ على مثل هذا النظام، أو على الأقل خياله حتى في أوج الإقطاع العسكري .وهناك جانب آخر من جوانب العلاقة بين الملك والأرستقراطية يتعلق بالزواج الملكي. وكما هو معروف، كان الميروفنجيون في القرن السادس يستمدون زوجاتهم من مصدرين: الأميرات الأجنبيات والعبيد أو الخادمات. إن المجموعتين ممثلتان بشكل جيد من خلال الملكات البطلات في حروب أواخر القرن السادس، برونهيلد Brunechildis الأميرة القوطية الغربية، وفريدجوند الآمة السابقة. لم يتزوج ملوك الميروفنجيين من بنات أو أخوات الأرستقراطيين، على الرغم من أنهم قاموا أحياناً بترقية أقارب زوجاتهم من ذوي الأصول

[205] **Jean Brissaud** , op.cit., p.98.

المنخفضة ٠ يشير هذا الرفض للزواج من الأسر الأرستقراطية، وأفعال بعض الحكام والوصاة، إلى أنه كان "سياسة"، ويمكن اعتباره ارتباطًا بين محاولات الملوك لتجاوز الأقوياء بحكم الأمر الواقع في استخراج الفائض أو القوى العاملة، ومحاولاتهم لإحباط إنشاء رتبة أرستقراطية مؤسسية، أو طبقة النبلاء[٢٠٦،٢٠٧].

وقد قدمت حروب التوسع الكارولنجية في القرن الثامن لأولئك المسؤولين عن الخدمة العسكرية فرصاً غير مسبوقة لتعزيز ثرواتهم ومكانتهم على الطريق، بحيث أصبحت الخدمة العسكرية هدفاً للطامحين اجتماعياً، وعنصراً مهماً في علاقات المحسوبية. وقد تغير الوضع

---

[206] **Guy Halsall**, Settlement and social organization-The Merovingian region of Metz, Cambridge University Prees 1995, pp.42-43.

[٢٠٧] وعن الجيش في العصر الكارولنجي ، كانت القوات تتألف بالكامل تقريبًا من جنود المشاة، ولكن بعد الحروب ضد المسلمين، أصبح سلاح الفرسان يشكل الفرع الرئيسي للجيش. وكانت كلمتا "Miles " و"caballarius " مترادفتين. وقد كان لهذا التغيير في التكتيكات تأثير على أساليب التجنيد، حيث كانت =معدات الفارس أكثر تكلفة من معدات الجندي المشاة ٠ ومن ثم أصبح من الضروري إعفاء الأثرياء، وخاصة أصحاب الأراضي، من الخدمة العسكرية وإلزامهم بها، وذلك للسبب الواضح المتمثل في أنهم قادرون على القيام بها. كان أولئك الذين كان أصحاب الأراضي الصغار الذين يمتلكون نصف أو واحد أو اثنين من "manses " يتم تجميعهم معًا بطريقة تشكل الحد الأدنى المطلوب وكان أحدهم يجهز نفسه للحملة على حساب الآخرين. كان امتلاك راتب شخصي بقيمة ١٠٠ sous يعتبر رسميًا معادلًا لثلاثة أو أربعة "manses " ؛ أما أولئك الذين يمتلكون ١٠٠ سو فقط من الشخصية فكان يتم تجميعهم معًا بستة أفراد لغرض توفير جندي. =كان الرجال الأحرار البسطاء قادرين على الحصول على إعفاءات من الخدمة العسكرية بسبب فقرهم، ولكن في كثير من الحالات كان الإعفاء أكثر وضوحًا من كونه حقيقيًا، لأن معظمهم كانوا تابعين لبعض اللوردات وكانوا ملزمين بتقديم الخدمة العسكرية له ؛ كانوا جنوده الخاصين والمزايا التي حصلوا عليها جعلتهم في حالة تسمح لهم بالخدمة في الجيش الملكي، وكان سيدهم يأخذهم وكان مسؤولاً عنهم. كان الأساقفة ورؤساء الأديرة، الذين كانوا في نفس الوقت من كبار ملاك الأراضي، مجبرين على قدم المساواة مع الملاك العلمانيين لأداء الخدمة العسكرية، ولكن الكتبة (رجال الدين الأدنى) كانوا معفيين بشكل عام، حيث منعتهم شرائع الكنيسة من حمل السلاح وإراقة الدماء. في نهاية القرن التاسع، كان الجيش الملكي يتألف من معظم الرجال الأحرار مسجلين تحت إمرة أحد اللوردات. بالنسبة لأولئك الذين كانوا يحملون امتيازات من الملك والذين انضموا إلى الجيش بموجب أوامر الكونتات، كانت الخدمة العسكرية تعتبر ضريبة أرض بدلاً من واجب الرعايا.

Jean Brissaud , op.cit., p.99.

في العقد الأول من القرن التاسع، عندما تزامنت نهاية التوسع مع سلسلة من التشريعات التي وضعت الجمعية في أيدي الملوك. إن قيامهم بإعداد قوائم بأسماء أولئك المؤهلين للخدمة[٢٠٨] يشير إلى أن المشاركة في الحرب أصبحت أقل رغبة: فقد أصبحت فرص الإثراء محمومة، وفسحت المجال لاحتياجات الدفاع والتعزيز [٢٠٩].

وقد تضمنت التنظيمات العسكرية عدم السماح لأي فرد بالاستحواذ علي أسلحة بدون أوامر الملك ، وكل شخص لايذهب للحرب ويرفض الانضمام للجيش فسوف يصيبه العار ويضطر لدفع غرامة بما يساوي ٦٠ صولدي ، وإذا صبت أن شخصا أظهر تمردا أو عصيانا للهروب من الجيش وعاد لمنزله بدون تصريح من الملك فسيعدم وتصادر أملاكه ٠ وقد حذرت

---

[٢٠٨] ومن بين مجموعة النصوص التي صدرت في عهد شارل، هناك أمر صدر على الأرجح في ربيع عام ٨٠٦. وهو ذلك الذي أرسل إلى رئيس دير فولراد Fulrad في سانت كوينتين Saint-Quentin ، ولكنه من الواضح أنه واحد من العديد من الأوامر التي أرسلت إلى جميع كبار ملاك الأراضي العلمانيين والكنسيين. يأمر رئيس الدير بإحضار رجاله في موعد محدد، في هذه الحالة ١٧ يونيو، إلى الموقع المحدد للتجمع، والتأكد من أنهم مجهزون بشكل مناسب. وكان على كل فارس في مجموعة رئيس الدير أن يحمل درعًا ورمحًا وسيفًا طويلًا وسيفًا قصيرًا وقوسًا وعددًا غير محدد من السهام. وكان من المقرر إحضار المؤن الكافية لحملة مدتها ثلاثة أشهر بعد التجمع وما يكفي من الملابس لتدوم ستة أشهر، وكان لابد من أن تكون كل وحدة مصحوبة بعربات، تحمل مجموعة واسعة من الأدوات والأدوات المدرجة. كما أصر الأمر على أنه أثناء مرور الرجال عبر المملكة في طريقهم إلى الجمعية، لم يكن عليهم التصرف بشكل لائق فحسب، بل سُمح لهم أيضًا بطلب =ما لا يزيد عن الماء والحطب والعشب لعلف الحيوانات من سكان المناطق التي عبروها. فمن الواضح من هذا أن الحكام الفرنجة كانوا يمتلكون تحت تصرفهم آلة عسكرية هائلة ومنظمة جيدًا، يمكن توجيهها بسرعة وكفاءة نسبية ضد الأهداف المختارة في الجمعية، بما في ذلك قمع التمرد الداخلي والاضطرابات. وبينما يشير الأمر بدقة كبيرة إلى نوع الأسلحة التي يجب أن يحملها الفرسان، إلا أنه لا توجد مثل هذه المعلومات فيما يتعلق بالجنود المشاة. كما أنه ليس من الواضح نوع أعداد الفرسان الذين يُتوقع من قطب مثل رئيس الدير فولراد أن يحملهم. قد نفترض أن هناك نوعًا من النسبة بين حجم أو حتى القيمة المقدرة للعقارات والجيش الذي سيُطلب من مثل هذا اللورد إحضاره إلى الجمعية. ستكون معدات الفرسان باهظة الثمن نسبيًا، وتمثل نوع الأسلحة التي لم يتم العثور عليها إلا في القبور ذات المكانة العالية في فترة الميروفنجيين، عندما كانت ممارسة الدفن في المقابر الملكية أمرًا شائعًا .**انظر :**

Roger Collins, op.cit., pp.18-19.

[209] **Marios Costambeys, M.Innes ; S.MacLean** , op.cit.,, p 248.

تلك التنظيمات التجار الذين يتعاملون في بعض المناطق من حمل أسلحة أو معدات للبيع إلا تم مصادرتها لصالح الخزانة العامة والمبعوثين وعلي الين اكتشفوا عملية التهريب[٢١٠] ٠

النظام الاقطاعي في الممالك الفرنجية:

النظام الاقطاعي في تعريف بسيط هو نظام سياسي واجتماعي واقتصادي أوجدته الحاجة وفرضته الظروف في غرب أوربا وكان هذا النظام يتناسب وحاجات الناس في تلك العصور [٢١١]٠ ويري البعض أن العصر الاقطاعي لم يكن عصرا مستقلاً منفصلاً عما سبقه أو لحقه من عصور التاريخ ٠ إذ ليس بالحادث الذي يحدده زمن معين أو مكان معين[٢١٢]، وبهذا العصر فجر مدته القرنين التاسع والعاشر ثم اعقبته فترة الضحي حين صارت النظم الاجتماعية والسياسية التي أمتاز بها الاقطاع سائدة تماما في المجتمع الأوربي ، ثم تلا ذلك دور الافول بعدما آن أوانه بعد ماكان المجتمع قد قضي لبانته من النظام الاقطاعي نفسه وأخذت القوي الاجتماعية التي سوف تحل محله تمشي نحو الظهور والوضوح[٢١٣] ٠

أسفر العصر الكارولنجي عن مجموعة من القواعد الجديدة المتعلقة بالعلاقة بين الملك ونبلاء المملكة وأنشأ رابطة التبعية بين التابعين. بعد ذلك بوقت طويل فقط أطلق

---

[٢١٠] **د٠ عفاف سيد صبرة** – المرجع السابق ، ص ٢٩٨ -٢٩٩ ٠

[٢١١] د٠ **إبراهيم الشعراوي** - الاقطاع وأوربا في العصور الوسطي ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٢ ٠كما يعرف أيضا بأنه "متطابق تقريبًا مع ما نعنيه عادةً بالعبودية: التزام يُفرض على المُنتج بالقوة وبصرف النظر عن إرادته الخاصة لتلبية مطالب اقتصادية معينة لسيد، سواء أكانت هذه المطالب تأخذ شكل خدمات يجب تقديمها أو رسوم يجب دفعها نقدًا أو عينيًا" وبهذا التعريف وقد تم الربط بين المصطلحين "الإقطاع" و"العبودية"، باعتبارهما قابلين للتبادل عمليًا٠ **انظر :**

Paul M. Sweezy (Others) The Transition From Feudalism To Capitalism, Science & Society , New York , 1963, p. 1.

[٢١٢] **ج٠و٠ كوبلاند وب٠ فينوجرادوف** – الاقطاع والعصور الوسطي في غرب أوربا ، ترجمة محمد مصطفي زيادة – مكتبة مصر بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٥٨ ، ص ٣ ٠

[٢١٣] **المصدر السابق** ، ص ٤ ٠

المؤرخون بأثر رجعي على الفترة بين القرنين التاسع والحادي عشر اسم "العصر الإقطاعي"، وبالتالي نسبوا إلى مصطلح قانوني الدور الذي يميز فترة كاملة من ثلاثة قرون من التاريخ الأوروبي[٢١٤].

يقوم النظام الاقطاعي علي أركان ثلاثة هي : القرية وهي الجماعة القروية، لهذا يجب أن ندرك أن الزراعة والفلاحة هما قوام المجتمع الاقطاعي الأوربي ٠ والدومين وهو مجموع ماتحت يد السيد الاقطاعي من ابعاديات وضواح وغيرها حسب نظام الاقطاع ٠ وعلي سبيل المثال برترانوس أسقف لمانmans الذي كتب وصيته عام ٦١٥ وأورد فيها جميع ماتحت يده من اقطاعيات فجاء فيها ما لايقل عن ثمانين ضيعة مبعثرة في انحاء مخالفة من غاليا الفرنجية (فرنسا)٠ أما الركن الثالث فهو عملية النمو وعلاقة السيد بالتابع له في العصور الوسطي[٢١٥]٠

أرتكن الاقطاع علي الرابطة الشخصية بين رجلين من رتبة مختلفة لضمان المساعدة في أي ظرف، وخاصة في الحرب، للأعلى منهما في الرتبة والحماية وتوفير وسيلة مستقرة للرزق للأقل منهما في الرتبة، في الغالب من خلال التنازل عن الأراضي كمنفعة. لا يأخذ هذا التعريف الموجز للعلاقة الإقطاعية في الاعتبار تنوع الأشكال ولا السمات التي يكتسبها النظام في أجزاء مختلفة من أوروبا، ولكنه يسلط الضوء على العنصر الشخصي والطبيعة التعاقدية للعلاقة. كانت الخلفية هي مجتمع بدائي عنيف، حيث كان ضمان الأمن النسبي يعتمد غالبا على الحماية التي توفرها شخصية قوية، مما يضمن الأمن وسبل العيش. هناك

---

[٢١٤] **يري كارل ستيفنس** أن مصطلح الاقطاعية Feudalism لم يكن له وجود من ناحية الاستعمال في أوربا حتي أواخر القرن الثاني عشر بعد وجهت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م الاهتمام العلمي الي بعض الخصائص البارزة لنظام الحكم في العهد السابق علي قيام الثورة ٠ الاقطاع في العصور الوسطي – ترجمة د٠ محمد فتحي الشاعر ، دار المعارف د٠ت ، ص ١ ٠

[٢١٥] ج ٠**كوبلاند** – المرجع السابق ، ص ١١ – ١٤ ٠

أمثلة مبكرة لالتزامات مدى الحياة بخدمة سيد وحامي من جانب الأحرار الذين يدعون الفقر والجوع. في حالات أخرى، كان الرجل الحر يتنازل عن أراضيه للسيد، الذي أعادها إليه في مقابل الولاء في مقابل الحماية (feudum oblatum)[٢١٦] .

إن الطابع الشخصي للرابطة الاقطاعية يتكشف من خلال الوزن القانوني المعطى لقيمة "الإخلاص"، والتي يدين بها التابع للسيد والعكس صحيح. كان هذا شكلاً كاملاً من أشكال الولاء، أخلاقياً قبل أن يكون قانونياً، مستوحى من العادة الجرمانية التي ربطت النبلاء الشباب بملكهم (Gefolschalft) كما ربطت الملك بحماية الضعفاء والعزل (mundeburdium)، ولكن أعيد صياغتها وغرسها بالروح المسيحية. كان كسر الولاء (fellonia) أخطر الجرائم: "يجب على التابع مساعدة سيده ضد الجميع: ضد أخيه، وابنه، وأبيه".

تم إضفاء الطابع الرسمي على العهد بمراسم الولاء. حيث يضع التابع يديه المشبكتين في يدي سيده المشبكتين وهي لفتة ستكتسب فيما بعد أهمية أكبر في الصلاة المسيحية – ثم يتم إضفاء الطابع الرسمي على العهد بقسم الولاء. إلى هذا النموذج أضيفت نماذج أخرى أينما كان النظام الإقطاعي كانت هناك روابط وثيقة في أجزاء مختلفة من أوروبا: على سبيل المثال، في مناطق البحر الأبيض المتوسط، كان العهد بين التابع والسيد يتخذ شكلاً مكتوبا، ولم يأت الولاء إلا في وقت لاحق. وقد أحصت المصادر ما يصل إلى سبعة نماذج مختلفة[٢١٧].

إن التزام التابع يمكن تلخيصه في أنه يتحتم عليه مساعدة سيده في الحرب ومستشاره في الواجبات العامة، مثل حضوره الإلزامي في الجمعيات القضائية: تقديم "المساعدة

---

[216] **Antonio Padoa Schioppa** , A History of Law in Europe From the Early Middle Ages to the Twentieth Century, Cambridge 2017, pp.41.

[217] **Ibid**., p. 42.

والمشورة٠كان العهد الإقطاعي في الأصل شخصيا بحتاَ، وكان من المفترض أن يستمر طوال حياة الرعيتين. لكن الميل إلى جعل العلاقة الإقطاعية علاقة دائمة تجلى بإصرار شديد حتى ظهر في النهاية، بطرق مختلفة ولكنها متقاربة، كأصل قابل للتوريث.

إن الطبيعة التعاقدية بدورها تشكل عنصراً مهماً لأن العلاقة، وإن كانت بين رجال من مكانة اجتماعية مختلفة، فإنها كانت تعني مع ذلك الموافقة الحرة من قِبل التابع وليس تبعيته غير المشروطة٠ وحتى الرابطة الأساسية للخدمة في الحرب والإخلاص كان من الممكن اعتبارها منقطعة قانونياً إذا كانت الحرب التي خاضها السيد غير عادلة أو إذا تصرف بشكل غير مشروع، أو ضد القانون والعدالة٠

كانت العلاقة الإقطاعية أكثر أهمية حيث أصبحت في مملكة الفرنجة والمناطق الأوروبية التي ازدهرت فيها – إيطاليا وألمانيا وإنجلترا وشبه الجزيرة الأيبيرية وغيرها – عنصراً مركزياً في النظام السياسي. ففي فرنسا، كان الكونتات مرتبطين أيضا بالملك برباط التابع، والذي أصبح في الممارسة العملية العنصر الحقيقي الوحيد للتبعية بين القرنين العاشر والحادي عشر، حيث كانت سلطة الملكية على السلطات المحلية في ذلك الوقت ضئيلاً. إن مصلحة الملك في عدم فقدان السيطرة بشكل دائم على المنافع الإقطاعية التي كانت تميل إلى أن تصبح أصلاً وراثيا تفسر سبب منحها غالبا للأساقفة والشخصيات الكنسية التي ليس لها أحفاد[٢١٨].

أصبحت شبكة العلاقات الإقطاعية أكثر كثافة حيث يمكن للتابعين بدورهم ربط الروابط مع التابعين من الرتبة الأدنى في سلسلة من العلاقات والتبعية التي يمكن أن تصل إلى أربعة أو حتى خمسة مستويات. في كثير من الأحيان كان شخص ما تابعا لسيدين: في

---

218 **Ibid**., p. 43.

هذه الحالات، تم حل صراع الإخلاص الذي قد ينشأ من خلال ترسيخ أولوية علاقة واحدة على الأخرى، وهي خدمة "السيد التابع"[٢١٩] .

كان الملك يضمن للمالك الاستفادة من الحصانة، ويمنع الكونت المحلي من الدخول والمطالبة بالضرائب أو ممارسة العدالة. وإلى هذا الامتياز، الذي منح للكنائس والمؤسسات الرهبانية بداية من العصر الميروفنجي ثم مع شارل الأكبر، أضيف في النهاية غالبا الإعفاء الإيجابي للسلطات القضائية على الأراضي الممنوحة كإعانة.

لقد أسست هذه الإقطاعيات نفسها من خلال العرف. كما نشأت القوانين الإقطاعية والإقطاعية في الغالب من العرف. وتفترض القوانين الإقطاعية القليلة التي تعالج الموضوع وجودها. ولم تتدخل القواعد التشريعية إلا بعد ذلك بكثير ٠ولم يتم تسجيل العادات الإقطاعية إلا في وقت لاحق، في شمال إيطاليا في القرن الثاني عشر، في Libri Feudorum، والذي سيظل لقرون النص المرجعي في أوروبا.

تاريخ الاقطاع الفرنجي :

يجب البحث عن أصول الإقطاع في العصور الوسطى في مملكة الفرنجة الميروفنجيين، وبشكل أكثر تحديدا في قلب المملكة بين نهر اللوار والراين. في عهد الميروفنجيين، نادرا ما كانت بلاد الغال موحدة أو في سلام، وكانت تنزلق غالبا إلى حالة من الفوضى الكاملة تقريبا. وكان السبب الرئيسي وراء ذلك، وهو السبب الذي كان يتجدد كل بضع سنوات، يكمن في العداوات العائلية الناجمة عن العادة التي كانت تقضي بتقسيم ميراث الملك بين أبنائه عند وفاته.

---

[219] **Ibid**.,p.43.

وفي وقت لاحق، بعد أن أدت التقسيمات المتكررة إلى ولادة ممالك أوستراسيا ونيوستريا وبرجنديا، أضيف إلى هذا التنافس المرير بين الأرستقراطيات الإقليمية. كانت المنازعات بين أبناء وأحفاد كلوفس في القرن السادس أشبه بمعارك بين الوحوش البرية، وفي الفترة التالية تزايدت الصراعات بين الملوك والأباطرة بشكل مطرد في العنف والوحشية مع اقتراب القرن السابع من نهايته. وحتى بعيدا عن الصراع السياسي على السلطة، كانت الدولة عاجزة تماما عن الحفاظ على السلام العام أو تأمين سلامة سكانها. كان هيكلها بدائيا للغاية، وكان عدد المسؤولين في خدمتها قليلاً جدا وغير موثوق بهم، بحيث لم تتمكن من تنفيذ هذه المهمة الأولية للحكم بنجاح[٢٢٠].

عرف أهل بلاد الغال الميروفنجية قَسم الولاء الشخصي للملك الحاكم، ومنح الأراضي الملكية للخدم النبلاء. ولكن هذين الأمرين لم يندمجا قط في نظام واحد أو مهم. فقد اعتاد حكام الميروفنجية على توزيع العقارات على الخدم المخلصين لهم مباشرة، مستعيرين المصطلح الكنسي "المنافع" لمثل هذه الهدايا.

شكل مثل هذا المجتمع وسطًا مثاليا لنمو هيئات الخدم، وخاصة هيئات الخدم المسلحين. كان أولئك الذين شعروا بالحاجة إلى الحماية يبحثون عنها لدى جيرانهم الأكثر قوة، وكانت هذه الحماية تنطوي في المقابل على قبول شكل من أشكال الخدمة. كان كبار رجال الدولة من جانبهم، سواء من منطلق الرغبة في لعب دور بارز في الشؤون السياسية أو من أمل الاستفادة من الفوضى السياسية وتأسيس أو زيادة سلطتهم وثروتهم، في حاجة إلى خدمات رجال مرتبطين بهم شخصيا والذين يمكنهم استخدامهم في الحرب الخاصة. وفي

---

220 **Perry Anderson**, op.cit.,, p.139.

الحالات القصوى، قد يكون الرجال الأحرار مستعدين لأن يصبحوا عبيدًا لحماة أقوياء، أو قد يخلق هؤلاء جنودهم من خلال تسليح عبيدهم. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار أي من هذه الإجراءات نموذجيا. كانت العادة الأكثر عمومية هي أن يضع الرجل الحر نفسه تحت حماية رجل حر آخر وفي خدمته، مع الحفاظ على وضعه الحر. أطلق المعاصرون على هؤلاء الأشخاص اسم ingenui in obsequio، أي الرجال الأحرار في التبعية [٢٢١] .

وقد لخص ذلك الوضع في مجتمع العصر الميروفنجي. فلم تعد الدولة ولا الأسرة توفران الحماية الكافية. ولم يكن المجتمع القروي قوياً بالقدر الكافي للحفاظ على النظام داخل حدوده؛ ولم يكن المجتمع الحضري موجوداً تقريباً. وفي كل مكان كان الرجل الضعيف يشعر بالحاجة إلى الحماية من قِبل شخص أقوى منه. أما الرجل القوي، فلم يكن بوسعه أن يحافظ على هيبته أو ثروته أو حتى ضمان سلامته إلا من خلال تأمين دعم المرؤوسين المرتبطين بخدمته، بالإقناع أو الإكراه. ومن ناحية أخرى، كان هناك السعي الملح إلى الحصول على حامي؛ ومن ناحية أخرى، كانت هناك حالات اغتصاب للسلطة، غالباً بوسائل عنيفة. وبما أن مفاهيم الضعف والقوة نسبية دائماً، فقد كان الرجل نفسه في كثير من الحالات يشغل دوراً مزدوجاً . باعتباره تابعاً لرجل أقوى منه وحامياً لرجال أكثر تواضعاً. وهكذا بدأ بناء نظام واسع من العلاقات الشخصية التي كانت خيوطها المتقاطعة تمتد من مستوى إلى آخر في البنية الاجتماعية[٢٢٢].

---

[221] **Francois Lous Ganshof, Feudalism**, Translated by Philip Grieson , Longmans 1952,pp.3-12.

[222] **Marc Bloch,** Feudal Society -The Growth of Ties of Dependence, Translated from the French by L.A.Manyon , Routledge1962,V.1. p. 184.

ومن بين الناس المتواضعين الذين سعوا إلى حماية أنفسهم، أصبح أكثر الناس تعاسة مجرد عبيد، وبالتالي قيدوا ذريتهم وكذلك أنفسهم. ومع ذلك، كان كثيرون آخرون، حتى بين الأكثر تواضعا، حريصين على الحفاظ على مكانتهم كرجال أحرار؛ وكان الأشخاص الذين تلقوا ولاءهم لديهم كقاعدة عامة القليل من الأسباب لمعارضة مثل هذه الرغبة. ففي هذا العصر، حيث لم تكن الروابط الشخصية قد خلفت مؤسسات الحكم بعد، كان التمتع بما يسمى "الحرية" يعني في الأساس الانتماء بحق لا جدال فيه إلى الشعب الذي يحكمه ملوك الميروفنجيين – إي شعب فرانكوروم، كما أطلق عليه المعاصرون، وجمعوا تحت نفس الاسم الفاتحين والمهزومين. ونتيجة لذلك، أصبح المصطلحان "حر" و"فرنجي" ينظر إليهما على أنهما مترادفان واستمرا في اعتبارهما كذلك عبر العصور. إن التواجد محاطًا بأفراد تابعين يتمتعون بالامتيازات القضائية والعسكرية التي يتمتع بها الرجال الأحرار كان، بالنسبة للزعيم، أكثر فائدة في كثير من النواحي من قيادة حشد من العبيد فقط.

وصفت هذه العلاقات التابعة "المناسبة للرجل الحر" (ingenuili ordine) بمصطلحات مستمدة في الغالب من اللاتينية الكلاسيكية. فخلال كل تقلبات التاريخ المليء بالأحداث، لم تختف الممارسات القديمة لعلاقة الراعي بالعميل من العالم الروماني. وفي بلاد الغال بشكل خاص ترسخت هذه الممارسات بسهولة أكبر لأنها كانت متوافقة مع عادات هذه الشعوب الخاضعة. وقبل مجيء الفيالق العسكرية لم يكن هناك زعيم غالي غير محاط بمجموعة من التابعين، سواء من الفلاحين أو المحاربين. ومع ذلك، فإن كل شيء يقودنا إلى استنتاج مفاده أنه على الرغم من التغييرات العميقة التي طرأت عليها نتيجة لضغوط نظام سياسي مختلف تماما، فقد استمرت هذه الإمبراطورية في الوجود بشكل أو بآخر[٢٢٣]. وعلى أية حال، فإن

[223] **Ibid.,** pp.185-188.

الاضطرابات التي شهدتها كل أجزاء الإمبراطورية في القرون اللاحقة جعلت من الضروري أكثر من أي وقت مضى البحث عن المساعدة لإعادة بناء الإمبراطورية[٢٢٤].

وهكذا ، لم تكن الظاهرة نفسها جديدة؛ كان الحداثة تكمن في انتشارها على نطاق أوسع. وعلى غرار أجزاء أخرى من أوروبا الرومانية، اعتادت بلاد الغال في عهد الإمبراطورية المتأخرة على وجود مجموعات خاصة من الجنود، شكلوا حرساً شخصياً للرجال البارزين. ففي خضم متاعب العصر الميروفنجي، أصبح توظيف مثل هؤلاء الأتباع المسلحين أكثر ضرورة من أي وقت مضى. كان للملك حرسه الذي كان يطلق عليه اسم "trustis " والذي كان دائما، إلى حد كبير على الأقل، من الفرسان. وكان لرعاياه الرئيسيين، سواء أكانوا من أصل فرنجي أو رومان، أتباع مسلحون أيضا. حتى الكنائس اعتبرت أنه من الضروري توفير الأمن لهم بهذه الطريقة. كان هؤلاء مجموعة مختلطة إلى حد ما كان من الممكن العثور فيها على أشرار من أسوأ الأنواع. لم يتردد السادة في تجنيد أقوى عبيدهم. ومع ذلك، كان الرجال الأحرار يشكلون بوضوح العنصر الأكبر، على الرغم من أنهم لم ينتموا دائما إلى أعلى طبقة اجتماعية بالولادة. لا شك أن مثل هذه الخدمة كانت تعترف بدرجات متفاوتة من الهيبة والمكافأة. ولكن من الأهمية بمكان أن نفس الشكل من الوثيقة كان يمكن استخدامه في القرن السابع بلا مبالاة للتبرع بـ "ممتلكات صغيرة" لصالح عبد أو جاسيندوسgasindus . وفي المصطلح المذكور أخيرا، نتعرف على الاسم القديم لرفيق الحرب الجرماني. ويبدو أنه كان قيد الاستخدام في بلاد الغال الميروفنجية، كما هو الحال في العالم البربري بأكمله، كاسم للرجل المقاتل الخاص. ومع ذلك، فقد أفسح المجال تدريجيا للكلمة الأصلية ، vassallus.

---

[224] **Ibid**., p. 149.

لم يكن هذا الوافد الجديد رومانيا من حيث الأصل بل سلتيا Celtic. ومع ذلك، فقد تسلل بلا شك إلى اللاتينية المنطوقة في بلاد الغال قبل وقت طويل من ظهورها لأول مرة مكتوبة، في القانون السالي؛ إن الاقتراض لم يكن ليحدث إلا في الأيام التي سبقت كلوفس بوقت طويل، عندما كانت لا تزال تسكن الأراضي الفرنجية جنبا إلى جنب مع السكان الذين تبنوا لغة روما، مجموعات كبيرة ظلت وفية للغاتها الأجداد. ولكن في الوقت نفسه، يجب أن نحذر من استنتاج نوع من السلف البعيد للتبعية العسكرية من إدراجها في المفردات الإقطاعية. لا شك أن المجتمع الغالي قبل الغزو الروماني، مثل المجتمعات السلتية بشكل عام، كان يمارس نظام "الرفقة" في كثير من النواحي أشبه بالنظام الجرماني القديم [٢٢٥].

وقد استمرت هذه الممارسة بعد غزوات البرابرة، على الأقل جنوب نهر اللوار، كما نتعلم من قوانين الملك القوطي الغربي يوريك نحو نهاية القرن الخامس. وكان الفرنجة من جانبهم لديهم مؤسسة تعرف باسم "comitatus "، والتي وصفها بالفعل تاكيتوس في مقطع شهير في نهاية القرن الأول. تتألف "comitatus " من مجموعة من المحاربين الأحرار الذين خدموا بإرادتهم الحرة تحت إمرة زعيم، وقاتلوا معه وبالنيابة عنه كمجموعة من الرفاق المقربين. وبالتالي فإن مجموعات الخدم المسلحين الذين التقينا بهم خلال فترة الميروفنجيين كانت ذات أصل مزدوج، وليس من الممكن أن نقول ما إذا كانت مدينة أكثر لأسلافها الرومان أم لسلالاتهم الجرمانية. كان أفراد جماعة ingenui in obsequio في القرنين السادس والسابع يشملون أشخاصا من وضعيات مختلفة للغاية. ومن بين الرجال الأحرار الذين وضعوا أنفسهم تحت الحماية الشخصية والخدمة الشخصية للملك كان antrustiones، أعضاء trustis. ويبدو أن كلمة trustis – الكلمة من أصل فرنكي، بنهاية لاتينية – كانت تتوافق مع comitatus، بحيث يمكن اعتبار antrustiones رفاقًا مسلحين للملك. وكان antrustio يتمتع بالدية wergeld

---

[225] **Marc Bloch** , op.cit., p. 155.

الثلاثية؛ أي أنه إذا قُتل، كان على القاتل أن يدفع لأهل أسرته مبلغ أكبر بثلاث مرات من المبلغ المستحق عادة لوفاة أي رجل حر آخر. كانت علاقته المباشرة بالملك هي التي ضمنت هذه العلامة الخاصة للحماية. كان رجلاً مقاتلاً مختارا، ومهما كانت أصوله فقد كان يعامل كما لو كان ينتمي إلى إحدى أعلى المراتب الاجتماعية في السكان.

كان الملك والملكة فقط لديهما حرسا. ولكن إلى جانب هذه الفئة العليا من الحراسة كان هناك العديد من الرجال الأحرار الآخرين يعتمدون بشكل مباشر على الملك، أو يعتمدون على شخصيات قوية تطلق عليها النصوص المعاصرة اسم optimates أو proceres. ويبدو أنهم أطلقوا عليهم بشكل عام اسم gasindi، ولأن هذا كان في كثير من الأحيان وضعا متواضعا، فقد وجدنا كلمات مثل puer وvassus تطبَّق عليهم والتي كانت تستخدم بشكل صحيح للإشارة إلى العبيد. وفي مجتمع حيث كانت الزراعة هي الشكل الرئيسي للنشاط الاقتصادي والمصدر الأكثر أهمية للثروة، قد يكون من المناسب في كثير من الأحيان منح التابع مساحة كافية من الأرض لضمان ولائه. قد يتم منح هذه الأرض على أنها ملكية كاملة (proprietas)، ولكن لا يوجد نص لفترة الميروفنجيين يثبت بشكل لا جدال فيه أن ذلك كان يتم في الواقع بهذه الطريقة. لأنه كان هناك بديل آخر. قد يمنح اللورد تابعه قطعة أرض كمزرعة.

وقد لخص البعض هذه التحولات إلي القول بأن الميروفنجيين أقروا النظام الاقطاعي وادعي حرس الملك وأمناؤه لأنفسهم حقوقا لم يأدوا مقابلها أي خدمات ، وماتقرر منحه من ضياع مدي الحياة وفق لشروط معينة أعتبرها الحائزين ملكاً حرا لهم [٢٢٦].

[٢٢٦] **هـ ٠ و ٠ كارلس – ديفز** – شارلمان ، ترجمة د٠ السيد الباز العريني – مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة دون تاريخ، ص ٢٨ ٠

كانت كلمة vassus هي التي استمرت في المستقل . أصلها هو gwas السلتية، والتي تعني صبيا صغيرا أو خادما، وقد تم تحويلها إلى اللاتينية في وقت مبكر جدا باسم vassus. ويبدو أن شكل vassal/us قد تشكل من صفة gwassawl، والتي تعني الشخص الذي يخدم. خلال فترة الميروفنجيين بأكملها، كانت كلمة vassus تعني العبد، وهذا المعنى، الذي أثبته بالفعل القانون السالي في بداية القرن السادس، لم يختف تماما في القرن الثامن. ولكن في بداية هذا القرن، تم تطبيق المصطلح أيضا على الرجال الأحرار الذين كانوا تابعين لسيد.

الاقطاع الكارولنجي :

كانت الخدمة الحربية هي أهم واجبات التابع تجاه سيده ، وحفلت مراسيم شارلمان بتفاصيل هذه الخدمة[٢٢٧] . لذلك كان عصر شارلمان الذي بشر بالانسجام بين هبات الأرض والخدمة. ففي سياق أواخر القرن الثامن، اندمجت "التبعية" (الولاء الشخصي) و"الامتياز" (منح الأرض) ببطء، وفي سياق القرن التاسع أصبح "الامتياز" بدوره يشبه بشكل متزايد "الشرف" (المنصب العام والقضاء). وبالتالي لم تعد منح الأراضي من قبل الحكام هدايا، بل أصبحت حيازات مشروطة، تعقد في مقابل خدمات مقسمة؛ وكانت المناصب الإدارية الأدنى تميل إلى الاقتراب قانونيا منها. وتطورت الآن فئة من المبعوثين msi dominici، التابعين المباشرين للإمبراطور، الذين حصلوا على امتيازاتهم من شارلمان نفسه، في الريف، وشكلوا ملاكا محليين للأراضي[٢٢٨].

كان صعود بيبين الثاني وأبنه غير الشرعي شارل مارتل إلى السلطة مصحوبا في كل حالة بعدة سنوات من الحرب الأهلية. وكان العمل العسكري مطلوبا بشكل متكرر ضد الألليمان والبافاريين والأكويتانيين والبروفنسيين، الذين تمتعوا بدرجة عالية من الحكم الذاتي الإقليمي

---

[٢٢٧] **د. عفاف سيد صبرة** – المرجع السابق ، ص ٣٧ .

[228] **Perry Anderson,** op.cit., p. 139**.**

وكانوا دائما على وشك أن يصبحوا مستقلين تماما. كان لا بد من شن حملات ضد أعداء أجانب مثل الفريزيين والساكسونيين والساراسينيين. ومن أجل خلق ما يكفي من المحاربين المسلحين جيدا والذين يمكنهم الاعتماد عليهم، زاد بيبين الثاني وشارل مارتل بشكل كبير من عدد أتباعهما. لقد أعطياهم ليس فقط لتأمين الالتزامات التي كان لهم الحق فيها، ولكن من أجل تمكينهم من تزويد أنفسهم بالمعدات العسكرية اللازمة، والتي أصبحت أكثر تكلفة الآن بعد أن أصبح سلاح الفرسان هو السلاح الحاسم، "وتابعين من الجنود الآخرين الذين يعتمدون على أنفسهم. وفي أغلب الحالات، كانت هذه العقارات تمنح بلا شك ملكية كاملة.

نجح أفراد الطبقة الأرستقراطية الذين بلغوا السلطة بعد صراع طويل ضد الأسرة الملكية التقليدية، في جعل أنفسهم تدريجياً سادة على الشعب الفرنجي من خلال إحاطة أنفسهم بجماعات من التابعين المسلحين وفرض سلطتهم على الزعماء الآخرين٠ومن ناحية أخرى، كان طموحهم، منذ عهد شارل مارتل، إعادة تشكيل سلطة الحكومة المركزية التي ساعدوا في البداية، جنباً إلى جنب مع بقية الطبقة الأرستقراطية، على تدميرها. لقد أرادوا إرساء النظام والسلام المسيحي في جميع أنحاء ممالكهم. لقد أرادوا أن ينشروا سلطتهم على نطاق واسع وأن يخوضوا الحرب المقدسة ضد الكفار، وهي المهمة التي تساعد على نمو قوتهم وتعود بالنفع على النفوس.

من جانب أخر ، كانت سلطات الكنيسة تتوسع عن طريق الإعفاءات والامتيازات الملكية التي كانت تمنح لها ، فأراضي الكنيسة لاتقل عن الكنيسة من حيث قدسيتها [٢٢٩]، ولذلك امتدت تلك الامتيازات إلي الضياع الكنسية وفقدت السلطة المركزية سيطرتها عليها٠ فليس من المستغرب أن تكون أقدم الإشارات إلى المنح غير المستقرة في حيازة الأراضي في فترة ما بعد

[٢٢٩] **هـ ٠ و ٠ كارلس – ديفز** – المرجع السابق ، ص ٣٩ ٠

الرومان هي تلك التي تشير إلى حصول الكهنة وغيرهم من رجال الدين على الأراضي للعيش عليها. ومع اكتساب الكنيسة الغالية الشمالية في القرن السابع المزيد والمزيد من الأراضي الضخمة، فقد قامت بتأجير الأراضي التي لم تتمكن من إدارتها بنفسها للعلمانيين، باعتبارها أراضي غير مستقرة. وقد يكون هذا النوع من المنح مفيداً جداً لملاك الأراضي. فخلال القرن السابع، أسس ملاك الأراضي الأرستقراطيون الأديرة ومنحوها الأراضي. وكانت هذه واحدة من عدة استراتيجيات استخدمت للتهرب من الميراث القابل للتجزئة الذي أصر عليه العرف، والذي أدى إلى تبديد أراضي الأسرة كل جيل من خلال فرض تقسيمها بالتساوي بين الأبناء. ومن خلال وضع قريب مسؤولاً عن الدير، يمكن للأسرة الاحتفاظ بالسيطرة النهائية على موارد العقارات الكبيرة، والتي لا يمكن التنازل عنها أو تقسيمها عن طريق الميراث[٢٣٠].

كانت هناك صعوبات الرئيسية التي واجهتها الحكومة المركزية في الوصول إلى الرعايا الأفراد، من أجل انتزاع الخدمات وفرض العقوبات اللازمة. وهكذا نشأت فكرة الاستفادة لأغراض الحكومة من شبكة العلاقات الحمائية الراسخة. وكان السيد، على كل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي، مسؤولاً عن "رجله" وكان مسؤولاً عن إجباره على أداء واجبه[٢٣١]. ولم تكن هذه الفكرة مقتصرة على الكارولنجيين. فقد كانت بالفعل موضوعاً لتشريعات في إسبانيا القوطية الغربية؛ وبعد الفتح العربي، ربما ساعد العديد من اللاجئين الإسبان في البلاط الفرنجي في نشر هذا المبدأ وتقديره هناك، كما تعكس حالة عدم الثقة الشديدة في "الرجل الذي لا سيد له". ولكن لم يكن هناك أي مكان آخر يتم فيه اتباع هذه السياسة بوعي أكبر مما كان عليه الحال في مملكة الفرنجة حوالي عام ٨٠٠. "يجب على كل رئيس أن يرغم مرؤوسيه حتى يتمكن

---

230 **Guy Halsall**, Warfare And Society In The Barbarian West,450–900, Rutledge 2003. p.72.

231 **Marc Bloch** , op.cit., p. 157.

هؤلاء من طاعة أوامر وتعليمات الإمبراطور بشكل متزايد" . هذه الكلمات من مرسوم صدر عام ٨١٠ تلخص بإيجاز معبر أحد المبادئ الأساسية للبناء الذي بناه بيبين وشارلمان[٢٣٢].

كانت السمات الأساسية للوضع الجديد في منتصف القرن الثامن هي أنه كان هناك الآن في جميع أنحاء الدولة الفرنجية، وخاصة في المنطقة الواقعة بين نهر اللوار والراين، عدد أكبر بكثير من التابعين مقارنة بالماضي؛ وأن من بين هؤلاء كانت هناك نسبة متزايدة من التابعين لعمد القصر، الذين سيصبحون قريبا تابعين للملك؛ وأخيرا أن التابعين للعمد والملك وغيرهما من الشخصيات كانوا يتلقون بشكل متكرر من أسيادهم منحا للأراضي في شكل منافع مدى الحياة لا يدفعون مقابلها إيجارا. وقد خضعت عادة التصرف في ممتلكات الكنيسة بهذه الطريقة لمزيد من التطور عندما فرض بيبين الثالث، في منتصف القرن، على جميع كنائس فرنسا تقسيما رسميا لممتلكاتها. ولم يبق من ذلك الوقت فصاعدا سوى جزء من هذا الأخير في جلسته الفعلية؛ أما الجزء المتبقي، والذي كان في بعض الأحيان أكبر كثيراً من الاثنين، فقد منحه عمدة القصر أو الملك لأتباعه في شكل امتيازات مدى الحياة وفقاً للشروط التي وصفناها للتو. ومن أجل إعطاء الكنيسة الفرنجية نوعاً من التعويض عن خسائرها، فرض بيبين الثالث على جميع سكان المملكة دفع العشور.

كانت ارهاصات النمو الاقطاعي الكارولنيجي يرجع لعدة أسباب : اتجاه الحكومة الكارولنجية نحو المحلية ، وتحويل الامبراطور السلطة المركزية لنوابه (الكونتات) الإقليميين الذين بلغ عددهم ثلاثمائة ولمرؤوسيهم أيضا ٠ وكذلك ما أعتاده الكارولنجيون وملوكهم من تقسيم الملك أنصبة بين أولاده من بعده ، وماساروا عليه من منح براءات الاعفاء التي جعلت أراضي أصحابها سواء أكانوا من المدنيين أم رجال الدين بمنأى من تدخل القضاء ، وأخيرا

---

232 **Ibid**., p.158.

ارسال المبعوثين الملكيين إلي مختلف أقاليم الدولة للقيام بأعمال التفتيش السنوي مما دل علي ضعف السلطة المركزية للدولة [٢٣٣].

وهكذا، خلال نصف القرن الذي انقضى بين وفاة بيبين الثاني (٧١٤) وتولي شارلمان العرش (٧٦٨)، حدث تغيير كبير في السياسة العامة للدولة. ففي السنوات الأخيرة من حكم بيبين الثاني، يبدو أن منح الامتيازات للتابعين كان عرضيا فقط، ولم يكن يمارسه على الإطلاق عمدة القصر أو الملك. ومع تولي شارلمان العرش، أصبح الملك، مثله كمثل غيره من أفراد الطبقة الحاكمة: الدوقات والكونتات وكبار ملاك الأراضي أو الأقوياء والأساقفة ورؤساء الأديرة . يمنح الامتيازات على نطاق واسع للعديد من تابعيه، وإن لم يكن لجميعهم. وعلى الرغم من عدم وجود صلة ضرورية بينهما، فقد أصبح الاتحاد الفعلي بين المنفعة والتبعية شأناً يومياً.

لا شك أن نسبة التابعين إلى العدد الإجمالي للرجال الأحرار كانت تتزايد باطراد خلال النصف الثاني من القرن الثامن وطوال القرن التاسع بأكمله. وتتجلى هذه الزيادة بعدة طرق. في الأراضي الفرنجية القديمة الواقعة بين نهر اللوار والراين، نجد نموا كبيرا في عدد عقود التبعية؛ وفي أماكن أخرى، نجد المؤسسة تنتشر في بلاد الفرنجة، على الضفة اليمنى لنهر الراين الأوسط وفي منطقة الماين، وتورينجيا، وفي مناطق غير فرنجية مثل آكيتاين، وألمانيا، وبافاريا التي تم تقليص حكمها الذاتي من قبل شارلمان أو أسلافه.

في الواقع، من المهم للغاية أن ندرك أن التابعين الذين وهبوا امتيازات تتألف من ممتلكات كبيرة إلى حد ما كانوا عادة ما يستحوذون على تابعين آخرين لخدمتهم الخاصة. ولا شك أن هذا كان يتم غالبا بناء على رغبة صريحة من سيدهم، حيث يمكنهم بهذه الطريقة جمع عدد أكبر من الرجال المقاتلين لخدمته. وكانوا يعتنون بالعديد من هؤلاء التابعين بشكل

---

[٢٣٣] **ج .كوبلاند** – المرجع السابق ، ص ١٦ ومابعدها .

مباشر في منازلهم؛ وفي بداية القرن التاسع، ربما كان معظمهم لا يزالون يعتنون بهذه الطريقة. ولكن بالنسبة لبعضهم، كانوا يفضلون منح امتياز، قد يتكون إما من بعض الممتلكات التابعة (alodis، allodium) التي تشكل جزءا من ميراث عائلاتهم أو من جزء من الامتياز الذي كانوا يمتلكونه ٠ومع تقدم القرن التاسع، أصبحت هذه الممارسة التي بموجبها يمنح أتباع اللورد المزيد من المنافع لأتباعهم أكثر انتشارا بشكل مطرد.

يسرد شارلمان [٢٣٤]حق الشخص الذي يختار سيده سواء من الملك أو غيره ، وكذلك الحالات القصوى التي يجوز فيها للتابع أن يترك سيده، ومنها : أن يعذبه بعصا، أو أن

---

[٢٣٤] **تسلط المقتطفات التالية من قوانين الملوك والأباطرة الكارولنجيين، والمعروفة باسم المراسيم، الضوء على طبيعة التبعية** وكذلك على جهود الكارولنجيين لاستخدام مؤسسات التبعية كأساس لاستقرار مملكتهم. يحتوي القسم الذي أداه شارل الأصلع في عام ٨٥٨ على أول إشارة إلى "المساعدة والمشورة" في سياق إقطاعي.

(رقم ٢٦ لعام ٧٥٨-٧٨٦)

٠٩. إذا اضطر أي شخص إلى الفرار إلى دوقية أو مقاطعة أخرى أو اتبع سيده، الذي لا يجوز له أن ينكر إيمانه، ولم ترغب زوجته، على الرغم من قدرتها، في اتباعه من أجل حب أقاربها أو ممتلكاتها، فيجب أن تظل غير متزوجة إلى الأبد خلال الفترة التي يكون فيها زوجها، الذي لم ترغب في مرافقته، على قيد الحياة. ولكن زوجها، الذي يهرب بسبب الضرورة إلى مكان آخر، يمكنه بالتوبة أن يتزوج زوجة أخرى، إذا كان غير قادر على الامتناع.

(رقم ٦٤ لعام ٨١٠)

١٧. "فليجبر كل [سيد] أتباعه على الطاعة بشكل أفضل وأفضل والموافقة على الأوامر الإمبراطورية.

(رقم ٧٧ لعام ٨٠٢)٠

١ ٦. لا ينبغي لأحد أن يترك سيده بعد أن يتلقى منه قيمة صولدي واحد، إلا إذا كان السيد يرغب في قتله، أو ضربه بعصا، أو انتهك زوجته أو ابنته، أو حرمانه من ميراثه.

(رقم ٢٠٤ لعام ٨٠٢)

يغتصب زوجته أو أن يرتكب معها الزنا، أو أن يغتصب ابنته أو يغويها، أو أن يحرم التابع من جزء من ميراثه، أو أن يجعل منه عبداً، أو أن يهجم عليه بالسيف، أو أن يفشل في الدفاع عنه كما ينبغي. وكان من الواجب على التابع أن لا يترك سيده دون موافقة هذا الأخير، وكان هذا الالتزام يتكرر باستمرار من قبل خلفاء شارلمان. وكان من غير الممكن أن تنتهي علاقة التابع عادة إلا بوفاة السيد أو التابع. ولم يكن هناك حتى الآن أي مجال لعقد روابط تابعة تجاه عدة لوردات. وكان السماح بذلك يعني حرمان التابع إلى حد كبير من السلطة الشخصية

. إذا رغب أي تابع في التخلي عن سيده، فلا يجوز له فعل ذلك إلا إذا كان بإمكانه إثبات أن السيد قد ارتكب إحدى هذه الجرائم: أولاً، إذا سعى السيد ظلماً إلى استعباده؛ ثانيًا، إذا تآمر السيد على حياته؛ ثالثًا، إذا ارتكب السيد الزنا مع زوجة تابعه؛ رابعًا، إذا هاجمه السيد عن طيب خاطر بسيف مسلول من أجل قتله؛ خامسًا،

إذا فشل السيد بعد أن وضع التابع يديه في يده في توفير الدفاع الذي كان بإمكانه القيام به. إذا ارتكب السيد أيًا من هذه الجرائم الخمس ضد تابعه، فيجوز للتابع التخلي عنه.

(رقم ٢٠٤ لعام ٨٤٧)

٢. نتمنى أن يختار كل رجل حر في مملكتنا السيد الذي يفضله، نحن أو أحد رعايانا المخلصين.

٣. كما نأمر ألا يتخلى أي رجل عن سيده دون سبب عادل، ولا ينبغي لأحد أن يستقبله، إلا وفقًا لعادات أسلافنا.

٥. ونتمنى أن يرافق تابع أي منا [شارل الأصلع، ولويس الألماني، ولوثار] سيده إلى الجيش من أجل أداء خدماته، بغض النظر عن أي مملكة سيكون. ولكن إذا حدث غزو عام للمملكة، يُدعى Landwehr (لا ينبغي أن يحدث!)، فيجب على جميع أهل المملكة أن يذهبوا معًا لصد هذا الغزو.

[القسم الذي أقسمه شارلز الأصلع]رقم ٢٠٤ لعام ٨٤٧ م ٠

١. القسم الذي أقسمه المؤمنون: سأكون معينكم الأمين، بقدر ما تسمح به معرفتي وقدراتي، وبمساعدة الله، دون أي خداع أو تمرد، في المشورة والمساعدة، وفقًا لوظيفتي وشخصي، حتى تتمكنوا من الحفاظ على وممارسة تلك السلطة التي أعطاكم إياها الله، وفقًا لإرادته ولخلاصكم وخلاص رعيتكم المخلصين ....أنظر :

David Herlihy (Editor)The History of Feudalism , Palgrave Macmillan,1970, p.86-88.

المباشرة والحصرية التي يتمتع بها السيد عليه، وكان من شأنه أن يضعف بشكل خطير فعالية المؤسسة بأكملها

المبحث الثاني

النظام القضائي

خلال فترة الحكم الروماني، كانت العدالة تُدار بواسطة عدد من المحاكم: أولاً، المحاكم الشعبية؛ ثانيا، المحاكم الملكية؛ ثالثا ، المحاكم الكنسية. كانت المحاكم الأخيرة خارج النظام العام؛ أما المحاكم الأخرى فقد تعاقبت على الترتيب الذي ذكرناه. لم يكن التطور القضائي سوى مرحلة واحدة من مراحل تطور القانون العام: أولاً، تأسيس المؤسسات البدائية، ثم محاولة المركزية وفقًا للفكرة الرومانية، وأخيرا، المؤسسات الإقطاعية التي دمرت في النهاية القشرة الرومانية التي تشكلت خلفها[٢٣٥].

استمر النظام الجرماني الذي شارك فيه الشعب في إدارة العدالة، دون ذكر الجمعيات الوطنية، أو جمعيات النبلاء التي كانت تمارس وظائفها القضائية في حالات استثنائية فقط، كانت الإجراءات العادية تُعرض على جمعية المائة أو mallus ، وكان من واجب جميع الرجال الأحرار من المائة حضور هذه الجمعية؛ وكانت الخدمة القضائية من نفس طبيعة الخدمة العسكرية. وكان هناك تمييز بين المحاكم العادية ،التي كانت تُعقد في أوقات محددة حسب العرف، والمحاكم غير العادية التي كانت تُعقد فقط بناء على دعوة خاصة لا يلزم بحضورها إلا أولئك الذين تم استدعاؤهم. وكانت المحكمة العادية التي يرأسها في كل مائة قاضي ""الباجوس"" أو " الثونجينوس " أو الكونت، حسب العصر، تستمر لمدة ثلاثة أيام ٠وبانتظام، على ما يبدو كل أربعين أو اثنين وأربعين يوما. كان بإمكان قائد المئة أن يتولى منصبا بديلًا للقاضي فقط في المحاكم الاستثنائية.

---

[٢٣٥] راجع ذلك في كتابنا – **القانون الجنائي الروماني** ، القاهرة، الطبعة الأولي ٢٠١٣ ، الباب الثاني عن وصف كامل للمؤسسات القضائية في العصر الروماني ٠ص ٢١٧ ومابعدها ٠

كان الاجتماع يعقد في الهواء الطلق عادة على أرض مرتفعة دون أي حماية أخرى ضد الطقس العاصف أو حرارة الشمس غير تلك التي توفرها الأشجار." كان الاجتماع والمكان الذي يعقد فيه، أثناء العصر الوثني، موكلين بحماية الآلهة؛ وكانت الجلسة تفتتح بمراسم؛ وكان يؤمر بالصمت؛ وكانت تطرح الأسئلة المقدسة؛ ثم يأمر الرئيس الجميع باحترام السلام الديني الذي يجب أن يسود [٢٣٦].

كانت محكمة الملك "المشار إليها بالفعل في القانون السالي لها أصل مزدوج. "لقد تولى الملك الفرنجي، وفقًا للتقاليد الرومانية، السلطة القضائية للإمبراطور، ووفقًا للتقاليد الجرمانية، أيضا سلطة الجمعية الشعبية. ولكن هل يمكن القول إنه مارس السلطة القضائية بكامل قوتها؟ أكثر من ذلك، كان يمتلك السلطة التشريعية بكامل قوتها، ومع ذلك، فإن التوسع الذي حصلت عليه السلطة الملكية سمح للملك: بالحكم بالإنصاف دون الامتثال الصارم للقانون وبهذه الوسيلة لإحداث ابتكارات مفيدة؛ لتأسيس كفاءة قضائية غير محدودة تقريبا على حساب السلطات القضائية العادية. ومع ذلك، ليس من الضروري أن نعتقد من هذا أنه كان يحكم كما يحلو له وبطريقة تعسفية[٢٣٧]؛ كقاعدة عامة، كان يصدر الحكم وفقًا للقوانين وكانت كفاءته محددة بمبادئ معينة.

---

236 **Jean Brissaud** , op.cit., p.101.

٢٣٧ لانستطيع القول بعد مراجعة القانون وتاريخ الدولة الميروفنجية أن الملك كان يلتزم بالقانون لحل المنازعات ٠ بل كانت له طرق أخري لحلها السريع ودون عقد المحاكمات ٠ يذكرنا جريجوري بواقعة حدثت في بلاط الملك شيلديبيرت مفادها إن قُتل ماجنوفالد Magnovald في بلاط شيلديبرت بأمر من الملك نفسه. وقد حدث ذلك على النحو التالي. بينما كان الملك، الذي كان يقيم في قصره في ميتز، يراقب حيوانًا بريًا كان يطارده من جميع الجهات قطيع من الكلاب، تم استدعاء ماجنوفالد لحضوره. دون أن يُخبر بسبب الاستدعاء، جاء ماجنوفالد ووقف يراقب الحيوان، وهو يضحك بصوت عالٍ مع الآخرين. جاء رجل كان قد أُخبر بما يجب أن يفعله إلى المجموعة، وعندما رأى أن ماجنوفالد منشغل باللعبة، أخرج فأسه وشق جمجمته. سقط ماجنوفالد على الأرض ميتًا وألقي من نافذة المنزل. دفنه رجاله. تم الاستيلاء على ممتلكاته على الفور، وتم تسليم كل ما تم العثور عليه إلى الخزانة العامة. وزعم البعض أن سبب إعدامه هو أنه بعد وفاة أخيه، قتل زوجته، وأساء معاملتها بقسوة، ثم نام مع زوجة أخيه. **Gregory of Tours,8.36.**

كانت محكمة الملك في نفس الوقت غير منسجمة مع فكرة السلطة الملكية المطلقة ومتوافقة معها: كان الملك يشكل محكمته حسب إرادته، ويعين قضاة لها كبار ضباط المحكمة وغيرهم من الشخصيات المهمة الذين يعيشون في القصر، على الرغم من عدم وجود قاعدة ثابتة أو دقيقة في هذا الصدد[٢٣٨]. ومع ذلك، كانت القاعدة أنه لا ينبغي للملك أن يحكم بمفرده أبدا؛ كان يحضر معه دائما هؤلاء المستشارون ولم يكن دورهم سلبيا فحسب، حيث كان حكم المحكمة عملهم بقدر ما كان عمل الملك. أصبح كونت القصر، الذي لعب بالفعل دورا مهما في بلاط الملك في عهد الميروفنجيين، رئيسا عاديا للمحكمة، وكان الملك يحتفظ لنفسه فقط بالقضايا الأكثر أهمية[٢٣٩] .

بصفتها محكمة ابتدائية، كانت لمحكمة الملك اختصاص في القضايا التي تنطوي على مصالح الملك بصفته ممثلاً للدولة، مثل: الإساءة إلى الذات الملكية، ورفض أداء يمين الولاء، والانتهاكات المتكررة للأمن العام، والخيانة العظمى، والمسائل المالية كمبدأ عام. كما كانت تتمتع أيضا باختصاص استئنافي، أو على الأقل اختصاص مماثل لاختصاص الاستئناف، نظرا لأن الإجراءات عن طريق الاستئناف لم تكن معروفة بدقة: أولاً، في القضايا التي كان فيها إنكار للعدالة، على الرغم من أنه في مثل هذه الحالات لم تكن مسألة استئناف بالكامل حيث لم يكن هناك حكم أولي، وفي القضايا التي كان الحكم فيها باطلا؛ ولكن هنا أيضا لم تكن مسألة استئناف، حيث كان القضاة هم الذين تعرضوا للهجوم، واتُهموا بإصدار أحكام عديدة، احتيالية وليس خاطئة، وبالتالي كان الأمر أشبه بمحاسبة أكثر من كونه استئنافاً[٢٤٠].

---

[٢٣٨] تفيد بعض المصادر الوثائقية أن محكمة الملك في عهد كلوفس الثالث (٦٧٥ – ٦٧٦) في أحدي القضايا كانت جلسة الاستماع في فالنسيان تشكل بحضور الملك وكبار الشخصيات. يتألف الأخرون من اثني عشر أسقفًا واثني عشر رجلاً بارزًا وسبعة عشر كونتًا وأربعة ضباط من بلاط الملك وأربعة حكام واثنين من الشيوخ وأودرامنوسAudramnus ، كونت القصر، بالإضافة إلى أتباع آخرين لم يتم ذكر أسمائهم.
Paul Fouracr, op.cit.,p.28.

239 **Jean Brissaud** , op.cit., p.101.

240 **Ibid.**,p. 110.

احتفظ الإمبراطور في العصر الكارولنجي لنفسه بالقضايا التي كان الأساقفة ورؤساء الأديرة والكونتات والرجال من ذوي الرتب العالية أطرافًا فيها، بينما كانت القضايا الأخرى تُحكم برئاسة أحد الكونتات ما لم يقرر الإمبراطور لسبب ما الاستماع إليها بنفسه. أن الوصول إلى العدالة الملكية كان مفتوحا إلى حد ما، على الأقل بالنسبة لبعض الأقطاب[٢٤١]، ففي المحاكمات الجنائية الخطيرة بشكل خاص، صدرت بعض الأحكام من قبل المجلس أو من قبل جمعية غير عادية برئاسة شارلمان. حدث هذا في المحاكمة في فورمز عام ٧٨٦ التي تعلقت بأولئك المتورطين في المؤامرة التي قادها هاردراد Hardrad عام ٧٨٥؛ وفي محاكمة تاسيلو Tassilo، دوق بافاريا، في إنجلهايم ngelheim عام ٧٨٨؛ في محاكمة المتمرد الجاسكوني أدالاريك Adalaric في فورمز عام ٧٩٠؛ وفي محاكمة بيبين الأحدب وشركائه في ريجنسبورج عام ٧٩٢ ٠ففي هذه القضايا، ربما يمكن اعتبار المحكمة التي تصدر العدالة بمثابة محكمة قصر موسعة[٢٤٢].

من الواضح أن اختصاص محكمة القصر كان عاما لأنها كانت محكمة الملك. ولكن ما يهم أكثر من وجهة نظر تاريخية هو اختصاصها الحقيقي، أي ما هو مناسب له، ففي السنوات الأولى من حكم شارلمان، كانت القضايا المنسوبة إلى القضاء الملكي بموجب القوانين الوطنية تشكل اختصاصها ، بالإضافة إلى ذلك، كان للأفراد أو المؤسسات الكنسية المستفيدة من الحماية الخاصة للملك الحق في رفع قضاياهم أمامها[٢٤٣] ويبدو أن معظم رجال الدين أو

---

241 **Paul Fouracr**, op.cit.,p.26.

242 **Francois Lous Ganshof** , op.cit.,p.84.

٢٤٣ مثال ذلك الخلاف حول الاديرة والكنائس لتنفيذ الوعود والسندات : لقد جاء وكلاء دير سانت دينيس St. Denis، حيث يشغل تشينو Chaino منصب رئيس الدير، إلى القصر الملكي في نوجينت Nogent لرفع دعوى ضد رئيس الدير إرمينوالد Ermenoald ٠ يقولون إن الأخير تعهد تشينو قبل هذا العام [العام الماضي؟] بـ ١٠٠ رطل من الزيت و١٠٠ برميل من النبيذ الجيد نيابة عن الأسقف أنسبيرت Ansbert، ووعد إرمينوالد بأنه سيفي بهذا التعهد، لكنه لم يفعل. وبعد ذلك تلقى الطرفان نفس أوامر الدعوى وعقدا =جلسات استماع أمام الأسقف سيجوفريد Sigofred، وكانت النتيجة أنه في اليوم التالي لمنتصف أبريل،

العلمانيين من ذوي الرتب العالية كان بوسعهم أيضا أن يحكموا في قضاياهم المهمة هناك، والحقيقة أن هذه الاختصاص الذي امتد لأول مرة إلى بعض أنواع القضايا خلال العقد الأخير من القرن الثامن ، تطور بشكل كبير بعد تولي شارلمان الإمبراطورية وهو حدث مهم في تاريخ المؤسسات القضائية في عهد الكارولنجيين.

كانت المحكمة تنظر أيضا قضايا الرهبان الذين لم يتمكن الأساقفة والرؤساء من إجبارهم على مراعاة القواعد البيندكتية: الرهبان الذين مارسوا اللواط أو تسامحوا معه؛ رجال الدين الذين لم يكونوا من حاملي الشرف ولكنهم كانوا يربون الكلاب أو طيور الصيد؛ الكهنة والشمامسة الذين مارسوا اللوط أو سمحوا به[٢٤٤] وأولئك الذين الحقوا اذي بشخص أعطي معلومات لدعم حقوق الامبراطور ، وإذا كانت القضية خطيرة بما يكفي لتبرير غرامة تزيد علي ٦٠ صولدي ، وأولئك الذين رفضوا دفع التسوية بعد ارتكاب جريمة القتل ، وأولئك الذين رفضوا الخضوع لقرار الاسقف أو الحكم بعد سفاح القربي أو الاتحاد غير المشروع وأولئك الذين لم يطيعوا الامر بالانضمام للجيش والحنثون ٠ وأخيرا أولئك الذين ادينوا بقتل الأقارب

=يجب على إرمينوالد مع ثلاثة رجال، وهو نفسه الرجل الرابع، أن يقسم أمام سيجوفريد أنه لم يبرم التعهد قط ولم يعد بدفعه. وإذا فشل في القيام بذلك، فسوف يتعين عليه دفع عشرة جنيهات من الفضة في اليوم المذكور أعلاه. وإذا لم يفعل ذلك، فيجب عليه في اليوم الثاني من مايو أن يأتي أمام البلاط الملكي ليقسم أمام الملك وعندما يتم فحص أوامر الدعوى، سيتم الاستماع إلى القضية. وهكذا، تم الاطلاع على أوامر الدعوى وبدأت الجلسة. حضر وكلاء تشينو هذه الجلسة في نوجنتNogent ودافعوا عن دعواهم لأكثر من ثلاثة أيام، كما هو الحال في القانون، واتهموا إرمينوالد بالخطأ لعدم حضوره لتقديم أي دليل ضدهم: لم يحضر إرمينوالد، ولم يرسل أحدًا بدلاً منه، ولم يقدم أي عذر مقبول لعدم الامتثال للاستدعاء. ثم حكم الملك والحكام بأنهم رأوا مستندات الدعوى وبالتالي فإن القضية يجب أن تُسمع. ثم صرح واموWamo، كونت القصر، رسميًا بأن وكلاء تشينو دافعوا عن دعواهم وفقًا للقانون وأن إرمينوالد فشل في الدفاع عن دعواه. ثم أصدر الملك والأباطرة حكمًا بأنه وفقًا لما ينص عليه قانون المنطقة بشأن هذه المسألة، يجب على إرمينوالد أن يدفع مبلغًا مرضيًا لوكلاء تشينو وأن يخضع لحجزهم٠ **المصدر :**

Paul Fouracr, op.cit., p.27.

244 **Francois Lous Ganshof,** op.cit., P. 85.

يخضعوا لحكم الاسقف والمحكمة العلمانية ٠ وفي عام ٨٠٣/٨٠١ أضيف الرجال من ذوي المكانة الاجتماعية العليا الذين يجب ارسالهم الي القصر للحكم ٠ ثم أضيف بعد ذلك الرجال الذين رفضوا أوامر الكونت في الالتحاق بالجيش والذين تم قص أكتاف كلابهم اليمني ٠ وقد خلق توسيع الاختصاصات الخاصة بمحكمة الامبراطور مناخا لا يطاق حول الإمبراطور بعد أن ازدحم جدول القضايا وكانت بذلك تؤجل القضايا الي أجل غير مسمي مما دفع الامبراطور إلي تقسيم الاختصاص بينه وبين الكونتات ،ولكن واقع الامر كان كارثيا.

يجب أن نعترف، في الواقع، أن العديد من التصرفات لم تطاع" ربما كان الأساقفة، ورؤساء الأديرة، والكونتات، والمسؤولون المرؤوسون غير متحمسين لها؛ علاوة على ذلك، كان من الصعب إجبار الأفراد المعنيين على تقديم أنفسهم في المقر الإمبراطوري، الذي كان في بعض الأحيان بعيدا جدا، وفي ذلك الوقت أيضا، كانت بعض التصرفات غير واقعية، ولكن على الرغم من هذه الاعتبارات، ساهمت التدابير المتخذة في احداث حالة من الفوضى في القصر، والتي حاول لويس الورع مجابتها بعد توليه العرش[٢٤٥].

إجراءات التقاضي :

في البداية نود القول بأن القانون السالي لا يرسم إلا صورة جزئية فيما يتصل بموضوعات الاختصاص القضائي والإجراءات القضائية، كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، وهي صورة يمكن استكمالها على ما يبدو بعدة طرق[٢٤٦].

بجانب ذلك فإنه خلال فترة حكم الميروفنجيين أصبح التنظيم القضائي الفرنجي هو المعيار في جميع أنحاء بلاد الغال. وكان لكل فرد الحق في أن يحكم عليه وفقًا لقانونه "الوطني": القانون الفرنجي إذا كان فرنجيا، والروماني إذا كان رومانيا، والبرجندي إذا كان

245 Id. 86.
246 **Alexander Callander Murray**, The Merovingian Kingship ,p.49.

برجنديا، وهكذا؛ وعلاوة على ذلك، في الممارسة العملية، لا بد أن يكون نظام "القوانين الشخصية" هذا قد خضع لقدر كبير من التخفيف[٢٤٧].

كان الكونت الرئيس القضائي الرسمي[٢٤٨] ، وكان يعين عن طريق الملك . ولم يكن علي شاكلة القضاة الرومان[٢٤٩] ، وكانت الجلسات المخصصة للمحاكمة التي يرأسها الكونت هي جلسات المحاكمة في الجرائم التي تنطوي على عقوبة الإعدام، والقضايا التي تؤثر على الممتلكات غير المنقولة، وتلك التي تنطوي على الحرية (القضايا الكبرى). وكانت هذه القضايا تحاكم في جلسات عادية كان الكونت وحده هو من يحق له رئاستها. أما القضايا الأخرى ("القضايا الصغرى) فكانت تقع ضمن اختصاص قائد المائة الذي كان له الحق في رئاستها فقط في جلسات غير عادية[٢٥٠].وقد وضحت المراسيم اللاحقة المسؤوليات المتأصلة في هذه الوظيفة ، وتشمل عدم الذهاب للصيد عندما كان من المفترض أن يعقد المحكمة، والحكم العادل دون تغيير القانون، ومعرفة أي قانون يجب تطبيقه على أي حالة[٢٥١].

---

247 **Francois Lous Ganshof,** op.cit., p.91.

٢٤٨ يري البعض أن الكونت لم يكن قاضيًا بعد في وقت كتابة القانون السالي لأول مرة، لكنه أصبح كذلك عندما أضيفت أولى الأحكام القضائية إلى هذا القانون. أنظر:

Jean Brissaud , op.cit., p.106.

٢٤٩ كان المصطلح المعتاد في القرن السادس للقاضي هو iudex أو iudex financialis، وهو المصطلح الأخير الذي يشير صراحةً إلى المسؤول الملكي. لا يُطبق مصطلح iudex على أي من المسؤولين في القانون السالي، وبالتالي يُترَك لنا لاستنتاج دورهم القضائي من سياق الأحكام القليلة التي تظهر فيه.

Alexander Callander Murray , op.cit., p.49.

250 **Jean Brisssaud, op.cit.,** pp.108-109.

251 **Jennifer R. Davis**, A pattern for power: Charlemagne's delegation of Judicial responsibilities, in The Long Morning Of Medieval Europe, new directions in early Medieval Studies, Edited by Jennifer . Davis and Michael McCormick, Routledge 2016, p.238.

وكانت المحكمة يديرها الراشيمبرجي Rachimburfi[٢٥٢] ، وعددهم سبعة في كل محكمة[٢٥٣] ٠ ولا توضح المصادر ، بما فيها القانون ، كيفية اختيارهم ولكن من المحتمل أنهم كانوا من أكثر العائلات الجرمانية استقرارا في المنطقة التي تنعقد بها المحكمة وبالتالي كانوا يحصلون علي بعض الخبرة في مجال القانون[٢٥٤] ويساعده في الإدارة السيجيبارون الذي يعد خادما للملك ٠ وقد حدد القانون عدد هؤلاء المساعدين بثلاثة في كل محكمة[٢٥٥] ٠ وحدد القانون الدية الخاصة بهم ب (٣٠٠ صولدي)[٢٥٦] ٠

---

[٢٥٢] يذهب البعض إلي أنه في في بعض المواضع في القانون السالي وفي مصادر فرنكية مبكرة أخرى، ورد ذكر مجموعة من المسؤولين يُطلق عليهم اسم الراشيمبرجي Rachimburgs. وكان عددهم سبعة . وكانوا يعملون كقضاة أو محلفين وكمثمنين في تنفيذ الاحكام على ممتلكات المدين المتخلف عن السداد. كما كانت الاتفاقيات من كل نوع تُعقد غالبًا بحضورهم ٠ على ما يبدو بغرض إضفاء قوة وصلاحية أكبر على هذه الاتفاقيات. إن أصل تسمية الراشيمبرجي غامض. يقول تشيرويلCheruel، في قاموسه Hf,storique ، إنها ذات أصل غير مؤكد. يشتق بعض العلماء الكلمة من Recht٠ ويعتقد بورجيو سافيني Savigny أنها مشتقة من الكلمة الجرمانية القديمة rek والتي تعني عظيم أو جبار- وأنه توجد مجموعة من المسؤولين مماثلة الراشيمبرجي بين اليهود في وقت مبكر. يُشار إلى هؤلاء المسؤولين في التلمود باسم شيفا توف هير shiva tove hair الرجال الطيبون السبعة وفي مصادر ما بعد التلمود، يُشار أحيانًا إلى الرجال الطيبين السبعة باسم راش هاير rashe ha-ir- رؤساء المدينة. وكانت وظائف رجال البلدة الطيبين على ما يبدو تشبه تلك الموجودة في الراشيمبرجي ، وكان رقمهم سبعة هو نفس رقم الراشيمبرجي . وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يطلق على راشيمبورج في المصادر اسم "boni homines"، وهو بالطبع المعادل الدقيق للتسمية العبرية. ونظراً للتشابه المذهل في العدد والوظيفة والاسم بين المجموعتين من المسؤولين، فربما لا يكون من المستبعد القول إن كلمة "الراشيمبرجي " نفسها من أصل يهودي جزئياً، وتتكون من الكلمة العبرية "rachim-heads" والكلمة الألمانية "burg-town.**انظر بالتفصيل ذلك في** : **Jacob J. Rabinowitz**, The Influence of Jewish Law upon the Development of Frankish Law ,Proceedings of the American Academy for Jewish Research , 1946 - 1947, Vol. 16 (1946 - 1947), pp. 205-224.

[٢٥٣] في العصر الكارولنجي ، نجح شارلمان في جعل النظام أكثر قابلية للتنفيذ من خلال إدخال محكمين دائمين (Scabini) بدلاً من الراشيمبرجي **Francois Lous Ganshof**, op.cit., ٠ p.92.

[254] **Catherine Fischer Drew** , op.cit.p.33.

[٢٥٥] القانون السالي ٤/٥٤ ٠

[٢٥٦] القانون السالي ٥٤ /٢ ٠

ويذهب البعض إلي أن : المائة(السنتناريوس centenaries) هو الوكيل القضائي للكونت[٢٥٧] ويرأس أنواعاً معينة من القضايا في المحكمة التي لا تتطلب مشاركة رئيسه فيها[٢٥٨].

كما يظهر عضو أخر وهو الثونجينوس thunginus في أربعة عناوين من القانون السالي وله دور في الإجراءات القضائية : حيث ينظم البند (٤٤) من القانون السالي الإجراء الذي يجب اتباعه عند إعادة زواج الأرملة وينص على الأقارب الذين يجب على الخاطب أن يدفع لهم مبلغا، يسمى reipus. قبل أن يستقبل الخاطب الأرملة، يجب أن يمثل أمام الثونجينوس أو المائة centenarius حتى يتمكن هذا المسؤول من الجمعية mallus، أو المحكمة. تشهد المحكمة على أن الخاطب المناسب يدفع المبلغ إلى المتلقي الصحيح لـ reipus ومن المفترض أنها تضمن الإعلان عن الزواج المقصود.

(٢) يحدد البند (٤٦) ، الإجراء الذي يجب اتباعه عندما يعين الموصي وريثًا لجزء أو كل إرثه ملكية. يتم الجزء الأول من الإجراء عند الثونجينوس أو المائة ؛ الجزء الثاني في بيت الموصي. الثالث، أمام الملك ٠

(٣) يحدد البند (٥٠) الإجراء الخاص بتحصيل الدين المترتب على الوعد الرسمي، fides facta. معظم الإجراءات خارج نطاق القضاء، وإذا تم إثباتها بشكل صحيح من قبل الشهود، تؤدي إلى استدعاء الكونت لممارسة الحجز على المدين. في غضون أربعين ليلة من تكبد الالتزام، يجب على الدائن تقديم طلبه الأول بالسداد. إذا لم يتم السداد، يجوز له استدعاء المدين إلى المحكمة وطلب من الثونجينوس تكرار صيغة، معناها الدقيق غير واضح، ضد

---

[٢٥٧] ولكن في الوثائق القضائية في القرن السادس، يظهر كقاضٍ ثانوي، وبشكل أكثر بروزًا، كقائد لجمعيات الشرطة من ملاك الأراضي المسؤولين عن مطاردة سارقي الماشية وفرائسهم. ولقد نظم ملوك القرن السادس شبكة معقدة من هذه الجمعيات، التي استندت في نهاية المطاف إلى ممارسات الإمبراطورية المتأخرة، وكانوا يفرضون عليها عقوبة مالية لإحضار اللصوص الذين يطاردونهم إلى مناطقهم. **Alexander Callander -Murray,** the Moerovingian , p. 171.

[258] **Alexander Callander Murray,** op.cit.,p.51.

المدين. بعد ثلاثة مطالبات أخرى، يجوز له التوجه إلى القاضي، الذي يكون ملزما بعد ذلك بحجز المدين.

(٤) ينص القانون على إجراء رسمي يمكن من خلاله للفرد، الذي ربما يكون مهدداً بالعداء، أن يقطع روابط القرابة المعينة التي هي سبب مشاكله. يجب على المتنازل أن يذهب أمام الثونجينوس thunginus (أو السنتناريوس وفقاً لتعديل) في المحكمة وهناك يكسر أربعة قضبان من خشب الألدر فوق رأسه، ويلقيها إلى الزوايا الأربع للمحكمة، ويعلن انسحابه من التزامات القرابة وشؤون أقاربهparentela [٢٥٩].

ويتضح من الحالات السابقة أن الثونجينوس ، مسؤولاً ثانويا له دور مقيد في الشؤون القضائية. حيث لا يقال في أي مكان أن الثونجينوس يحكم أو يفصل في النزاعات القانونية. من الواضح أنه لا يتمتع بسلطة قسرية، لأن هذا هو حكر القاضي؛ ولا يأمر بممارستها، لأن الكونت يجب أن يحجز المدين في القانون السالي بسبب إتمام الدائن بنجاح لسلسلة من الإجراءات القضائية وغير القضائية.

يظهر واجبان رئيسيان للثونجينوس في أحكام القانون السالي : أولاً، في حالات محددة يعلن عن جلسات استثنائية للمحكمة التي يتم استدعاؤها لتلبية طلبات معينة؛ ثانيا، يرأس بعض الأعمال الرسمية التي تتطلب شهادة المحكمة. ومن السمات اللافتة للنظر أن أيا من الإجراءات التي يشارك فيها الثونجينوس ليست نزاعات قانونية تتطلب الفصل فيها [٢٦٠].

من جهة أخري ، يلعب الأساقفة دورا هاما في النظام القضائي الفرنجي وإدارة العدل المحلية وخاصة في العصر الكارولنجي ٠ أولاً، كان من المفترض أن يتعامل الأسقف مع جميع القضايا التي تتعلق برجال الدين. وقد يكون ذلك محل شك كبير ٠ لأن العديد من رجال الدين يفضلون العدالة العلمانية. على أي حال، لم تكن الولاية الأسقفية مطلقة على الإطلاق.

---

[٢٥٩] القانون السالي ٦٠ ، القانون الكارولنجي (٣٥) ٠

[260] **Alexander Callander Murray,** op.cit.,p.52-53.

إذ يمكن للملك نفسه أن يتدخل حتى في الأمور التي كان ينبغي أن تبدأ في بيئة كنسية. كما ادعى الملك بالحق في الاستماع إلى القضايا التي تشمل الأساقفة كأطراف.

كانت الأدوار القضائية الأسقفية، وفي الواقع الأدوار القضائية للكونتات والمبعوثين الملكيين عرضة للتدخل الملكي، خاصة في الحالات التي رفض فيها الأطراف قبول الحكم. علاوة على ذلك، كان الأساقفة ضروريين في العدالة الكارولنجية، وفي الواقع في المجتمع الكارولنجي عموما، لأن النظام الإداري كان يعتمد على مشاركتهم. ومع ذلك، فإن هذه المشاركة العلمانية للأسقفية كانت موجودة في ظل توتر غير مستقر مع الرغبة في إزالة وصمة عار التفاعلات العلمانية عن المقدس. وكان الصراع بين هذه الحاجة إلى عزل الأساقفة عن الأعمال العلمانية التي يمكن أن تنتقص من هدفهم الروحي ودورهم الحيوي في الحكم لم يتم حلها أبدا[٢٦١]. وهذا واضح في استخدام الأساقفة أنفسهم كمبعوثين . حتى الأساقفة بصفتهم أساقفة، كان من المتوقع منهم أن يشاركوا في تحقيق العدالة للناس العاديين، على سبيل المثال عندما يحكمون على الكونت والمسؤولين القضائيين الأقل درجة الذين اتهموا بإساءة معاملة

[٢٦١] يشير قانون من قوانين مجمع بوردوBordeaux ، الذي عقد في عام ٦٧٤ تقريبًا، إلى أن اشتراك رجال الدين في الشؤون القانونية للأشخاص العلمانيين ربما كان أمرًا شائعًا، حيث حذر رجال الدين من طلب إذن أسقفهم قبل تولي مهام العلمانيين. وقد اشتكى مقدمو المجمع بمرارة من تورط رجال الدين في النزاعات بشكل أكثر تكرارًا من الأشخاص العلمانيين. لا يبدو هذا الاشتراك في المحاكم مفاجئًا، لأن هبة الأرض من قبل فرد إلى الكنيسة تعني نقل ملكية الأرض من مجموعة ذات قرابة، وقد يتنازع أعضاء آخرون فيها على حق الكنيسة في امتلاك الأرض. وفي حين أن النزاعات داخل مجموعة ذات قرابة قد تتم تسويتها داخل المجموعة، فإن النزاع مع الكنيسة من المرجح أن يعني نزاعًا رسميًا٠ وبالتالي، كانت الكنيسة رائدة في حق الملكية والدفاع عنها من خلال الإجراء الرسمي للمحاكم القانونية، واكتساب مصلحة راسخة في تطوير الخبرة القانونية، وأصبحت قوة رائدة في توثيق حقوق الملكية وملاحقتها والدفاع عنها.

Paul Fouracr , op.cit., p.32.

الفقراء. وتؤدي هذه المسؤوليات الأسقفية إلى مزيد من الوظائف القضائية المشتركة مع الكونتات والمبعوثين[٢٦٢].

النقطة الأخيرة حول الأساقفة هي التركيز على التعاون. وكما رأينا، أصرت التوجهات على الانسجام بين جميع الوكلاء الملكيين، بل وبين كل الشعب المسيحي. وكما هو الحال مع الكونتات والمبعوثين، فإن كيفية عمل هذا التعاون عمليا ظلت غير واضحة إلى حد كبير. في الحالات التي ينشأ فيها نزاع بين رجل دين وشخص عادي، يجب على الأسقف والكونت إقامة العدالة معا. ولكن لن تتم معالجة ما حدث إذا اختلفوا. قد يكون هذا هو بيت القصيد، بالطبع، لأن مثل هذا التنافر من شأنه أن يعطل الإدارة الكارولنجية بأكملها ومع ذلك، فإن هذه المراسيم الملكية تكرر باستمرار ضرورة التعاون بطرق عديدة. ربما كان الأساقفة مسؤولين إلى حد كبير عن رجال الدين لديهم، لكنهم تقاسموا مهمة الإشراف هذه مع المبعوثين الملكيين، الذين كان بعضهم من الأرستقراطيين العلمانيين[٢٦٣].

كانت إجراءات الدعوي تبدأ بشكوي من المدعي واستدعاء للمدعي عليه ، وقد قرر القانون عقوبات علي الأشخاص الذين يتم استدعائهم للمحكمة ولكنهم يرفضون الحضور ٠ فنص علي أنه إذا تم استدعاء شخص إلي المحكمة وفقا لقانون الملك ولم يحضر بدون عذر قانوني إلي المحكمة ، فإنه يغرم (١٥ صولدي) [٢٦٤]٠ وفي حالة أن الذي أستدعي غيره لم يحضر بدون عذر ، فإنه يكون مسئولا عن دفع ذات الغرامة ٠ وعلي الذي يستدعي أحدا إلي المحكمة أن يذهب بصحبة الشهود إلي بيت المستدعي إلي المحكمة ،وأن لم يظهر فإن ، فيجب إعلام زوجته أو أحد ، أقاربه بأنه مستدعي إلي المحكمة٠ وفي حالة أن الشخص يقوم

---

[262] **Jennifer R. Davis**, op,.cit., p.241.

[263] **Ibid**., p. 242.

[٢٦٤] من الأمور المثيرة للاستغراب أن العقوبة المقررة علي عدم الحضور للمحكمة سواء للمدعي أو المدعي عليه هي ١٥صولدي في القانون الصادر عن كلوفس وكذلك القانون الذي صدر في عهد الكارولنجيين رغم الفاصل الزمني بينهم الكبير بين إصدارات القانون مابين ٥٠٧ – ٨١١ م ٠ أنظر القانون السالي (١) ، القانون السالي الكارولنجي (١) ٠

بعمل في خدمة الملك فإنه لايمكن استدعائه إلي المحكمة إلا إذا أتضح أن هذا الشخص في المنطقة لعمل خاص به ، وفي تلك الحالة يجوز استدعائه[٢٦٥] ٠

وفي حالة نكوث الشهود عن الحضور إلي المحكمة بعد تحديدهم من قبل المتقاضي، فعلي القاضي استدعائهم وعليهم أن يقسموا بما يعلمون أمام المحكمة[٢٦٦] ٠ وفي حالة عدم حضورهم دون عذر مقبول فإنهم مسئولون علي دفع الغرامة (١٥ صولدي) أما في حالة حضورهم ونكولهم عن الشهادة فيما يعلمون فيغرمون ذات الغرامة[٢٦٧] ٠

كان حضور جلسات المحكمة يشكل عبئًا ثقيلًا على الرجال الأحرار، ولكن الكونتات والقادة زادوا من تفاقم هذا العبء؛ فقد ضاعفوا الجلسات دون داعٍ بهدف وحيد هو تحصيل الغرامة المفروضة على الغائبين، والتي كان جزء منها يذهب إلى جيوبهم[٢٦٨].

وقد أكد القانون علي عقاب الشاهد للشهادة الزور في المحكمة [٢٦٩]ويلاحظ أن الغرامة المقررة وهي ١٥ صولدي لاتوقع علي الشاهد الزور وحده بل تطبق أيضا علي الثلاثة شهود كافة [٢٧٠] ومن جهة أخري ، فإن من يتهم أحد بالشهادة الزور ولكنه لايستطيع أثبات ذلك فإنه يكون مسئولا بذات الغرامة ٠ وفي مرحلة لاحقة ، عاقب مرسوم شارلمان الصادر عام ٨٠٢ شهاد الزور بقطع يده اليمني وحرمانه من الميراث [٢٧١]٠

ومن حيث شكلية الإجراءات أمام المحكمة ، فقد نص علي أن الراشيمبرجي يرأس المحكمة ، وعلي المتقاضي (المدعي) أن يطلب من رئيس المحكمة النطق بالقانون السالي من أجله ، فإن لم يكن راغبا في الحكم في الدعوي (النطق بالقانون) فإن الذي يتابع القضية

---

[٢٦٥] القانون السالي ١/١-٥ ٠

[٢٦٦] القانون السالي ٤٩ /١ ٠

[٢٦٧] القانون السالي ٣٩ / ١-٣ ٠

[268] **Jean Brissaud** , op.cit., p.106.

[٢٦٩] القانون السالي ١/٤٨ ٠

[٢٧٠] القانون السالي ٢/٤٨ ٠القانون الكارولنجي (٢٨)٠

[٢٧١] مرسوم شارلمان البند ٣٦ ٠ أنظر ملحق (٢) بالبحث ٠

عليه أن يقول له " هنا أنا استدعيتك للنطق بالقانون إلي طبقا للقانون السالي " ولكن إذا ظل الراشيمبرجي في عنادهم غير راغبين في ذلك ، فإن السبعة الراشيمبرجي يكونوا مسئولين عن دفع التعويض (٣ صولدي) فإذا استمروا في ذلك بعدم النطق بالحكم في الدعوي ، أو دفع التعويض أو توقيع مذكرة بالدفع ، ترفع الغرامة إلي ١٥ صولدي ٠ وفي تلك الحالة فعلي المدعي (الشخص الذي قدم الدعوي) أن يعيد مقولته مرة أو مرتان ٠ فإذا قضوا في الدعوي وجادلهم من صدر ضده الحكم فإنهم لم يحكموا وفقا للقانون ، فيكون مسئولا عن دفع ١٥ صولدي إلي كل واحد منهم[٢٧٢] ٠وبالنظر إلي ذلك ، لم يحدد المشرع العقوبة التي تنزل برأس المحكمة في حالة رفض صدور الحكم نهائيا ٠ وقد أضاف القانون عقوبة علي الشخص الذي يرفض الحكم الصادر ضده بعقوبة (١٥) صولدي لكل راشيمبرجي السبعة [٢٧٣]

وفي حالة إذا ما قتل شخص أخر ، وقام بتسليم كافة أملاكه لدفع الدية ولكن لاتكفي للسداد ، فإنه يقوم بتقديم قسامة (١٢ شاهدا) يدعمون القسم الصادر منه بأنه لا يملك فوق الأرض أو تحتها (خبيئة) ملكية أخري[٢٧٤] وبعد دخوله إلي بيته وأرضه ويجمع تراب من الأركان الأربعة للمكان ويقف في المنزل ويلقي بيده اليسري التراب علي كتف أقرب أقربائه ، فإذا دفع أبيه أو أمه ، ولكن المبلغ لم يكف ، فإنه يلقي بها علي خالته أو أولادها ، فإن لم هناك أحدا منهم ، فإنه يلقي التراب علي ثلاثة من القارب من جهة الأم وثلاثة من جهة الأب٠ واستطرد القانون بأنه بعد ذلك يهجر بيته عاريا الثياب حافيا القدم ٠ فإذا حضر ضامن إلي المحكمة لضمانه ، فإنه يضمنه بحياته (يكون عبدا للطرف الآخر المستحق الدية)[٢٧٥]٠

كذلك ، حدد القانون مسئولية الشخص الذي يطلب من الكونت بظلم الاستيلاء علي أملاك الغير ،ولم يكن يملك سببا قانونا لذلك ، فإنه يكون مسئولا (٢٠٠ صولدي) أما

---

[٢٧٢] القانون السالي ٥٧ / ١-٤ ٠

[٢٧٣] القانون السالي الكارولنجي ٤/٤ ٠

[٢٧٤] القانون السالي ٥٨ /١ ٠

[٢٧٥] القانون السالي ١/٥٨-٦ ٠

الكونت الذي يقوم بالتنفيذ بالمخالفة للقانون ، الحصول علي أكثر من الدين ، فإنه يكون مسئولا عن دفع التعويض بحياته أو دفع قيمته للخلاص من العقاب[٢٧٦] ٠

قواعد الاثبات :

عرف القانون السالي عددا من طرق الإثبات لدي المحكمة مع الأخذ في الاعتبار أن القانون لم يكن يفرق بين الدعوي المدنية والجنائية ، وهي : اليمين ، والشهادة والتعذيب[٢٧٧] والمحنة والمنازلة (المبارزة أو القتال) ٠

وعلى الرغم من أن القانون السالي لم يتحدث عن المبارزة، فلا شك أنه كان شكلاً من أشكال الإجراءات المستخدمة بين الفرنجة الساليين كما كان بين الشعوب البربرية الأخرى. وكان يتم اللجوء إليه بشكل خاص عندما كان من المقرر أن يتم الطعن في القسم أو الحكم[٢٧٨].

---

[٢٧٦] القانون السالي ١/٥١-٣ ٠

[٢٧٧] كان التعذيب معروفًا في القضايا السياسية بجانب القضايا الجنائية ٠ ومن رواية جريجوري التوري عن المؤامرة علي اغتيال الملك شايلديبرت ، تعرض المتهمون للتعذيب بلاهوادة للاعتراف علي أسماء شركائهم ، ويصف جريجوري بأن المتهم " تم جلده يوميا بالعصي والسيور الجلدية. وتفاقمت هذه الجروح. وبسرعة بدأ القيح ينزف وبدأت الأماكن تتحسن، وتم فتحها مرة أخرى بسبب سوء المعاملة المستمر فلم يكن أي شيء، حتى المعدن، يتحمل ضربات التي كان علي هذا المخلوق البائس أن يتحملها.

Gregory of Tours, 10.18-20.

وفي واقعة أخري يصف شدة التعذيب الذي تعرض له المتهم " فمنذ الساعة الثالثة من النهار، عُلِّق على شجرة، ويداه مقيدتان خلف ظهره. وفي الساعة التاسعة، أُنزل إلى الأرض، ورُفِّع بالحبل والبكرة، ثم ضُرب بالعصي والسياط الجلدية المزدوجة، ليس من قبل رجل واحد أو اثنين، بل من قبل كل من استطاع أن يقترب من أطرافه البائسة. أخيرًا، عندما كان على وشك الموت، كشف الحقيقة واعترف بتخطيطه السري٠ **Gregory of Tours,5.49**٠

[٢٧٨] يذكر جريجوري التوري أنه في السنة الخامسة عشرة من حكم الملك شيلديبرت والتاسعة والعشرين من حكم الملك جونترام، عندما كان هذا الملك الأخير يصطاد في غابة فوج، عثر على آثار ثور بري مقتول. فسأل الحراجي كان جونترام يحاول اكتشاف من تجرأ على فعل ذلك في الغابة الملكية. فأخبره الحراجي أنه شوندو Chundo ، خادمه الملكي . واستناداً إلى ما قاله الرجل، أمر جونترام باعتقال شوندو وتقييده بالسلاسل ونقله إلى شالون سور ساون. وعندما مثلا أمام جونترام نشب بينهما جدال مرير، حيث أنكر شوندو ارتكابه

دخل الطرفان في اتفاق للمشاركة في قتال فردي ولهذا الغرض ألقيا ما أطلق عليه لاحقاً "مقاييس المعركة" ("vadiare pugnam"). كان القتال يدور علنا أمام القضاة بعد أن أقسم الطرفان بعدم استخدام السحر. بين الرايبوريين، قاتل الطرفان بسيف طويل أو "gladius "، بين الساليين بالرماح والدروع. ومنذ عهد لويس، قاتل الأشخاص على ظهور الخيل والرماح، كما فعلوا خلال العصر الإقطاعي، على الرغم من أن عامة الناس وفقاً للعادات القديمة قاتلوا بالهراوات والدروع. وقد تستمر المبارزة حتى غروب الشمس، كانت تتوقف بشكل أسرع إذا أعلن أحد الخصوم هزيمته، أو إذا قُتل، أو إذا وضع أحد القضاة حداً للقتال". سمحت العديد من القوانين للأطراف بتوظيف بدلاء للعمل كأبطال لهم. تم تنظيم القتال القضائي بمزيد من التفصيل خلال العصر الإقطاعي، ولكن باستثناء بعض التفاصيل المتعلقة بالإجراءات، ظلت المؤسسة دون تغيير[٢٧٩] . ولكن منذ القرن التاسع الميلادي تشكل حزب معارض للمبارزة داخل الكنيسة؛ وعقد مجلس عام ٨٥٥، حكمت فالنسيا على من قُتل في مبارزة بأنه منتحر، وعلى من قتل نفسه بأنه قاتل[٢٨٠].

الفعل الوقح الذي يتهمانه به. فقرر الملك إجراء محاكمة بالقتال. فعين الخادم ابن أخيه ليخوض المعركة بدلاً منه. وعندما وقف الاثنان وجهاً لوجه في ساحة المعركة، ألقى الشاب رمحه على الحراجي وطعن قدمه، فسقط على ظهره. ثم استل الخنجر المعلق بحزامه وحاول قطع حلق الرجل الساقط. ولكن بدلاً من ذلك أصيب هو نفسه بجرح في بطنه بطعنة سكين. باختصار، سقط الاثنان على الأرض وماتا. "حالما رأى شوندو ما حدث، =اندفع إلى كنيسة القديس مارسيلوسMarcellus . صاح الملك أنه يجب القبض عليه قبل أن يضع قدمه على العتبة المقدسة. أمسكوا به. تم ربطه إلى عمود ورُجم حتى الموت. بعد ذلك، ندم الملك على فقدانه أعصابه وأنه بسبب مثل هذه الجريمة التافهة قتل بتهور خادمًا مخلصًا لم يكن ليستطيع أن ينقذه.

Gregory of Tours,10.11.

[٢٧٩] المرسوم الخامس ١٣١ .

[280] **Jean Brissaud** , op.cit**, p.123-125.**

ومن جانب أخر ، توضح الصيغ Formularies [٢٨١]أهمية حلف اليمين في دحض تهم العمل غير القانوني والتهرب من الالتزام. إن حقيقة أن الصيغ تعكس ممارسة القرن السادس هنا تؤكدها أدلة جريجوري التوري، الذي سجل العديد من حالات التطهير باليمين، إلى جانب مجموعة من الروايات الأخلاقية المتعلقة بمصير الحنثين باليمين، كما يقدم دليلاً على استخدام القسم في النزاعات على الأراضي. ومن الواضح من كتابات جريجوري أن الرومان والبرابرة كانوا يقبلون القسم كطريقة طبيعية للإثبات [٢٨٢].

ففي حالة إذا اتَهم أحد بالحنث باليمين، واستطاع من قدم التهمة إثبات ذلك، فإن كل واحد من مساعديه الثلاثة الذين ارتكبوا معه الحنث باليمين يكون ملزما بدفع ستمائة دينار (أي خمسة عشر صولدي)[٢٨٣]. وضمنيا ، أشار القانون إلي أنه لايجوز للشخص أن يقسم في أكثر من ثلاث حالات [٢٨٤].

ففي الحالات التي يتهم فيها العبد بالسرقة ، فإذا اعترف قبل التعذيب تجنبا للجلد ، فإذا لم يعترف تحت التعذيب ، وكان الذي يقوم بالتعذيب راغبا في الاستمرار بتعذيبه ، رغم اعتراض سيده ، فإنه يقوم بدفع رهن (ضمان) إلي سيده . وبالتالي يصبح العبد محلاً

---

[٢٨١] توفر الصيغ Formularies صورللتسويات التي تتم خارج المحكمة من خلال طرف ثالث من الأصدقاء أو رجال الدين، بالإضافة إلى التأليفات الرسمية التي يرتبها رجال صالحون. من بين الصيغ هناك سجلات للاتفاق النهائي في حالات السرقة، والاستيلاء على الأراضي، والعنف، والقتل، والزواج غير المشروع، والاغتصاب، وعلى الرغم من أن القانون الروماني لم يوافق على الاتفاق بشأن الاغتصاب، في حين رفض اتفاق السلام بين شايلدبيرت وكلوتير مواجهة التسوية خارج نطاق القضاء في حالة السرقة . توفر الصيغ Formularies جسرًا مفيدًا بين الأدلة المحددة والتاريخ والسيرة والرسائل من ناحية والبيانات الأكثر عمومية لقوانين القانون من ناحية أخرى. ولذلك فإنها تقدم بعض التعويض عن غياب الصورة الأصلية من بلاد الغال في القرن السادس. في أغلب الأحيان، يبدو أن الصيغ مستمدة من وثائق موجودة بالفعل، مع حذف تفاصيل الشخص والمكان فقط. ومع ذلك، لسوء الحظ، فإن الوصفات تمثل مشاكل تتعلق بالتسلسل الزمني. على الرغم من أن الصيغ الفردية من البلاد يمكن تأريخها ببعض اليقين إلى الفترة الميروفنجية المبكرة . **أنظر بالتفصيل:** **Ian Wood**, Disputes in Late Fifth p.9.

[282] **Ibid.**, pp.15-16.

[٢٨٣] القانون السالي – الكارولنجي ٢٨ .

[284] **Ian Wood,** op.cit., p.17.

للتعذيب إذا قبل سيده ٠ فإذا أعترف العبد في بداية التعذيب (قبل جلده ١٢٠ جلدة) فإنه يخصي أو يدفع ٢٤٠ دينارا علي أن يسترد المالك الشيء المسروق أو تعويضا عن قيمته ٠ فإذا كان العبد متهما بجريمة من المقرر تعويضها من الفرنجي أو الروماني بتعويض ٢٠٠ صولدي فإذا كان العبد متهما بجريمة كبري واعترف بها فإنه يكون محلا لعقوبات كبري [٢٨٥]٠

وقد حدد القانون [٢٨٦]القضبان التي يضرب بها العبد ، بمقاس الأصبع الصغير لليد ، وفي حالة تأخر السيد في تسليم العبد للتعذيب ، فإن المدعي الذي أحضر الدعوي يطلب عقد المحكمة لسيد العبد الذي عليه أن يحضر للمحكمة في خلال سبعة أيام وتسليم العبد للتعذيب، فإذا تأخر عن السبعة أيام المقررة ، فإن المحكمة تنعقد بالشهود بعد سبعة أيام أخري ، ثم سبعة أيام ثالثة (حتي تستكمل المدة ٢١ يوما – ثلاثة أسابيع) ولم يحضر السيد للتعذيب ، فإن علي السيد دفع التعويض لك مرة يتم تكار الإنذار إليه ٠

فإذا عجرت تلك المحاكم الشعبية عن القيام بعملها ، فإن الأمر يذهب إلي الملك باعتباره الرئيس الأعلى للقضاء الفرنجي [٢٨٧]،وكان مصدرا للقانون ٠ وتدل المصادر علي أن

---

[٢٨٥] القانون السالي ٤٠ / ١- ٥ ٠

[٢٨٦] القانون السالي ٤٠ /٦ ٠

[٢٨٧] ومن روايات جريجوري التوري عن حياة أبناء وادوWaddo المسئول السابق في منطقة بواتييه Poitiers، حيث ارتكبوا جرائم السرقة والقتل. وقبل فترة قصيرة هاجموا مجموعة من التجار وضربوهم بالسيف تحت جنح الظلام وسرقوا كل ممتلكاتهم. ونصبوا كمينًا لرجل آخر تم تعيينه رئيسا للدير فقتلوه وسرقوا جميع ممتلكاته. وقد حاول الكونت المسئول قمعهم، لكنهم طلبوا لقاء الملك وقد حضروا إلي دار المحكمة وسلموا درعاً ضخمًا مزينًا بالذهب والأحجار الكريمة، وسيفًا رائعًا كان مقبضه مصنوعا من الذهب والمجوهرات الإسبانية. وبعد استفسر الملك عن الجرائم التي أبلغت به وتأكد من ارتكابهم أياها ، ثم أمر بتقييدهم وإخضاعهم للتعذيب. وبينما كان التعذيب مستمرًا، كشفوا عن مكان الكنز الذي سرقه والدهم من قبل. تم إرسال الرجال على الفور للبحث عن هذا الكنز فاكتشفوا كمية هائلة من الذهب والفضة، وجميع أنواع الأشياء الثمينة المزينة بالذهب والأحجار الكريمة. وقد أحضروا كل هذا إلى الخزانة الملكية. تم قطع رأس الأخ الأكبر، ولكن الأصغر أرسل إلى المنفى **Gregory of Tours**, 10.21.

الملك كان يسافر عبر البلاد لإقامة العدالة ،وقد أصبح ذلك من المهام الأساسية للملك ، في وقت كان الاستئناف إلي الملك محدودا ٠

ولم يكن القانون الفرنجي يفرق بين القضايا المدنية والجنائية ، كأغلب القبائل الجرمانية ولم يكن للمقاطعات وحدات للشرطة تقوم بإلقاء القبض علي المتهم وتقديمه للعدالة ، بل كان ذلك مهمة المضرور من الجريمة ٠ إذ لم تكن الدولة تتدخل في الأساس ولم عليها سوي تزويد المجتمع بالمحاكم التي تقرر العدالة والتسوية عن طريق اطراف العدالة ٠

كانت الدعاوي تحسم عن طريق القسامة Compurgation أو عن طريق المحنة Ordeal٠ وكانت القسامة طريقة قضائية تعرفها القبائل الجرمانية ، إذ كانوا يساعدون أطراف الدعوي لتأكيد ادعائهم ٠ ولايعد القسامة شهودا ، فهم لايحلفون ولكن يقسمون لدعم المسئول سواء مدعيا أم مدعيا عليه ، وكان الإجراء في واقع الأمر شكليا ،وعند نقطة معينة إذا رفض القسم فإن المدعي عليه يصبح مذنبا بارتكاب الفعل المجرم أو العكس ٠ وكان القسامة يمثلون عماد النظام القضائي الفرنجي ٠

كان عدد القسامة ١٢ رجلاً ، يأتون لتدعيم القسم الذي يعطيه الشخص للمحكمة ٠ وذلك في ثلاث حالات : هدية الزواج ، خسارة الملكية في الحرب ، والاستدعاء إلي العبودية٠ فإذا حدث في غير تلك الحالات ، يغرم الكبير منهم ١٥ صولدي ٠ في حين يغرم الباقي خمسة صولدي ٠

وفي غير تلك الحالات المذكورة ، يكون عدد القسامة حسب قيمة التعويض المدفوع في كل حالة علي حدة ٠ فأعضاء مجلس الملك Antrustion أو الحاشية ، الذي يحضرون القضايا ضد الآخرين ، يكون عدد القسامة ذاته الذي يحضره الرجل الحر ٠ وفي تلك الحالة، إذا كان الخصم المشارك قاصرا (حينما يكون التعويض أقل من ٣٥ صولدي) فيكون القسامة ستة فقط ٠ ويدعم المتهم نفسه باثنتي عشر من القسامة ٠ فإذا كان التعويض يدور بين خمسة وثلاثين وخمسة وأربعين صولدي ، كان للخصم الاستعانة بثمانية عشر قسام ٠ فإذا كانت بين خمسة وأربعين أو أكثر من الدية ، فإن للمدعي ١٢ ، وللمدافع ٢٥ من القسامة ٠

فإذا كانت القضية بقيمة الدية ، أو أكثر كان للمدعي أثني عشر أما بالنسبة للمدافع فيجب أن يتعرض للمحنة٠

أما المحنة فكانت انعكاسا للتدخل الديني لإنشاء الدليل القضائي أمام المحكمة ، وكان الفرنجة يستعملون محنة الماء الساخن inius للرجل الحر[٢٨٨] ، والقرعة ad sortem بالنسبة للرجال ذوي الدرجات المتدنية [٢٨٩] ٠ وفي المحنة بالماء الساخن كان المشتبه فيه يضع يده في مرجل من الماء الساخن ، ويلتقط حجرا أو شيء أخر ٠ فإذا كان الأثر المترتب علي يده نظيفاً فإنه كان بريئًا أو العكس ٠

بالنسبة للرجل الحر ، فلم يكن معروفاً بوضوح كيفية التفرقة بين استعماله للقسامة أو المحنة٠ فمعظم الجرمان كانوا يسمحون للرجل الحر – ذو الأصل المحتد والسمعة الطيبة باستخدام القسامة ، أما إذا كانت سمعته محل شك ، فكان يرسل إلي المحنة بالماء الساخن[٢٩٠]٠ أما بالنسبة للقانون السالي ، فإنه كان يستخدم القسامة في الجرائم الأقل خطورة ، والمحنة للأكثر خطورة [٢٩١]٠

فإذا كان المتهم من حرس الملك antrustion ولم يدفع التعويض ولم يذهب إلي المحنة جاز استدعائه قبل الملك ٠ وفي محكمة الملك ، يكون للمدعي إحضار تسعة من الشهود علي ثلاثة مجموعات يشهدون بان المدعي عليه قد تم استدعائه ثلاث مرات خلال سبعة أيام في كل مرة ، وأنه لايزال رافضا الانصياع لحكم القانون ٠ وفي تلك الحالة تكون نفسه وأملاكه

---

[٢٨٨] كانت الاختبارات الرئيسية خلال العصر الفرنجي هي المحنة بالماء الساخن، فبعد القداس والحلف للمتهم بعدم تناول القربان المقدس إذا كان مذنبًا، وبعد طرد الأرواح الشريرة وبركة الماء حتى يفلت من قوة الشيطان، وبعد الصلوات والصلوات فوق الماء الساخن، يعلق القاضي حجرًا فيه ويسحبه الجاني؛ ثم تُلف يده بالكتان وتُلصق عليه ختم القاضي؛ وبعد ثلاثة أيام يُزال القماش وإذا لم يبق أي أثر للحرق على اليد، أو إذا كانت في حالة نقاهة، تُثبت براءة المتهم؛ ولكن إذا ظهر الجرح في حالة سيئة، فإن القضية تُرفع ضده.
Jean Brisssaud, op.cit., p.119.

[٢٨٩] القانون السالي (العهد الذي أصدره الملكان شيلديبيرت وكلوتير) -المرسوم الثاني ٦٨ ٠

[٢٩٠] القانون السالي ٥٣ ، القانون الكارولنجي (٣١) عن فداء اليد من محنة الماء الساخن ٠

[291] **Catherine Fischer Drew , op.cit.p.34.**

ضامنة للدين ،وكل من يجده ويقدم له المأوي حتي وأن كانت زوجته يدفع تعويضا ١٥ صولدي٠

توجد أيضا إشارات إلي أن ذلك يرجع إلي الرئيس القضائي للمحكمة الراشيمبرجي Rachimburfi٠ وتشير النصوص إلي أنه يمكن افتداء الشخص ليده من المحنة عن طريق دفع مبلغ من المالي محدد ، وذلك في حالات التي تتضمن قيمة الدية ٠ وهذه الطريقة تبدو لنا خاصة بالفرنجة والأنجلو ساكسون دون الشعوب الجرمانية الأخرى ٠

وتعتقد بعض المصادر أن المحنة عن طريق الماء الساخن لم تكن غير منطقية في كل الأحوال منذ أن يمكن القول بأنه بعض الأحكام المسبقة وجدت من المحكمة[٢٩٢] ٠ليس هناك مصادر معينة عن بعض الأشخاص الذين مروا من المحكمة بأيدي نظيفة ،ولكن هناك إشارات في بعض الأدبيات عن حالات في القرون الوسطي أن ذلك كان يتم بتدخل من الكهنة[٢٩٣] ٠

أما في حالة العبيد ، فليس هناك لدينا أحكام مسبقة علي العبيد ، فالعبيد عليهم الاعتراف من خلال التعذيب أو أرسالهم إلي المحنة ٠ وكان الذي يحدد الطريقة القانونية هو النص القانوني وليس رئيس المحكمة ٠ مما يعني أنه لم يكن جائزا استخدام القسامة في قضايا العبيد سواء الجنائية أم المدنية ٠ ولكن بدلا من أرسالهم إلي محنة الماء الساخن ، فكانوا يرسلون إلي المحنة عن طريق القرعة ٠ ويري البعض أن المرور من محنة القرعة أصعب بكثير من الماء الساخن ، أذ أن الاختيار العشوائي كان صعبا للغاية ٠

---

[٢٩٢] كان اللجوء إلي المحنة والقتال (المنازلة) للإثبات غير منطقي أو غيرعقلاني في الواقع ، ولكن تلك الطرق لم تكن وحدها تحكم نظام الاثبات أمام المحكمة ٠ كان اهتمام الناس الواضح بإصابات الضحية في مقابل درجة ذنب المجرم أكثر بناءً من الناحية العقلانية من اهتمام القانون اللاحق بالقصاص. وقد وصف ثيودلف اسقف اورليان وسائل حلف اليمن بأجمعها وبكل ماحوت من أساليب إثبات واتهامات يدعهمها القسم وتملا المحكمة بالصيحات الصاخبة سوي أمور قاصرة تعوزها الكتابة أنظر ، **سانت موس** – المرجع السابق ، ص ٣٦٢ ٠ وأيضا :

Susan Reynolds, op.cit.,37.

[293] **Catherine Fischer Drew** , op.cit.p.35.

إذا ثبت الفعل علي الجاني ، فإن الراشيمبرجي Rachimburfi ينطق بحكم القانون ، أي بالعقوبة المقررة ٠ وكانت العقوبات في الغالب مالية ، وتحدد حسب خطورة الفعل من مجرد الإيذاء إلي الموت حيث تفرض الدية ٠ وكان التعويض يدفع للمضرور أو إلي عائلته في حالة الموت ٠ وهذه الطريقة الجرمانية كانت لرد المظالم وكبح جماح الثأر والانتقام الفردي داخل المجتمع٠

بجانب التعويض كان القانون يفرض بعض الغرامات ، وكانت المحكمة تساعد الشخص علي تحصيل ديونه من الآخرين في مقابل ثلث القيمة للمحكمة والثلثان البقيان للدائن٠ وكان ذلك يعد مصدرا ماليا رئيسيا لرئيس المحكمة ٠

وقد نص القانون علي أن نقض الشهادة لايكون إلا عن طريق محنة الماء الساخن، فإذ كانت يد الممتحن نظيفة غرم الشهود ١٥ صولدي ، وإذا كان العكس دفع هو الغرامة لكل شاهد من الشهود المقررين ٠ وإذا أصدرت هيئة المحكمة الحكم بعد استيفاء الإجراءات ، جاز للخصوم مخاصمة الحكم بحجة أن رئيس المحكمة الراشيمبرجي Rachimburfi لم يقم بتنفيذ حكم القانون ، فيغرم كل منهم ١٥ صولدي إذ ثبت صحة ادعائه ٠ وكان الأمر يستلزم وجود عدد من النسخ من القانون بقاعة المحكمة٠

بعدما ينطق الراشيمبرجي Rachimburfi بالحكم [٢٩٤]، وفقا للقانون ، فإن المحكوم ضده عليه أن يودع ضمان لتنفيذ الحكم ٠ وكان شخص المحكوم ضده وكل أموال ضامنة لتنفيذ الحكم (الدين)[٢٩٥] ٠ وكان الشخص يستطيع طلب المساعدة المالية من أقاربه في العشيرة لدفع التعويضات والغرامات وبدون طلب رسمي ٠

---

[٢٩٤] تثور هنا مسألة الأغلبية المطلوبة لإصدار الحكم بالبراءة أو الإدانة في ظل وجود تعدد للقضاة أو المحكمين ؟ يقترح البعض أن جميع القرارات الجماعية في أوائل العصور الوسطى كان لابد أن تكون بالإجماع، وأن كان التحول إلى قبول قرارات الأغلبية علامة على زيادة العقلانية. **Susan Reynolds**, op.cit.,p.30.

[295] **Ibid**., p. 37.

أخيرا ، كانت الوثائق المحررة رسميا[٢٩٦] تعد دليلا أمام المحاكم ، ورغم أن القانون السالي Pactus Legis Salicae لا يوفر أي إشارة إلى استخدام الوثائق المكتوبة . ومع ذلك، فمن الواضح من جريجوري التوري ليس فقط أن هناك مواثيق قيد الاستخدام في مملكة الفرنجة خلال القرن السادس، ولكن أيضا أن الرجال كانوا لا يزالون قادرين على اكتشاف المواثيق المزورة على أسس علم الخطوط القديمة، كما حدث في محاكمة الأسقف إيجيديوس من

[٢٩٦] يري البعض ، أن فرنسا كانت أقل حظًا إلى حد ما في الاحتفاظ بسجلات للمعاملات القانونية على الرغم من أنه ثبت أن أرشيفات المدينة، التي يمكن إيداع سجلات المعاملات القانونية الخاصة فيها، نجت على الأقل حتى القرن السادس. ومع ذلك، كانت للمؤسسات الكنسية، مثل الأديرة والكنائس الأسقفية، مصلحة في الحفاظ على السجلات المكتوبة للهدايا والمبيعات والتأكيدات التي كانت مستفيدة منها، والتي يمكن أن تعتمد عليها إذا تم رفع دعوى قانونية ضد ملكيتها. وبالتالي، تم الحفاظ على بعض الوثائق التي تم إعدادها لمثل هذه المؤسسات، وخاصة من قبل ملوك الميروفنجيين. في عدد صغير ولكنه مذهل من الحالات، وخاصة حالة دير سان دونيDenis حيث نجت الصكوك الأصلية نفسها. في كثير من الأحيان، لا تتوفر مثل هذه النصوص الآن إلا في شكل نسخ لاحقة، منقولة عمومًا في دفاتر حسابات كبيرة مليئة بمثل هذه النصوص، والمعروفة باسم السجلات. مع هذه النسخ اللاحقة، هناك دائمًا احتمال أن تكون الوثائق قد "تم تحسينها" لصالح المصلحة الكبرى للكنيسة التي سجلتها، أو بعبارة أخرى، ربما تم إدخال تعديلات غير أصلية عليها، أو في الواقع، ربما =تم تلفيق الوثيقة بأكملها. في حين تظل مشاكل اكتشاف التزوير ومعايير إثبات الأصالة حاسمة في تقييم السجل الوثائقي الذي بقي من فرنسا في القرنين السابع والثامن، فمن الآمن أن نقول إن هناك مجموعة كبيرة إلى حد ما من هذه المواد متاحة، إما في شكلها الأصلي أو في نسخ لاحقة. الجزء الأكبر منها عبارة عن سجلات للتبرعات، على الرغم من وجود مجموعة مثيرة للاهتمام من النصوص التي تسجل نتائج النزاعات القانونية حول الملكية التي نظرت أمام الملوك. هناك عدد قليل من الوصايا ذات قيمة كبيرة أيضًا ليس فقط في توفير أدلة نادرة جدًا على طبيعة وموقع ومدى ممتلكات مالك الأرض الفردي، ولكن أيضًا في إعطاء الاحتمالات في بعض الحالات لربط هذا بما هو معروف من المصادر الأدبية عن مشاركته في الحياة السياسية في عصره. لقد كان من الممكن استخلاص استنتاجات جوهرية من هذا النوع من الوصايا الموجودة للأسقف بيرترام من لومان Bertramn of Le Mans (التي يرجع تاريخها إلى عام ٦١٦) ووصية أحد النبلاء ٠ومن المؤسف أن مثل هذه الفرص نادرة جدًا. فالوصية استثنائية لأنها قد تحتوي على معلومات تتعلق بفرد أو ممتلكات عائلة بأكملها ضمن نطاق وثيقة واحدة. ومع ذلك، عادةً، لا يمكن بناء مثل هذه الصورة إلا من خلال نظرة عامة على مجموعة السجلات الكاملة لعائلة مالكة للأرض. ومع ذلك، نادرًا ما تنجو مثل هذه الأرشيفات الخاصة٠ **أنظر :**

Roger Collins, Charlemagne, MacMillan Press LTD,1998, p.9.

ريمس Egidius of Rheims عام ٥٩٠ ، وقد كان استخدام علم الخطوط القديمة للتحقق من صحة الوثيقة معروفاً للقانون الروماني[٢٩٧].

كانت القوانين مكتوبة باللغة اللاتينية، والتي لم تكن اللغة الأم للفرنجة، ولكن نظرا لأن اللاتينية كانت لغة قانونية مشتركة عبر المناطق، فقد عرف العديد من الناس بعض العبارات اللاتينية الأساسية. بساطة الصيغ القانونية أنه كان من المفترض أن يفهمها أكبر عدد ممكن من الناس؛ حتى أولئك الذين لديهم قدر ضئيل من معرفة القراءة والكتابة يمكنهم فهم بعض العبارات. وعلى هذا فإن مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة كانت منخفضة، ولكن التعرف على الحروف أو العبارات القانونية كان أكثر انتشاراً، وربما كانت أغلب الأسر تمتلك بعض الوثائق التي تشهد على ملكيتها للممتلكات. وبالإضافة إلى ذلك، كان الفرنجة يجمعون الوثائق التي تحسم النزاعات الصغيرة حول الحقول الخاصة أو مزارع الكروم. وكما تشير المصادر، كان بوسع أي شخص أن يمتلك "وثائق البيع، وأوراق القروض، ونقل الملكية، والتبرعات، وهدايا الزواج، وتسويات النزاعات، والهدايا، والعقود، والتبادلات، والاتفاقيات، ووثائق الضمان، والإبطالات، والأحكام وسجلات الأحكام، وعقود الالتزام والعديد من الأشياء الأخرى"[٢٩٨]. وباختصار، كان بوسع حتى الأحرار غير النبلاء أن يمتلكوا مكتبة حقيقية من

---

297 **Ian Wood**, Disputes in Late Fifth, p.12.

٢٩٨ تشير الكاتبة **Alice Rio** إلي أن أغلب الوثائق الواردة من المجتمع الميروفنجي كانت تخص الأرض " ولكن حتى مع الاعتراف بأهميتها التي لا جدال فيها، فمن المستحيل أن نفترض أن المعاملات المتعلقة بالأرض كانت تمثل الموضوع الوحيد الذي يثير الاهتمام في حياة الناس في هذه الفترة، سواء كانوا من ذوي المكانة العالية أو المنخفضة: فماذا حدث إذن للاتفاقيات القانونية المهمة الأخرى، مثل مواثيق العتق، أو القروض، أو تسوية النزاعات المتعلقة بالقتل أو السرقة، والتي نجد إشارات مثيرة للاهتمام ولكنها غير مؤكدة في الوثائق وغيرها من المصادر؟ إن الغياب شبه الكامل للوثائق المتعلقة بهذه القضايا في الأدلة التي وصلتنا قد يشير إلى أن المعاملات أو الاتفاقيات التي لم تتعامل مع الأرض (والتي، بغض النظر عن تكرار نقل الأرض وتبادلها، لابد وأن كانت تشكل الأغلبية) كانت تتم عادة من خلال إجراءات شفوية بحتة، دون اللجوء إلى الكلمة المكتوبة، الأمر الذي كان من شأنه أن يجعلها بعيدة عن متناولنا بشكل لا يمكن إصلاحه. من ناحية أخرى، يمكن تفسير هذا الغياب مرة أخرى من خلال حوادث البقاء على قيد الحياة: بما أن القليل من الأشياء التي يمكن أن تشكل موضوع معاملة قانونية لها نفس النوع من الدوام المادي مثل الأرض، فإن الوثائق التي تؤمن الحقوق على الأرض ربما كانت الوحيدة التي تستحق الاحتفاظ بها في الأمد البعيد، في حين أن الاتفاقيات الأخرى لم تحتفظ بقيمتها لفترة كافية لتكون جديرة بالحفاظ عليها أو نسخها في دفاتر. إن تسويات النزاعات

الوثائق القانونية في منازلهم، وهو ما يخبرنا بأن الفرنجة لم يكونوا مجرد أناس أميين أو بسطاء، بل كان العديد من الأحرار على الأقل نصف متعلمين ومنخرطين بنشاط في إجراءات قانونية معقدة[٢٩٩].

ونخلص مما تقدم ، أن القانون الملكي لم يكن هو العامل الوحيد في تسوية المنازعات. كانت هناك الطبقات العليا من الجالو والرومان تضغط على بعضها البعض لمنع وصول الخلافات إلى المحكمة[٣٠٠]، وكانت هناك أيضا مجموعة الأقارب التي خلق خوفها من سفك الدماء "السلام في العداوة" ٠ في الوقت نفسه، كان ظهور الممالك الجديدة مع الاضطرابات المصاحبة لها، وفي فرنسا، لا بد أن الحروب الأهلية اللاحقة قد أدت إلى مطالبات متنافسة على الممتلكات وتسببت بالتأكيد في تدمير الوثائق التي سجلت الملكية. حيث لا تزال الأرشيفات البلدية موجودة، ربما منعت العديد من النزاعات على الممتلكات، ولكن في أماكن أخرى تطورت العمليات القانونية لتعويض الافتقار إلى سجل أرض موثوق به.

أثرت كل هذه العوامل على تطور تسوية المنازعات في القرنين الخامس والسادس. وكذلك فعلت الكنيسة، سواء أكانت تؤثر بشكل مباشر على تطور أداء القسم والمحنة أم لا؛

=المتعلقة بجرائم معينة، على سبيل المثال، لا شك أنها كانت لتفقد أهميتها بسرعة نسبية بعد إنتاجها، وبالتأكيد على الأقل منذ وقت وفاة المشاركين فيها.

Alice Rio , Legal Practice and the Written Word in the Early Middle Ages : Frankish Formulae, c.500–1000, Cambridge University Press 2009.pp.25-26.

[299] **Ibid**.,p. 22.

[٣٠٠] كانت بعض المنازعات حول الملكية تحل عن طريق القوة والقهر ، ومن ذلك ماذكره جريجوري أن دومنولاDomnola ، ابنة فيكتوريوسVictorius ، أسقف رين، أرملة بورجولينBurgolen وزوجة نكتاريوسNectarius ، قد تشاجرت مع بوبولينBobolen ، مستشار فريدجوند، بشأن كرم عنب. وعندما علم بوبولين أن دومنولا زارت الكرم، أرسل إليها رسلاً ليخبرها أنه لا يجوز لها أن تجرأ على دخول العقار. ولم تعر دومنولا أي اهتمام لهذا. فقد قالت إن الكرم كان ملكاً لأبيها، فدخلته٠ فبدأ بوبولين في الشجار وهاجم دومنولا برفقة مجموعة من الرجال المسلحين. فأمر بقتلها، وزعم أن الكرم ملك له، وسرق كل المنقولات. وقُتِل كل الرجال والنساء الذين كانوا مع دومنولا بالسيف: ولم يبق أحد على قيد الحياة، باستثناء قِلة فروا.
Gregory of Tours, 8.32.

ولقد ساعد القانون الروماني، الذي كان له اهتمام خاص بالحنث باليمين والانتقام الإلهي، بلا أدنى شك في بلورة مفاهيم الإثبات. وفي الوقت نفسه، كان رجال الكنيسة الأفراد يعملون بانتظام كوسطاء، في تسهيل عمليات التسوية.

كانت بعض هذه العوامل جديدة على بلاد الغال ما بعد الرومان؛ وقد تطور بعضها الآخر في الإمبراطورية الرومانية اللاحقة. ولكن التأثيرات الجديدة في حد ذاتها لا يمكن أن تعكس التقاليد الجرمانية الخالصة؛ فقد ظل الفرنجة والبرجنديون على حدود الإمبراطورية لفترة طويلة للغاية بحيث لم يكونوا متأثرين بالقانون الروماني. ومن غير الممكن أن نقرر متى أو أين اجتمعت العناصر المختلفة، الرومانية والمسيحية والجرمانية، لإنشاء الإجراءات الخاصة بالمنازعات المسجلة في Pactus Legis Salicae وEdiaus Chilperici؛ وربما بدأت العملية قبل القرن السادس. ولم يكن القانون الروماني ببساطة قانون الإمبراطور؛ وربما كان القانون العام للمحاكم الصغرى لا يختلف كثيراً عن القانون الذي تم تدوينه من قبل الملوك البرابرة. وإذا نظرنا إلى الأمر بهذه الطريقة فإن التناقض بين القوانين الجرمانية والقانون الخاص الروماني يصبح عائقاً أمام فهم تسوية النزاعات بعد الرومان[٣٠١].

301 **Ian Wood**, Disputes in Late Fifth , p.22.

المبحث الثالث

الجرائم والعقوبات

تمهيد :

لا تحتوي قوانين العصور الوسطى على أي ذكر لما نسميه اليوم بنظرية للقانون الجنائي. حيث لم يتم بذل أي جهد في تلك الأيام لتحديد ما يشكل الأساس الحقيقي للحق في العقوبة، وخصائص العقوبة، والعيوب التي يجب تجنبها[٣٠٢].أيضا لم يتم التمييز بين القانون المدني والقانون الجنائي صراحة. وهذا لا يعني، كما اقترح البعض في بعض الأحيان، أن نظام العداء والتعويض النقدي المتبادل عن الإصابات يستبعد أي مفهوم للخطأ العام وأي اهتمام ملكي به. فقد كانت العقوبات على الجرائم تدفع للملوك، وكذلك للضحايا، منذ العصور المبكرة جدا، في حين أن الإعدام الفوري للصوص الذين يتم القبض عليهم متلبسين يظهر أن أفكار المصلحة العامة في الجريمة والعقاب العام لم تكن غير معروفة. ومع ذلك، نظرا لأن الحدود بين الأخطاء الجنائية والمدنية ليست بهذه البساطة، فليس من المستغرب ألا يوجد بيان في السجلات الباقية لمكان حدوثها. وإذا كان أي شخص بحاجة إلى التمييز، فكان ليرسمه بطريقة منطقية لمكان وزمان وحالة معينة. وكان بإمكان شخص آخر في ظروف مختلفة أن يرسم حدودا معقولة بنفس القدر في مكان آخر[٣٠٣].

كان القانون الجرماني القديم، مثله كمثل أغلب الشعوب البدائية يجعل من واجب الأسرة أن تنتقم للجرائم المرتكبة ضد أحد أفرادها، وبما أن الأقارب مسؤولون، فإن كل واحد منهم عن الآخر، فكانت أسرة الجاني تجد نفسها في حالة حرب مع أسرة الضحية Faida؛

---

[302] **Carl Ludwing**, op.cit., p. 146.
[303] **Susan Reynolds** , op.cit., p.20.

ومنذ ذلك الحين كان الانتقام الخاص أو الانتقام موجها إما ضد الطرف المذنب أو أحد الأقارب الأبرياء من الجريمة. والشيء الوحيد الضروري لجعل الانتقام مشروعا في مثل هذه الحالة هو أن يكون علنيا.

كان الفرنجة يثبتون رأس عدوهم الميت على طرف وتد ويعلقون جثته على المشنقة، أو يضعونها على المشنقة في منتصف مفترق طرق. وكانت الحروب الخاصة تنتهي عادة بمعاهدة سلام أو بترتيب التسوية؛ حيث يقوم الجاني بتسوية الأمور مع الأسرة المتضررة ودفع مبلغا من المال لها ، وفي مقابل ذلك تنازل الأسرة عن حقها في الانتقام.

والظاهر ، أن حق الانتقام الخاص لم يختف في وقت كتابة القانون السالي ولا الميروفنجيين الآخرين ولم يتم إلغاؤه من حيث المبدأ في عهد الكارولنجين[٣٠٤]. ومع ذلك، كان ممارسة هذا الحق محدودة بالتسامح معه فقط في الجرائم الخطيرة مثل القتل والاغتصاب والزنا؛ وبتحريم الإجراءات اللاإنسانية، مثل الحرق؛ وبإيواء أقارب الطرف المذنب باستثناء

---

[٣٠٤] من الوقائع التي يشير إليها جريجوري التوري قيام الحرب بين العائلات والتي قد تنهي علي أفرادها جميعًا٠(نشبت مشادة بين بعض الفرنج في تورناي Tournai . وكان السبب المباشر هو أن ابن أحدهم وبخ بغضب وبشكل متكرر ابن آخر، كان قد تزوج أخته، لإهماله زوجته وملاحقته للنساء الفاسقات. ولم يبال الشاب المخطئ. وبلغت المشاعر السيئة حدًا جعل شقيق الفتاة يهاجم صهره ويقتله مع بعض أقاربه. ثم قُتل الأخ بدوره على يد أولئك الذين دعموا صهره. وفي النهاية لم يبقَ عضو واحد من أي من **العائلتين على قيد الحياة، باستثناء ناجٍ واحد لم يبق له أي خصم. والشيء التالي الذي حدث هو أن أقارب كل من العائلتين بدأوا في الشجار معً بعضهم البعض.** وقد حذرتهم الملكة فريدجوند في عدد من المناسبات من التخلي عن عداوتهم وإحلال السلام مرة أخرى، لأنه إذا استمر النزاع فإنه سيصبح مصدر إزعاج ٠٠ كانت هذه المحاولة للمصالحة من خلال الحديث الهادئ غير ناجحة، وفي النهاية أسكتت فريدجوند كلا الجانبين بالفأس. دعت عددًا كبيرًا من الناس إلى العشاء وأجلست الناجين الثلاثة على نفس المقعد. استغرقت الوجبة وقتًا طويلاً، حتى حل الظلام. ثم أزيلت المائدة، كما هي العادة الفرنجية، لكن الثلاثة جلسوا، ولا يزالون يشغلون نفس المقعد الذي وضعوا عليه. استمروا في شرب الخمر حتى غلبهم الخمر تمامًا. كان خدمهم في حالة سكر مثل أسيادهم، وسرعان ما نام كل منهم في زاوية الغرفة حيث انهار. صفت الملكة ثلاثة رجال بثلاثة فؤوس خلف الأعداء الثلاثة، وبينما استمروا في الدردشة، لوح هؤلاء بأسلحتهم وقطعوا رؤوسهم بضربة واحدة، إذا جاز التعبير. ثم عاد الجميع إلى ديارهم.. عندما وصلت الأخبار إلى أقاربهم الآخرين، راقبوا فريدجوند عن كثب. ثم أرسلوا رسلاً إلى الملك شيلديبرت ليخبروه بضرورة القبض عليها وإعدامها. ونتيجة لذلك، تم استدعاء سكان شامبينوا Champenois ، لكنهم تأخروا كثيرًا حتى تمكنت فريديجوند بمساعدة أنصارها من الفرار والاختباء في مكان آخر.) ٢٧/١٠ ٠

الأقرب؛ "وبمنع أعمال العنف في أماكن مختلفة، مثل المحاكم، والجيش، وقرب الملك، وفي الكنيسة، وفي الذهاب والعودة من أماكن مختلفة[٣٠٥].

لم يفرق القانون السالي بين المسئولية الجنائية والمدنية ٠ فالمحكمة كانت تنعقد للنظر في كافة الأمور التي تخص السكان سواء أكانت مدنية أم جنائية ، كما ذكرنا ٠ وكان المدعي هو الذي يحرك الدعوي ويتابعها ويشرف علي تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة ٠

لذلك لم تكن هناك نظرية عامة للمسئولية في القانون السالي ٠ سوي بعض القواعد الخاصة بالشروع في بعض الجرائم وكذلك عن المسئولية ٠ فمن حيث سن المسئولية حدد القانون ١٢ عاما وذكر أنه إذا أرتكب الطفل دون الثانية عشر بعض الجرائم فإنه لا يسأل عن دفع الغرامة[٣٠٦] ٠ **وفي مرحلة لاحقة للقانون السالي** نص علي " ما يتعلق بهذا العنوان، حكم بأنه إذا أخذ طفل invans دون سن الثانية عشرة ظلماً ممتلكات شخص آخر، فيجب عليه دفع التسوية وفقًا للقانون ولكن لا يجوز له دفع الغرامة الإضافية fredus؛ ويجب استدعاؤه إلى المحكمة تماما كما يمكن استدعاء شخص يفعل شيئًا مخالفًا للقانون ويجب تقديمه إلى المحكمة "بالكونت، كما يمكن أن يقاد من فعل شيئًا مخالفًا للقانون. إذا أراد شخص ما أن يتحداه (يعترض عليه) [الولد] بشأن ممتلكاته لأبيه أو لأمه، فقد حكم بأن هذا يجب أن ينتظر حتى يبلغ الصبي اثني عشر عاما[٣٠٧].

وقد أستبعد المشرع العقاب في حالة قتل المرأة الحرة التي تتزوج من عبدها ، فتقوم الخزانة العامة بمصادرة كافة ممتلكاتها بالإضافة إلي اعتبارها خارجة علي القانون وبالتالي فإذا قتلها أحد الأقارب فلايسأل قانونا[٣٠٨] ٠

---

[305] **Jean Brissaud** , op.cit., p.113.

[٣٠٦] القانون السالي ٧/٢٤ ٠القانون الكارولنجي (٩/٣٣)٠

[٣٠٧] القانون السالي – المرسوم الثامن (٥) ٠

[٣٠٨] القانون السالي- المرسوم الثاني (٦٨)٠

أما عن حالة الشروع فقد ذكرت في العديد من المواضع منها : الشروع في القتل ، الشروع في السرقة[٣٠٩].

أولا : أنواع الجرائم :

الخيانة العظمي :

تم تحديد الخيانة في العديد من القوانين الجرمانية في العصور الوسطى المبكرة باعتبارها انتهاكا صارخا لكل الولاء والالتزام الشخصي وكان يعاقب عليها بالشنق وخسارة كل الممتلكات. ومنذ عهد الحكام الميروفنجيين، أصبحت الخيانة مرتبطة بشكل متزايد بالعلاقة بين الملك وتابعيه[٣١٠].

ففي مرحلة ما، أُجبر جريجوري التوري على أداء القسم بعدم الخيانة . وقد اتهم بارتكاب جريمة crimen maiestatis – أي بالخيانة العظمى. يزعم أن جريجوري التوري نشر شائعات مفادها أن الملكة فريديجوند، زوجة الملك شيلبيريك الأول، ارتكبت الزنا مع الأسقف بيرترام من لومان .Bertram of Le Mans. ومن الواضح من روايته أنه وجد هذا الوضع صعبا للغاية. كان على جريجوري أن يدافع عن نفسه في المجمع، والذي أعقبه تدخل ليس فقط من الأساقفة، بل أيضا من أعضاء العائلة المالكة، قبل أن يحكم عليه في نهاية المطاف بالبراءة . لقد كان على جريجوري أن يقسمsacramentum[٣١١].

ومما سبق ، يتبين لنا أن العيب في الذات الملكية والتي تمثل جريمة الخيانة العظمي وقتها ، لم تكن قاصرة علي الملك بل علي أفراد أسرته وخاصة الملكة[٣١٢].

---

[٣٠٩] القانون السالي ١١/١٧ .

[310] **Albrecht Classen**, Treason: Legal, Ethical, and Political Issues in the Middle Ages with an Emphasis on Medieval Heroic Poetry , Journal of Philosophy and Ethics Volume 1, Issue 4, 2019, PP 13.

[311] **Gregory of Tours,**5.49.

[٣١٢] يقول جريجوري أن لوبنتيوسLupentius ، رئيس دير كنيسة القديس الشهيد بريفاتوسPrivatus في جافولسJavols ، ظهر أمام الملكة برونهيلدBrunhild . ويقال إنه اتهمه إينوسنتيوسInnocentius ، كونت

ومن روايات جريجوري التوري أيضا ، هناك المؤامرات التي كانت تدبر ضد الملك شايلديبرت[٣١٣]، والذي كان في طريقه إلي المصلي رأي خدمه شخص غريب عن القصر ،

=تلك المدينة، بالإدلاء بتصريحات تشهيرية عن الملكة. وقد نوقشت قضيته، ولكن تبين أنه غير مذنب بتهمة إهانة الذات الملكية وأمر بالعودة إلى وطنه. وفي الرحلة، قبض عليه الكونت، وسحبه إلى قصر بونثيون Ponthionوأساء معاملته بشدة. ثم أطلقوا سراحه مرة أخرى. وبينما كان يواصل طريقه، نصب خيمته على ضفة نهر أيسن، وهناك هاجمه عدوه مرة أخرى. ووُضِع عليه أيدي وقحة. وقطع إينوسنتيوس رأسه، ووضعه في كيس مثقل بالحجارة وألقاه في النهر. وربط الجثة بصخرة وألقاها أيضًا في الماء. "ومرت أيام قليلة، ثم اكتشف بعض الرعاة الجثة، فسحبوها من النهر وأعدوا لدفنها. وبينما كانوا يخططون للجنازة، وهم لا يعرفون من هو من الناس وخاصة أن الرأس المقطوع لم يتم العثور عليه، ظهر فجأة نسر، واصطاد الكيس من قاع النهر ووضعه على الضفة. ووقف الرعاة في ذهول. ورفعوا الكيس، متسائلين عما يمكن أن يكون بداخله، ثم وجدوا داخله الرأس الذي يخص الجسد. ودُفِنا الاثنان معًا. ويقولون إنه حتى الآن لا يزال نور سماوي يضيء فوق مكان الدفن؛ وإذا صلى رجل مريض بإيمان على القبر، فإنه يواصل طريقه سليمًا٠ **Gregory of Tours,**6.37

[٣١٣] من ذلك مارواه جريجوري عن مؤامرة ممرضة الأطفال الملكيين بالقصر ، كان لدى زوجة الملك شيلديبيرت فايليبا Faileuba طفلة توفيت على الفور تقريبًا. وبينما كانت تتعافى من الولادة، وصلت إلى أذنيها أنباء عن مؤامرة جارية ضد الملكة برونهيلد Brunhild وضدها. وبمجرد أن أصبحت قوية بما يكفي، ذهبت إلى شيلديبيرت وأخبرته وأمه بكل ما تعلمته. باختصار، كان على سيبتيميماSeptimima ، ممرضة الأطفال الملكيين، إقناع الملك بنفي والدته وهجر زوجته والزواج من امرأة أخرى. وبهذه الطريقة كان المتآمرون يأملون في فعل ما يريدون بالملك والحصول منه على ما يطلبونه. إذا رفض الملك الموافقة على ما ستضغط عليه سيبتيميما، كان من المقرر قتله بالسحر، وكان من المقرر تدريب أبنائه لخلافته، وفي غضون ذلك كان من المقرر أن يستولي المتآمرون على الحكومة، مع نفي والدة الأمراء الصغار وجدتهم على الرغم من ذلك. "قال المخبرون إن المطلعين على المؤامرة هم سونيجيسيلSunnegisil ، كونت الإسطبلات، والمستشار جالوماجنوس ودروكتولف Droctulf Gallomagnus ، الذين تم إرسالهم لمساعدة سيبتيميما في تربية الأطفال الملكيين. تم القبض على هذين الأخيرين، سيبتيميما ودروكتولف Droctulf,تم تعذيبهما على الفور بتمديدهما على الرف، وعندها اعترفت سيبتيميما بأنها قتلت زوجها بالسحر لأنها كانت تحب دروكتولف، الذي أصبحت عشيقته آنذاك٠ اعترف الاثنان بجميع التهم التي حددتها أعلاه وأكدا أن الرجال الذين ذكرتهم متورطون في المؤامرة. تم البحث عنهم على الفور، لكنهم خمنوا ما كان يحدث وبحثوا عن ملاذ في كنائس مختلفة. زار الملك المباني شخصيًا. صاح: ""اخرجوا واقفوا أمام محاكمتكم"". ثم سنكتشف ما إذا كانت التهم الموجهة إليكم صحيحة أم خاطئة. "يبدو لي أنكم لم تكونوا لتبحثوا عن ملاذ في الكنيسة لولا أن ضميركم يؤلمكم. ومع ذلك، فإنني أعدكم بأن أنقذ حياتكم، حتى لو ثبتت إدانتكم. أنا مسيحي وأرى أنه من الخطأ معاقبة الأشخاص المدانين بجريمة إذا كان عليّ أن أخرجهم من الكنيسة للقيام بذلك". تم إخراجهم من الكنائس وظهروا أمام الملك لمحاكمتهم. عندما تم استجوابهم، دفعوا ببراءتهم. احتجوا: "كان سبتميما ودروكتولف هما اللذان حاولا توريطنا في هذه المؤامرة". "رفضنا وهربنا، لأننا لن نكون مشاركين في مثل هذه الجريمة". أجاب الملك: "إذا كنتم حقًا غير راغبين في الانضمام إلى المؤامرة، لكنت أخبرتني بما كان يحدث. هل صحيح حقًا أنك لم تشارك في المؤامرة، نظرًا لأنك فشلت في إخباري بها؟" أمرهم بمغادرة

فقادوه إلي الداخل وتم استجوابه بالتعذيب فاعترف بأن الاميرة فيردجوند أرسلته وغيره لاغتيال الأمير ٠ وتم البحث عنهم في كل مكان، وتم قطع أيدي بعضهم وإطلاق سراح بعضهم بعد ذلك وقطعوا آذانهم وأنوفهم ثم أطلقوا سراحهم كموضوع للسخرية، وقتل العديد منهم أنفسهم بخناجرهم؛ لأنهم لم يتمكنوا من مواجهة كل هذه أنواع التعذيب المختلفة؛ كما مات آخرون أثناء استجوابهم بالفعل آخر ٠

تضمنت الاعترافات اشترك الاسقف إيجيديوس في المؤامرة ، وتم القبض عليه واحتجازه في السجن رغم مرضه ، وعقدت له محاكمة من الأساقفة ، وأعلن الملك أن ايجيديوس عدوا للملك والشعب معا وأنه متهم بالخيانة العظمي ٠ وقد تم مواجهة المتهم بكافة المتهم ومنها رسائل بينه وبين المحرضين ولكنه أنكرها بالتزوير ٠وكذلك تلقيه رشوة الفي قطعة من الذهب ٠ وقد استمر الجدل حول تلك الاتهامات لفترة ٠ أدين إيجيديوس بهذه الاتهامات. واعترف بعد ذلك بذنبه. عندما سمع الأحبار الحاضرون ذلك وأدركوا أن أحد أساقفة كان متورطًا في تدبير الكثير من الأعمال الشريرة، انزعجوا كثيرا. وطلبوا مهلة ثلاثة أيام للنظر في القضية معا. كانوا يأملون أن يتمكن إيجيديوس من تجميع نفسه وإيجاد طريقة ما لتبرئة نفسه من جميع التهم الموجهة إليه. ولما بزغ فجر اليوم الثالث ذهبوا إلى الكنيسة واستجوبوا إيجيديوس

=حضرته وبحثوا مرة أخرى عن ملاذ في الكنيسة. **ولقد تعرض كل من سبتيميما ودروكتولف للضرب المبرح. ولقد شوه وجه سبتيميما بالحديد المحمى.** ولقد انتزعوا منها كل ما تملكه، وأرسلوها إلى ضيعة مارلينهايم الريفية لتشغيل الطاحونة وطحن الذرة كل يوم لإطعام النساء اللاتي كن يعملن في غرفة الغزل والنسيج هناك. ولقد قطعوا أذني وشعر دروكتولف، وأرسلوه للعمل في مزارع الكروم. وبعد بضعة أيام هرب. وقد اكتشفه المأمور وأحضره مرة أخرى أمام الملك. فجلدوه وأعادوه مرة أخرى إلى مزارع الكروم التي تركها. ولقد جُرِّد سونيجيسيل وجالوماجنوس من كل الممتلكات التي كانا يحتفظان بها مدى الحياة من الملك ثم أرسلا إلى المنفى. ولقد أرسل الملك جونترام رسلاً، من بينهم بعض الأساقفة، للترافع عنهما، وقد استدعاهما من المنفى. ولم يبق لهما شيء سوى ممتلكاتهما الشخصية ٠

Gregory of Tours9.38 .

وطالبوه بأن كان لديه أي عذر فليعلنه. فأجاب: بأنه مذنب وطلب إعلان الحكم دون تباطيء، كذلك أعترف بأنني أستحق الموت بسبب جريمة الخيانة العظمى. تم عزله من الكهنوت. ثم نقله إلى مدينة أرجينتوراتوم(ستراسبورغ،) وحكم عليه بالسجن[٣١٤].

وفي العصر الكارولنجي ، تطور مفهوم الخيانة عما كان عليه في العصر الروماني، فلقد كانت الأفكار الرومانية القديمة عن الخيانة يمكن أن نجدها في القسم ، والذي كان يقتصر على حماية الحاكم من المؤامرات ومن مساعدة رعيته لأعدائه الخارجيين أو الداخليين. ولكن قسم ٨٠٢ سعى أيضاً إلى جعل أي عمل يضر بالإمبراطور اقتصادياً عملاً خيانة. فقد جعل مجرد السلبية، كما في عدم الالتحاق بالخدمة العسكرية أو عدم الاعتناء بالممتلكات التي يوفرها الملك، عملاً من أعمال الخيانة[٣١٥] .كانت عقوبة المتهمين بالإعدام للخيانة العظمي تتم بالسيف تارة ، وبالشنق تارة أخري والجلد تارة ثالثة والنفي تارة رابعة[٣١٦] ، وتدل بعض المصادر خيارا مشابها للعقوبات: من بين مؤلفي المؤامرة، تم إعدام البعض بالسيف بتهمة الخيانة العظمى وشنق البعض الآخر على المشنقة، وعوقبوا بمثل هذه الوفيات بسبب الجريمة التي خططوا لها"[٣١٧]. ومن خلال حالات الإعدام ،

---

[314] **Gregory of Tours**, 10.18-20.

[315] **Roger Collins**, op.cit.,p.155.

[316] **Gregory of Tours** ,10.21.

[٣١٧] كان عام ٧٩٢ حاسمًا في كثير من النواحي بالنسبة لشارلمان؛ ليس أقلها أنه شهد ثاني مؤامرة كبرى في عهده، وأول مؤامرة تورط فيها أحد أفراد عائلته. كان هذا ابنه الأكبر، بيبين Pippin ، الذي يُعرف عادةً، وإن كان بغير لطف، من خلال وصفه له من قبل أينهارد بأنه "بيبين الأحدب",'Pippin the Hunchback' ، الذي ولد حوالي عام ٧٦٩. وفي الرواية الموجزة للمؤامرة وُصف بأنه ابن شارلمان من محظية تُدعى هيميلترود Himiltrude. ويذكر أبناء شارلز من زوجته "الشرعية" بين الأهداف المخطط لها للمتآمرين. كما يصف أينهارد بيبين بأنه غير شرعي، وهو وحده الذي يصفه، سواء كان ذلك صحيحًا أو خاطئًا، بأنه أحدب. ومع ذلك، فإن الطلاق المحتمل لوالدته لتمكين شارلز من الزواج أولاً من أميرة لومباردية (مطلقة ١/٧٧٠) ثم من هيلديجارد Hildegard (توفيت ٧٨١)، ربما تركه على الهامش السياسي. في عام ٧٨١، غير شارلز اسم ابنه الثاني من هيلديجارد إلى بيبين، عندما عمد الأخير في روما من قبل هادريان الأول، والذي لا بد أنه كان إشارة واضحة إلى أن حقوق بيبين الأكبر في الميراث كانت موضع تساؤل. في مثل هذه

أصدر شارلمان مثالاً مخيفًا لجميع الحاضرين في بلاطه في ريجنسبورج عام ٧٩٢ بأنه سيتم معاقبة الخيانة بأقصى بشدة، وقد تصدرت تلك المقولة بعد الانباء عن تمرد ساكسوني ضد الامبراطور[٣١٨].

القتل :

تعرض القانون لظاهرة الجماعات الإجرامية التي كانت تشكل خطرا جسيما علي المجتمع ٠ فنص علي أن قتل الرجل في منزله بواسطة عصابة من الرجال (٦٠٠ صولدي) فإن كان المقتول من حرس الملك (١٨٠٠ صولدي)[٣١٩] ٠ فإذا تلقي جسد القتيل ثلاث طعنات أو أكثر ، فإن ثلاثة من الرجال يعاقبون بدفع الدية المذكورة ، أما الثلاثة الآخرون في حالة وجودهم فيدفع كل واحد منهم (٩٠ صولدي) فإن كان عددهم يزيد علي ذلك ، فإن

=الظروف، ربما لا يكون من المستغرب أن يظهر شارلمان كزعيم، إن لم يكن زعيمًا، لمؤامرة. لماذا استغرق هذا وقتًا طويلاً للتطور ليس واضحًا، حيث لم يتم الكشف عن هوية أنصاره في المصادر. ويذكر أن الشكوى الرئيسية للمتآمرين كانت "قسوة" زوجة شارلز الحالية، فاسترادا (توفيت عام ٧٩٤). وما يعنيه ذلك غير معروف تمامًا، ويبدو أن تورط بيبين الأحدب من شأنه أن يعطي مصداقية أكبر لوجهة نظر بعض المؤرخين القائلة بأن الهدف الأساسي كان وضعه على العرش الذي بدا أن والده وإخوته غير الأشقاء قد استبعدوه منه. وعلى أية حال، فقد تم الكشف عن المؤامرة لشارلز من قبل لومباردي يُدعى فاردولف Fardulf (توفي عام ٨٠٦)، والذي عُين رئيسًا لدير سان دوني كمكافأة، وتم القبض على المتآمرين. وفي اجتماع عقد في رجنسبورج، ربما في أوائل عام ٧٩٣، تمت إدانتهم. وتم احتجاز بيبين في دير بريم ,Priim ، وهو الدير الذي أضفى عليه القدر لمسة مشكوك فيها من خلال الإشارة إلى أنه أظهر منذ فترة طويلة علامات على دعوته الرهبانية. توفي وهو لا يزال في بريم في عام ٨١١. وكان شركاؤه في المؤامرة أقل حظًا: فقد قُطِعَت رؤوس بعضهم وشُنِق الآخرون وكانت إحدى العواقب المهمة لاكتشاف المؤامرة هي التصميم على تنفيذ خطة لفرض قسم الولاء على جميع كبار رجال المملكة، سواء أكانوا علمانيين أم رجال دين. **أنظر تفاصيل ذلك**

Roger Collins, op.cit., pp.125-129.

[318] **M. Wallace-Hadrill**, The Frankish Church, Oxford 2003,p.192.

[٣١٩] القانون السالي : ٤٢/١-٢ ٠

الثلاثة الباقين يدفعون (٤٥ صولدي) [٣٢٠] ٠ فإذا كان المتوفي رومانيا أو نصف حر ، فإنه يتم دفع نصف المبلغ المذكور سلفا [٣٢١] ٠

ولكن إذا قتل الرجل خارج منزله ، أو في رحلة أو أثناء وجوده في مزرعته ، فإذا عاني من ثلاثة جروح ، فإن الدية المدفوعة من رجال العصابات تقل كثيرا عن الدية المذكورة فيما سبق ٠

ثم تطرق القانون إلي حالة القتل التي تحدث أثناء مأدبة مكونة من ثلاثة أو أربعة رجال وقتل أحدهم ، فإن الباقين عليهم تسليم أحدهم لإدانته أو دفع الدية ٠ وتطبق تلك القاعدة وأن كان عددهم سبعة رجال ، ولكن إذا كان عددهم سبعة أو أكثر فلن يدان إلا من ثبت عليه الجريمة ووفقا للدور الذي لعبه فيها٠

وقد عالج القانون مسألة قيام شخص بكري (يؤجر locationibus) أخر للقتل ٠ فإذا استلم الشخص المبلغ المتفق عليه ولكنه لم يقم بالقتل ، وثبت ذلك ، فإن يكون مسئولاً عن دفع التعويض (٥ر٦٢ صولدي) ولكن إذا شرع في القتل ، فإنه يدفع نفس المبلغ ٠ وفي حالة قيام المستأجر للقتل بكري شخص ثالث لذات الغرض ، فإن ثلاثتهم ، المحرض والمستأجر من الباطن ، يكون مسئولا عن دفع المبلغ المشار إليه[٣٢٢] ٠

فإن كان القتيل من العبيد والإماء ، وكان القاتل عبدا ، وثبت ضده ، فإن سادتهم يقتسمون عمله بينهم[٣٢٣] ولكن إذا قتل العبد أو نصف الحر شخصا حرا ، فإنه يسلم إلي أقارب المتوفي كنصف الدية المقررة ويدفع السيد النصف المتبقي[٣٢٤] ٠

وقدر المشرع التعويض المقرر لقتل العبيد حسب المهن التي يمتهنونها : مثلما نص علي قتل عبيد المنازل من الرجال والنساء أو الحدادين ، أو الذين يعملون في الذهب ، أو تربية الخنازير أو الخمر أو الخيول أو الإسطبلات (٤٥ صولدي) ٠

---

[٣٢٠] القانون السالي : ٤٢/ ٣ ٠

[٣٢١] القانون السالي : ٤٢/ ٤ ٠

[٣٢٢] القانون السالي : ١/٢٨-٣، القانون الكارولنجي (٦٤)٠

[٣٢٣] القانون السالي ٣٥ /١ ٠

[٣٢٤] القانون السالي ٢٤ / ٨ ٠

وتعرض القانون لحالات القتل التي تحدث للإنسان من الحيوانات ذات الأربع ، فإذا قتل الشخص بواسطة حيوانات أليفة وثبت ذلك عن طريق الشهود أن المالك لتلك الحيوانات لم يتخذ العناية المناسبة بالحيوانات ، فإن المالك يدفع نصف الدية وتسليم الحيوانات التي أحدثت الجريمة كنصف الدية المتبقي٠ ولايحدثنا القانون عن التصرف الذي يقوم به الورثة أو عائلات المتوفي حيال تلك الحيوانات (محاكمة الحيوانات) [٣٢٥]٠

وهكذا ، تباينت قيمة الدية من شخص لآخر وفقا لأحكام القانون ، فنص علي أن دية الكونت (٦٠٠ صولدي) والسنجبارون الذي هو خادم للملك (٣٠٠ صولدي) وهو أحد العاملين بالمحاكم الفرانكية ٠ ودية الرجل الحر في الجيش وليس من حرس الملك (٦٠٠ صولدي)[٣٢٦]، أو قتل شخص يعيش وفقا للقانون السالي ، فإذا كان من حرس الملك Antrustion فالدية ١٨٠٠ صولدي[٣٢٧] ٠

وبجانب ذلك ، تعرض القانون في نصوصه إلي قتل الأطفال والنساء ، فنص علي أن قتل الطفل الذي يقل عمره عن ١٢ عاما ، يكون مسئولاً عن دفع ٠٠٠ صولدي ، وهكذا تكون الدية عن قتل الطفل طويل الشعر [٣٢٨]٠ ولكن من اجهض امرأه من الأحرار فتكون الدية (٧٠٠ صولدي) ، وقتل الجنين في رحم أمه (١٠٠ صولدي) وكذلك قتل المرأة التي بدأت الولادة (٦٠٠ صولدي) أو كانت قادرة علي الولادة (٢٠٠ صولدي) ٠ وقد تطرق

---

[٣٢٥] القانون السالي : ١/٣٦ ٠
[٣٢٦] القانون السالي ١/٦٣ ٠
[٣٢٧] القانون السالي ٢/٦٣ ٠
[٣٢٨] القانون السالي ٤/٢٤ ٠

القانون إلي أنه من قتل طفلاً في بطن أمه أو طفلاً في غضون تسعة أيام من ولادته قبل أن يكون له اسم[٣٢٩] فإنه ملزم بدفع أربعة آلاف دينار (أي مائة صولدي)[٣٣٠].

هناك إضافتان إلى القانون السالي بخصوص جنس الأجنة بعد الإجهاض. فقد رفعت إحدى الإضافتين مبلغ الغرامة على الأجنة الإناث والأخرى على الأجنة الذكور. أولاً، أصدر شيلبيريك الأول (توفي عام ٥٨٤) مرسوماً تشريعياً. وفي إطار سلسلة من البنود حول الجرائم ضد المرأة (تحت عنوان "عن امرأة مقطوعة أو مبتورة [caesa et excapillata]") جاءت سلسلة تبدأ ببند يصف أشكال العنف ضد النساء الحوامل بتفاصيل تشريحية واضحة: ولكن إذا ضرب أحد الجنين حتى مات ثم نجت، فيجب الحكم عليه بغرامة ٦٠٠ صولدي[٣٣١] واستمر التسلسل: إذا ماتت المرأة، ٩٠٠ صولدي؛ إذا كانت تحت حماية الملك، ١٢٠٠ صولدي؛ "وأخيرا "إذا كان الطفل الذي تم شطب اسمه من القائمة فتاة"، فإن المبلغ الضخم الذي تم فرضه هو ٢٤٠٠ صولدي[٣٣٢] ربما كان هذا المبلغ المذهل مرتبطًا بالمادة السابقة: بعبارة أخرى، الطفل الذي حملت به امرأة تحت حماية الملك، وفي هذه الحالة ربما (على الرغم من أن هذا لا يزال غير مرضٍ تماما) فإن المبلغ الضخم الذي تم فرضه من القائمة يعكس أهمية البنات القابلات للزواج للأسر في الطبقات العليا من المجتمع الميروفنجي. إن الإضافة الميروفنجية الثانية للقانون السالي بها إشكالية نصية. ومع ذلك، فهي تستحق الاقتباس. نصت صياغة أخرى على فرض مبلغ ٦٠٠ صولدي على قتل امرأة حامل[٣٣٣] ولكنها أضافت بعد ذلك: "وإذا ثبت

---

[٣٢٩] يتم تعريف قتل الأطفال في وقت مبكر بأنه "قبل أن يكون للطفل اسم" في هذه النسخة؛ الإصدارات المختلفة تقول "في غضون تسعة أيام (أو ليال) بعد الولادة". من الواضح أن الجنين والطفل حديث الولادة بدون اسم كانا يتمتعان بنفس الوضع: لم يتم اعتبار أي منهما فردًا منفصلاً له الحق في الدية wergeld الخاص به حتى يعيش لمدة تسعة أيام أو يتم إعطاؤه اسمًا. **أنظر :**

M.J. Elsakkers, Reading between the lines: Old Germanic and early Christian views on abortion, 2010, University of Amsterdam , pp. 337-338.

[٣٣٠] القانون الكارولنجي ٣٣/ ٥ (السالي ٢٤)٠

[٣٣١] القانون السالي – المرسوم الثالث ١٠٤ /٥ ٠

[٣٣٢] القانون السالي – المرسوم الثالث ٨/١٠٤ ٠

[٣٣٣] القانون السالي (٢٤) القانون الكارولنجي ٣٣ ٠

أن النسل كان ذكرا، فيجب الحكم عليه بمبلغ ٦٠٠ صولدي بنفس الشروط بالنسبة للصبي نفسه". لماذا يستحق الجنين الأنثى تعويضا أكبر في القانون الجرماني؟ أحد الاقتراحات هو أن مضاعفة الدية تعكس " قيمتها الجنسية كشخص [٣٣٤].

وجدير بالذكر أن القانون فرق بين جريمة القتل التامة والشروع فيها ، فنص علي "إذا حاول أحد قتل شخص آخر [بأي نوع من الأسلحة] وأخطأته الضربة، أو حاول أن يصيبه بسهم مسموم وأخطأته الضربة، فإنه ملزم بدفع عشرين وخمسمائة دينار (أي اثنين وستين ونصف صولدي) "[٣٣٥]،[٣٣٦]. كما يذهب البعض[٣٣٧] إلي أن القانون كان يعرف التفرقة بين القتل والقتل العمد . فقرر فرض دية القتل العادي إلي ٢٠٠ صولدي وهو المبلغ القياسي بالنسبة للرجل الحر العادي ، وبعبارة أخرى، إذا قتل أي شخص رجلاً حراً فإنه ملزم بدفع ٢٠٠ صولدي لأقارب الضحية[338] ومع ذلك، إذا أخفى جثة الضحية في بئر أو تحت الماء أو في أي مكان آخر، فإن هذا المبلغ يزيد إلى ٦٠٠ صولدي [٣٣٩].

في مرحلة لاحقة من القانون السالي ، رتب القانون حالة ما يتعلق برجل قُتل بين قريتين (villas) فإذا قُتل رجل بالقرب من قرية (vitta) أو بين قريتين متجاورتين – في مكان لم يتم فيه ملاحظة القتل – يجب على القاضي، أي الكونت comes أو الجريفو,gmfio ، أن

---

[334] **Zubin Mistry**, Abortion in the Early Middle Ages c. 500–900,The University of York 2015, pp.218-219.

[٣٣٥] القانون السالي(١٧) القانون الكارولنجي ١٥ .

[٣٣٦] ومن ذلك أيضا مانص عليه القانون الكارولنجي (١١) : إذا ألقى أحد رجلاً حراً في بئر أو في البحر أو فوق جرف حيث يكون في خطر الموت، ونجا من ذلك الخطر بأي شكل من الأشكال، فإن من ألقاه ملزم بدفع أربعة آلاف دينار (أي مائة صولدي).

[337] **Fevzi Burhan Ayaz**, Punishment For Violent Crimes: Aggreression And Violence in the Early Germanic Law Codes , Ihsan Dogrmact Bilkent University - Ankara 2017, p.23.

[338] القانون السالي ٤١ / ١

[٣٣٩] القانون السالي ٢/٤١ .

يذهب إلى المكان وينفخ بوقه هناك. إذا جاء شخص ما ليتعرف على الجثة، فليبلغ بذلك الأقارب. ولكن إذا لم يأت أحد ليتعرف على الجثة، فيجب على الجيران الذين عثر على الجثة في حقلهم أو على حدودهم أن يصنعوا منصة (bmgo) ارتفاعها خمسة أقدام ويرفعوا الجثة عليها بحضور القاضي. ويجب على القاضي أن يعلن ويصرح: "لقد قُتل هذا الرجل في حقلك أو على خط حدودك (الدهليز)؛ أدعوك للشهادة أنه لا ينبغي نقله لمدة سبعة أيام، وأستدعيك إلى المحكمة بشأن جريمة القتل هذه – يجب أن تأتي إلى المحكمة التالية وسيتم إخبارك بما يجب عليك فعله قانونا". ثم يجب على الجيران الذين أعلن لهم القاضي هذا، إذا كانوا من الطبقة الأعلي (meliores)، أن يبرئوا أنفسهم بخمسة وستين مساعداً في غضون أربعين يوما [بإعطاء القسم] بأنهم لم يقتلوه ولا يعرفون من قتله. يجب على الجيران الذين هم من الناس الأقل minofiidis أن يقدموا كل منهم خمسة عشر مساعداً في القسم ليؤدوا القسم كما هو مذكور أعلاه. إذا لم يفعلوا ذلك في غضون أربعين يوما، فيجب عليهم تقديم تعويض عن الشخص الميت كما يقتضي القانون. ولكن إذا أقسموا اليمين كما هو مذكور أعلاه وبرأوا أنفسهم idonia verint عن طريق هذا القسم، فلا ينبغي أن يطلب منهم أي صلح[٣٤٠].

ويذكر أن القانون لم يعاقب علي الشروع في الانتحار وقتل النفس ، ولكن تدل بعض المصادر علي أن المنتحر كان يتلقي عقوبات كنسية منها عدم الدفن في مقابر المسيحيين ، وعدم إقامة الترانيم والطقوس الخاصة بدفنه ٠ إذ كان المتصور وفقا للرؤي المسيحية أن الشيطان قد ساعده علي ارتكاب فعل الانتحار[٣٤١]٠

---

[٣٤٠] القانون السالي – المرسوم الثالث ١٠٢ ٠

[٣٤١] في أحدي الحالات ، بدأ الخلاف حول موضوع الكونتية وأُبلغ بالاديوس أن الملك سيجيبرت يريد قتله. ولم يكن هذا صحيحاً، إذ كانت إشاعة أطلقها رومانوس. كان بال لاديوس مرعوبًا للغاية وتعرض لضغوط شديدة لدرجة أنه هدد بقتل نفسه بيديه. وكان يراقبه عن كثب والدته وصهره فيرمينوس، لمنعه من تنفيذ ما = =خطط له في مرارة روحه. وبعد فترة هرب من يقظة والدته وذهب إلى غرفة نومه. وهناك استغل وجوده وحيدًا، واستل سيفه من غمده، وأمسك المقبض بقوة بقدميه، ووجه النصل نحو صدره. وانحنى على السيف

في مرحلة لاحقة من القانون ، حثت المراسيم الإمبراطورية[٣٤٢] "الناس أن يتركوا ويجتنبوا جرائم القتل التي بسببها يهلك كثيرون من الشعب المسيحي. إذا كان الله يحرم الكراهية والعداوة لأتباعه، فبالأولى يحرم القتل. لأنه كيف يمكن لأحد أن يرجو أن يرضي الله الذي قتل ابنه الأقرب إليه؟ أم كيف يمكن لأحد أن يؤمن أن المسيح يترأف على من قتل أخاه؟ إنها مخاطرة عظيمة ولا مفر منها أن تثير كراهية البشر، بالإضافة إلى إثارة كراهية الله الآب والمسيح حاكم السماء. من خلال الاختباء، يمكن للمرء الهروب منهم لبعض الوقت؛ ولكن، مع ذلك، يقع المرء بالصدفة في أيدي أعدائه. وأين يمكن الفرار من الله الذي ظهرت له كل الأسرار؟ بأي تهور يمكن لأي شخص أن يأمل في الهروب من غضبه؟ لذلك حرصنا، بكل تنظيم ممكن، على تجنب أن يهلك الناس الذين التزمنا بهم لكي يحكمهم هذا الشر. لأن من لا يخشى أن يغضب الله عليه، لن يجدنا لطفاء وكرماء على الإطلاق؛ نرغب بالأحرى في معاقبة من يجرؤ على ارتكاب جريمة القتل بأقصى صرامة. لذلك، لئلا تتزايد الجريمة، وحتى لا ينشأ خلاف كبير جدا بين الناس، – حيثما حدثت جريمة قتل بإقناع الشيطان، يجب على المذنب أن يسارع على الفور إلى إصلاحه، ويجب، بكل سرعة، وصالح أهل الميت على الشر الذي فعله. وهذا ما نقرره بحزم، وهو أن أقارب الرجل الميت لن يجرؤوا بأي حال من الأحوال على الاستمرار في عداوتهم بسبب الشر الذي ارتكبوه، أو رفض التصالح مع من يسعى إليه؛ ولكن، بتعهدهم بإيمانهم، سيعقدون سلاما دائما، ولن يتأخر الرجل المذنب في دفع المبلغ. علاوة

=الذي اخترق صدره وخرج من الخلف من خلال كتف واحدة. ثم أمسك بالسيف مرة ثانية، وثقب صدره من الجانب الآخر، فسقط على الأرض ميتاً. أجد من الصعب أن أصدق أن هذا العمل الفظيع كان من الممكن أن يتم دون مساعدة الشيطان: لأن الجرح الأول كان كافياً لقتله، إلا إذا جاء الشيطان لمساعدته ليمنحه القوة لتنفيذ خطته الرهيبة حتى النهاية. نهاية. هرعت أمه إلى داخل المنزل وهي حزينة، وسقطت مغشياً عليها على جسد ابنها الذي فقدته، فيما كانت الأسرة كلها تنعي مصيره. فحمل إلى دير كورنون ودفن هناك. **ولم يوضع جسده بين الأموات المسيحيين ولم يُرنم له قداس**، ومن الواضح أن هذا المصير لم يلقه إلا لأنه ظلم أسقفه.

Gregory of Tours,4.39.

[٣٤٢] مرسوم الملك شارلمان الصادر عام ٨٠٢ ، البند ٣٢ ٠ انظر ملحق (٢) ٠

على ذلك، عندما يحدث ذلك، من خلال تأثير الخطيئة، أن يقتل أحد إخوته أو قريبه، فعليه أن يخضع نفسه على الفور للتكفير عن الذنب المفروض، وفقًا لما يقرره أسقفه، ودون أي تحايل. ولكن بمعونة الله سيسعى إلى تحقيق كفارته. ويدفع الغرامة عن القتيل حسب القانون ويصالح أقاربه بالكامل. وبعد أن تعهدوا بإيمانهم، لا يجرؤ أحد من الآن فصاعدا على بدء الأعمال العدائية. ومن يستهزئ بالإصلاح يحرم من ميراثه " ٠

جرائم التعدي وإحداث العاهات الجسدية :

وفر القانون السالي قدرا كبيرا من الاهتمام لحالات مختلفة من الإصابات الجسدية والتعويضات التي كان على الجناة دفعها للمضرورين وفقًا لخطورة الضرر الذي لحق بالفرد. وبالتالي، لتوجيه ضربة لرجل حر، يتم توفير تعويض في القانون ب ١٥ صولدي ٠ إذا كان المصاب رجلاً و٤٥ صولدي إذا كانت فتاة حرة أو امرأة. ولكن إذا أصيبت امرأة حرة حامل فإن مبلغ التعويض يزداد إلى ٦٠٠ صولدي. وإذا تسببت الضربة على الرأس في نزيف فإن الجاني يدفع للمصاب ١٥ صولدي، وإذا سقطت بعد الضربة العظام الثلاثة التي تغطي الدماغ فإن التعويض يبلغ ٣٠ صولدي [٣٤٣]٠

وقد نص القانون على ذلك في حالة الإصابة التي حدثت في منطقة الأضلاع أو البطن والتي نفذت إلى الأعضاء الداخلية، فإن المبلغ الذي يجب دفعه هو ٣٠ صولدي. ولكن إذا تقيحت الجرح ولم يلتئم فإن التعويض يزداد إلى ٥ر٦٢ صولدي، وللعلاج ينص القانون على ٩ صولدي إضافية. كذلك فإن التعويض عن ثلاث ضربات بعصا لم تسبب نزيفاً هو ٩ صولدي. ولكن إذا بدأ الدم يسيل من المنطقة المصابة، فيجب دفع ١٥ صولدي. وبالنسبة لثلاث لكمات، تم وضع شرط في القانون لتعويض ٩ صولدي[٣٤٤].

[٣٤٣] القانون السالي ١٧ ، القانون الكارولنجي ١٥ ٠
[٣٤٤] القانون السالي ١٧ (١-١٢)٠

يوفر قانون التعويضات الشخصية تعويضات كبيرة عن التسبب في ضرر جسدي دائم(عاهة مستديمة). على سبيل المثال، المبلغ الذي يجب دفعه مقابل الساق المقطوعة هو ٦٢½ صولدي ، ولكن إذا استمرت الساق معلقة في مكانها، ينخفض التعويض إلى ٤٥ صولدي من ناحية أخرى، بالنسبة للذراع المقطوعة، بغض النظر عما إذا كانت قد قطعت بالكامل من الجسم أم لا، وفقاً للقانون، يجب دفع ٥ر٦٢ صولدي. "وتعويض قطع الإبهام أو إبهام القدم خمسون صولدي (ولكن إذا بقي الإصبع معلقاً ٣٠ صولدي) ، والإصبع الثاني – ٣٥ صولدي، والإصبع الأوسط – ١٥ صولدي، والإصبع الرابع – ٩ صولدي، والإصبع الصغير – ١٥ صولدي ؛ ولكن إذا قطعت جميع الأصابع باستثناء الإبهام – ٤٥ صولدي. ويجب على الجاني أن يدفع عن اقتلاع العين ٦٢ ونصف صولدي؛ وعن جدع الأنف ٤٥ صولدي؛ وعن الأذن المقطوعة – ١٥ صولدي؛ وعن اللسان المقطوع بشرط فقد القدرة على الكلام – ١٠٠ صولدي؛ وعن السن ١٥ صولدي[٣٤٥].

ويستحق مبلغ مائة صولدي تعويضا للرجل الذي ثقب قضيبه بطريقة جعلته عديم الفائدة؛ ولكن إذا قطع العضو الذكري، فإن التعويض يكون ٢٠٠ صولدي – وهو مبلغ يعادل دية القتل المستحقة عن قتل فرنكي حر، ويضاف ٩ صولدي للعلاج. كما تم معالجة حالة خصي رجل صالي لأخر أو أمرأه حيث يكون التعويض ٢٠٠ صولدي هذا بالإضافة إلي تسعة صولدي للعلاج [٣٤٦]

وبالنسبة للعبيد العبيد، فإن التعويضات المستحقة تدفع لسادتهم. على سبيل المثال، من ضرب عبدا لشخص آخر ونتيجة لهذا لم يتمكن العبد من القيام بعمله لأكثر من ٤٠ يوما، يجب أن يدفع واحد صولدي[٣٤٧].

---

[٣٤٥] القانون السالي ١٩ – القانون الكارولنجي ١٦ ٠
[٣٤٦] القانون السالي – المراسيم الكتاب الأول - ٦٩ ٠
[٣٤٧] القانون السالي ٣٥ /٣ ، القانون الكارولنجي ٤/٦٦ ٠

السرقة :

في مقدمة القانون السالي ، صرح واضع القانون (الملك) بأن سبب تعديل قانون السرقة يرجع إلي زيادة الشرور الإنسانية مما أدي إلي زيادة الجرائم لذا كان من الضروري إعادة إصدار القانون ٠ وقد شدد القانون عقوبة السرقة بقوله أن كل من يثبت ضده جريمة السرقة يفقد حياته ٠ حصر القانون الأشياء محل السرقة وعلي نطاق واسع ومنها : سرقة والخمور[٣٤٨] والخنازير والقطيع[٣٤٩]والاغنام[٣٥٠]والماعز[٣٥١]والكلاب[٣٥٢]والطيور[٣٥٣]٠كذلك النحل[٣٥٤]والعبيد[٣٥٥]والمراكب[٣٥٦]والمطاحن[٣٥٧]والخيل[٣٥٨]والاجراس التي تربط بها ارجل القطيع[٣٥٩]، والعرج الذي يربط به رجل الجياد[٣٦٠]وأدوات الزراعة كشفرات المحاريث[٣٦١] والأشجار[٣٦٢] والأخشاب [٣٦٣] والثمار [٣٦٤]وشباك الصيد [٣٦٥]وحزام المرأة [٣٦٦]٠

---

[٣٤٨] القانون السالي ١٩/٣٧ ٠
[٣٤٩] القانون السالي ١٤/٣ ٠
[٣٥٠] القانون السالي ١/٤-٢ ٠
[٣٥١] القانون السالي ١/٥-٢ ٠
[٣٥٢] القانون السالي ٦ / ١-٤ ٠
[٣٥٣] القانون السالي ١/٧-١٣ ٠
[٣٥٤] القانون السالي ١/٨-٤ ٠
[٣٥٥] القانون السالي ١/١٠-٧ ٠
[٣٥٦] القانون السالي ٢١ ٠
[٣٥٧] القانون السالي ٢٢ ٠
[٣٥٨] القانون السالي ١/٣٨-١٤ ٠
[٣٥٩] القانون السالي ١/٢٧-٣ ٠
[٣٦٠] القانون السالي ٤/٢٧ ٠
[٣٦١] القانون السالي ١٣/٧ ٠
[٣٦٢] القانون السالي ٧/٢٧ ٠
[٣٦٣] القانون السالي ١٢/٢٠ ٠
[٣٦٤] القانون السالي ٢٠/٢٧
[٣٦٥] القانون السالي ٢٧/٢٧ ٠
[٣٦٦] القانون السالي ٣٤/٢٧ ٠

ويلاحظ علي النصوص التي تنظم أحكام السرقة اختلاف التعويضات المقررة حسب:

أولا : عمر الحيوانات والطيور محل السرقة باعتبارها رضيعة أو في مرحلة عمرية معينة ٠

ثانيا : طريقة السرقة : سواء أكانت عن طريقة الكسر والدخول إلي أماكن مغلقة كالمنازل والمزارع والزرائب وغيرها أو عن طريق اصطناع مفتاح[٣٦٧]٠أم تمت عن طريق المكر والدهاء أو خلسة[٣٦٨]أو عن طريق دمغ الحيوانات brands حتي لايستطيع صاحبها التعرف عليها[٣٦٩] ٠

ثالثا : صفة السارق : فرق القانون في العقوبة المقررة علي السرقة حسب صفة السارق فيما إذا كان له حيازة علي الشيء المسروق (خيانة الأمانة) مما يسهل له سرقتها ٠وفيما إذا كانت السرقة قد تمت عن طريق عصابة مكونة من عدد كبير من الأشخاص ٠

رابعا : عدد وكمية الأشياء المسروقة : فرقت النصوص القانونية في التعويض حسب عدد محل السرقة (ثلاثة خنازير أو أكثر) وأشارت بعض النصوص إلي التساؤل عما إذا تبقي شي بعد السرقة من محله ٠ في حين أن نصوص أخري أشارت إلي السرقات التي تمت عن طريق حمل السارق الشي المسروق علي ظهره ، أم عن طريق الحمل علي عربة[٣٧٠] ، مما يشير إلي كثرة الكمية المسروقة وسهولة نقلها ٠

خامسا : نوع السرقة : حيث فرقت النصوص عما إذا كان محل السرقة ذكرا أم أنثي من الحيوانات أو الطيور، وبعض النصوص فرقت في التعويض حسب صفة خاصة في الشيء المسروق مثل سرقة الكلاب المدربة علي الصيد ، أو الكلاب المخصصة لتتبع الأثر ٠ وكذلك بالنسبة للعبيد هل من العبيد المدربين علي العمل بالمنازل ، أو الحدادة ، أو تربية الجياد ورعاية الإسطبلات أو غير ذلك من الصفات الخاصة ٠

---

[٣٦٧] القانون السالي ٥/١١ ٠

[٣٦٨] القانون السالي ٧/٢٧ ٠

[٣٦٩] القانون السالي ٣/٩ ٠

[٣٧٠] القانون السالي – ١٢/٢٦ ٠

سادسا : صفة المالك للشيء المسروق : هل من الأفراد العاديين ، أو الملك [٣٧١]٠ أو التابعين إليه أو الكنيسة ٠

سابعا : وقت السرقة : مثل مانص عليه من ل الكلاب المربوطة بعد شروق الشمس٠

ثامنا : مكان السرقة : هل تمت السرقة في مكان مغلق من عدمه ، أو حدثت في مزرعة أو غير ذلك ٠ وتزداد خطورة السرقة كلما توغل اللص في ممتلكات المالك. إن التوغل في مكان مغلق هو الأخطر على الإطلاق[٣٧٢]٠

تاسعا : قيمة محل السرقة ، فقد فرقت النصوص بين الأشياء المسروقة بقيمة دينارين أو خمسة أو أربعين دينارا [٣٧٣]٠

وبجانب جرائم السرقة سالفة الذكر ، نص القانون علي سرقة المنفعة في حالة قيام شخص باستعمال مركب للتنقل إلي الجهة الأخرى من النهر بدون أذن صاحبه(٣ صولدي)[٣٧٤] وكذلك الصعود علي ظهر الحصان وركوبه بدون قصد من إرادة المالك ٠ وفي تلك الأحوال يسأل المتعدي عن التعويض (٣٠ صولدي) ٠

كما عالج المشرع حالة الشروع في السرقة ، فنص علي أنه إذا هاجم شخص أخر علي الطريق بقصد سرقته ،ولكن تم مقاومته من قبل الشخص ، فإنه يعد مسئولا عن تعويضه إذا ثبت ذلك في حقه (٥ر٦٢ صولدي) [٣٧٥]٠

وقد منح المشرع مالك الشيء المسروق حق تتتبع تلك الأشياء ، فإذا وجدها في خلال ثلاثة أ يام بعد تتبع أثارها ، وأدعي الحائز أنه أشتراها أو قايض عليها ، فيكون للمالك حيازتها عن طريق الغير ، علي أن يلتزم الحائز بردها إليه ٠ ولكن إذا لم يكن يريد حيازتها عن طريق

---

[٣٧١] القانون السالي – ٣/١١ ٠

[372] **Catherine Fischer Drew,** Op.cit., p.233.

[٣٧٣] القانون السالي ١١ /١-٥ ٠

[٣٧٤] القانون السالي ١/٢١ ٠

[٣٧٥] القانون السالي ١١/١٧ ٠

الغير ولم يرغب في اللجوء إلي المحكمة ، وحاول أخذها عن طريق القوة ، فإنه يكون مسئولاً عن دفع (٣٠ صولدي) مع رد الحيوانات وقيمة استعمال الوقت [٣٧٦] ٠

فإذا أتهم شخص أخر بسرقة ، فيجب أثبات ذلك من خلال ١٢ شخص يتم اختيار نصفهم عن طريق المتهم بالسرقة ، فإذا ثبت ضده ، فإن كان له وسيلة للتعويض وإلا عرض علي أقاربه في ثلاثة محاكم ، وإلا فقد حياته ٠ فإذا حاول أحد إخفاء اللص ، أو يدفع التعويض سرا بدون حكم قضائي ، فإن كلاهما يعاقب سواء من قبل التعويض أو من دفعه ويعدان في حكم اللصوص

وأكد القانون علي أنه إذا أتهم الرجل الحر بالسرقة ، فإنه يذهب إلي المحنة عن طريق الماء الساخن ، فإذا تلوثت يديه أي حرقت وثبت بذلك السرقة ، فإنه يدفع تعويضا للسرقة التي أتهم بشأن٠ أما إذا كان من العبيد فيطلب من سيده إحضاره إلي المحكمة في خلال ١٢ يوما، فإن كانت التهمة محل شك فيرسل العبد إلي المحنة عن طريق القرعة ٠ فإذا لم يحضر إلي المحكمة بعذر مقبول ، فينظر في أمره مرة أخري خلال عشرين يوما ٠ علي أن يحضر المدعي ثلاثة شهود مثله في المحكمة وثلاثة أخرون يتم اختيارهم من قبل الذي يقدم اليمين بالمحكمة وفقا للقانون السالي ٠

وقد تحدث القانون كذلك عن الذي يحتجز أحد الحرفين بطريقة غير قانونية ، ولم يفرج عنه خلال أربعين يوما ، فإنه يعد لصا ٠

وقد حمل **القانون المائة مراقبة اللصوص والإمساك بهم** من مملكة إلي أخري [٣٧٧]، وعدم التآمر معهم وفي حالة الإخلال بذلك يلتزم المائة بتعويض الخاسر للملكية القيمة كاملة مع متابعة اللص ، فإذا ظهر في مائة أخري فيجب إعادته ، فإذا أهملوا فيتم اتهامهم ودفع

---

[٣٧٦] القانون السالي ١/٣٧-٢ ٠

[377] **Julius Goebel Jr** , op.cit., Pp.67-68.

تعويض قيمته ١٥ صولدي٠ هكذا يكون المجني عليه قد أستلم التعويض من المائة التي هرب منها اللص ، فإذا وجد في الجوار فإن الذي ضبط اللص يستلم نصف التعويض[٣٧٨] ٠

إما حيازة الأشياء المسروقة ، فقد جعلها القانون كجريمة السرقة ذاتها ٠ فإذا وجدت الأشياء المسروقة في منزل محكم الغلق ، فإن مالك المنزل يدفع تعويضا فدية لحياته ٠ وخص القانون بعض العبيد كعبيد الكنيسة أو الخزانة العامة المتهمين بالسرقة فإنهم يذهبون إلي المحنة عن طريق القرعة أو الاستئناف إلي مجلس الشعب People ، فإن ثبت الاتهام يكون العبد محلا للعقاب ٠ من جهة أخري ، يتحمل سيد العبد فراره قبل المثول في المحنة ،وخاصة إذا كان هناك تآمر بين العبد وسيده علي عدم الحضور إلي المحكمة ٠

وثمة تطور لاحق خطير بشأن السرقة والعقوبات المقررة علي اللصوص في عهد الملك شيلديبيرت الثاني الذي قام بعد بضع سنوات من حكمه، بتطوير مفهوم العار إلى أداة فعالة حتى بدون فعل مثبت، وأسس إجراء أكثر قابلية للتطبيق لأنه كان موجها للإنفاذ المحلي. نص مرسومه على أنه فيما يتعلق بـ "اللصوص" و "المجرمين"، إذا أعلن خمسة أو سبعة رجال ذوي سمعة طيبة (bona fidei) تحت القسم أن مثل هذا الشخص مجرم محترف (criminosus)، أنه سرق بدون قانون فيجب أن يموت بدون قانون[٣٧٩]. لضمان تنفيذ هذه العقوبة، يستمر القانون في القول بأنه إذا أدين القاضي بإطلاق سراح لص بمجرد القبض عليه، فيجب أن يفقد حياته، مما يشير بشكل غامض إلى أن واجب الإعدام يقع على عاتق القاضي. في الفصل التالي، والذي ربما تم تشريعه لاحقًا، تم النص أيضا على أنه حيثما يسمع القاضي (أي بإعلان الرجال السبعة) عن مجرم، يجب عليه أن يذهب إلى منزله ويأمر بتأمينه. ثم إذا كان السجين حرا ذا صفة (فرنجي)، فيجب إحضاره أمام الملك ، ولكن إذا كان شخصا أقل، فيجب إعدامه على الفور[٣٨٠]٠

---

[٣٧٨] القانون السالي - مرسوم الملك كلوتير (٣) ٨٤ ٠

[٣٧٩] حيث ورد في القانون "" "لقد أقمنا هذا العهد لحفظ السلام باسم الله، ونتمنى أن يتم الالتزام بهذه الأمور الموصوفة إلى الأبد؛ وليكن معلومًا أنه إذا تجرأ أي قاضٍ على انتهاك هذا المرسوم، فسوف يكون عرضة لخسارة حياته" ٠

[٣٨٠] جاء فيه " العهد الذي أصدره الملكان تشيلدبرت وكلوتار لحفظ السلام " نظرًا لأن جنون الكثيرين يتزايد ورعب الشر ينمو، فمن الضروري [إصدار هذا المرسوم] حتى يمكن إعادة إرساء النظام الجيد. لذلك، وفي

إن هذا النظام أقرب إلى نظام العار الروماني لأنه قسم الرجال ذوي السمعة الطيبة، على الرغم من كونه مجرد بيان لحقيقة، يعمل كملاحظة ويحل محل الحكم. وهو يمضي إلى أبعد من أي نظام سابق لأن حقيقة العار المثبتة لا تمنح المجرم من الطبقة الدنيا حتى الحق في المحاكمة، ولكن المجرم يحصل على حكم من التاج. لا يمكن للتاج أن يزعج نفسه بالأعمال التافهة، ولكن الرجل ذو السمعة الطيبة، لأنه لا ينطوي على أي جريمة بل على سمعة سيئة فقط [٣٨١] ٠

أخيرا اتخذ هذا الاتجاه شكلاً قانونيا في عهد لويس المتدين ، حيث أمر بأن الرجل المتهم بالسرقة لأول مرة يمكنه تبرئة نفسه بالقسم، ولكن بعد ذلك إذا اتهمه اثنان أو ثلاثة، فلا يمكنه الدفاع إلا عن طريق القتال بالهراوات والدروع[٣٨٢].

ويذهب البعض إلي أنه في الفترة التي كان فيها القانون السالي يعامل السرقة باعتبارها خطأً خاصا لا يخضع إلا للغرامة، كانت المراسيم الملكية Capitularies تجعلها بالفعل انتهاكا حقيقيا للسلام العام، وتعاقب عليها بشدة؛ كان اللص يقتلع عينه؛ وفي حالة ارتكاب جريمة ثانية يقطع أنفه؛ وفي حالة ارتكاب جريمة ثالثة يحكم عليه بالإعدام. حافظت العادات في العصور الوسطى، بشكل عام، على هذا النظام، ولم تدخل أي تغيير إلا فيما يتعلق بطريقة التشويه؛ وبالتالي فإنه وفقًا لنوع الحيوان المسروق، يحكم على اللص بالإعدام، أو تقتلع عينه، أو يقطع أنفه. ولكن علاوة على ذلك، عاقبت العادات بعض السرقات (حتى عندما لا يقبض على الجاني متلبسا بالجريمة) بقسوة خاصة؛ "لقد فرضوا عقوبة الإعدام، مع مصادرة الممتلكات، وفقًا لظروف الجريمة أو رتبة الأشخاص، للسرقة ليلاً، أو بالعنف، أو من قبل خادم من سيده، أو من قبل تابع من سيده. وعلى العكس من ذلك، كانت السرقات تعاقب بالإعدام ٠

=حضورنا وكبار الشخصيات (الرؤساء) في القصر الفرنجي، فقد صدر مرسوم بأن كل من يثبت أنه لص بعد هذا المرسوم [يصدر] يفقد حياته. القانون السالي – صدر المرسوم الثاني ٠

381 **Julius Goebel Jr.,** op.cit.,, P.75.
382 **Ibid**., p. 79.

السب والقذف :

في العصور الوسطى كانت سمعة الشخص غالبا هي الدليل الوحيد على قدراته وشخصيته الأخلاقية. علاوة على ذلك، كانت السمعة العامل الأكثر أهمية في النزاعات القانونية. نظرا لعدم وجود شرطة ولا محققين ولا قدرة على جمع الأدلة، كانت المحاكمات الجنائية تعتمد على سمعة الشخص.

لذلك نص القانون علي أن كل من أطلق علي شخص ، بأنه شاذ جنسيا ، أو جبان (الق درعه في الحرب) أو مغطي بالروث ، أو ثعلب ، أو أرنب أو كاذب أو واشي أو أطلق علي امرأة أنها عاهرة يكون مسئولا عن التعويض[٣٨٣] ٠ويلاحظ أن أعلي قيمة في التعويض هي سب امرأة بالعاهرة (٤٥ صولدي) ثم اطلاق صفة الواشي أو الكاذب (١٥ صولدي)[٣٨٤]٠

الخطف والاغتصاب :

كانت ظاهرة الخطف من الظواهر المستمرة في المجتمعات الجرمانية القديمة ، واستمرت كذلك في حكم الدولة الميروفنجية[٣٨٥] وقد تضمن القانون السالي عددا من النصوص التي تتحدث عن خطف الفتيات ولكنها لاتشير صراحة إلي قيام المختطفين بالجماع مع المخطوفات[٣٨٦] ٠وقد نص القانون السالي علي أنه في حالة قيام ثلاثة رجال بخطف فتاة من منزلها أو محل عملها فإن ثلاثتهم يعد مسئولا عن دفع التعويض اللازم (٣٠ صولدي) ،

---

[٣٨٣] القانون الكارولنجي (٧٠)

[٣٨٤] القانون السالي ١٠/١-٧ ٠

[٣٨٥] يحدثنا جريجوري عن تشوبا Chuppa الذي جمع بعض رجاله وحاول أن يخطف ابنة باديجيسل Badegisel، أسقف لومان Le Mansالراحل، كعروس له٠ ومع مجموعة من أتباعه، اقتحم منزلًا ريفيًا في ماريل Mareil لتنفيذ خطته، ولكن عندما سمعت والدة الفتاة، ، بخططه، جمعت خدمها وخرجت ضده. وقُتل العديد من رجال تشوبا. ونجا هو نفسه، لكن الأمر كان مشينًا للغاية..**Gregory of Tours,10.6.**

[386] **Evzi Burhan Ayaz**, Punishment For Violent Crimes : Aggression And Violence in The Early Germanic Codes, Thesis İhsan Doğramacı Bilkent University, 2017, pp.94-95.

فإن كان من أشترك في الخطف يحمل أسلحة(كالأسهم) فإنه يدفع بجانب التعويض الأساسي تعويضا إضافيا (٣ صولدي) ٠ فإن كانت الفتاة في حماية الملك ارتفع قيمة التعويض (٥ر٦٢ صولدي) فإن كان الفاعل من خدم الملك أو نصف الأحرار فإنه يسلم إلي أهل الفتاة[٣٨٧] ٠

وقد أهتم القانون بحالة الخطف التي تتم لأشخاص ونقلهم عبر البحر خارج البلاد[٣٨٨]، فنص علي أن " "إذا اختطف أحد عبدا لآخر، أي إذا أخذه احتيالاً بعيدا عن عبودية سيده، وقاده عبر البحر أو إلى منطقة أخرى، وهناك وجده سيده، فليذكر في محكمة عامة (in mcdlopublico) الرجل الذي اختطفه من موطنه الأصلي، وليشهد سيده هناك ثلاثة شهود[٣٨٩]. ومرة أخرى عندما يتم استدعاء العبد من عبر البحر أو من أي منطقة، يجب أن يذكر في محكمة أخرى الرجل الذي اختطفه، ويجب أن يكون هناك ثلاثة شهود أيضا. وليتم ذلك بنفس الطريقة في محكمة ثالثة بحيث يكون هناك تسعة شهود يمكنهم أن يقسموا أنهم سمعوا هذا العبد يتحدث بنفس الطريقة عن خاطفه. وبعد ذلك، يكون من خطف الرجل ملزما بدفع ألف وأربعمائة دينار (أي خمسة وثلاثين صولدي) بالإضافة إلى إعادة العبد المتنازع عليه بالإضافة إلى دفع ثمن الوقت الذي ضاع فيه عمله. ومع ذلك، يجب عليه مع هذا الشرط أن يذكر أسماء الرجال وقراهم (villarum) بنفس الطريقة في جميع المحاكم الثلاث.٣. إذا اختطف أي شخص أو باع رجلاً حرا ثم أعيد بعد ذلك إلى وطنه، يكون [الذي اختطفه] ملزما بدفع أربعة

---

[٣٨٧] القانون السالي ١٣/١-٩ ٠

[٣٨٨] يري البعض أن النص يشير إلى تبني مفهوم القانون الروماني للانتحال، والذي تم التعامل معه على نطاق واسع في قانون فابيا للانتحال Lex Fabia de plagiariis (الذي يعود تاريخه على الأرجح إلى أوائل القرن الأول قبل الميلاد). ووفقاً لثيودور مومسن، فإن الانتحال يشير إلى الافتراض الاحتيالي لحق السيادة إما على مواطن روماني أو حريته ضد إرادته، أو على عبد ضد إرادة مالكه. وبالتالي فإن قانون فابيا يحمي حرية وحقوق الملكية للمواطنين الرومانيين وحدهم، وتعكس الإجراءات المنصوص عليها في القانون هذا التحذير. **انظر :**

Lukas Bothe, op.cit.,p.80.

[٣٨٩] القانون السالي ٣٩ ، القانون الكارولنجي (٤٣)٠

آلاف دينار (أي مائة صولدي). ٤. إذا باع أي شخص رجلاً حرا ولم يعد بعد ذلك إلى ممتلكاته في وطنه، يكون [الذي باعه] ملزما بدفع ثمانية آلاف دينار (أي مائتي صولدي)[٣٩٠].

إن النهج الذي اتبعه القانون السالي في التعامل مع جرائم الخطف يذكرنا إلى حد كبير بالبلاجيومplagium الروماني، كما يوحي تصنيف العقوبات المفروضة على العبيد والأحرار. فقد كان اختطاف العبيد خاضعاً ضمناً لتشريع السرقة في القانون السالي، حيث كانت الغرامة البالغة ٣٥ صولدي التي فرضت على العبد المختطف والمباع عبر البحر في القانون السالي مستحقة أيضاً على العبيد الذين قتلوا أو سرقوا في ظروف أقل بشاعة. ولكن قبل أن يتسنى استخراج هذه الغرامة، كان يتم استخدام إجراء قانوني معقد لتحديد الخاطف. فإذا تم أخذ العبد إلى الخارج ووجده سيده السابق هناك، كان يتعين عليه أن يندد بخاطفه أمام تسعة شهود في ثلاث جلسات لاحقة للمحكمة، وهو أمر محير على جانبي البحر. ولكن إلى أي مدى كانت هذه العملية واقعية؟

يقترح البعض أن ينظَر إلى هذا القانون في سياق السيادة الفرنجية التي مارستها على الساحل الجنوبي لإنجلترا، وبالتالي فهو يعترف بالمطالبة الفرنجية الطموحة بفرض سلطتها في المحاكم على جانبي القناة. ويقترح أخر إلي أن المقصود بعبارة "عبر البحر" ببساطة هو "النقل البحري" بدلاً من أن تعني في الواقع "خارج البلاد". وفي كل الأحوال، يحتاج المرء إلى شرح المنطق القانوني وراء العبارة. كانت فكرة بيع المختطف في الخارج تستند إلى فكرة مفادها أن ذلك يجعل عودته غير محتملة، وبالتالي يستلزم إفلات الخاطف من العقاب تقريبا. ووفقا لرئيس أساقفة القسطنطينية، جون كريسوستوم (حوالي ٣٤٧-٤٠٧)، كان الأطفال المختطفون غالبا ما يتم إحضارهم إلى شواطئ بعيدة، وهو تكتيك استراتيجي ولكنه قاس طبقه تجار الرقيق غير الشرعيين حوالي عام ٤٠٠ من أجل تقليل فرص اكتشافهم[٣٩١].

---

[٣٩٠] القانون السالي ٣٩ / ٢-٤ .

[391] **Lukas Bothe**,op.cit.,p.81.

أما بالنسبة للاغتصاب، فقد تم تناوله بإيجاز ، في حالة إذا هاجم أي شخص فتاة مخطوبة ومارس الجنس معها بالقوة (gangichaldo)، فإنه يكون مسؤولاً عن دفع ١٠٠ صولدي، وهو ما يعادل نصف الدية للمرأة الحرة .كان القانون ينظر إلي الجريمة باعتبارها من أبشع الجرائم ٠ لذلك صدر مرسوم ملكي نص علي أنه من يتجرأ على ارتكاب الاغتصاب raptus، وهي جريمة خطيرة للغاية، سيعاني من خسارة حياته؛ وكل من يجرؤ على مخالفة المرسوم الملكي يجب أن يرسل أولاً إلى القاضي الذي يقع في دائرته (pago)؛ ويجب على هذا القاضي الذي يجمع المساعدة أن يقتل المغتصب (raptor) أو يحظره (forbatuos). وإذا لجأ إلى كنيسة، فيجب أن يسلمه الأسقف دون صلاة ويرسل إلى المنفى. وإذا وافقت المرأة على الاستيلاء عليها (raptum)، فيجب إرسالهما إلى المنفى [إذا لجأتا إلى كنيسة]؛ وإذا تم القبض عليهما خارج الكنيسة، فيجب قتلهما معا ويجب أن يستحوذ أقاربهما الشرعيون أو المحكمة على ممتلكاتهما[٣٩٢].وقد نصت القوانين اللاحقة علي أنه إذا اغتصب رجل محرَّر امرأة محرَّرة لرجل آخر، فإنه يكون ملزما بدفع ثمانمائة دينار (أي عشرين صولدي).ولكن إذا كانت المرأة حرة فيجب عليه أن يصالح بحياته[٣٩٣].

السحر والشعوذة والتسميم :

كان المجتمع الفرنجي كالمجتمعات القديمة علي وجه العموم والجرمانية علي وجه الخصوص يفرد مكانا واسعا للسحر والعرافة ٠ وتشهد المقاطع المجمعة من سير القديسين والقانون على وجود السحرة والمشعوذين على كل مستوى من مستويات المجتمع. ففي فرنسا في القرن السادس كان القروي الذي يمرض يلجأ أولاً، وكأن هذا هو الشيء الطبيعي، إلى

[٣٩٢] القانون السالي ، المرسوم الثاني (مرسوم شيلديبرت) ٢/٢ ٠
[٣٩٣] القانون السالي ،المرسوم الرابع ١٣٠ / ١-٢ ٠

شخصية تحمل لقب هاريولي hariolus أو المشعوذ. وكان من الممكن العثور على مثل هؤلاء الممارسين حتى في الأديرة أو في المحاكم[٣٩٤].

وقد وردت بعض الحالات في الحوليات التاريخية لتلك الفترة وخاصة في تاريخ جريجوري التوري ٠ وفقًا لجريجوري ، كانت "عادة الفلاحين" (mos rusticorum) هي التي حفزت والدي الابن الذي كان مسكونا بالشياطين أثناء الصيد مع والده. كان الحل الذي توصلوا إليه هو الحصول على "ربطات وجرعات له" (ligamenta ei et potiones) من سورتيليجي sortilegi وهاريولي[٣٩٥] harioli ، وعندما انهارت زوجة أحد عبيده بعد العمل في الحقول، قام الهريولي بتشخيص المشكلة على أنها هجوم شيطان منتصف النهار ووصف لهم ربطات عشبية وتعاويذ ٠ وعندما أصيب عبد آخر من عبيد جريجوري بمرض معوي خطير أثناء سفره مع الأسقف، أحضر زملاؤه العبيد "هاريولي معينا". "تمتم بالتعاويذ وألقى القرعة وعلق التمائم" حول عنق المريض. ولكن لم يكن الفلاحون وحدهم هم من استخدموا مثل هذه الآليات: كان الدوق جونترام بوسو "يستخدم الهريولي والقرعة كثيرا، راغبا في معرفة المستقبل منها"[٣٩٦].

---

394 **Alexander Murray** ,Missionaries and Magic in Dark-Age Europe, Past & Present, Aug., 1992, No. 136 (Aug., 1992),pp.178-188.

٣٩٥ **هناك الكثير من المفردات والمسميات للسحرة والمشعوذين نذكر منها :**
sortilegi, auruspices, tempestarii, caragii, divini, [h]arioli, vaticin- atores, strigae, phitonissae (quae et ventriloquae), malefici and vene- fici, quasi-synonymous couples like divinas, id est pitonissas, or veneficos necne idolorum cultores.Ibid. p.188.

396 **William E. Klingshirn**, Magic and Divination in the Merovingian World , In The oxford Handbook of Merovingian World Edited by Bonnie Effros and Isabel Moreira , Oxford University Press 2020,p.970. **Gregory of Tours**., 9.10.

برغم أن جريجوري يذكر أحياناً ممارسين أكثر تخصصا، مثل النساء الملهمات pythonissae اللاتي يعتقد أن قواهن في التنبؤ مستمدة من الوحي المباشر[٣٩٧] فإن معظم عرافين جريجوري قدموا علاجات عملية بالإضافة إلى المعلومات المخفية. وكان هذا صحيحا أيضا بالنسبة للرجال المقدسين المتجولين الذين اختارهم باعتبارهم "عرافين" و"مسيحين " كاذبين[٣٩٨] في عام ٥٨٠، تم العثور على الرجل حامل الصليب الذي اكتشف لاحقًا أنه العبد

---

[397] **Gregory of Tours**., 5.14., 7.44.

[٣٩٨] **يقول جريجوري** "في بلاد الغال، هاجم الطاعون الدبلي ٠٠ كما أصابت المجاعة الرهيبة أنجيه ونانت ولومان. كانت هذه بداية الأحزان، كما قال ربنا في الأناجيل: ""وستكون مجاعات وأوبئة وزلازل في أماكن مختلفة"". لأنه سيقوم مسيحيون كذبة وأنبياء كذبة، وسيظهرون آيات وعجائب في السماء، ليغووا، لو أمكن، حتى المختارين"". وهذا بالضبط ما حدث في هذا الوقت. ذهب رجل من بورج إلى غابة لقطع بعض الأخشاب التي كان يحتاجها لعمل كان قد بدأه. هاجمه سرب من الذباب، ونتيجة لذلك أصيب بالجنون وظل على هذا الحال لمدة عامين كاملين. يمكننا أن نتخيل بسهولة أن هذا كان نوعًا من المكائد الشريرة من الشيطان. تجول في المدن المجاورة ثم شق طريقه إلى مقاطعة آرل. وهناك لبس جلود الحيوانات وقضى وقته في الصلاة ٠٠٠كان يصلي كأنه راهب. ولكي يشجعه الشيطان على خداعه، أعطاه قوة التنبؤ بالمستقبل. ونتيجة لذلك، غادر آرل وانتقل من تلك المقاطعة، بقصد ممارسة خداع أعظم. وفي النهاية وصل إلى منطقة جافولس، وهناك أعلن عن نفسه كشخص ذي أهمية كبيرة، حتى أنه ذهب في النهاية إلى حد التظاهر بأنه المسيح. واصطحب معه امرأة تظاهرت بأنها أخته وأطلق عليها اسم مريم. وتجمعت حشود كبيرة من الناس لرؤيته وأخرجوا مرضاهم. ووضع يديه عليهم، ليعيد لهم صحتهم. وأعطاه أولئك الذين تجمعوا حوله ملابس وهدايا من الذهب والفضة. وكل هذا سلمه للفقراء، مما ساعده في خداعه. كان يرقد على الأرض، ويصلي بعد =الصلاة، مع المرأة ٠٠ ثم يقف على قدميه ويخبر أولئك الذين يقفون حوله أن يبدأوا في عبادته مرة أخرى. لقد تنبأ بالمستقبل، وتنبأ بأن البعض سيصابون بالمرض، وأن آخرين سيعانون من البلاء، بينما وعد قلة منهم بالحظ السعيد. وقد فعل كل هذا من خلال أساليب شيطانية وحيل لا أستطيع تفسيرها. لقد خدع عددًا كبيرًا من الناس، ليس فقط من غير المتعلمين، بل وحتى الكهنة في الرهبانية. لقد تبعه أكثر من ثلاثة آلاف شخص أينما ذهب. ثم بدأ يسرق ويسلب من يلتقيهم على الطريق، ويعطي الفقراء والمحتاجين كل ما يأخذه. انتقل إلى جوار لو فيلاي ثم شق طريقه إلى لو بوي. هناك خيم حول الكنائس المحلية مع جيشه من أتباعه. رسم نوعًا من خط المعركة واستعد لمهاجمة أوريليوس، الذي كان في ذلك الوقت أسقف الأبرشية. أرسل رسلًا ليعلنوا قدومه، رجال رقصوا عراة وقفزوا. لقد غضب الأسقف تمامًا. اختار بعضًا من أشد خدمه صرامة وأمرهم بالذهاب ومعرفة ما يعنيه كل هذا. "فأنحنى أحد هؤلاء، وهو الرجل المسؤول، كأنه يريد أن يقبل ركبتي الرجل، ثم أمسكه بقوة. وأمر بإمساكه وتجريده من ثيابه؛ ثم استل سيفه بنفسه وقطعه حيث كان واقفًا. وهكذا سقط ومات هذا المسيح، الذي يستحق أن يُدعى المسيح الدجال. وتشتت أتباعه جميعًا. وتعرضت مريم للتعذيب وكشفت عن كل شيء٠ **Ibid**.,9.6., 10.25.

الهارب للأسقف أميلوس من بيجور Amelius of Bigorre ومعه تمائم مصنوعة من النباتات وأجزاء غير صالحة للأكل من الحيوانات البرية: أسنان الخلد وعظام الفئران ومخالب الدببة والدهون ربما كان من المفترض أن تستخدم هذه، جنبا إلى جنب مع قوارير الزيت المقدس التي كان يحملها، لعلاج المرضى. وبعد سبع سنوات، لفت ديسيديريوس من بوردو Desiderius of Bordeaux الانتباه لشفائه للمشلولين. وفي عام ٥٩١، قام رجل اعتقد جريجوري أنه من بورج، برفقة امرأة تدعى ماري، بشفاء المرضى وتوقع "الأشياء المستقبلية"، بما في ذلك الأمراض والخسائر المالية والصحة الجيدة.

ينطبق نفس التنوع في المهارات على ممارسي السحر في جريجوري. فقد اعترفت فتيات باريس اللواتي استجوبتهن الملكة فريدجوند بشأن وفاة ابنها ثيودريك – من حالة زحار يزعم أنها ناجمة عن السحر[٣٩٩] – تحت التعذيب بأنهم تسببوا في وفاة العديد . لكنهم قدموا

[٣٩٩] كان الحكام يتخذون من الوسائل غير القانونية للدفاع عن أسرهم ضد السحر ، ومن ذلك ماروي عن جريجوري التوري " أُعلن للملكة أن ابنها الصغير ثيودريك، الذي توفي ، قد انتُزع منها بالسحر والتعاويذ، وأن موممولوس Mummolus الوالي Prefect ، الذي كانت تكرهه منذ زمن طويل، متورط في هذا٠ ويبدو أن الحقيقة كانت أنه عندما كان موممولوس يتناول العشاء في منزله، كان أحد أفراد البلاط يندب وفاة طفل عزيز عليه مؤخرًا بسبب الزحار dysentery. فأجاب الحاكم: "سأحتفظ دائمًا بعشبة معينة لها هذه الخاصية، وهي أنه إذا شرب أي شخص مصاب بالزحار خليطًا منها، فإنه يشفى على الفور، مهما كان مرضه ميئوسًا منه". وقد أُبلغت الملكة فريدجوند بهذا، فغضبت بشدة ٠ فأمرت بجمع عدد من ربات البيوت الباريسيات، وعذبتهن بالأدوات والسياط ، وأجبرتهن على العمل كمخبرات. واعترفن بأنهن ساحرات وأدلين بشهادتهن على أنهن مسؤولات عن العديد من الوفيات ٠ ثم أضافوا شيئًا لا يصدق تمامًا: "لقد ضحينا بابنك، أيتها الملكة، لإنقاذ حياة موممولوس". ثم أمرت فريدجوند بتعذيب هؤلاء البائسين بطريقة أكثر وحشية، حيث قطعت رؤوس البعض، وأحرقت البعض الآخر أحياء، وكسرت عظام الباقين على العجلة ٠ ذهبت للإقامة مع الملك شيلبيريك لفترة من الوقت في قصرهم في كومبيين، وهناك كشفت له كل ما قيل لها عن الحاكم. أرسل شيلبيريك على الفور رجاله للقبض على شخص موممولوس. استجوبوه، وحملوه بالسلاسل ووضعوه تحت التعذيب. ثم قيدوا يديه خلف ظهره، وعلقوه من عارضة خشبية وسئلوا عن هذه السحر. أنكر أنه يعرف أي شيء عنها. اعترف بشيء واحد: أنه تلقى كثيرًا من هؤلاء النساء المراهم والجرعات التي كان من المفترض أن تجلب له حظوة الملك والملكة. وعندما أنزلوه، استدعى الملك أحد الجلادين وقال له: "قل للملك يا سيدي إن ما تفعله بي لا يسبب لي أي ألم". وعندما سمع الملك هذا، قال: "لا بد أن يكون هذا ساحرًا، إذا لم تؤذيه العقوبة التي ننزلها به". ثم وضع موممولوس Mummolus على الرف ثم جلده بسياط ثلاثية حتى استنفد الجلادون طاقتهم تمامًا. وبعد ذلك، تم دق الشظايا تحت أظافر أصابع يديه وقدميه. وهكذا استمرت الأمور: أخيرًا، في اللحظة التي كان السيف على وشك قطع رأسه، منحته الملكة فريدجوند حياته٠ ثم تلا ذلك إهانة ربما كانت أسوأ من الموت

أيضا إلى الحاكم موممولوس التسميات والجرعات التي تمكن من خلالها من كسب ود الملك والملكة[٤٠٠]. ولعلها كانت أيضاً مصدره للأعشاب التي كان يتفاخر بأنها قادرة على علاج حتى الحالات الشديدة من الزحار عند شربها[٤٠١].

وقد أهتمت نصوص القانون السالي بمعاقبة من يقوم بأعمال السحر والشعوذة إذا ثبت قيامه بذلك٠لذلك أوجب القانون علي كل من يدعي أن شخصا يقوم بأعمال الشعوذة بأن يحضر أدوات الشعوذة التي يستعملها المشعوذ وإلا كان مسئولاً عن دفع التعويض اللازم

=نفسه٠ تم مصادرة جميع ممتلكاته؛ ووضع على عربة وأرسل إلى بوردو، مسقط رأسه٠ وفي الطريق أصيب بسكتة دماغية. **Gregory of Tours, 6.35.**

[٤٠٠] كان الحكام يتخذون من الوسائل غير القانونية للدفاع عن أسرهم ضد السحر ، ومن ذلك ماروي عن جريجوري التوري " أُعلن للملكة أن ابنها الصغير ثيودريك، الذي توفي ، قد انتُزع منها بالسحر والتعاويذ، وأن موممولوس Mummolus الوالي Prefect ، الذي كانت تكرهه منذ زمن طويل، متورط في هذا٠ ويبدو أن الحقيقة كانت أنه عندما كان موممولوس يتناول العشاء في منزله، كان أحد أفراد البلاط يندب وفاة طفل عزيز عليه مؤخرًا بسبب الزحارdysentery. فأجاب الحاكم: "سأحتفظ دائمًا بعشبة معينة لها هذه الخاصية، وهي أنه إذا شرب أي شخص مصاب بالزحار خليطًا منها، فإنه يشفى على الفور، مهما كان مرضه ميئوسًا منه". وقد أُبلغت الملكة فريدجوند بهذا، فغضبت بشدة ٠ فأمرت بجمع عدد من ربات البيوت الباريسيات، وعذبتهن بالأدوات والسياط ، وأجبرتهن على العمل كمخبرات. واعترفن بأنهن ساحرات وأدلين بشهادتهن على أنهن مسؤولات عن العديد من الوفيات ٠ ثم أضافوا شيئًا لا يصدق تمامًا: "لقد ضحينا بابنك، أيتها الملكة، لإنقاذ حياة موممولوس". ثم أمرت فريدجوند بتعذيب هؤلاء البائسين بطريقة أكثر وحشية، حيث قطعت رؤوس البعض، وأحرقت البعض الآخر أحياء، وكسرت عظام الباقين على العجلة ٠ ذهبت للإقامة مع الملك شيلبيريك لفترة من الوقت في قصرهم في كومبيين، وهناك كشفت له كل ما قيل لها عن الحاكم. أرسل شيلبيريك على الفور رجاله للقبض على شخص موممولوس. استجوبوه، وحملوه بالسلاسل ووضعوه تحت التعذيب. ثم قيدوا يديه خلف ظهره، وعلقوه من عارضة خشبية وسئلوا عن هذه السحر. أنكر أنه يعرف أي شيء عنها. اعترف بشيء واحد: أنه تلقى كثيرًا من هؤلاء النساء المراهم والجرعات التي كان من المفترض أن تجلب له حظوة الملك والملكة. وعندما أنزلوه، استدعى الملك أحد الجلادين وقال له: "قل للملك يا سيدي إن ما تفعله بي لا يسبب لي أي ألم". وعندما سمع الملك هذا، قال: "لا بد أن يكون هذا ساحرًا، إذا لم تؤذيه العقوبة التي ننزلها به". ثم وضع موممولوس Mummolusعلى الرف ثم جلده بسياط ثلاثية حتى استنفد الجلادون طاقتهم تمامًا. وبعد ذلك، تم دق الشظايا تحت أظافر أصابع يديه وقدميه. وهكذا استمرت الأمور: أخيرًا، في اللحظة التي كان السيف على وشك قطع رأسه، منحته الملكة فريدجوند حياته٠ ثم تلا ذلك إهانة ربما كانت أسوأ من الموت نفسه٠ تم مصادرة جميع ممتلكاته؛ ووضع على عربة وأرسل إلى بوردو، مسقط رأسه٠ وفي الطريق أصيب بسكتة دماغية. **Gregory of Tours, 6.35.**

[401] Ibid.6.35.

(٥ر٦٢ صولدي) وكذلك كل من يطلق علي امرأه أنها ساحرة striam ولم يثبت ذلك يدفع تعويضا مقررا ثلاث مرات (٢٥٠٠ دينار)[٤٠٢] ٠

ومن النصوص الغريبة التي نظمها القانون السالي ، ماذكر بخصوص أنه إذا ثبت علي ساحرة أنها أكلت رجل !!! فإنها تسأل عن الدية المقررة[٤٠٣] ٠ ووجه الغرابة في ذلك إذ كيف يستطيع الشخص المدعي بذلك أثبات أن الساحرة أكلت المجني عليه ٠ ونري ربما أن المشرع قد قصد الإشارة إلي قدرة المرأة علي إخفاء الرجل أو قتله وإخفاء جثته[٤٠٤] ٠

وكان المشرع قد نص علي أن كل من القي تعويذة السحر علي رجل وأعطي له جرعة من الأعشاب للشرب وأدي ذلك إلي وفاته ، فإنه يكون مسئولا عن دفع التعويض (٢٠٠ صولدي) [٤٠٥] ٠فإذا لم يترتب علي ذلك وفاة الشخص فيكون التعويض (٥ر٦٢ صولدي)[٤٠٦]٠ فإذا ألقيت التعويذة من ساحرة علي امرأه بقصد منعها من الإنجاب ، فإنها تكون مسئولة عن التعويض[٤٠٧]٠

كانت قوانين الساليين الخاصة بالتسمم تعاقب على إمداد النساء الأخريات بأدوية سامة مضادة للخصوبة، ويبدو أنها تأثرت بالتقاليد الرومانية. ومن الواضح أن وسائل منع الحمل والإجهاض كانت معروفة بأنها خلطات عشبية خطيرة وأن النساء كن من يزودن نساء أخريات بهذه الأدوية[٤٠٨]. وهكذا كان من المحظور استخدام الأدوية المضادة للخصوبة، كما هو الحال في القانون الروماني والقانون القوطي الغربي. وتشير الغرامة البالغة ٥ر٦٢ صولدي

---

[٤٠٢] القانون السالي ٦٤ القانون الكارولنجي (٣٧) ٠

[٤٠٣] القانون السالي ٣/٦٤، القانون الكارولنجي (٣٧) ٠

[٤٠٤] كانت أعمال السحر والشعوذة تستحوذ علي أفكار الناس في تلك الآونة من العصور الوسطي ، وليس غريبا أن يذكر جريجوري التوري أن جيش قبائل الهون قد استخدم السحر الاسود ضد ملك الفرنجة سيجيبرت عن طريق أشباح كانوا يرقصون أمام قواته ، مما تسبب في هزيمة الجيش الفرنجي ٠
Gregory of Tours, 4.29.

[٤٠٥] القانون السالي ١/١٩، القانون الكارولنجي (٣٢)٠

[٤٠٦] القانون السالي ٣/١٩ ٠

[٤٠٧] القانون السالي ٤/١٩ ٠

[408] **M.J. Elsakkers,, op.cit., pp.338.**

لمحاولة القتل أو التسميم الفاشل إلى أن الساليين كانوا يعرفون أن هذه الأدوية الخطيرة والمميتة المحتملة يمكن أن تسبب وفاة المرأة. ومع ذلك، ولكن تلحظ أنه على عكس قانون القوط الغربيين، لا يعاقب القانون السالي المرأة التي طلبت الجرعة؛ كما هو الحال في القانون الروماني، حيث يعاقب فقط مورد الأدوية[٤٠٩].

تدنيس المقدسات :

أشار القانون إلي انتهاك حرمة الموتى والمقابر ، فنص علي أن كل من يدمر المقبرة التي تغطي الرجل الميت أو الجثة قبل أن تواري التراب يعد مسئولا عن التعويض ، وكل من ينبش ويحفر علي جسد المتوفي المدفون بالفعل **يعد خارجا عن القانون** ، وحتي موافقة أهل المتوفي في حضور الخارج علي القانون ودفعه التعويض اللازم ، فلايجوز لأحد إيوائه أو تقديم الطعام له سواء من والديه أو زوجته أو أقرب أقاربه ،ومن يفعل ذلك يعد مسئولاً (١٥ صولدي)[٤١٠] أما الفاعل فيدفع (٢٠٠ صولدي)٠ وكذلك كل من تسلل ووضع جثة علي رأس المتوفي في التابوت فإنه يسأل عن التعويض (٤٥ صولدي) ومن يسلب الضريح الخاص بالمتوفي فإنه يسأل عن التعويض بالإضافة إلي قيمة الأشياء التي دمرت أو المسروقة والتعويض عن الوقت ٠ ومن يحرق ضريحا حيث يحتفظ بالرفات فإنه يكون مسئولا[٤١١] ٠

---

[409] **Ibid.**, p.337.

[٤١٠] القانون الكارولنجي ٢٠ (القانون السالي ٥٥)٠

[٤١١] القانون السالي ٥٥/١-٧ ٠وقد أضاف **القانون الكارولنجي** (٦): أولاً: إذا أشعل أحد النار في كنيسة مقدسة أو في مكان توجد فيه رفات القديسين، أو أخذ أي شيء مسروق من مذبح تلك الكنيسة أو أي شيء آخر =من داخل تلك الكنيسة، فإنه يكون ملزمًا بدفع ثمانية آلاف دينار (أي مائتي صولدي).٢. إذا أشعل أحد النار في ضريح مقدس (basilicam sanctijicatam) حيث يتم الاحتفاظ بالرفات، فإن من فعل هذه الأشياء يكون ملزمًا بدفع ثمانية آلاف دينار (أي مائتي صولدي) ٠ويبدو أن النصوص الجديدة كانت بتأثير من المسيحية٠

ويذكر أن الخارج عن القانون يجب أن يعيش في البرية، بعيداً عن أي مجتمع بشري، تماما كما لو كان مستذئبا يعيش خارج المجتمع والحضارة ، بل أن البعض يصفه وكأنه شيطان الموت الذي يخطف الجثث[٤١٢] .

الاعتداء علي النساء وأغوائهن :

لقد كانت التقاليد الجرمانية، وخاصة الفرنجية، تختلف عن التقاليد الرومانية في بعض النواحي المهمة. ففي المقام الأول، بدأ أن المرأة نفسها كانت تمثل بعض المشاكل. وقد ظهرت لمحة من هذا في كتابات تاكيتوس. فقد قال (وهو ما يؤكده قيصر) إن الجرمان كانوا يعتقدون أن نساءهم يمتلكن قوة روحية لا يمتلكها الرجال؛ وكان لديهن ومضة إلهية من المعرفة المسبقة، وبالتالي لم يكن من الممكن تجاهل نصائحهن، حتى في المسائل العسكرية. وبصرف النظر عن مواهبها وقدراتها الطبيعية، كانت المرأة الجرمانية عرافة prophetess . وفي السراء والضراء كانت مرتبطة بالسحر. وما بدأ صحيحاً في نظر تاكيتوس كان صحيحاً بالتأكيد في القرون التي تلت ذلك[٤١٣].

فبعد الزواج، كانت المرأة الفرنجية تتمتع بشرف اثنين من الأقارب في رعايتها: زوجها وأبيها. في هذا الصدد كانت مسؤولية الزوجة أعظم والمخاطر التي تتعرض لها إذا أهانت أيا من أقاربها أكبر. وبهذا العبء، لم تعد مجرد منقول. كان بإمكانها امتلاك وإدارة الأرض، والدفاع عن نفسها في المحاكم، وتقديم التبرعات وتحرير عبيدها إذا رغبت في ذلك. وكلما ارتفعت مكانتها الاجتماعية، زاد احتمال تحملها للعديد من المسؤوليات الأخرى بخلاف رعاية أسرتها.

---

[412] **Tamas Notari**, The State of Facts of Robbing of a Grave in Early Medieval German Laws, Acta Juridica Hungarica,2012, pp.249-254.

[٤١٣] **انظر ذلك بالتفصيل في :**

J. M. Wallace-Hadrill, The Frankish Church, pp.14-29.

ظل القانون الجرماني حتى عهد شارلمان مهتما بالارتباط بين النساء والسحر. وبالتالي، بذل القانون السالي ما في وسعه لحماية النساء من الاتهامات غير المبررة فإذا وصف شخص ما شخصا آخر بأنه تابع للسحرة، أي الشخص الذي يساعدهم (على سبيل المثال، يحمل المرجل الذي يطبخون فيه) ولم يتمكن من إثبات الادعاء، فليغرم ٢٥٠٠ دينار؛ وإذا وجِهت تهمة السحر ضد امرأة حرة وتم دحضها، فإن الغرامة تضاعف ثلاث مرات٠ إن استقرار الأسرة وسمعتها الطيبة ونقاء دمها، يبدو أنه كان يقع على عاتق المرأة٠

اعتبر الساليين في أوائل القرن السادس محاولة إغواء امرأة جريمة. ٢٠.١ (الحر الذي يلمس يد أو ذراع أو إصبع امرأة حرة أو أي امرأة أخرى، وثبتت التهمة ضده، يكون ملزما بدفع ستمائة دينار (أي خمسة عشر صولدي). ٢. إذا لمس ذراعها [أسفل الكوع]... يكون ملزما بدفع ألف ومائتي دينار (أي ثلاثين صولدي). ٣. ولكن إذا وضع يده فوق كوعها وثبتت التهمة ضده... يكون ملزما بدفع ألف وأربعمائة دينار (أي خمسة وثلاثين صولدي). من يلمس ثدي امرأة أو يقطعه حتى يسيل الدم... يكون ملزما بدفع ثمانمائة دينار (أي خمسة وأربعين صولدي).

والواضح أن الرجل إذا "شق" "ثديها" فقد تجاوز حدود الإغواء. كان الفرنجة الساليون يعتزمون حماية نسائهم من الإغواء والاغتصاب والقتل بنفس القانون [٤١٤].

من جهة أخري ، أحتوي القانون السالي الكارولنجي[٤١٥] في القرن التاسع على عدة قوانين مماثلة لأسلافهم من الفرنجة الساليين فيما يتعلق بالأمن الجنسي للنساء[٤١٦] ، باستثناء أن القانون الذي يتحدث عن اعتداء الرجل على امرأة لم يكن "قطع الثدي حتى يسيل الدم"

---

[414] **Kimberlee Harper Dunn**, op.cit., p. 75 .

[٤١٥] القانون السالي – الكارولينجي ٢٠/ ١-٤ ٠

[٤١٦] القانون السالي ٢٠/١-٣ ٠

موجوداً في النسخة الأكثر حداثة. ومن غير الواضح سبب إهمال هذا الجزء من القانون. ربما كانت الاعتداءات الجسدية على النساء في انخفاض[٤١٧].

ذكر جريجوري التوري في **كتابه تاريخ الفرنجة** عدة حكايات عن سوء السلوك الجنسي. فقد روى قصة محاولة اغتصاب في أواخر القرن السادس: فبعد أن أرسل الدوق أمالو زوجته بعيداً، أصبح مهووسا بفتاة فرنجية صغيرة. أمر خدمه باختطافها ووضعها في سريره. ضرب الخدم هذه الفتاة المسكينة بشدة في الطريق. بعد وصولها إلى غرفة نوم الدوق، استمرت الفتاة في القتال بشدة وفي النهاية، أغمي على الدوق من شدة ضرب الفتاة. قتلت الفتاة الدوق وهربت من المشهد. استطرد جريجوري التوري "دخلت كنيسة القديس مارسيلوس، وألقت بنفسها عند قدمي الملك وأخبرته بكل ما حدث. كان مليئاً بالشفقة. ولم يكتف الملك بمنحها حياتها، بل أمر بإصدار مرسوم ملكي ينص على أنها تحت حمايته ولا يجوز لأي من أقارب الرجل الميت التحرش بها. ورغم أن جميع النساء لم يكن بوسعهن الاقتراب من الملك مباشرة، فإن هذه القصة تشكل مثالاً ممتازاً على مدى الجدية التي ينظر بها القانون إلى الجرائم ضد النساء[٤١٨].

لم تكن هذه المرأة ذات أهمية للمجتمع؛ ولم يكن جريجوري يعرف حتى اسمها. وكان للدوق الذي قتلته اسم وعائلة مستعدة للانتقام من هذه الفتاة الصغيرة. ومع ذلك، اعتبر الملك محاولة الدوق اغتصاب الفتاة جريمة أكبر من دفاع هذه المرأة المجهولة عن نفسها والذي انتهى بموت دوق.

الحرق العمد :

أهتم المشرع بجرائم الحرق العمد، فنص علي ، أولاً: من أشعل النار في منزل رجل آخر بينما كان الرجال نائمين فيه وثبتت عليه الجريمة (seolandouefa) يدفع اثنين وستين ونصف صولدي لصاحب المنزل، ويجب على كل من كان في المنزل أن يستدعيه إلى

---

417 **Ibid**, p.77.

418 **Gregory of Tours**, 9.27.

المحكمة بشأن الجريمة seolandouefa، ويلتزم كل منهم بدفع اثنين وستين ونصف صولدي. وإذا احترق أي شخص في الداخل (وتسمى leode seolandouefa)، فيجب عليه دفع اثنين وستين ونصف صولدي بالإضافة إلى مبلغ ثمانية آلاف دينار (أي مائتي صولدي)؛ ولصاحب المنزل (alfathio) يجب عليه دفع خمسة وعشرين وخمسمائة دينار (أي اثنين وستين ونصف صولدي).كذلك كل من أشعل النار في مبنى (ملاحة) مصنوع من الخشب وثبتت عليه (althifathio) يلتزم بدفع خمسة وعشرين مائة دينار (أي اثنين وستين ونصف صولدي). أما من أشعل النار في حظيرة أو مخزن حبوب بداخله حبوب وثبتت عليه (وتسمى leodeba في قانون مالبرج) يلتزم بدفع خمسة وعشرين مائة دينار (أي اثنين وستين ونصف صولدي) [بالإضافة إلى قيمة الحبوب].وكل من أشعل النار في حظيرة خنازير فيها أو في حظيرة ماشية أو تبن فيها وثبتت عليه الجريمة (sundeba) فإنه يكون ملزماً بدفع ألفين وخمسمائة دينار (أي اثنين وستين ونصف صولدي) بالإضافة إلى إعادة القيمة المستحقة بالإضافة إلى دفع ثمن الوقت الذي فقد فيه استعمالها. وكل من أشعل النار في سياج أو سياج رجل آخر وثبتت عليه الجريمة يكون ملزما بدفع ستمائة دينار (أي خمسة عشر صولدي) [بالإضافة إلى قيمة الاشياء[٤١٩] .

ثانيا - العقوبات :

لاشك أن العقوبات الواردة في القانون السالي قد تطورت وخاصة بعد تأثير الكنيسة الكاثوليكية علي الملوك ، وهكذا نجد في الإضافات المبكرة إلى القانون السالي عندما يتخلي قانون الملك عن الدية والنص على عقوبة الموت، فإنه يفكر في الاستسلام للعبودية أو الموت والبديل للفداء. إن الاعتراف بهذه الممارسة يتماشى مع سياسة الدولة للعمل بالإجراءات القائمة: التحكم في الاستدعاءات، وتعليق الأعمال العدائية، والوفاق النهائي. إن دوافع عملها

[٤١٩] القانون السالي ١٦ . القانون الكارولنجي (١٠) .

في معظم الحالات هي الرغبة في وقف العداوة في أقرب وقت ممكن، وفي بعض الحالات تعمل بناء على طلب الكنيسة لوضع معايير قانونية للأخلاق. لا توجد نظرية مجردة للعقاب في العمل؛ وهذا ما يفسر لماذا تكون السلطة العامة على استعداد لتسخير وإعطاء التأثير القانوني لرغبة الرجل المضرور في الانتقام من خلال السماح له بالعمل كجلاد. تمثل هذه الإضافات التشريعية المبكرة مرحلة انتقالية بين السيطرة الكاملة المبكرة للأطراف على العداوة والصلح وممارسة الدولة لاحقًا لسلطة التنفيذ نفسها[٤٢٠].

١- **عقوبة التخلي عن المجرم** : أشار القانون إلي بعض الحالات التي يصبح فيها الشخص خارجا علي القانون ،مثل الحفر لاستخراج جثة الميت ، فإنه يعد خارجا علي القانون حتي موافقة أقارب المتوفي علي عودتة وسط الرجال مرة أخري ٠ كذلك حالة المرأة الحرة التي تتزوج من عبدها ، بالإضافة إلي الهروب إلي الغابة فيقضي الملك باعتبار الهارب خارجا عن القانون ويجيز القانون قتله كما أن المتهم بارتكاب الاغتصاب والذي لجأ إلي الكنسية ، فإذا تم الإمساك به قبل دخول الملجأ جاز قتله أو يعد خارجا علي القانون، كما تصادر كافة أموال للخزانة العامة ، وحتي زوجته التي تقدم له المأوي والمطعم تصبح متهمة بذلك وتغرم مبلغا ماليا [٤٢١]٠ وحالة الخروج علي القانون ليست مؤبدة بل هي مؤقتة حتي يلتزم

---

[420] **Julius Goebel Jr** ,Felony and misd. P.89.

[٤٢١] يذهب البعض إلي أن عدم تقديم المأوي والطعام للخارج عن القانون يأتي في القانون السالي بمعني الرعاية وليس الضيافة والتي تعني تقديم الكرم للمحتاجين من الغرباء وهي بذلك تختلف عن مفهوم الضيافة في القانون الروماني (القانون السالي ٤/٥٥ – ٦/٥٦- ٦/٧٣) وعن ضيافة الغرباء(٢/٤٦) والتي تنص علي وبعد ذلك، يجب على الرجل الذي ألقى الناقل العصا في حجره أن يبقى في منزل ذلك الرجل ويستقبل هناك ثلاثة ضيوف أو أكثر وأن يكون تحت سيطرته قدر ما أعطي له من الممتلكات. وعلى من أعطيت له أن يفعل كل هذه الأشياء في حضور شهود مجتمعين. وأيضا (٤٦ / ٥) " ويجب على ثلاثة شهود آخرين أن يصرحوا تحت القسم أن من ألقيت في حضنه العصا بقي هناك في منزل ذلك الشخص الذي أعطاه ممتلكاته وأنه جمع هناك ثلاثة ضيوف أو أكثر وأطعمهم وهؤلاء الضيوف الثلاثة أو أكثر قدموا له الشكر بقبول العصيدة (pultes) وأكلوها على مائدته (beode) وكان الثلاثة معًا كشهود.٠ **أنظر :**

الشخص بتنفيذ الأحكام الصادرة ضده ٠ والحالات التي تم وصفها بأنها خارجة على القانون تعني أن الفرد يخرج من سلام الملك، وبالتالي، كرجل غير مسالم، يمكن أن يقتل ويعاني من مصادرة ممتلكاته[٤٢٢].

٢- **عقوبة الموت** : كانت عقوبة الموت مقررة لجرائم : القوادة[٤٢٣] ، وللمجرم الذي هرب من الاستدعاء إلى المحكمة[٤٢٤]، وللزواج من زوجة الأب[٤٢٥] ، وللاغتصابraptus [٤٢٦] ولقتل رجل دون سبب [٤٢٧] واتهام العبد بجريمة كبري[٤٢٨]٠ وكان الموت يتم بالسيف أو شنقاً، وقد عاقب القانون كل شخص ينزل متهما من علي المشنقة بدفع غرامة مائة صولدي [٤٢٩] ٠

٣ -**عقوبة النفي** : أشار القانون السالي في مرحلة متأخرة إلي عقوبة النفي، ومنها ماذكره المرسوم السادس في عهد الملك شيلديبيرت بأن من يتجرأ على ارتكاب جريمة الاغتصاب raptus، وهي جريمة خطيرة للغاية، سيعاني من خسارة حياته؛ ، فيجب أن يرسل المغتصب أولاً إلى القاضي الذي يقع في دائرته (pago)؛ ويجب على هذا القاضي الذي يجمع المساعدة أن يقتل المغتصب (raptor) أو يحظره (forbatuos). وإذا لجأ إلى كنيسة، فيجب أن يسلمه الأسقف دون صلاة ويرسل إلى المنفى. وإذا وافقت المرأة على الاستيلاء عليها (raptum)، فيجب إرسالهما إلى المنفى [إذا لجأتا إلى كنيسة]؛ وإذا تم القبض عليهما خارج الكنيسة، فيجب قتلهما معا ويجب أن يستحوذ أقاربهما الشرعيون أو المحكمة على ممتلكاتهما[٤٣٠]. ويذكر أن عقوبة النفي لم تكن قاصرة علي المدنيين فقط بل كان يتعرض لها رجال الدين من الأساقفة

Walter Goffart, Barbarian and Romans . 418-584 The Techniques of Accommodation, Princeton University Press 1980 , p.169.

422 **Julius Goebel Jr**.,op.cit., pp.44-61.

٤٢٣ القانون السالي – المرسوم الثالث ٨٩ ٠
٤٢٤ القانون السالي – المرسوم الرابع ١١٥ ٠
٤٢٥ القانون السالي – المرسوم السادس ١:٢ ٠
٤٢٦ القانون السالي – المرسوم السادس ٢ ٠
٤٢٧ القانون السالي – المرسوم السادس ٣ ٠
٤٢٨ القانون السالي ٤٠ ٠القانون الكارولنجي (٧/٤١)٠
٤٢٩ القانون الكارولنجي ٦٩ ٠
٤٣٠ القانون السالي – المرسوم السادس ٢/٢ ٠

في حالة ارتكابهم جرائم [٤٣١]كما لم تكن قاصرة علي الرجال دون النساء [٤٣٢].كما كان للشخص المنفي أن يعود إلي البلاد مرة أخري بأمر من الملك [٤٣٣] ، أو عندما يتغير الملك الذي أصدر أمر النفي [٤٣٤] ،وأخيرا ، كان أمر النفي يصدر ليس من الملك وحده بل أيضا من الملكة[٤٣٥] ٠

٤-**عقوبة الإخصاء** : من واقع نصوص القانون السالي نستطيع التأكيد علي أن تلك العقوبة تقع علي العبيد وحدهم[٤٣٦] : وهي عقوبة مقررة علي العبيد الذين يقومون بسرقة أشياء قيمتها أكثر من أربعين دينارا ، فيتم إخصائه أو دفع ٢٤٠ دينارا[٤٣٧] ٠ وكذلك في حالة العبد الذي يقيم علاقة غير مشروعة مع أمة مملوكة لسيد أخر غير سيده ، وماتت تلك الأمة علي أثر تلك العلاقة[٤٣٨] ٠ بالإضافة الي توقيع تلك العقوبة علي العبد بعد تعذيبه واعترافه بجرمه[٤٣٩] ٠

٥- **عقوبة الاسترقاق** : وهي عقوبة توقع علي الأحرار ، بأن يتحولوا إلي العبودية ٠ واستنادا إلي حكم القانون فالعقوبة توقع علي الخادم الذي يعمل في خدمة الملك أو أنصاف الأحرار

---

[٤٣١] من روايات جريجوري التوري ، ذكر بأن الملك شليبيرك Chilperic أرسل إلي الأساقفة قوانين رسولية تنص علي استبعاد الأساقفة المدانين بجرائم القتل والزنا والحنث باليمين من الأسقفية ٠ ويبدو أن القوانين يقصد بها الاسقف برايتكستاتوس Praetextatus ، وأن الملك شيلبيريك طلب بتمزيق قميص برايتكستاتوس، أو تلاوة المزمور الذي يحتوي على اللعنات ضد يهوذا الإسخريوطي على رأسه، أو على الأقل حرمانه من الكنيسة إلى الأبد وتسجيل هذا الحكم كتابياً. وقد تم ابعاد الاسقف وسجنه ، وتعرض للضرب ،ثم نفيه ٠ **Gregory of Tours**,5.18.

[432] Ibid., 5.49.7.32.

[433] **Ibid**., 5.24,5.29,8.31.

[434] Ibid., 8.16.

[435] Ibid., 5.14.

[٤٣٦] هناك من المصادر تدل علي عقوبة الاخصاء في الفترة الكارولنجية ومابعدها كانت توقع علي الاعداء٠ **Larissa Tracy** , Introduction: A History of Calamities: The Culture of Castration, in Castration and Culture in Middle Ages , Edited by Larissa Tracy, Cambridge 2013, p. 22.

[٤٣٧] القانون السالي ١/١٢ ٠

[٤٣٨] القانون السالي ٢/٢٥ ٠

[٤٣٩] القانون السالي ٢/٤٠ ٠

الذي يقومون بخطف فتاة ، وفي تلك الحالة يتم تسليم الجاني إلي أسرة الفتاة ليظل في العبودية[٤٤٠] ويذكر أن القانون لم يوضح هل العبودية مؤبدة أم مؤقتة بمدة معينة ٠

٦-**عقوبة الجلد** : وهي عقوبة مقررة علي العبيد الذين يقومون بالسرقة لأشياء تقدر قيمتها أعلي من دينارين من خارج المنزل ، فبجانب اعادة الشيء المسروق وتعويض المالك عن استعمال الوقت يجلد العبد ١٢٠ جلدة ٠ وكذلك في حالة إقامة علاقة غير مشروعة مع أمة مملوكة لسيد أخر ولكنها لم تمت من تلك العلاقة ، فيجلد ٣٠٠ جلدة ٠ ولا تفرقة بين العبد والأمة في حالة السرقة[٤٤١]٠وقد استخدم الجلد أيضا كأداة للتعذيب ، وبينت المصادر شكل أداة الجلد الذي ربما يكون بسياط من فرع واحد أو فرعين أو ثلاثة فروع [٤٤٢] ٠

٧-**عقوبة الوصمة بالعار** : عقوبة الوصمة بالعار من العقوبات التي قررها القانون في حالة زواج المحارم[٤٤٣]فبجانب ضرورة انفصال الزوجين وعدم الاعتداد بالأطفال نتاج هذه الزيجة كورثة شرعيين ، يوصم الزوجين بالعار[٤٤٤] ٠ ولم يوضح القانون الأثار القانونية المترتبة علي الوصم بالعار سواء في نطاق القانون الخاص أو العام ٠ ولاشك أن القوانين التي تأثرت بالمسيحية قد توسعت بشكل كبير في الاثار المترتبة علي فكرة العار ، كان التأثير ملحوظاً بخصوص على عدم قبول الأشخاص الحنثين باليمين كشهود. وقد ورد هذا المبدأ في قوانين القرن السابع، ولكنه أصبح قاعدة من قواعد القانون العلماني الفرنجي من خلال سنه في أحد أقدم مراسيم شارلمان العظيمة، وهو مرسوم هاريستال (٧٧٩). وينص هذا المرسوم على أن

---

[٤٤٠] القانون السالي ٧/١٣ ٠

[٤٤١] القانون السالي ١١/٤٠ ٠

[442] **Gregory of Tours ,10.18-20.**

[٤٤٣] القانون السالي – ١١/١٣ ٠

[٤٤٤] نص القانون الكارولنجي (١٦/٢٣) علي " من يدخل في زواج غير شرعي مع أخته أو ابنة أخيه أو ابنة عم من درجة أخرى أو زوجة أخيه أو زوجة شقيق أمه، يجب أن يخضع للعقوبة التالية: يجب فصله عن مثل هذا الاتحاد، وحتى إذا كان للزوجين أطفال، فقد لا يكون الأطفال ورثة شرعيين، بل يجب أن يوصَموا بالعار.

من الحنث باليمين يفقد يده. وهذا يستبعده بشكل وحشي وتلقائي من كونه شاهداً، لأنه بدون يده لا يستطيع أن يقسم.

بعد ذلك بفترة وجيزة، تم وضع المبدأ الكنسي نفسه في أول المراسيم الكنسية العلمانية، Ad monitio Generalis لعام ٧٨٩ م ، والذي ينص علي الحانث باليمين لن يكون من الآن فصاعدا شاهدا ولا يسمح له بأداء اليمين ولا يقسم دفاعا عن نفسه أو عن شخص آخر[٤٤٥]. إن إدانة الشخص بالحنث باليمين كانت سبباً في حرمانه من الشهادة في المستقبل، وذلك في الخطوة التالية التي اتخذتها المحكمة، عندما أصبحت العار نتيجة لحكم الإعدام. وقد نصت القاعدة التي تم سنها في آخن ، على أنه إذا تم العفو عن الرجل المحكوم عليه بالإعدام، فإنه يحق له الاحتفاظ بالممتلكات التي اكتسبها بعد ذلك والدفاع عنها، ولكن لا يجوز قبوله كشاهد ولا يجوز له العمل كقاضي.

وعلاوة على ذلك، إذا أمره الحكم بالقسم على أي شيء وإذا تم الطعن في القسم، فيجب عليه الدفاع عنه بالقتال. ومن الناحية النظرية الإجرائية، فإن هذه القاعدة مختلفة بشكل أساسي عن تلك الموجودة في قضية الحنث باليمين لأنها حددت الحكم وليس تنفيذ الحكم كنقطة حاسمة في المحاكمة التي نتجت عنها العار. وقد كان من المقرر أن يكون لهذه القاعدة فيما بعد تأثير عميق على تطبيق العقوبات في فترة الحكم الإقطاعي.

٨-**عقوبة الحرمان** : كانت العقوبة من اقدم عقوبات الكنيسة ٠ وكانت تطبق في بداية الأمر علي رجال الدين وتصل إلي حد الفصل من المناصب الدينية والطرد من الجماعة ٠ وكان علي الشخص المحكوم ضده أن يقدم بعض التضحيات حتي لايفصل من الجماعة المسيحية، وكان ذلك يبدأ بالتراجع عن أسباب العصيان التي أدت إلي صدور الحكم بالحرمان ٠ وكان الحرمان علي نوعين : الحرمان المؤبد ،والحرمان الجزئي لمدة محددة ٠ وبجانب ذلك كانت هناك عقوبات أخري كالكفارة والصوم وجلد النفس ، والحج وتقديم الهدايا الاختيارية [٤٤٦] ٠

---

445 **Julius Goebel Jr.,** op.cit., p, 79.

446 **Carl Ludwing** , A History of Continual Criminal Law , Translates By Thomas Bell , Boston 1916, pp.80-81.

٩- عقوبة السجن :

عرف الفرنجة عقوبة السجن في القانون والواقع : ففي حالة إذا رفض الرجل الذي تم استدعاؤه الحضور إلى الجلسة ولم يحتجزه عذر مشروع، فيجب على من تعامل معه أن يقدم ثلاثة شهود على الوسيلة التي استدعى بها الرجل الأول إلى المحكمة ويجب عليه تقديم ثلاثة شهود آخرين على حقيقة أنه تعامل معه علنا وبشكل صحيح. إذا فعل ذلك، فإنه ينجو من تهمة السرقة. والرجل الذي لا يحضر، والذي قدم ثلاثة شهود ضده شهادة تحت القسم، سيعرف بأنه سارق ذلك الرجل الذي اعترف بممتلكاته، وسيحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما.

وأيضا أعلن مرسوم ملكي في عام ٦١٤، الذي أعدته جمعية من النبلاء ونشره كلوتير الثاني، أنه من الآن فصاعدا لا ينبغي إرسال "يهود" من منطقة إلى أخرى، أي أن الملك سيكون ملزما باختيار ممثليه من بين سكان ذلك الجزء من المقاطعة الذي مارسوا فيه وظائفهم، بحيث إذا كانوا مذنبين بارتكاب جرائم، فإنهم سيعاقبون بالسجن لمدة تصل إلى ١٥ عاما. "وكان من الممكن الاستيلاء على ممتلكاتهم عن طريق التعويض[٤٤٧].

تدل بعض المصادر علي أن سجن الأساقفة الذين كانوا يرتكبون جرائم كان يتم في الكنيسة تحت مراقبة بعض الحراس ، وأن هذا لم يكن يمنع من هروب المحبوسين [٤٤٨]، من جهة أخري ، كان بعض النساك يجمعون الصدقات لدفع الغرامات المقررة علي المسجونين وفك سجنهم [٤٤٩].

كذلك تدل المصادر علي خروج المسجونين من السجن بفضل تدخل الله تعالي ، مثال ذلك مما ذكره جريجوري التوري أنه في إحدى الليالي في سجن كليرمون فيران Clermont–Ferrand، انحلت السلاسل التي كانت تقيد السجناء بفضل تدخل الله، وانفتحت أبواب السجن، واندفعوا جميعا إلى الخارج بحثاً عن ملاذ في كنيسة. أمر الكونت بتحميلهم بسلاسل جديدة،

---

447 **Jean Brissaud** , op.cit., p.88.
448 **Gregory of Tours,** 5.27.
449 **Ibid**., 6.8.

ولكن ما إن وضعت في مكانها حتى انكسرت مثل الزجاج الهش[٤٥٠]. توسل الأسقف للإفراج عن السجناء، فأُطلق سراحهم وأُرسلوا إلى ديارهم[٤٥١].

١٠- عقوبة المصادرة :

كانت عقوبة المصادرة منصوصا عليها عند مخالفة أمر الملك Ban ٠ وكانت الغرامة المفروضة على من ثبت ذنبه بالعصيان لذلك، بتحصيل المبلغ إذا لزم الأمر عن طريق المصادرة ودون الحاجة إلى إجراءات قضائية ٠وكانت تلك المصادرات تمثل جانبا مهما في إيرادات الدولة كما سبق وأن ذكرنا ٠

وفي العصر الكارولنجي ، وفي وقت ما بعد تتويج الإمبراطور ، الذي كانت تطارده مسؤولياته المتزايدة أمام الله ، أصبح منشغلاً في مكافحة جرائم القتل ، التي تسبب عدده المتزايد في إخماده ، واجه مرة أخرى مشكلة العداء. وهذه المرة تجاوز الترتيبات السارية، كان على صاحب الفعل المذنب أن يقدم تعويضا مناسبا ، على الأقل هو الدية wergeld ، لأقارب الضحية. إذا لم يفعل ذلك ، فسيتم إرساله إلى القصر للحكم وسيتم مصادرة ممتلكاته. منذ تلك اللحظة ، كان بإمكان الإمبراطور أن يفرض عليه عقوبة تعسفية ويعلن مصادرة ممتلكاته[٤٥٢]٠

بجانب العقوبات سالفة الذكر ، تذكر المصادر أن ثمة عقوبات لم ينص عليها القانون السالي ولكنها كانت في مستودع القائمين علي الحكم ومثال ذلك التشويه ، ففي مؤامرة ممرضة الأطفال الملكيين ضد الملك شيلديبيرت تم تشويه وجه المتآمرة بالحديد المحمي ، كما تم قطع أذني المساهم معها في المؤامرة[٤٥٣] ٠

---

[٤٥٠] أعتاد جريجوري التوري عند ذكر معجزات رجال الكنيسة أن يصور مثل هذه الأمر :(فقد أنهى القديس ميدارد Medard الأسقف حياة مليئة بالأعمال الصالحة ومات ممتلئًا بالأيام ومشهورًا بقداسته. دفنه الملك لوثار في مدينة سواسونSoissons ببذخ عظيم، وبدأ في بناء الكنيسة فوق رفاته والتي أكملها ابنه سيجيبرت Sigibert فيما بعد وزينها. في قبر ميدارد المقدس، **رأيت بنفسي سلاسل وأغلال السجناء تنفجر وتنكسر على الأرض**؛ ولا تزال محفوظة هناك حتى يومنا هذا كدليل على قوته المعجزة٠ **Ibid**., 4.19.

[451] **Ibid**., 10.6.

[452] **Francois Lous Ganshof** , Frankish institutions, P. 96.

[453] **Gregory of Tours**, 9.38.

العفو الملكي عن العقوبة :

كان الملك في بعض المناسبات [٤٥٤]يصدر أمرا بالإعفاءعن العقوبات المقررة علي بعض الأفراد، ومن ذلك مايرويه جريجوري التوري من أن الملك شيلبيريك ولد له ابن بعد دفن العديد من الأبناء. وتكريما لهذا الحدث، أمر الملك بفتح جميع السجون، وإطلاق سراح المسجونين، وإلغاء جميع الغرامات المستحقة للخزينة [٤٥٥].

[٤٥٤] كان ذلك من عادات الاباطرة الرومان ٠٠٠٠ أنظر د٠ السيد العربي حسن – القانون الجنائي الروماني ،

[455] **Gregory of Tours,** 6.23.

الفصل الثالث

نظم القانون الخاص

تتضمن نظم القانون الخاص : الأشخاص والحالة الاجتماعية ، ونظام الأسرة وأخيرا الملكية والعقود والالتزامات .

المبحث الأول

الأشخاص والحالة الاجتماعية

كانت مجتمعات العصور القديمة المتأخرة وأوائل العصور الوسطى مبنية على مجموعة متداخلة من الطبقات والتسلسلات الهرمية. فكان القانون الروماني يعترف بالمواطنين وغير المواطنين، كما قسم المواطنين إلى طبقات رسمية. كانت العبودية متفشية، لكنها لم تكن حالة دائمة؛ ولم تكن المواطنة نفسها حالة ثابتة. كان من الممكن أن يصبح الغرباء (بما في ذلك البرابرة) مواطنين، وكانت هناك طرق يمكن من خلالها أن يفقد المرء المواطنة وبعض الامتيازات التي كانت مكتسبة له[٤٥٦].

ويشير البعض إلى التباين بين الافتراضات الواردة، على سبيلٍ المثال، في القانون السالي Pactus Legis Salicae حول مجتمع فلاحي يضم عددا قليلاً من الأرستقراطيين ومجتمع كبار ملاك الأراضي" الذي كشفت عنه التواريخ المعاصرة (جريجوري التوري) وكذلك في المواثيق والوصايا، إلخ. ويقترح نموذجا "ثلاثيا" مع عدد قليل نسبيا من الملاك الغائبين لكميات كبيرة من الأراضي، ومستأجريهم غير الأحرار، وطبقة متوسطة من صغار ملاك الأراضي[٤٥٧].

لقد تضمن واضعو القانون السالي نظامين لتقسيم المجتمع – الحرية والعبودية. وكان المبدأ الأكثر أساسية في التقسيم هو ذلك الذي يفصل بين الأحرار والعبيد[٤٥٨]. وكان لهذا

---

456 **Ryan David McDaniel**, op.cit.,p.74.

457 **Chris Wickham**, "Problems of Comparing Rural Societies in Early Medieval Western Europe," Transactions of the Royal Historical Society, 6th ser., 2 (1992): 233–34.

458**Allen E. Jones** ,Social Mobility in Late Antique Gaul-Strategies and Opportunities for the Non-Elite, Cambridge University Press 2009, P.78.

التمييز جذور عميقة في الثقافات القديمة. فقد كتب الفقيه الروماني جايوس: "والواقع أن أعلى تقسيم للأشخاص بموجب القانون هو أن جميع البشر إما أحرار أو عبيد".

إذا كانت هناك طبقات مختلفة من الأحرار بين الفرنجة، وإذا كانت هناك حتى طبقة من النبلاء[٤٥٩]، فإن القوانين لا تخبرنا بأي شيء عنهم بخلاف الإشارات إلى "الأعيان" في المقدمة التي أضيفت إلى القانون في وقت لاحق من القرن السادس، أو إشارة غامضة للغاية إلى "الأشخاص الأفضل" (me liores) و"الأشخاص الأقل" (minojledis) التي تظهر في المرسومين الثالث والرابع ٠

لم يكن مصطلح "النبيل" الأكثر شيوعاً لوصف الأقوياء سياسياً في المملكة، والذين تميل المصادر إلى استخدام ألقاب المنصب بالنسبة لهم: الدوق (dux)، الكونت (comes)، الكونت الأعلى (marchio) ـ أو مفردات أكثر مرونة تصف المكانة الرفيعة لمجموعة ما بالنسبة لبقية المجموعة: "الأقوى" (potentes, potentiores)، "المشهور" (illustres)، "الأفضل" (optimates) أو "القريب" (proceres: أي القريب من الملك). ويوضح هذا التحديد الأخير على وجه الخصوص الصلة في العقل المعاصر بين هذه النخبة والملكية. فقد أظهر مصطلح proceres ما أطلق عليه المؤرخون الألمان Ko¨nigsna¨he القرب ليس فقط من الملك ولكن

---

[٤٥٩] تستخدم المصادر مفردات غنية ومتنوعة للإشارة إلى تلك السمات الخاصة التي تميز النخبة "النبيل" (nobilis)، وهو مصطلح لاتيني في الأصل يشير إلى أولئك الذين يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية، يمكن أن ينطبق على مجموعة واسعة من الناس: في أوسع تعريف له، يشير ببساطة إلى شخص ليس لا أحد. وبالتالي فهو ليس مرادفًا تمامًا للمصطلح الحديث "الأرستقراطية" - المفهوم على أنه النخبة الحاكمة التي تدعمها ميراث الأرض والمخولة رسميًا بالقيادة السياسية - على الرغم من أنه يتداخل معه بالتأكيد. يميل مصطلح النبلاء إلى الإشارة إلى شيء مختلف قليلاً، يتعلق بشخصية الشخص. إن وصف شخص ما بأنه "نبيل" ـ بمعنى التفوق الأخلاقي، أو الصدق، أو حسن الخلق ـ كان يعتمد على السياق: فقد يظهر شهود الميثاق على هذا النحو في التجمع الذي صدرت فيه الوثيقة، باعتبارهم الشخصيات المهيمنة في تلك المنطقة المعينة، ولكن قد لا يظهرون على هذا النحو بالمقارنة مع كبار الشخصيات الذين كانوا يحضرون البلاط الملكي بشكل روتيني٠ **Marios Costambeys, M.Innes , S.MacLean,op.cit., p275.**

أيضاً من بلاط الملك، الذي كان المنتدى الذي كانت تُلعب فيه السياسة على مستوى المملكة. ويترتب علي ذلك ، أن هذا الوصف ليس مجرد وصف، بل كان يغرس في الأقوياء صفات معينة، مما يعني التمييز الأخلاقي "الأفضل"، وما إلى ذلك. كان الأمر يتعلق بمطالبة ذاتية، وليس حكماً موضوعياً: لم يكن وصف الشخص بأنه نبيل أو قوي يعتمد على استيفاء قائمة مرجعية من المعايير المعترف بها، بل على التفوق الاجتماعي وبالتالي المشاركة في السياسة رفيعة المستوى. ورغم أن الأرستقراطية الكارولينجية لم تتمتع بالامتيازات القانونية الرسمية التي كانت مصاحبة لعضوية مجلس الشيوخ الروماني، ولم تزرع التسلسل الهرمي الدقيق ولكن المنظم بعناية من الشرفاء الذي حدد المكانة الاجتماعية في العالم الروماني؛ ولقد ظهرت أنظمة مماثلة، والتعريفات الحادة التي شجعتها، في أوروبا في أواخر العصور الوسطى والأنظمة القديمة، ولكن ليس في أوائل العصور الوسطى[٤٦٠]. كما كان هذا في المقام الأول مفردات للعمل الجماعي: فالأرستقراطيين في مجموعات، تسمى النبلاء، أو الأقوياء، أو المتفوقين: ومن خلال العمل الجماعي، حدد الأرستقراطيون هويتهم الاجتماعية وأصبحوا يدركون أنفسهم على أنهم أفضل أخلاقياً من المجموعات الاجتماعية الأخرى. ويتجلى هذا الشعور بالتفوق الجماعي في الإهانات التي استخدمها أعضاء الأرستقراطية ضد أعدائهم. وكان النسب المنخفض هو الشيء الأكثر إدانة الذي يمكن اتهام المرء به، لأن أولئك المنحدرين من أصل منخفض لا يمكن الوثوق بهم ٠

ولكن على الرغم من أن القوانين لا تدعم وجود طبقات اجتماعية مختلفة على أساس الميلاد في مملكة الفرنجة[٤٦١]، إلا أنها توضح مع ذلك أن بعض الناس كانوا أكثر قيمة من

---

460 **Ibid**., p.276.

٤٦١ يذهب **جاي هلسال Guy Halsall** إلي : أن القانون السالي Pactus Legis Salicae لا يعترف بأي مرتبة نبيلة وراثية بين السكان الفرنجة بدلاً من ذلك، كان لدى جميع "الأحرار" رتبة ٢٠٠ صولدي. تم تعيين رتب أعلى وفقًا للعمر أو الجنس ، ولكن لم يكن هناك سوى مجموعة واحدة من الرتب للسكان الأحرار. الأشخاص الوحيدون الآخرون الذين لديهم رتب أعلى هم أولئك الذين يشغلون مناصب ملكية (مثل Grafio

غيرهم. كان هذا الاختلاف في القيمة يشار إليه من خلال دية wergeld الشخص، وهو المبلغ الذي تقدر به تلك الحياة[٤٦٢].

كانت دية الفرنجي الأساسية ٢٠٠ صولدي لكل من الرجال الأحرار والنساء الأحرار[٤٦٣] ولكن هذا المبلغ يمكن تعديله حسب العمر أو الجنس أو الخدمة للملك أو الخدمة العسكرية أو المكان الذي كان فيه الشخص عندما قُتل. على سبيل المثال، كان الأولاد الذين تقل أعمارهم عن اثني عشر عاما يتمتعون بدية قدرها ٦٠ صولدي بدلاً من ٢٠٠ المعتادة[٤٦٤]في إشارة إلى أنه في السنوات التي سبقت توقع أن يحمي الصبي نفسه بالسلاح، كانت الدية الأعلى تحميه من الموت بالعنف.

خلال الوقت الذي كانت فيه قادرة على إنجاب الأطفال، كانت الدية للمرأة ٦٠٠ صولدي[٤٦٥]؛ قبل وبعد سنوات الإنجاب، كان نصيب المرأة من المال ٢٠٠ صولدي [٤٦٦]وكان قتل امرأة حامل يستلزم نصيبا من المال قدره ٧٠٠ صولدي – ٦٠٠ صولدي للمرأة و١٠٠ صولدي لجنينها[٤٦٧] ، على الرغم من أن هذا المبلغ مذكور في مكان آخر على أنه ٦٠٠ صولدي للمرأة بالإضافة إلى ٦٠٠ صولدي للجنين الذكر[٤٦٨]. وكان نصيب الذكر البالغ من المال عادة ٢٠٠ صولدي[٤٦٩] ، ومع ذلك، كان هذا المبلغ يرتفع إلى ٦٠٠ صولدي إذا قُتل

(كونت) أو(Sacerbaro)، وأعضاء الحاشية الملكية (Trustis)، والرجال في الخدمة الفعلية. من الواضح أنه لا بد أن تكون هناك اختلافات بحكم الأمر الواقع في ثروة وهيبة "الأحرار" حتى لو كانوا جميعًا متساوين بحكم القانون. **أنظر** :

Guy Halsall, op.cit., p, 34.

462 **Catherine Fischer Drew** , op.cit.pp.45seq.

٤٦٣ القانون السالي ١/١٥ .

٤٦٤ القانون السالي ١/٢٤ .

٤٦٥ القانون السالي ٨/٢٤

٤٦٦ القانون السالي ٩/٢٤ .

٤٦٧ القانون السالي ٥/٢٤ .

٤٦٨ القانون السالي ٦٥/ C .

٤٦٩ القانون السالي ٤١ /١ .

رجل في منزله[٤٧٠] أو أثناء خدمته في الجيش[٤٧١] . كما إن قتل شخص وإخفاء الجريمة (على سبيل المثال، حرق الجثة) يتطلب دفع ثلاثة أضعاف المبلغ العادي من المال[٤٧٢].

كما كانت الخدمة الملكية تزيد من ثروات الرجل. فكانت دية الكونت ٦٠٠ صولدي[٤٧٣]، وكانت دية الوصي الملكي (أو التابع) ٦٠٠ صولدي[٤٧٤] وكانت تزداد إلى ١,٨٠٠ صولدي إذا قتل الرجل أثناء خدمته في الجيش[٤٧٥]. وكانت دية السيجيبارون Sagibaron(مساعد قضائي ملكي وكان مكلفا بتحصيل الغرامات [٤٧٦]) ٦٠٠ صولدي أيضا[٤٧٧] (إذا كان السيجيبارون تابعا ملكيا خاضعا (puer) ، فإن قيمته كانت ٣٠٠ صولدي فقط، ونفس الشيء إذا كان الكونت تابعا خاضعا[٤٧٨] .

بالإضافة إلى الأحرار، تشير القوانين إلى أشخاص في وضع آخر: المحررون، والرجال نصف الأحرار (ليدي)، والعبيد. فعلى الرغم من أن القوانين الفرنجية توضح أن العبودية كانت مؤسسة مهمة للغاية في المجتمع الفرنجي، إلا أننا لا نمتلك صورة واضحة جدا عنها. بالنسبة لأعداد العبيد فإن هناك رأي بأن أعداد العبيد غير الأحرار محيرة. فقد افترض بلوخ Bloch في بحثه عن أسباب انتهاء العبودية أنه في وقت الغزوات وفي الأيام الأولى للممالك البربرية، كان لا يزال هناك عدد كبير من العبيد في جميع أنحاء أوروبا، على ما يبدو أكثر مما كان عليه في الأيام الأولى للإمبراطورية. ومع ذلك، عند الفحص الدقيق، تشير

---

[٤٧٠] القانون السالي ٤١ /٢١ .

[٤٧١] القانون السالي ٦٣ / ١ .

[472] **Catherine Fischer Drew** , op.cit.p.45 -(Cap. I.XX) .

[٤٧٣] القانون السالي ٥٤ / ١ .

[٤٧٤] القانون السالي ٤١/٥ .

[٤٧٥] القانون السالي ٥٨ / ٢ .

[476] **Jean Brissaud** , op.cit., p.87.

[٤٧٧] القانون السالي ٥٤ / ٣ .

[٤٧٨] القانون السالي ٥٤ / ٢ .

المصادر إلى أنه في وقت مبكر من القرن الثامن والتاسع، كانت العبودية بعيدة كل البعد عن احتلال مكانة مماثلة لتلك التي كانت مكانها في السابق[٤٧٩].

لقد كان المصدر الكبير للعبودية دائما هو الحروب التي صاحبت نهاية الإمبراطورية في الغرب والتي أدت إلى زيادة كبيرة في عدد العبيد، ولا يزال هذا الافتراض مقبولاً على نطاق واسع[٤٨٠].

وتشير المصادر التي تعود إلى القرن السادس إلى أن المنابع الرئيسية للعبيد كانت العمليات واسعة النطاق خارج بلاد الغال (على سبيل المثال غزو تورينجيا) وتجار الرقيق الأجانب، وكلتا الآليتين يمكن أن تعملان في الاتجاه المعاكس (كما في الهجمات البريتونية والباسكية واللومباردية، أو كما في إشارة القانون السالي إلى بيع العبيد في الخارج)، فضلاً عن العبودية الجزائية والعبودية الوراثية. إن من المشكوك فيه أن أياً من هذه الوسائل كان له أكثر من تعويض العبيد الذين فقدوا بسبب العتق (كمكافأة على الخدمة الجيدة، أو التقوى على فراش الموت، أو ربما نادراً من خلال التدخل الكنسي) أو الوفيات (التي لابد وأن كانت أعلى، وكانت الخصوبة أقل، بين غير الأحرار منها بين الأحرار).

وكذلك تشير المصادر في القرن السادس وما بعده إلى أن إعتاق العبيد كان تكتيكاً في صراعات القوة المحلية، وخاصة عندما يصبح العبد المحرر تابعاً لمن أعتقه. ويشير عتق نصف الحر في قانون القرن السادس إلى أن معظم العبيد انتقلوا مباشرة إلى وضع الأحرار. وكان نصف الحرية تعقيداً غير مرغوب فيه في مجتمع الغال الشمالي في القرن السادس. ولا شك أن العديد من العبيد قد نالوا حريتهم في شمال بلاد الغال في القرن الخامس، مع الفوضى

---

479 **Bloch Marc**. Comment et pourquoi finit Pesclavage antique?, Annales ESC 2 (1947), pp.30-32.
480 **Guy Halsall**, op.cit., 41,

السياسية وعدم اليقين، والتغيرات المحلية في أنماط السلطة وهروب العديد من ملاك الأراضي، واستبدال آخرين والاضطرابات المصاحبة.

كان من الممكن أن يتم ذلك إما بالفرار، أو بالحصول على الحرية من منافسي مالكهم، وهو ما كان أكثر شيوعا في هذا العصر مقارنة بالقرن السادس، أو بالانضمام إلى عصابات الحرب البربرية أو عصابات السادة المحليين المنافسين، أو بالنسبة للعبيد الزراعيين، ببساطة عن طريق الاستمرار في زراعة نفس الأرض والمطالبة بوضع الأحرار[٤٨١].

لا يوجد مصدر من هذه الفترة يعطي إشارة واضحة، ناهيك عن التصريح صراحة، بأن أعداد غير الأحرار كانت في تزايد. يبدو من المرجح أن العبودية في شمال بلاد الغال كانت في تناقص. بطبيعة الحال، يرتبط الدور الاجتماعي والاقتصادي للعبودية بشكل مباشر بعدد العبيد. هناك عدد قليل من الإشارات القصصية إلى العبيد في شمال بلاد الغال، والقضية غير واضحة بسبب الترجمة الخاطئة لكلمة puer على أنها "عبد". إن ما تبقى من هذه القبائل، وتلك التي جاءت من الجنوب في وادي لوار (حيث ربما كانت العبودية أكثر شيوعاً)، تميل إلى وضع العبيد في منازل أصحابهم أو في خدمة مباشرة لهم، بدلاً من العيش منفصلين، أو زراعة أجزاء منفصلة من الأرض، أو في ثكنات العبيد. إن الدليل الأساسي الذي توصلنا إليه من الشمال، وهو المادة القانونية، يعطي انطباعاً مماثلاً. ولعل اهتمام المشرعين الملكيين بـ "الزواج المختلط" بين العبيد والأحرار كان أكثر احتمالاً أن ينشأ في مجتمع حيث يعيش عدد قليل من العبيد في منازل أصحابهم وليس في حياة منفصلة.

كانت كل القوانين المتعلقة بالعبيد تقريبا مهتمة بالعبد فقط بقدر ما هو ملكية، وكانت إصابة العبد أو سرقته خسارة ملكية لسيد العبد. كانت قيمة العبيد تتراوح بين خمسة عشر وخمسة وعشرين صولدي[٤٨٢] فيما يلي المهن المحددة المذكورة: العبيد المنزليون، من الذكور

---

481 **Guy Halsall**, op.cit.,pp..43-45.

٤٨٢ **القانون السالي** ١٠ / ٦-٧ .

والإناث؛ والعبيد الزراعيون مثل قطعان الخنازير، وكبار السن، ورجال الأمن، وعمال الإسطبلات؛ والعمال المهرة مثل عمال المعادن، والمطاحن، والنجارين، والحرفيين، والحدادين[٤٨٣]،[٤٨٤] .

من الواضح أن قيمة عبيد الملك كانت أعلى من قيمة عبيد الأشخاص الآخرين[٤٨٥]. إن سرقة أو بيع عبد شخص عادي ينطوي على دفع مبلغ مركب من اثنين وسبعين صولدي [٤٨٦] أو خمسة وثلاثين صولدي ، في حين أن قتل عبد أو معتق للملك ينطوي على دفع مبلغ مركب من اثنين صولدي [٤٨٧]. كان الملك يستخدم تابعيه العبيد (pueri) في مناصب عالية المستوى: كانت قيمة السيجيبارون (المسؤول القضائي الملكي) أو الكونت الذي كان خادما للملك ٣٠٠ صولدي[٤٨٨] .

بالإضافة إلى الاستحواذ العادي على العبيد عن طريق الغزو في الحرب أو الشراء أو الولادة، تشير القوانين الفرنجية إلى أنه يمكن لأي فرد أن يصبح عبدا بسبب عدم قدرته على سداد أحكام الملكية أو التسويات التي تم تقييمها قضائيا ضده[٤٨٩] أو قد يضع الرجل أو

---

[٤٨٣] **القانون السالي** ١٠ / ٦-٧ و ٩/٣٥ .

[٤٨٤] وتحتوي الأدبيات في العصور الوسطى المبكرة على نفس الصورة الم عهودة للعبد باعتباره عاطلاً وسكيراً وغبياً، وهي الصورة التي كانت معروفة جيداً لدارسي العبودية السوداء في أميركا أو القنانة الروسية في القرن التاسع عشر. لا شك أن الأسباب وراء هذا الكاريكاتير تتركز حول أفضل الوسائل التي يستخدمها العبد لمقاومة العمل القسري: شرب الخمر، والتظاهر بالجهل، والعمل ببطء قدر الإمكان. أما المقاومة الأقل دقة فتشمل الفرار (إذا تمكن العبد من الركض لمسافة كافية أو الإفلات من الاكتشاف لفترة كافية، فقد ينجح هذا)، أو محاولة الحصول على العتق من منافسي المالك. وكان الفرار إلى الملاذ الآمن من شأنه أن يؤدي إلى العتق القسري، حتى لو كان ذلك يعني أن يصبح تابعاً للكنيسة . أنظر :

[484] **Guy Halsall**, op.cit.,p.45.

[485] **Catherine Fischer Drew** , op.cit.p.47.

[٤٨٦] القانون السالي ٦/١٠ .

[٤٨٧] المراسيم ٥/ ١١٧ .

[٤٨٨] القانون السالي ٥٤ / ٢ .

[٤٨٩] حدد القانون طرق سداد الكفالة للشخص كالاتي (**البند ٥٨**) :

١. إذا قتل أحد رجلاً، وبعد أن تنازل عن كل ممتلكاته، لم يكن لديه ما يكفي لدفع الكفالة الكاملة، فليقدم اثني عشر مساعدًا [ليؤيدوا يمينه] أنه لا يملك فوق الأرض ولا تحتها ممتلكات أكثر مما أعطاها بالفعل. ٢. بعد

المرأة نفسهما طواعية في العبودية[٤٩٠] ، أو يصبح الرجل عبدا إذا تزوج أمة شخص آخر[٤٩١] أو تصبح المرأة عبدة إذا تزوجت عبدا لشخص آخر [٤٩٢] إذا تزوجت امرأة من عبدها، فإن ممتلكاتها تذهب إلى الخزانة، وتحظر، ويعذب العبد[٤٩٣] ٠

كان الرجل أيضا يستعبد إذا أُلقي القبض عليه بتهمة السرقة في منزل مغلق يملكه رجل آخر[٤٩٤] ٠ وإذا أصبح المرء عبدا من خلال قوانين الدين أو القوانين الجنائية، فقد يكون من الممكن أن يصبح حرا مرة أخرى إذا تم سداد الدين أو التسوية٠[٤٩٥] ويبدو أن الحظر

=ذلك، يجب أن يدخل منزله ويجمع في يده الغبار من زواياه الأربع، ثم يقف على duropdlo، أي على العتبة، ينظر إلى المنزل، ثم يرمي بيده اليسرى التراب من فوق كتفيه على أقرب قريب له. ٣. إذا كانت والدته وأخوه قد دفعا بالفعل [ولم يتم دفع الكفالة بالكامل بعد]، فعليه أن يرمي التراب على أخت والدته أو أولادها. إذا لم يكن هناك أي من هؤلاء، فعليه أن يرمي التراب على ثلاثة من أقارب الأم وثلاثة من أقارب الأب الذين هم أقرب الأقرباء. ٣. "إذا كان الأب أو الأم أو الأخ قد دفعوا عنه بالفعل [ولم يتم دفع التعويض بالكامل]، فعليه أن يلقي التراب على أخت أمه أو أولادها؛ ولكن إذا لم يكن هناك أي من هؤلاء، فعليه أن يلقي التراب على هؤلاء الثلاثة من الأقارب من جهة الأب والأم الذين هم الأقرب صلة.]٤. وبعد ذلك بدون قميص وحافي القدمين، وبيده عصا، يجب أن يقفز فوق سياجه [أي يهجر منزله؟] ويجب على هؤلاء الثلاثة من جهة الأم أن يدفعوا نصف قيمة التعويض أو الحكم المحدد؛ ويجب على الآخرين الذين يأتون من جهة الأب أن يفعلوا الشيء نفسه [أي أن يدفعوا النصف الآخر].٥. إذا لم يكن لدى أي من هؤلاء ما يكفي لدفع حصته كاملة، فليقم الفقير بإلقاء الحصى على من لديه المزيد حتى يدفع الحكم بالكامل.٦. إذا لم يكن لديه ما يكفي لدفع الحكم بالكامل [إذا لم يكن لديه ما يكفي لدفع الحكم أو إجراء التسوية الكاملة]،فمن لديه الرجل الذي ارتكب جريمة القتل كضامن (sub sun fide) يجب أن يقدمه إلى المحكمة، وبعد تقديمه في أربع محاكم، يجوز له إزالة (tollant) كفيله. وإذا لم يمارس أحد الكفالة له بدفع التسوية، أي لم يدفع ما قد يفديه، **فعليه إجراء التسوية بحياته [أي أن يصبح عبدًا للطرف الذي يدين له بالتسوية].**

[٤٩٠] القانون السالي ٦/٧ ٠

[٤٩١] القانون السالي ٩/١٣ ـ ٣/٢٥ ٠

[٤٩٢] القانون السالي ١٥/ ٤ ٠

[٤٩٣] إذا تزوجت امرأة من عبدها، فإن الخزانة تستحوذ على كل ممتلكاتها، وهي نفسها ستكون خارجة عن القانون (aspellis).وإذا قتلها أحد أقاربها، فلا يجوز مطالبة ذلك القريب أو الخزانة بأي شيء عن وفاتها. ويجب وضع العبد في أشد التعذيب، أي أنه يجب وضعه على العجلة. وإذا قدم لها أحد أقارب المرأة إما طعامًا أو مأوى، فيجب عليه دفع خمسة عشر صولدي. القانون السالي (الكارولنجي) **المرسوم ٦٨/٣** ٠

[٤٩٤] القانون السالي ٨٥ / ٢ ٠

[٤٩٥] القانون السالي ٥٦ ٠

والعبودية لديهما الكثير من القواسم المشتركة ، ربما تكون العبودية مفضلة لأنها توفر الأمن من حيث الغذاء والمأوى الذي لا يوفره الحظر.

وقد وضع القانون قواعد لعتق العبد ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحرير العبد "بدينار أمام الملك"[٤٩٦] أو بموجب ميثاق ولا ينص القانون على ما إذا كان من الممكن تحقيق التحرير بوسائل أخرى (على سبيل المثال، عن طريق الوصية أو في الكنيسة).

لا تشير القوانين إلى وضع العبد المحرر. ومع ذلك، هناك إشارات إلى "المحررين" والرجال نصف الأحرار (ليدي)، ولكن هذه الإشارات غامضة للغاية لدرجة أنه من الصعب تحديد وضع المحرر Lidus بالضبط باستثناء أنه كان لا يزال يعتبر تابعا لسيده [٤٩٧]من ناحية أخرى، كانت قيمة Lidus هي نفس قيمة الروماني، نصف قيمة الفرنجي الحر ٠ ربما على أساس أدلة القوانين الفرنجية، كل ما يمكننا قوله على وجه اليقين عن هذين النوعين من الأشخاص هو أنهم كانوا يتمتعون بمكانة في منتصف الطريق بين العبد والحر.

نظرا لأن العبد كان في الأساس ملكية، لم يكن يعامل كشخص بموجب القانون. من ناحية أخرى، كان العبد شيئا أكثر من مجرد ممتلكات، وكانت المحاكم تأخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة. فإذا قُتل عبد أو جرح، كانت المحاكم تسند التعويضات إلى سيده، وتدفع تعويضات الجاني (إذا كان حرا)، أو يدفع تعويضات سيد الجاني (إذا كان عبدا) [٤٩٨] ولكن ماذا عن العبد المجرم: كيف كان يعامل؟

إذا اتهم عبد بارتكاب جريمة، كان يرسل إلى المحنة بالقرعة أو التعذيب[٤٩٩] ؛ وإذا ثبتت إدانته، كان سيده يدفع تعويضا عن الجريمة ويعاقب العبد (بالجلد أو الإخصاء أو الموت)[٥٠٠] ٠ هذه معاملة قاسية، وإذا تم تنفيذها دائما، فقد تقلل من قيمة العبد ، ولكن القوانين

---

[٤٩٦] القانون السالي ٢٦ / ٢ ٠
[٤٩٧] القانون السالي ٢٦ ٠
[٤٩٨] القانون السالي ٣٥ ٠
[٤٩٩] القانون السالي ٤٢ / ٢-٤-٧ ٠
[٥٠٠] القانون السالي ٢٥ / ٥-٧ ٠

كانت تقدم وسيلة لتخفيف كل من الإثبات والعقاب . ليس لأن العبد قد يستحق معاملة أفضل، بل لأن التعذيب أو العقوبة البدنية للعبد من شأنه أن يشكل خسارة فادحة لسيده الذي يستطيع أن يدفع "لإنقاذ ظهر عبده" بثلاثة صولدي تحل محل مائة وعشرين جلدة؛ وستة صولدي تحل محل الإخصاء[٥٠١] ٠

وفي السرقات الأكثر خطورة إلى حد ما، يجوز للسيد أن يتحمل اللوم على نفسه . أي أنه يدفع قيمة الشيء المتورط فيه بالإضافة إلى أي تعويض قد يدفعه رجل حر في مثل هذه الحالة ، ما يصل إلى خمسة وأربعين صولدي ٠ ولكن في حالة كون الاتهام أكثر خطورة، يجب على السيد أن يقدم عبده للتعذيب بعد استدعائه للمحكمة ثلاث مرات ، على الرغم من أنه قد يطلب تعهدا من الجلاد والذي قد يحتفظ به٠

وعن حقوق العبد ، يري البعض أن العبيد كانوا يتلقون المكافآت المادية التي تمنح أحياناً في مقابل الخدمة غير الحرة وكذلك المجانية، وفي هذا السياق لم تكن الملكية الكاملة للأرض بعيدة تماماً عن متناول غير الأحرار. ويستند في ذلك إلي صيغتين من مجموعة تعود إلى القرن التاسع لرئيس أساقفة يمنح خادماً من خدم كنيسته منزلاً أو عقاراً حضرياً، وفي كلتا الحالتين بشرط أن يكون للمستفيد الحق في نقله إلى ورثته، وأنه لا يمكن استعادة الملكية منه أو من ذريته، حتى لو تبين أنهم بطيئون أو مهملون في خدمتهم[٥٠٢] ٠يضاف إلي ذلك أن القانون لم يمنع زواج العبد من أمة بشرط موافقة سيدها والا تعرض لعقوبة الجلد أو الغرامة ثلاثة صولدي ، علي حين أن زواج العبد من السيدات الحرائر كان محرما بالقانون ٠

الوضع القانوني للرومان :

لم يؤد استيلاء الفرنجة علي بلاد الغال إلي تغيير جوهري في أشكال الحكم الاقليمي الروماني ٠وتؤكد المصادر أنه طوال القرن السادس ومعظم القرن السابع ، بقيت الإدارة

---

[٥٠١] القانون السالي ١/١٢ ٠

[502] **Alice Rio** ,Freedom and Unfreedom in Early Medieval Francia: The Evidence of the Legal Formulae, Past & Present , Nov., 2006., p.27.

بالكامل تقريبا في أيد الرومان ، ولم يكن هؤلاء الموظفون من رجال الدين ٠ وهذه حقيقة بالغة الأهمية لأنها تظهر الاستمرارية بين الإدارة الرومانية العليا وبلاط ملوك الفرنجة[٥٠٣]٠

وكان تدفق رجال الكنيسة ظاهرة كارولنجية وليست ظاهرة ميروفنيجية ، وتحفظ المصادر قائمة كاملة بأسماء بعض الرومان الذي خدموا في البلاط الملكية الميروفنجي[٥٠٤]٠ كما تذكر المصادر انضمام الأقطاب الرومانية من العلمانيين إلي كلوفس بعد نجاحه في السيطرة علي بلاد الغال مثل الامراء والمحامون الذين ساعدوه في وضع القانون والبيراقرطيون الذين أداروا مكتبه [٥٠٥]، أصبح أعضاء عائلات مجلس الشيوخ أتباعا مخلصين من الحاكم الميروفنجي، كما تم تعيين غالبية الأساقفة من بين صفوفهم[٥٠٦].

وفي النسخة القديمة للقانون السالي ، كان القانون يوقع عقوبات مشددة علي قاتل الروماني التي يخدم في البيوت الملكية ٠ وتري الاتجاهات الحديثة في هذا المجال ، أن القرنين السابع وأوائل القرن الأمن يظهران أن التمييز بين الفرنجي والرومان قد اختفي بسرعة داخل الطبقة الحاكمة ٠ وتلك الأحداث التي كان يتصور حدوثها بين النظامين الروماني القديم والفرنجي الجديد ، يجب إعادة تفسيرها في نطاق أن الصدامات بين الطرفين ، لم تشكل علي أساس عرقي ولكن علي أساس إقليمي وسياسي[٥٠٧] ٠

كان الميروفنجيون يأخذون بمبدأ شخصية القانون، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلي أن الغزاة كانوا أقلية تسيطر على أراضٍ محتلة مع عدد أكبر بكثير من السكان الأصليين. ولقد طرحت هذه المشكلة أيضا كيفية الحفاظ على التقاليد القانونية التي كانت كل من الأجناس

---

503 **Maurizio Lupoi**, The Origins of The European Legal Order , Trans. By Adrian Belton , Cambridge 1994, p. 93

504 Ibid., p. 95 .

505 **Bernard S. Bachrach,** Merovingian Military Organization 481-751, University of Minnesota Press 1972, p. 16

506 **Heinrich Fichtenau** , THE Carolingian Empire - The Age of Charlemagne, , Translated by Peter Munns, New York , p. 5.

507 **Ibid**. p. 93٠

الجرمانية مرتبطة بها بقوة، والتي كانت ترمز لقرون إلى هويتها والقيم التي تتقاسمها. وكان وجود نظام قانوني مختلف ومعقد ومتطور في الأراضي المحتلة مثل النظام القانوني الذي أنشأه القانون الروماني سببا في خلق مبرر دائم للمواجهة مع الحكام الجدد. وهذا يفسر اختيار الحفاظ على قانون المنتصرين وقانون المهزومين بشكل مختلف تماما. لقد حافظت الشعوب الألمانية على تقاليدها القانونية الوطنية حية قدر الإمكان. وسمح لبقية الشعوب بمواصلة تنظيم الشؤون القانونية بما يتماشى مع تقاليدها الرومانية ولكن في كل الأحوال خاضعة لسلطة الوافدين الجدد. وعلى هذا فقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي لتعدد القوانين داخل الممالك الفردية، وكان كل منها ينطبق على عرقية معينة؛ وكانت هذه بداية لشخصية القانون، وهي سمة أساسية في هذه المرحلة التاريخية. كان هذا ممكنا أيضا لأن العلاقات القانونية بين العرقيات – في المقام الأول بين المنتصرين والمنهزمين: الزيجات المختلطة، والعقود، واتفاقيات التجارة – كانت منعدمة تقريبا لبعض الوقت. لم ينطبق المبدأ في أي حال على القواعد الأساسية للقانون العامة، والتي أعطت الحكام الجدد ضمانات السيطرة على الإقليم والقيادة: وخاصة فيما يتعلق بقواعد النظام العامة والقضاء[٥٠٨].

كان وضع الروماني محميا بموجب القانون، ولكن ظهرت بعض الاختلافات في المعاملة – كانت "قيمته" تساوي تقريبا نصف قيمة الفرنجي . وعليه، فإن دية مالك الأرض الروماني (المكافئة للحر الفرنجي) كانت ١٠٠ صولدي[٥٠٩] (بدلاً من ٢٠٠ للفرنجي)؛ ودية الروماني الذي كان "رفيق مائدة الملك" كانت ٣٠٠ صولدي[٥١٠] (بدلاً من ٦٠٠)؛ ودية الجندي الروماني (المكافئ للحر الفرنجي العادي) كانت ١٠٠ صولدي[٥١١] (بدلاً من ٢٠٠). ويتبين على وجه التحديد أن المبلغ الذي يدفع للروماني الذي يقتل على يد (عصابة من

---

508 **Antonio Padoa Schioppa**, op. cit., p. 24.

٥٠٩ القانون السالي ٩/٤١ ٠

٥١٠ القانون السالي ٨/٤١ ٠

٥١١ القانون السالي – المرسوم الخامس ١١٧ ٠

الرجال) كان نصف المبلغ الذي يدفع للفرنجي[٥١٢] وعند الحديث عن الإصابات التي تلحق بالنساء، كان المبلغ الذي يدفع للنساء نصف الاحرار militunias vel letas والنساء الرومانيات نصف المبلغ الذي يدفع للنساء الفرنجيات من الحرائر [٥١٣] .

وكانت ثمة تناقضات أخرى في المعالجة القانونية . كان الفرنجي الذي يسرق رومانيا يدافع عن نفسه بعشرين من مساعديه أو يدفع ثلاثين صولدي كتعويض[٥١٤] ، بينما كان على الروماني الذي يسرق فرنجيا أن يكون لديه خمسة وعشرون مساعدا أو يدفع تعويضا قدره اثنان وستون ونصف صولدي[٥١٥] . إذا قيد فرنجي أو روماني فرنجيا، فإن التعويض يكون ثلاثين صولدي؛ بينما إذا قيد فرنجي رومانيا، فإن التعويض يكون خمسة عشر صولدي فقط[٥١٦] .

كانت الشخصية العرقية مهمة في الجرائم ضد الشخص والحرية الشخصية (القتل، والاختطاف، والحبس، والاستعباد). لا توجد قوانين حول سرقة الرومان من الفرنجة أو العكس، حول الزيجات المختلطة بين الفرنجة والرومان، وما إلى ذلك. يبدو ضمنيا هو أنه في معظم الحالات كان الجميع خاضعين لنفس القانون [٥١٧،٥١٨] .

---

[٥١٢] القانون السالي ٤/٤٢ .

[٥١٣] القانون السالي – المرسوم الثاني ١٠٤ /٩ .

[٥١٤] القانون السالي ٣/١٤ .

[٥١٥] القانون السالي ٢/١٤ .

[٥١٦] القانون السالي ١/٣٢-٤ .

[517] **Guy Halsall**, Settlement and social organization-The Merovingian region of Metz, Cambridge University Prees 1995, p.27.

[٥١٨] ظل هذا المبدأ ساريًا حتي في الفترات الأخيرة من المملكة ، حيث نص مرسوم لكلوتير الثاني علي أن المنازعات بين الرومان يجب أن يفصل فيها بواسطة القانون الروماني . **أنظر :**
Edward Jenks , Law and Politics in Middle Ages, London 1898, p.15.

ونستطيع التأكيد علي أن المسائل الخاصة ب "التفاوض " بين الرومان والفرنجة لم يشمل سوى القضايا المدنية وأن القضايا الجنائية إلى جانب جميع القضايا التي تنشأ بين الفرنجة والرومان كانت تسوى بموجب القانون الفرنجي[٥١٩] ٠

الوضع القانوني لليهود :

كان جزء من سكان المملكة يدِينون باليهودية التي كانت تختلف اختلافاً جذريا عن العقائد الأخرى٠ فقد كانوا يتبعون قانونا لاهوتيا وأخلاقيا صارما يتضمن طقوس واحتفالات يوم السبت، ورغم اشتراكهم في الألعاب الرومانية إلا أنهم لم يمارسوا التضحية البشرية مثل غيرهم في العصر الروماني ٠

كان اليهود يعيشون في مجتمعات مختلفة حول العالم وكان ذلك بسبب الهجرة الواسعة وللبحث عن فرص اقتصادية أفضل٠ ولايعرف علي وجه الدقة كيف وصولوا إلي بلاد الغال٠وهناك شكوك حول وجودهم في وقت مبكر من وقت المسيح عليه السلام ٠ والأرجح أن اليهود كانوا مجرد تجار سافروا إلي تلك البلاد واستقروا فيها في العصر الروماني ٠ ويذكر أن قانون **تيودوز** Theodosian عام ٣٢١ قد ذكرهم عندما منحهم الأمان للعيش في الأراضي الرومانية وأكد القوانين السابقة علي قيد حقوقهم كالهراطقة[٥٢٠] ٠

---

519 **Simeon L. Guterman ,** op.cit., P.311.

٥٢٠ وردت في القوانين الرومانية الكثير من النصوص عن وضع اليهود ومنها : (بما أن العديد من القضاة الذين يحتاجون إلى مشورتنا قد استشارونا بشأن التصرف في الدعاوى القضائية، حتى يتم تقديم المشورة لهم بشأن ما يجب أن يقرروه فيما يتعلق بالشهود الهراطقة، وما إذا كان ينبغي قبول شهادتهم أو رفضها، فإننا نأمر بعدم إعطاء شهادة ضد المتقاضين الأرثوذكس من قبل هرطوقي، أو من قبل أولئك الذين يلتزمون بالخرافة اليهودية، سواء كان أحد طرفي الدعوى أو كلاهما أرثوذكسيًا).(نمنح الإذن للهراطقة أو اليهود، عندما يكون لديهم نزاع مع بعضهم البعض، بتقديم شهود مؤهلين للشهادة) ٠ (إذا أصبح أي شخص، بعد أن تخلى عن الإيمان المسيحي الموقر، يهوديًا وانضم إلى تجمعاتهم التدنيسية، فإننا نأمر أنه بعد إثبات التهمة، يجب مصادرة ممتلكاته لصالح الخزانة. (نرغب في إخطار جميع اليهود وعبدة السماء، ورؤوسهم وبطاركتهم، بأنه إذا تجرأ أي شخص، بعد إصدار هذا القانون، على مهاجمة شخص تخلى عن طائفته البغيضة ولجأ إلى عبادة الله، بالحجارة أو بأي مظهر آخر من مظاهر الغضب (وهو ما تأكدنا من حدوثه)، فسيتم تسليمه على الفور إلى النيران، وحرقه مع جميع شركائه).(لا يجوز لأي يهودي أن يتزوج مسيحية، ولا يجوز لأي

وقد استقر اليهود في المدن البحرية وغيرها لإدارة أعمال الحياة اليومية ، وبمقتضي القانون الروماني تم التسامح معهم رسميا من قبل الدولة كما ذكرنا ٠ وخلال القرن الخامس

رجل مسيحي أن يتزوج يهودية؛ لأنه إذا ارتكب أي شخص فعلًا من هذا النوع، فسوف يكون مسؤولاً عن ارتكاب جريمة الزنا، ويُمنح بموجب هذا الإذن لجميع الأشخاص باتهامه).(لا يجوز لأي يهودي أن يحتفظ بعادات عرقه المتعلقة بالزواج؛ ولا =يجوز له أن يتزوج وفقًا لدينه؛ ولا يجوز له أن يعقد عدة زيجات في نفس الوقت). (يجب على اليهود الذين يعيشون في ظل القانون الروماني العام أن يحضروا إلى المحكمة وفقًا للعرف المعتاد، ليس فقط في تلك القضايا التي تتعلق بخرافاتهم الخاصة، بل وأيضًا في تلك التي تتعلق بالمحاماة والقوانين وحقوق الشعب، ويجب عليهم رفع جميع الدعاوى والدفاع عنها وفقًا للقوانين الرومانية. ومع ذلك، إذا فضل أي منهم، بموافقة عامة، أن ينظر في قضية ما بواسطة اليهود كمحكمين، بشرط أن تكون الدعوى مدنية، فلا يُمنعون بموجب القانون العام من الاستفادة من حكمهم). (يجب على القضاة تنفيذ أحكامهم، تمامًا كما لو كانت صادرة عن محكمين يتمتعون بالسلطة القضائية). (يجب على حكام المقاطعات منع اليهود من حرق أو عرض صورة الصليب المقدس، بقصد تدنيسه لازدرائه، في يوم المهرجان عندما يحتفلون بعقوبة هامان؛ ولا يجوز لهم وضع شعار إيماننا على منازلهم، ولكن يمكنهم الاحتفاظ بطقوسهم دون إظهار أي ازدراء للدين المسيحي؛ وما لم يمتنعوا عما كان غير قانوني، فإنهم سيفقدون بلا شك الامتيازات التي تمتعوا بها حتى الآن). (نأمر أنه في يوم السبت، وفي الأوقات الأخرى التي يحتفل فيها اليهود بطقوس عبادتهم، لا يجوز لأحد أن يفعل أي شيء بهم، أو، تحت أي ظرف من الظروف، يجبرهم على المثول أمام المحكمة؛ ولا يجوز لهم هم أنفسهم مقاضاة المسيحيين الأرثوذكس في تلك الأيام، حتى لا يعاني المسيحيون من أي إزعاج من استدعائهم من قبل المسؤولين في الأيام المذكورة أعلاه؛ لأنه من الواضح أن الأيام المتبقية ستكون كافية لأغراض الخزانة، ودعاوى الأفراد).(لا يجوز ظلم أي يهودي بريء، ولا يجوز لأي شخص من أي عقيدة أن يعرضه للإهانة؛ ولا يجوز حرق معابدهم أو مساكنهم؛ ولا يجوز إيذاؤهم عمدًا دون سبب؛ لأنه عندما يتورط أي منهم في جريمة، فقد تم تأسيس سلطة القضاة والحماية التي يوفرها القانون العام لمنع أي شخص من الانتقام لنفسه. ولكن، كما نرغب في توفير الحماية الشخصية لليهود، فإننا نعتقد أنه يجب إعطاء إشعار لمنعهم من الغطرسة، وفي حالة ابتهاجهم بأمنهم، يرتكبون بتهور بعض الأعمال ضد اليهود).(عندما ينشأ أي نزاع بين المسيحيين واليهود، لا ينبغي أن يُحسم من قبل رؤساء اليهود، بل من قبل القضاة العاديين.)(لا يجوز لليهودي أن يشتري مسيحيًا، أو يقتنيه كهدية، أو تحت أي عنوان آخر. إذا كان لدى أي يهودي عبد مسيحي، أو اعتقد عضو في أي طائفة أو أمة أخرى أنه كان له الحق في امتلاكه، لأي سبب من الأسباب، وختنه، فلن يُحكم عليه بفقد العبد فحسب، بل يُعاقب أيضًا بالموت، ويُمنح العبد حريته كمكافأة)("اليهود الذين يتهمون بأي جريمة، أو الذين يثقل كاهلهم الديون، ويتظاهرون برغبتهم في الاتحاد بالدين المسيحي، ويهربون إلى الكنائس من أجل تجنب عواقب جرائمهم، أو سداد ديونهم، يجب منعهم من القيام بذلك، ولا يجوز استقبالهم هناك قبل أن يسددوا جميع ديونهم، أو يتم إطلاق سراحهم بعد إثبات براءتهم).أنظر كافة النصوص في :

S. P. Scott, *The Civil Law*, XII, Cincinnati, 1932 **.**

لم تذكر المصادر أي اضطهاد لهم ، رغم وجود قيود علي ممارستهم الدينية ومؤسساتهم لاسيما ما كان يركز علي التبشير ، كما قيد بناء المعابد لهم من قبل الدولة ٠ من جهة أخري منعوا من تحويل الآخرين إلي دينهم ،وبمقتضي قانون روماني لم يكن الفرد حرا في التحول إلي اليهودية من ديانة أخري ،ولكن يمكن تشجيع اليهودي إلي التحول إلي المسيحية٠

كان اليهود في الإمبراطورية الفرنجية في وضع الغرباء الذين يتمتعون بحقوق محدودة بموافقة الملك الذي كانوا تحت حمايته. وقد عهد بهم إلي سيطرة موظف خاص يدعى magister iudaeorum (قاضي اليهود)[٥٢١].

ورغم التسامح مع اليهود في عصر كلوفس ، فقد تم منعهم من نشر ديانتهم من قبل الدولة ٠ وقد تغيرت البيئة المتسامحة في العقود التالية بعد تأسيس المسيحية كدين مهيمن علي الفرنجة وأوروبا ككل ٠ ففي عام ٥٣٠ فصاعدا ، أظهر التشريع الميروفنجي علامات الاعتراف بالأساقفة كشركاء تشريعيين ٠ كما أقترح بأن يكون مرسوم Childebert مرتبطًا بالقوانين الكنسية الصادرة في أورليان ٠ وقد حذرت تلك القوانين اليهود من الظهور المتكرر في الأماكن العامة خلال عيد الفصح٠

والجدير بالذكر ، أن تلك التوجهات التشريعية بخصوص القوانين الكنسية قد ظهرت في مرسوم جونترام Guntram الذي صدر بعد أسبوع واحد من مجلس باريس عام ٦١٤ م ، والذي أوضح دور الأسقفيات في نشر النظام الأخلاقي والدعوة للعدل ٠ وقد نظم التشريع

---

[521] **Simeon L. Guterman**, The Principle of the Personality of Law in the Early Middle Ages: A Chapter in the Evolution of Western Legal Institutions and Ideas, University of Miami Law Review Volume 21,Number 2,1966, p.276.

المجموعات غير الارثوذكسية وأوضح بأنه لا سلطة لليهود علي المسيحيين[٥٢٢] ،وكل شخص يتعاون مع اليهود فسوف يعاقب بأشد العقوبات كنسية[٥٢٣] ٠

فقد منعت الكنيسة رجال الدين من الجلوس على المائدة مع اليهود، ومنعت اليهود من الخروج إلى الأماكن العامة أثناء الفترة المتوترة التي استمرت من خميس العهد إلى أحد الفصح أو الاختلاط بالسكان المسيحيين. ولقد حظرت الكنيسة الزيجات الخارجية، التي كانت شائعة نسبياً، وخاصة في عهد الميروفنجيين. وكانت وظائف جابي الضرائب والقضاة مغلقة في وجههم. والواقع أن محاولات الفصل بين المسيحيين واليهود كانت دليلاً على استمرار العلاقات بين المجموعتين في المجتمع الفرنجي. وفي الوقت نفسه، فإن حقيقة أن مثل هذه التدابير التقييدية تكررت في المجامع بين القرنين السادس والسابع تشير إلى أن الكنيسة واجهت صعوبة في تطبيقها بصرامة .بل وواجهت صعوبة حتى في جعل صوتها مسموعاً. كما تعهدت بإعادة الحملان الضالة إلى الحظيرة من خلال التحول إلى المسيحية، معتمدة على الإقناع أكثر من الإكراه،[٥٢٤] كما أوصى البابا جريجوريوس الكبير. ولم يغير الضغط الذي مارسته

---

[٥٢٢] راجع هذه القرارات في : **Patrick Joseph Edward Griffith,op.cit,pp.206-215.**

[٥٢٣] يروي جريجوري التوري أنه في السنة الرابعة والعشرين من حكمه، انطلق الملك جونترام ٠٠كان يوم دخوله إلى أورليان هو عيد القديس مارتن، أي الرابع من يوليو. وخرج حشد كبير من المواطنين لاستقباله، حاملين الأعلام والرايات، ويغنون الأغاني في مدحه. ٠٠ولعب اليهود دوراً كاملاً في هذه الهتافات. "لتستمر كل الشعوب في عبادتك وانحناء الركب أمامك والخضوع لحكمك!" هكذا ظلوا يهتفون. وكانت النتيجة الوحيدة لذلك أنه بعد الاحتفال بالقداس وجلس الملك مكانه في المأدبة، سمعوه يقول: "ويل للشعب اليهودي، الشرير، الغادر والمليء بالخداع في كل ما يفعله! لقد تغنوا بحمدي بهذه الطريقة المجاملة اليوم، ودعوا كل الشعوب =إلى الخضوع لي كسيد لهم، على أمل أن أصدر أمراً بإعادة بناء كنيسهم، الذي دمره المسيحيون منذ بعض الوقت، من الأموال العامة. لن أفعل هذا أبداً، لأنه يتعارض مع إرادة الرب" **Gregory of Tours,8.1.**

[٥٢٤] يذكر جريجوري التوري بعض حالات تعميد اليهود وتحولهم إلي المسيحية ، ولكن يبدو للمؤرخ أن هذا التحول كان ظاهريًا ٠ من تلك الحالات : في هذا العام أمر الملك شيلبيريك بتعميد عدد كبير من اليهود. وذهب إلى حد مساعدة بعضهم على الخروج من حوض المعمودية بنفسه. ورغم أنهم كانوا طاهرين جسديًا، إلا أن بعضهم لم يتطهر في قلوبهم، وتمسكوا بالمعتقدات التي كانوا يؤمنون بها دائمًا. لقد كذبوا على الله، لأنهم ما زالوا يلتزمون بالوصايا اليهودية.,, **Gregory of Tours, 6.17.** ٠

الكنيسة إلى حد كبير حالة اليهود في بلاد الغال، على الرغم من الهشاشة التي أحدثتها هذه الضغوط. ولم يكن مصير هؤلاء اليهود قابلاً للمقارنة على الإطلاق بمصير أتباعهم في إسبانيا القوطية الغربية بعد تحول ملوك تلك البلاد إلى الكاثوليكية، وهم مبتدئون متحمسون أظهروا أنهم متعصبون بشكل خاص.

كانت هناك علاقات طيبة قائمة بين الملوك الكارولنجيين الأوائل واليهود[٥٢٥]. وهذا يشير إلى أن العديد منهم كانوا منجذبين إلى الإمبراطورية الكارولنجية، التي كانت تتمتع، علاوة على ذلك، بمناخ من السلام. وسرعان ما نجد اليهود في البلاط الملكي مكلفين بمهام دبلوماسية، مثل تلك التي قام بها إسحاق اليهودي نيابة عن شارلمان إلى الخليفة العباسي هارون الرشيد في بغداد. ولأنهم كانوا متعددي اللغات، ولديهم اتصالات واسعة النطاق في جميع أنحاء المجتمعات اليهودية في الشتات، فقد كانوا في وضع يسمح لهم بتوفير اتصالات لا غنى عنها داخل الإمبراطورية الفتية. كما احتاجهم شارلمان لأسباب اقتصادية. وكان التجار اليهود الذين ربطوا الغرب بالشرق آنذاك يطلق عليهم اسم الرادانيين – وهو مصطلح قد يشير إلى التجار والملاحين من منطقة الرون (ربما مشتق من اللاتينية المتأخرة Rhodanici).

وفي عام ٨٢٥ تقريباً، منح لويس المتدين، ابن شارلمان، التجار اليهود عدداً من الامتيازات (مثل الإعفاء من بعض الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المفروضة على نقل البضائع فضلاً عن الحماية الملكية لحياتهم وممتلكاتهم)، وهو ما يشير إلى أن هؤلاء التجار

[525] **Esther Benbassa**,The Jews Of France , Translated by M. B. DeBevoise, Princeton University Press 1992, p.8..

لعبوا دوراً مهماً في التجارة الدولية. وكان يتم تجنيد الوسطاء بين البلاط وقوى البلدان الأخرى من بين صفوف هؤلاء التجار، الذين كان من بين عملائهم أيضاً رجال دين رفيعي المستوى.

في أعقاب منح الملك امتيازاً لليهود في ليون، لحمايتهم من عدم تسامح رجال الدين، ثارت احتجاجات واسعة من رجال الدين ، كتب الأسقف Agobard أربع رسائل: في الرسالة الأولى، بعنوان "عن وقاحة اليهود"، ندد برحمة القاضي اليهودي، والإيذاء البدني الذي أخضع له اليهود المسيحيين، والامتيازات والشرف التي استفادوا منها على أيدي المحكمة، و"الاستعباد" الذي مارسه اليهود ضد المسيحيين[٥٢٦].

كان اليهود يمارسون مجموعة كبيرة ومتنوعة من المهن. وفي بداية الفترة الكارولنجية، ولأن الكنيسة كانت تسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي، لم يكن اليهود في وضع يسمح لهم بالقيام بالزراعة على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، فإن الحظر الذي فرضته المجالس المختلفة على ملكية اليهود للعبيد المسيحيين جعل العمل في الأرض أكثر صعوبة تدريجياً. ومع ذلك، فقد امتلكوا المباني والحقول والبساتين وكروم العنب ومزارع الحدائق والمطاحن. وكرسوا أنفسهم للزراعة، وخاصة زراعة العنب في وديان الرون وسون ومنطقة باريس. وكان عدد معين من اليهود يديرون أصول الأساقفة ورؤساء الأديرة. وكان آخرون في خدمة الملوك. ولعبوا دوراً مهماً في التجارة بين الشرق والغرب. كما مارسوا الطب. وكانوا يعملون أيضاً في مهن مثل صباغة الأقمشة، ودباغة الجلود. وبالتالي، كانت الفترة الفرنجية في مجملها فترة سلمية بالنسبة لليهود، على الرغم من قدر معين من التحول القسري والنفي. وعلى الرغم من

[526] **Esther Benbassa,** op.cit., p.10.

بعض الاختلافات، اعتمادا على الحاكم والعصر، فإن ظروف حياتهم ومهنهم لم تتعرض للاضطراب الجذري، ناهيك عن عدم فرض العديد من القرارات والقيود بصرامة[٥٢٧].

[527] **Ibid**, pp.. 3-12.

المبحث الثاني

نظام الأسرة

كانت انتساب الأفراد لجماعات سكنية مهمة للغاية ، من حيث التدعيم وخاصة بالنسبة للنظام القضائي ، مثل القسامة الذين يحضرهم الخصوم للشهادة معهم ٠ وكان هذا الدور متشابها مع كافة القبائل الجرمانية ٠ ولكن القبائل الفرنجية كانت لديها ماهو أكثر ذلك: بالنسبة للرجل المقتول ، فإن أولاده يحصلون علي نصف الدية أما النصف المتبقي فيقسم بالتساوي بين أعضاء الجماعة من ناحية الأب ومن ناحية الأم ٠ ومن الغريب ، أن المرأة لا تشارك في الدية ، لأنها ليست عضوا في جماعة زوجها ٠ وأيضا إذا لم يوجد أحد من ناحية الأب أو الأم ، فإن الأمر يؤل إلي الخزانة الملكية أو من تقوم الخزانة بتحديده[٥٢٨] ٠

حق الجماعة في المشاركة في الدية يقابلها واجبهم في المشاركة في دفع الدية عوضا عن الشخص الذي ينتمي إليها ٠ فإذا كان الشخص لا يملك الأموال اللازمة لدفع كامل التعويض ، فإن الجماعة تساعده في ذلك ٠ وتبدأ المشاركة من الأقرب وهم الأب والأم ، ثم الأخوة والأخوات ، فإذ لم يكف فإن أقاربه الباقون يدفعون باقي التعويض وذلك في حدود الست درجات التي حددها القانون ٠ وهذه القواعد تحمي أموال الزوجة من استعمالها في دفع مسئوليات الزوج المالية ٠ وبالمثل فإن أموال الزوج لا تستعمل لمساعدة الزوجة ٠

وقد أجاز القانون للشخص الذي ربما يكون مهدداً بالعداء، أن يقطع روابط القرابة المعينة التي هي سبب مشاكله. يجب على المتنازل أن يذهب أمام الثونجينوس thunginus (أو المائة وفقاً لتعديل) في المحكمة وهناك يكسر أربعة قضبان من خشب الألدر فوق رأسه، ويلقيها إلى الزوايا الأربع للمحكمة، ويعلن انسحابه من التزامات القرابة وشؤون أقاربه[٥٢٩] ٠

---

[528] **Catherine Fischer Drew** , op.cit.p.40.

[٥٢٩] القانون السالي ٦٠ ٠

بعد تحرره من الالتزام بتقديم النقود (أو ما يعادلها من الأرض والماشية)، أو القسم، أو أي دعم آخر للأقارب، سيجد كل من مر بهذا الإجراء أنه من الآن فصاعداً لن يكون هناك مساعدة ولا ميراث في المستقبل؛ إن مثل هذا الشخص سوف يواجه العالم وحيداً ودون مساعدة. وبناء على ، فإن القرابة الفرنجية لم تكن رابطة متماسكة بين مجموعة محددة من الناس الذين يعملون كمجموعة في جميع الظروف. بل كانت، إلى جانب الرابطة المباشرة بين الوالدين والأبناء، شبكة غير محددة من المؤيدين المحتملين، الذين يجب إقناعهم بالتحرك في وقت الحاجة. وفي أسوأ حالاتها، كانت شبكة من الالتزامات غير المرغوب فيها والحرج الاجتماعي الذي يجب التفاوض عليه، وفي النهاية رفضه[٥٣٠].

وضع المرأة :

كان الرجال في المجتمعات الجرمانية يمتلكون كل القوة والقيمة في المجتمع، مما تسبب في إهانة النساء واعتبارهن ملكاً لهؤلاء الرجال. كان ينظر إلى النساء "بنمطين متناقضين ومقيدين: المرأة كشيء جنسي والمرأة كزوجة وأم مطيعة" وهذا يعني أنه كان مطلوبا منهن دعم أزواجهن أو آبائهن – سواء أكان ذلك لتلبية الاحتياجات الجنسية أم العملية – ولكن لم ينظر إليهن أبداً كشخصيات رئيسية في المجتمع.

وبينما تم فرض هذه الصور النمطية على النساء بشكل عام، فقد تم التأكيد عليها بشدة في الطبقة الأرستقراطية، حيث كانت النساء الأرستقراطيات أكثر تقييداً في حقوقهن؛ وبما أن هؤلاء النساء كن في نظر الجمهور وينظر إليهن مع النبلاء الذكور، فقد شعرن بوطأة توقعات المجتمع بشأن "السلوك النسائي". وبالمقارنة، كانت نساء الطبقة الدنيا تتمتع بحقوق

530 **Julia M. H. Smith**, Europe after Rome A New Cultural History 500–1000, oxford 2005, P. 97.

أكثر بكثير من نساء الطبقة العليا. لم تكن حياة النساء في الطبقة الدنيا تهم غالبية السكان كما هي حياة الطبقة العليا[٥٣١] .

وهكذا ، لم يكن وضع المرأة في المجتمع الفرنجي ثابتاً. فقد كان يختلف في كل مجموعة اجتماعية ويتقلب داخل كل مجموعة تحت تأثير قوى تاريخية مختلفة". ففي فترة الميروفنجيين، عندما كانت السلطة الملكية والكنسية ضعيفة ولا مركزية، كان بوسع النساء ممارسة قدر كبير من السلطة كأعضاء في طبقة الأرستقراطيين من أصحاب الأراضي وكرئيسات للأديرة. وعلى الرغم من كل التفاوت الجنسي، كانت النساء أقل هامشية في المجتمع الميروفنجي مقارنة بالمجتمع الكارولنجي. وكان الطموح لدى المرأة مقبولاً طالما لم تظهر مستقلة للغاية وحققت أهدافها باستخدام قوتها الجنسية واتصالاتها الاجتماعية وثروتها". باختصار، يعتقد **البعض** أنه عندما كانت النساء عنصراً ضرورياً للبقاء الأساسي للقرية، اكتسبن أسلوب حياة أكثر إنصافاً كزوجات، وليس كبنات، ولكن مع استقرار القبائل واستقرار الحياة، لم يعد الرجال يقدرون زوجاتهم لقدرتهن على إعالة المجتمع وركزوا أكثر على فوائد قدراتهن الإنجابية. في هذا المجتمع المستقر، حققت الأرملة أعظم قدر من المساواة لأنها تولت منصب زوجها المتوفى[٥٣٢].

لا شك أن أقدم أشكال الزواج بين الفرنجة، مثل جميع الشعوب البدائية، كان عن طريق شراء الزوجة، حيث كانت العروس مجرد موضوع للبيع بين العريس وأسرة الزوجة. يمكن استخلاص هذا الاستنتاج بسهولة لأن آثار هذا النوع من الزواج لا تزال موجودة في القانون السالي بتأكيد العريس نيته في الزواج من المرأة التي اختارها من خلال إعطاء والديها دفعة ملزمة لجميع الأطراف بالعقد". وقد تطور الأمر بعد ذلك إلى المهر، وهو مايقدمه الزوج لزوجته لمعاشها بعد وفاته.

---

531 **Rachel R. McKinnon**, Breaking Boundaries: The Worth of Women in the Merovingian Period, Portland State University-Young Historians Conference 2016, p.1.

532 **Wemple,** Women in Frankish Society, pp.29, 31.

وكانت الزيجات في المجتمع الميروفنيجي تحقق بجانب تشكيل الأسرة التحالفات السياسية : لقد استخدم كلوفس الزواج من العائلات الملكية المرموقة (العائلات الحاكمة البرجندية والقوطية الشرقية) لتجاوز وإقصاء منافسيه للسيطرة على الفرنجة في شمال شرق بلاد الغال، وعندما اقترن ذلك بنجاحه في ساحة المعركة لم يجلب له فقط السيادة العليا على مجموعة متنوعة من المجموعات الفرنجية، بل جعله أيضا الملك الجرماني الرائد في الغرب. ومع وفاته، انقسمت مملكة الفرنجة بين أبنائه الأربعة، الذين تنافسوا مع بعضهم البعض على السلطة، وسعوا إلى القضاء على بعضهم البعض إذا استطاعوا، واستخدموا روابط الزواج بعائلات حاكمة جرمانية أخرى للتأكيد على مكانتهم وحشد الدعم[٥٣٣].كذلك تحقيق الثروة حيث كان ملوك الميروفنجيين ينظرون إلى الزيجات الأجنبية كوسيلة لزيادة ثرواتهم، ولم يكن عليهم أن يتقسموا المهر مع أتباعهم كما يفعلون مع غنائم الحرب[٥٣٤].

تبدأ إجراءات الزواج بالخطبة ، والتي تتضمن موافقة الأقارب علي إتمام الزواج [٥٣٥]وقد رتب المشرع أثارا قانونية علي الخطبة ، منها أن انسحاب الخاطب وعدم رغبة في إتمام الزواج مما يرتب مسئوليته في دفع التعويض المناسب إلي أهل المخطوبة [٥٣٦].

وفرض القانون حمايته علي المرأة المخطوبة ، فنص علي أن من يأخذ أمرأه مخطوبة للزواج من رجل أخر ، فإنه يكون مسئولا عن التعويض إلي عائلتها أو الوصي عليها[٥٣٧] .

---

533 **Ryan Patrick Crisp**, Marriage and Alliance in The Merovingian Kingdoms 481-639, DISSERTATION, Ohio State University 2003, p.34.

534 **Ibid.**, p.30.

٥٣٥ نص القانون في مرحلة لاحقة علي أن إذا جلب أحد ابنًا أو ابنة رجل آخر لغرض تزويجه دون موافقة الأقارب، وإذا ثبت ذلك ضده وتكبد الأقارب خسارة (damnatifuerint) من هذا، فإن القوادين هم في الواقع لصوص أو رفقاء لصوص ويجب الحكم عليهم بالموت ويستولي القاضي على ممتلكاتهم. القانون السالي – **المراسيم – الباب الثالث ٨٩ .**

٥٣٦ القانون السالي ٦٥ مكرر .القانون الكارولنجي (٢٥) .

٥٣٧ القانون السالي ١٢/١٣ .

كذلك كل من هاجم امرأة مخطوبة وهي في طريقها للزواج وإقام معها علاقة جنسية فإنه يكون مسئولا عن دفع التعويض إلي أهلها أو الوصي عليها[٥٣٨] ٠

أما عن موانع الزواج فقد حرم القانون زواج الرجل الحر من الأمة ، ورتب علي ذلك أن تظل المرأة في العبودية وكذلك يسترق الحر معها وفقا للقانون ٠ كما حرم القانون زواج المحارم واعتبره دنس من الناحية الدينية [٥٣٩]، وحدد ذلك بالزواج من أبنة الأخت أو أبنة الأخ، وشقيقة الزوجة ، وزوجة الأخ أو الأعمام أو الأخوال أو الأحفاد وأن نزلوا[٥٤٠] ٠ ورتب علي ذلك ضرورة انفصال الزوجين وعدم الاعتراف بالأطفال من الزيجة كورثة شرعيين بالإضافة إلي وصم الزوجين بالعار [٥٤١]٠وهكذا ، أعتبر القانون الأطفال غير الشرعيين وصمة عار[٥٤٢]٠

وقد استنتج البعض ، اعتمادا علي العقوبات المشددة في القانون ، أن الزواج بين النساء الحرائر والخدم الذكور كان مستحيلاً، وفي نهاية الفترة اللاحقة، يتناقض هذا الاستنتاج

---

[٥٣٨] القانون السالي ١٤/١٣ ٠

[٥٣٩] **تضمن مرسوم عام ٨٠٢ من شارلمان** : "نحرم جريمة سفاح المحارم منعاً باتاً. إذا تلوث أحد بالزنا الخاطئ، فلا يُطلق سراحه بدون خطورة شديدة، بل يُعاقب على ذلك حتى يخاف الآخرون من فعل الشيء نفسه: لكي تُزال النجاسة تمامًا من الشعب المسيحي، وحتى يتم إزالة النجاسة تمامًا من الشعب المسيحي، يمكن تكفير الرجل المذنب تمامًا بهذه الكفارة التي يفرضها عليه أسقفه. وتلك المرأة ستوضع في أيدي أقاربها حتى نصدر الحكم. ولكن إذا كان الرجل غير راغب في الخضوع لحكم الأسقف فيما يتعلق بالإصلاحات التي سيجريها، فليُحضر أمامنا، مع الأخذ في الاعتبار المثال الذي تم تقديمه في حالة سفاح القربى الذي ارتكبه فريكو في المعبد." **أنظر ملحق رقم (٢) بند ٣٣** ٠ نتوقف قليلا عند الاستعانة بعبارة " فريكو في المعبد" Fricco in the temple التي استعان بها الامبراطور كمثال علي سفاح القربي أو المحارم ، حيث يستشهد الامبراطور المسيحي بشخصية اسطورية قديمة ذكرت في معبد اوبسالا بالسويد القديمة ٠

[٥٤٠] وقد نص القانون الصادر في عهد الملك شيلديبيرت (بعد ذلك، اتفقنا مع شعبنا (leudis) على ما يلي. نقرر أنه لا يجوز لأي شخص أن ينضم إلى زواج محارم، أي [في الزواج من] زوجة الأخ أو أخت الزوجة أو زوجة العم (باترو) أو مع أقارب الدم(parenti consanguineos) إذا تزوج أي شخص زوجة أبيه، فليفقد حياته. "وأما فيما يتعلق بالزواجات التي تم إبرامها بالفعل والتي يُنظَر إليها الآن على أنها زنا محارم، فإننا نأمر بتصحيحها بإعلان من الأسقف. ومن لا يرغب في الاستماع إلى الأسقف سيتم حرمان ه من الكنيسة؛ وسوف يتحمل هذا الوضع إلى الأبد أمام الله ويكون غريبًا في كل شيء عن قصرنا. ومن لا يرغب في قبول الإغاثة (الأدوية) من كاهنه سوف يفقد كل ممتلكاته لأقاربه الشرعيين.) **(المرسوم السادس /٢-١)** ٠

[٥٤١] القانون السالي – المرسوم السادس ٢/٣ ٠

[542] **Julia M. H. Smith,** op.cit., p.102.

مع المخطوطات الكارولينجية، التي تقدم أدلة وفيرة على الزواج بين النساء الحرائر والرجال غير الأحرار. ويتناقض أيضا مع عدد من الصيغ Formularies التي تشير إلى أن مثل هذه الزيجات حدثت بالفعل خلال فترة الميروفنجيين[٥٤٣] ٠

وبالنسبة لـلزواج الثاني ، فقد أباح القانون للشخص بأن يتقدم للزواج من الأرملة التي توفي عنها زوجها وذلك إلي رجل المائة أو الثونجينوس والذي يجتمع علي شكل محكمة ، وعلي راغب الزواج أن يحضر للمحكمة محملا بدرع وثلاثة رجال وثلاث قطع من النقد (الصولدي) متساوية الوزن ودينار ويتم وزنهم ، وعندما يتم ذلك فإنه يتزوجها [٥٤٤]٠ فإن لم يفعل ذلك وفقا لأحكام القانون فإن يكون مسئولا عن دفع التعويض (٥ر٦٢ صولدي) ٠ وتمثل الثلاثة صولدي التي يدفعها راغب الزواج كغرامة للخطوبة يتسلمها أكبر أولاد الزوج المتوفي ، أو الأحفاد فإن لم يكن فالخال أو العم فإن لم يكن هناك أحد من الأقارب حتي الدرجة السادسة ، فتحصل الغرامة للخزانة العامة [٥٤٥و٥٤٦] ٠

---

543 **Alice Rio** ,op.cit,p.16.

٥٤٤ يُذكر الريبوس فقط كوسيلة للحصول على إذن بالزواج من أرملة، لكن مرسوم شليبريك **Capitula of Chilperic** يذكره مرة أخرى من أجل "منح الريبوس لجميع الرجال".(**٢٣:٤**) هناك بعض الصعوبات في الترجمة، لكن يبدو أن هذا القانون قد "مُنح" للجميع من أجل توحيد ممارسات الخطوبة في جميع أنحاء مملكة الفرنجة. هذا النظام من الريبوس غير عادي في نواح كثيرة. ومن الجدير بالملاحظة أن أياً من القانونين لا يشير إلى أن هذا الأمر ينطبق على أي شيء آخر غير الزواج الثاني للأرامل، كما أنه لا ينطبق صراحة أو ضمناً على الزيجات الأولى. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العملية المعقدة، التي تنطوي على تقديمها في المحكمة وسلسلة من الطقوس، تسلط الضوء على أن هذه النصوص القانونية لم توضع بالضرورة للتطبيق الحقيقي، بل كنصوص أيديولوجية لتطوير صورة الفرنجة من أجل تنوير كل من الشرق الإمبراطوري والممالك القوطية، التي حافظوا معها على اتصال دبلوماسي.
Emma Southon , Marriage, Sex and Death: The Family in the Post-Imperial west , The University of Birmingham 2012, p. 40.

٥٤٥ القانون السالي ١/٤٤-١٢ ٠

٥٤٦ إذا أرادت أرملة بعد وفاة زوجها أن تذهب إلى زوج آخر، فيجب على من يرغب في قبولها أن يدفع لها أولاً غرامة خطوبة (ريبوسreipus) وفقًا للقانون. وإذا كان للمرأة أطفال من زوجها السابق، فيجب عليها استشارة أقارب أطفالها. إذا كانت قد تلقت خمسة وعشرين صولدي كمهر [من زوجها السابق]، فيجب أن تدفع ثلاثة صولدي كأجرة لإطلاق سراحها (*achasium*) لأقرب أقارب الزوج المتوفى؛ وإذا لم يكن والده أو والدته على قيد الحياة، فإن *achasium* مستحق لأخ الرجل المتوفى أو لابن أخيه الذي هو ابن أخيه الأكبر.

ومن نواحٍ عديدة، تبدو المرأة الفرنجية مؤهلة قانونيا تقريبا. كانت قادرة على امتلاك وتوارث الممتلكات (كما هو الحال بين الجرمان الآخرين)، وكانت هذه الممتلكات منفصلة عن ممتلكات زوجها. ومع ذلك، بين الجرمان الآخرين (باستثناء القوط الغربيين)، كان الزوج يدير ممتلكات زوجته حتى لو لم يكن بإمكانه التصرف فيها دون موافقة زوجته أو أقاربها. وبين الفرنجة، ربما كانت الزوجة تدير ممتلكاتها الخاصة. على الأقل كان من الممكن تقييمها بشكل منفصل عن زوجها، مما يعني أنها كانت تتمتع بسيطرة مستقلة[٥٤٧].

ويثور السؤال عن وجود تعدد للزوجات في المجتمع الميروفنجي ؟ يري البعض "إن الجمع بين تعدد الزوجات الجرماني ومؤسسة المحظيات الرومانية أعطى ترخيصا شبه كامل للرجال ليكونوا فاسقين، وعزز هيمنة الذكور, والانحلال الجنسي[٥٤٨] وشدد على المعايير المزدوجة الجنسية في المجتمع الميروفنجي. طالما لم تكن هناك متطلبات صارمة لإضفاء الشرعية على الاتحادات وإضفاء الشرعية على الأطفال، استمر تعدد الزوجات دون هوادة في

"وإذا لم يكن هناك أي من هؤلاء، فيجب على القاضي، أي الكوم أو الكونت (Grafio)،أن يستفسر عنها ويجب أن يضعها تحت حماية الملك ويحصل الخزينة على الأكاسيوس الذي كان يجب أن يذهب إلى أقارب الزوج المتوفى.

٢. إذا كانت قد تلقت بالفعل اثنين وستين ونصف صولدي كمهر، فليُعطَ ستة صولدي achasium، أي لكل عشرة صولدي، يُعطى واحدachasium ، ، ويطالب [الباقي] من الدوس الذي أعطاها إياه الزوج السابق ويدافع عنه أطفاله، بعد وفاة الأم، دون أن يذهب أي نصيب له [الزوج الثاني]. لا يجوز للأم أن تفترض بيع أو التبرع بأي من هذا الدوس. ولكن إذا لم يكن للمرأة أطفال من الزوج السابق وترغب في الدخول في زواج آخر مع مهرها، فيجب عليها أن تعطي achasium، كما قيل أعلاه. وبعد ذلك فلتغطي مقعدًا وتجهز السرير بغطاء؛ "ومع تسعة شهود، فلتستدعي أقارب الزوج المتوفى وتقول: "أنتم شهودي على أنني أعطيت achasium من أجل السلام مع أقاربه [زوجي السابق]، وأترك هنا السرير المغطى والمفرش اللائق والمقعد المجهز والكرسي بذراعين الذي أحضرته معي من بيت والدي". ثم يجوز لها أن تهب نفسها لزوج آخر مع جزأين من مهرها dos.

٣. ولكن إذا لم تفعل هذا، فإنها تفقد جزأين من مهرها وبالإضافة إلى ذلك، تكون ملزمة بدفع اثنين وستين ونصف صولدي إلى الخزانة. ٤-. فيما يتعلق بالنساء نصف الحريات (militunias vellitas)، يجب مراعاة هذا القانون بالنصف. القانون السالي- المرسوم الثالث ١٠٠ .

[547] **Kimberlee Harper Dunn**, Op.cit., p.9 .

[548] **Suzanne Fonay Wemple** , Women in Frankish Society ,Marriage and the Cloister 500 to 900, University of Pennsylvania Press -Philadelphia 1981, p.38.

العائلة المالكة[٥٤٩]. من المعروف أن أربعة ملوك ميروفنجيين، كلوتير الأول، وشاريبيرت الأول، وشيليريك الأول[٥٥٠]، وداجوبيرت الأول، قد انغمسوا في هذا[٥٥١].

علي حين يري البعض الآخر أن هناك خلط بين المحظية concubina والزوجة uxor or conjux؛ و إن هذا التفسير لا يرقى إلى مستوى التعددية الزوجية، بل إن هذا التفسير يشير إلى أن الملك كان لديه زوجة واحدة فقط، أو لم يكن لديه أي زوجة على الإطلاق، في وقت معين، بغض النظر عن عدد المحظيات اللاتي كن إلى جانبه، أو عدد المحظيات اللاتي كانت لديه (على التوالي) على مدار حياته. وفي هذا التفسير، تقدم كلمة "عشيقة" نفسها كترجمة معقولة لكلمة "محظية"، لأنها تذكرنا بالظاهرة السائدة في ممالك العصر الحديث، والتي لا يمكن اعتبارها تعددا للزوجات. لقد اعتقد جريجوري بطبيعة الحال أن الملوك الذين احتفظوا بعشيقات وتزوجوا من عدة زوجات كانوا يسخرون من الفهم المسيحي للزواج والإخلاص، وقد مال العلماء إلى الاتفاق على هذا الرأي: "لقد ميز كتاب الميروفنجيين بين المحظيات والزوجات الكاملات"، كما ذهب رأي أخر إلي أنه بما أن تعدد الزوجات يعترف

---

[٥٤٩] وربما كان تعدد الزوجات أقل شيوعاً في الطبقات العليا منه في العائلة المالكة. وقد سجل المؤرخون محاولات فاشلة في الغالب ـ حالات قاومت فيها الفتاة، أو اعترضت أسرتها، أو تدخل الملك. ولعل الدوق أمالو كان ينوي تعدد الزوجات عندما أرسل زوجته إلى ضيعة أخرى وطارد فتاة حرة معينة. ورغم أنها رفضته، فقد أحضرها إلى بيته بالقوة. ورغم تعرضها للضرب وتقييدها، تمكنت من قتله، والهروب من رجاله، والحصول على الحماية الملكية ضد انتقام أقاربه. ومن ناحية أخرى، كان اتخاذ المحظيات من غير النساء حدثاً شائعاً في المستويات العليا من المجتمع الميروفنجي. ويحفل تاريخ جريجوري التوري، الذي ألفه نحو نهاية القرن السادس، بقصص عن كونتات اتخذوا من الخادمات محظيات لهم. على سبيل المثال، كان ابن الدوق بيبولين "قد هجر زوجتين، وكلتاهما ما زالتا على قيد الحياة... لقد تخلى عن زوجته الأولى ليعمل في تجارة الخادمات... لقد استخدم زوجته الثانية بنفس الطريقة... "وفعل نفس الشيء مع هذه، زوجته الثالثة." ويبدو أن الكنيسة كانت عاجزة عن وقف هذا السلوك٠ انظر بالتفصيل ذلك في :

Suzanne Fonay Wemple, op.cit., p. 40.

[٥٥٠] عنه يقول جريجوري التوري أنه كان لديه عدد من الزوجات وأنه وعد بتطليقهم رغبة في الزواج من جالسوينث، أخت برونهيلد٠ **Gregory of Tours,4.28**.

[551] **Erin Thomas Dailey**; Gregory of Tours and The Women in His Works - Studies in Sixth-Century Gaul, The University of Leeds 2011,p.84.

بالاختلافات في وضع الزوجات المختلفات، فإذا كان للملك زوجة ومحظية في نفس الوقت، فربما كان من الواجب أن يطلق على هذا الترتيب تعدد الزوجات".[٥٥٢] ٠

ولكن كيف كان ينظَر إلى الفرق بين الزوجة المحظية والمحظية داخل بلاط الميروفنجيين التي كانت مسيحيةً ظاهريا؟ كانت المحظية تتمتع بإحساس بالشرعية داخل إطار أخلاقي لا يفهم العلاقات إلا وفقًا لمعايير الزواج الأحادي، ومن هذا استمدت امتيازات حصرية معينة. ، كان لدى الزوجة المحظية إمكانية الوصول إلى قدر هائل من الثروة، بما في ذلك العائدات من المدن والعقارات الممنوحة لها من قبل الملك. كما كانت تتمتع بقدر من النفوذ في البلاط، ، وكان هذا النفوذ له تأثير كبير على المجتمع والزوج، في شكل الوصاية على الأطفال القصر. كانت الزوجات اللاتي طردهن أزواجهن الملكيون يظللن أحيانًا ذوات أهمية سياسية، في حين لم تكن الجواري كذلك أبدًا.[٥٥٣]

اعترض البعض على أن يرث أبناء السراري حصة في المملكة، ورغم أن هذا حدث، فقد كان من الشائع أيضا أن ترث الزوجة حصة في المملكة. كانت المحظية تستخدم نفوذها البلاطي وقدرتها على الوصول إلى الثروة لحرمان ذرية النساء الأخريات من حقوقهن. وبالتالي، كانت المحظية في وضع غير مؤات من جميع النواحي، وكانت المحظية الوحيدة الناجحة هي التي أصبحت في النهاية زوجة، واكتسبت مجموعة من الامتيازات. وعلى هذا، فحتى لو كان للملوك شركاء جنسيون متعددون، فإن مفاهيم الزواج الأحادي والحصرية، هي التي كانت تحظى بالرواج السياسي . والتي استخدمتها النساء المعنيات . لمصلحتهن الخاصة.

---

[552] **Erin Thomas Dailey**, op.cit. , p.85.

[553] **Ibid**., p. 86.

من جهة أخري ، يذكر أن القانون السالي لايتضمن أي نصوص خاصة بجريمة الزنا[٥٥٤] adulterium [٥٥٥]علي خلاف قوانين الجرمان الأخرى[٥٥٦] وكانت المسائل المتعلقة بالزنا في المجتمع الميروفنجي تثير الكثير من الحروب الداخلية بين العائلات [٥٥٧] ،كذلك لا توجد أحكام بشأن الطلاق في القوانين الفرنجية، ولكن بالنظر إلى الوضع القانوني القوي للمرأة، فإن الحل بالتراضي ربما كان ساريا . على الرغم من أنه لا يمكن الاستشهاد بأي قانون لدعم هذا الادعاء، إلا أن هناك قصة رواها جريجوري التوري تشير إلى أن الحل كان موجودا حتى بدون موافقة أحد الزوجين. هذه هي قصة الملكة الميروفنجية راديجوند، ابنة الملك بيرثار من

---

[٥٥٤] بعض الروايات الصادرة عن جريجوري التوري توضح أن الزوج في بعض الحالات كان يقتص من عشيق الزوجة بالقتل ، مثال ذلك ماورد عن كان رئيس الدير داجولفDagulf الذي أدين مراراً وتكراراً بجرائمه، فقد كان مذنباً بارتكاب عدد كبير من السرقات والقتل، وكان يرتكب الزنا بشكل متكرر. كان يشتهي زوجة رجل يعيش بالقرب منه، وكان يمارس معها الجنس باستمرار. وفي عدد من المناسبات، سعى إلى إيجاد طريقة لقتل زوج عشيقته، الذي كان يشغل أرضاً تابعة لديره. وفي النهاية أقسم الزوج أن رئيس الدير سيدفع ثمناً باهظاً إذا اقترب من زوجته مرة أخرى. كانت لديه مناسبة لمغادرة المنزل لفترة من الوقت، وجاء رئيس الدير في الليل مع أحد رجال الدين وسُمح له بالدخول إلى منزل المرأة. جلسا لفترة طويلة يشربان حتى غلب عليهما الخمر، ثم استلقيا معاً في سرير واحد. وبينما كانا نائمين عاد الزوج إلى المنزل. أشعل بعض القش ورفع فأسه وقتلهما. ثم عقب "فلتكن هذه القصة تحذيرًا لجميع رجال الدين من مخالفة قوانين الكهنوت بالسعي إلى صحبة نساء لا تربطهم بهم صلة قرابة، لأن القانون الكنسي نفسه وكل الكتب المقدسة تحرم مثل هذه العلاقات. **Gregory of Tours,** 8.19

[555] **Emma Southon** , op.cit., P. 69.

[٥٥٦] راجع **كتابنا عن القبائل الجرمانية** – ص ٢٥٧ .

[٥٥٧] " في باريس اتهم عدد من الناس امرأة تركت زوجها وكانت تعيش مع رجل آخر. ذهب أقارب الزوج إلى والد المرأة وقالوا: "إما أن تثبت براءة ابنتك أو تتركها تموت، لأننا لا نستطيع أن نسمح بزناها أن يجلب العار على عائلتنا". أجاب الأب: "أعلم أن ابنتي بريئة تمامًا". لا يوجد أي حقيقة على الإطلاق في هذه الشائعة التي ينشرها أشخاص خبيثون. سأثبت براءتها بالقسم وبالتالي أوقف الاتهام إلى أبعد من ذلك". أجابوا: "إذا كانت بريئة حقًا، فلتقسم يمينًا على قبر القديس دينيس الشهيد". قال والدها: "سأفعل ذلك بالتأكيد". بعد أن وافقوا على هذا، ذهبوا معًا إلى كنيسة الشهيد المقدس. رفع الأب يديه فوق المذبح وأقسم أن ابنته ليست مذنبة. أعلن أنصار الزوج أنه حنث باليمين. نشأ جدال، حيث استلوا جميعًا سيوفهم، واندفعوا نحو بعضهم البعض وبدأوا في قتل بعضهم البعض أمام المذبح. كان هؤلاء الرجال من أصل نبيل ومن بين زعماء بلاط شيلبيريك. أصيب العديد منهم بجروح بالسيف، وتناثرت دماء البشر على الكنيسة المقدسة، وثُقبت بواباتها بالسيوف والرماح، واستُلت الأسلحة في غضب لا معنى له عند قبر القديس دينيسDenis . حل السلام ولكن الكنيسة لم تتمكن من إقامة الصلوات إلا بعد أن علم الملك بما حدث. وسارع الطرفان إلى المحكمة، ولكن شيلبيريك رفض تبرئة أي منهما. فأرسلهما إلى الأسقف المحلي حاملاً أوامر بأنه لن يُسمح لهما بالتناول إلا إذا ثبتت براءتهما. ودفع غرامة عن جرائمهما، وبالتالي أعيد قبولهما في التناول من قبل الأسقف راجنيمود Ragnemod، الذي كان مسؤولاً عن الكنيسة في باريس. وبعد بضعة أيام، تم استدعاء المرأة المعنية للمحاكمة، لكنها خنقت نفسها بحبل. **Gregory of Tours** ,5.32.

تورينجيا، التي تزوجت من الملك الفرنجي كلوتير الأول. بعد أن قتل كلوتير شقيقها، تركت راديجوند زوجها (رغم احتجاجاته)، وأسست ديرا (الصليب المقدس) في بواتييه. إن حياة راديجوند مثيرة للاهتمام لأن زوجها لم يكن قادراً على منعها من هجر الزواج، وبما أنها تمكنت بعد ذلك من تأسيس دير ومنحه هبة، فقد تمكنت بلا شك من أخذ ممتلكاتها معها. وتزداد القصة إثارة للاهتمام عندما نلاحظ أن كلوتير كانت له زوجات أخريات.

التبني :

يتبع القانون الفرنجي نهجا مختلفاً في التبني عن القانون الروماني . ويعتبر اعتماد وريث في القانون السالي Pactus Legis Salicae ، ليس بالإجراء التعاقدي المباشر كما هو في القانون الروماني أو القوط الغربي. ففي القانون السالي تكون العملية أكثر تعقيداً وعفوية ويتم وصفها باستخدام مصطلح acfatmire الجرماني. ينطوي الأمر أولاً على احتفال يلقي فيه المبتكر عصا (festuca) في حضن المتبني. وبعد ذلك يكون أمامهما عام واحد لوضع اللمسات الأخيرة على التبني ، وخلال هذه المدة يجب على المتبني أن يقضي ثلاث ليالٍ في منزل المتبني ، ويحصل على ثلاثة ضيوف على الأقل ويأكلون العصيدة على طاولته. يجب أن يذهب كلاهما إلى الملك ويشيران على أن جميع هذه الشروط قد تم الوفاء بها من أجل موافقة الملك على التبني. سواء كانت أو لم تكن مثل هذه الإجراءات مثل acfatmire لا تزال – أو في أي وقت مضى – في الاستخدام المتكرر ، فمن الواضح أن نقل الملكية إلى شخص خارج التسلسل الهرمي العادي لم يكن مهمة سهلة ، كان ينظر إليه على أنه واجب شخصي للملك أن يشرف عليه ، ولا يمكن أن يقوم به أي شخص لا يملك قدراً كبيراً من حرية الوقت والدخل.

ومن المؤكد أن هذا لا يعكس أي ممارسة رومانية ، ولا يمكن تطبيقه إلا على مجموعة محدودة من ملاك الأراضي والأرستقراطيين ، إن كان هناك أي شخص على الإطلاق[٥٥٨].

الميراث :

في حالة وفاة الشخص ، فإن تركته تؤول إلي أبيه ثم أمه ، فإن لم يكن له والدين علي قيد الحياة ، انتقلت التركة إلي الأخ أو الأخت ، فإن لم يكن له ، فاللخالة ثم العمة ، فالأقرب من ناحية الأب ٠ وقد نص القانون علي أنه لايجوز نقل ملكية الأرض إلي الإناث من العائلة ، لأنها تخص الذكور فقط[٥٥٩] وهكذا أستبعد القانون المرأة من الميراث ، وظل هذا الاستبعاد ذي أثر علي الحياة السياسية في أوربا لفترة طويلة وبخاصة في الخلافة السياسية للتاج الملكي [٥٦٠] ٠

---

[558] **Emma Southon** , op.cit., p. 81.

[٥٥٩] القانون السالي ٣٤ /١-٦ ٠. (إذا مات رجل ولم يترك أطفالاً، فإذا بقي والده أو والدته على قيد الحياة، فإنهما يرثانه.٢. إذا لم يكن الأب أو الأم على قيد الحياة وترك إخوة أو أخوات، فإنهما يضمنان الميراث. ٣. ولكن إذا لم يكن أي من هؤلاء على قيد الحياة، فإن أخوات الأب يرثن الميراث. ٤. إذا لم تكن أي من أخوات الأب على قيد الحياة، فإن أخوات والدته يطالبن بالميراث. وإذا لم يكن أحد من هؤلاء على قيد الحياة، فإن الأقرب من أقارب الأب هو الذي يرث. ٦. في الواقع فيما يتعلق بالاراضي السالية (terra Salica)، لا يجوز أن ينتقل أي جزء من الميراث إلى امرأة، ولكن كل ميراث الأرض يذهب إلى الجنس الذكري).**أيضا القانون الكارولنيجي (٣٤) ٠لكن هناك نص ورد في المراسيم (** مرسوم الملك شيلبيريك لحفظ السلام)، جاء فيه : وبالمثل كان من المقبول والمتفق عليه أنه إذا كان للرجل جيران ولكن بعد وفاته بقي أبناء وبنات، طالما كان هناك أبناء، فيجب أن تكون لهم الأرض، تمامًا كما ينص القانون السالي. وإذا كان الأبناء قد ماتوا بالفعل، فيمكن للابنة أن تحصل على الأرض تمامًا كما كان ليفعل الأبناء لو كانوا على قيد الحياة ، ولكن إذا ماتت وبقي أخ على قيد الحياة، فإن الأخ يحصل على الأرض، وليس الجيران. وإذا مات الأخ ولم يبق أخ آخر على قيد الحياة، فيمكن للأخت أن ترث حيازة تلك الأرض.- **الباب الثالث** ٠

[٥٦٠] كانت التغييرات في الحكم الفرنسي مصحوبة بمناقشات حول خلافة الإناث. وقد أثير هذا الاحتمال في فرنسا في عامي ١٣١٦ و١٣٢٨، عندما طالبت بنات لويس العاشر وشارل الرابع بالعرش. وفي كلتا الحالتين، قرر المجلس الملكي وجمعية من كبار الشخصيات عدم خلافة الإناث بالإشارة إلى ما يسمى بالقانون السالي، الذي يحظر ميراث الإناث. وعندما توفي لويس العاشر في عام ١٣١٦، ترك ابنة تبلغ من العمر خمس سنوات تدعى جان، والتي تم تجاوزها لصالح عمها. ولم يتم الاعتراف بحقوقها في الميراث إلا في مملكة =نافارا،

=حتى يمكن تتويجها كجوان الثانية ملكة نافارا في بامبلونا في عام ١٣٢٩، مع زوجها فيليب من إيفرو. بعد وفاة شارل الرابع في عام ١٣٢٨، تم تطبيق المبدأ القائل بأن المرأة لا ينبغي أن يكون لها نصيب في المملكة (mulier vero in regno nullam habeat parte)، والذي تمت مناقشته في المنشورات القانونية والسياسية الفرنسية في ذلك الوقت، من أجل استباق مطالبات طرفين مختلفين. أولاً، ترك شارل الرابع أرملة حامل؛ لو أنجبت ابنًا، لكان هو الخليفة الطبيعي لشارل. لذلك تم تنصيب لجنة مؤقتة للوصاية ترأسها فيليب فالوا. بعد شهرين، عندما أنجبت أرملة شارل ابنة، تمت ترقية الوصي الحالي فيليب فالوا إلى أقرباء شارلز الرابع٠ كما أدى تولي فيليب العرش إلى إلغاء مطالبة الملك الإنجليزي إدوارد الثالث، الذي تقدم بطلب للحصول على التاج الفرنسي باعتباره ابن إيزابيلا ملكة فرنسا، وحفيد فيليب الوسيم، وابن شقيق آخر ثلاثة من آل كابيت. وتمت الإشارة إلى القانون السالي ، وأصدر النبلاء والبارونات ورجال القانون إعلانًا رفضوا فيه نقل المطالبات بالعرش من خلال بنات الملكات وبالتالي رفضوا أيضًا التطلعات الواضحة لإدوارد، باعتباره ملكًا أجنبيًا. لم يقبل إدوارد ووالدته إيزابيلا هذا القرار، الذي قدم سببًا رئيسيًا لما يسمى بحرب المائة عام، والتي بدأت في عام ١٣٣٧ بعبور القوات الإنجليزية إلى القارة. أدت النزاعات السياسية في عامي ١٣١٦ و١٣٢٨ إلى تحويل فرنسا إلى الملكية الأوروبية الوحيدة التي لا تسمح مبادئها الأسرية بخلافة العرش على أساس النسب.**أنظر :**

Amalie Fobel ,The Political Traditions of Female Rulership in Medieval Europe, The Oxford Handbook of Women and Gender in Medieval Europe Edited by Judith Bennett and Ruth Karras, p. 74.

المبحث الثالث

الملكية والعقود والالتزامات

ذكرنا فيما سبق أن الاقتصاد الميروفنجي كان ريفيا وزراعي، مع لمحات من الغابات والأنهار . ولا توجد أية إشارة إلى المناطق الحضرية. وتتضمن القوانين عدة أنواع مختلفة من التنظيم الزراعي، من الممتلكات المستقلة التي يتم الاحتفاظ بها كأرض مملوكة للأسرة الفرنجية الحرة وتصور كـ"مزرعة" مع العبيد وغيرهم من التابعين (ويبدو أن هذا هو النوع الرئيسي من الحيازات التي تضعها القوانين في الاعتبار) ٠بجانب ذلك، هناك إشارات غامضة إلى نوع من التنظيم القروي أو المجتمع؛ على سبيل المثال، إذا حدث شغور في قرية وأراد بعض السكان أن يأتي وافد جديد إليها ، فإن اعتراضات أحد السكان الآخرين فقط يمكن أن تمنعه من الدخول[٥٦١] ٠ من ناحية أخرى، إذا انتقل الوافد الجديد ولم يعترض أحد لمدة اثني عشر شهرا، فيمكنه البقاء هناك آمنا[٥٦٢] .

كانت قضية المهاجرين قضية مهمة أخرى. فقد تم تثبيط هجرة المواليد الأدنى لعدد من الأسباب. أولاً، عندما يغادر شخص من المواليد الأدنى قرية إلى أخرى، كان من الممكن أن يكون عبدا أو قنا يفر من مسؤوليته. وإلا فقد يكون لصا أو شخصا غير لائق . كانت الكنائس مسؤولة عن رعاية مجتمعاتها وكان المهاجرون الجدد يعنون أفواها جديدة لإطعامها. وأخيرا، جعلت الهجرة المتكررة من الصعب على البيروقراطيين الاحتفاظ بسجلات ضريبية دقيقة. ولهذه الأسباب كلها، تم تثبيط الهجرة بشدة وإذا هاجر شخص ما إلى قرية وعارض هجرته حتى شخص واحد، فسيتم منعه من الاستقرار هناك. ولكن كان هناك بعض الأمل للمهاجرين، إذا استقروا في قرية جديدة ولم تتم معارضة إقامتهم لمدة عام، فسيكون لديهم الحق في الاستقرار.

---

[٥٦١] القانون السالي ، ٤٥ /١-٢ ٠

[٥٦٢] القانون السالي ٤٥ ، الكارولنجي ٢٦ ٠

كان الإنتاج الزراعي لأملاك الملوك ،والنخبة ، والكنيسة يهدف في المقام الأول إلي توفير المال للملاك وأسرهم ٠ وقد نظمت العقارات متطلبات علي المستأجرين لتدعم هذا الهدف٠ ولذا فقد سافر الملوك والنخبة من ملكية إلي أخري لاستهلاك المنتجات من تلك الأراضي ، وبسبب انخفاض إنتاجية الأرض لم يكن هناك فائض يذكر ٠

وكان علي العمال في القرن الخامس ، الاستمرار في الأرض بسبب الحروب وانتشار الأمراض كانت ستحول دون نمو كبير للسكان ٠ لذلك كان الفلاحون في وضع قوي في مواجهة كبار الملاك ربما انخفض قليلا مع نهاية القرن السادس٠

كانت الأراضي التي حصل عليها الملوك الميروفنجي من الأباطرة الرومان والملوك المهزومين بما يكفي جيدا لدعم البيوت الملكية ٠ لذلك وضع هؤلاء الملوك عدد من المسئولين الحكوميين للإشراف عليها وصيانتها ٠ولم يكن الحصول علي الأراضي هدفاً ، لكن الحرب والخزانة كانت أهم بكثير في تدعيم الشخص ومنصبه[٥٦٣] ٠

ولأن هبة الأديرة الجديدة وتزيين أضرحتها وكنائسها كانت تنطوي على قدر كبير من التصرف في الأرض والثروة، فقد كان لنمو الرهبنة في القرن السابع بالضرورة تأثير على اقتصاد مملكة الميروفنجيين. وهكذا ، فإن الزيادة في المؤسسات الرهبانية ليست تطورا مهما في حد ذاته فحسب، بل إنها أيضا لها تداعيات مهمة. وهذا ليس لأن أساليب جديدة لنقل الملكية قد تم تطويرها من أجل نقل الأراضي إلى الأديرة، على الرغم من أن هذا كان الحال في إنجلترا الأنجلو ساكسونية؛ فمن المحتمل أن قوانين الميروفنجيين في القرن السابع تنحدر بشكل أو بآخر من النماذج الأولية الرومانية. إن الأمر لا يتعلق بالحفاظ على الممتلكات: فمثل أغلب الأفراد والمؤسسات القوية في أوائل العصور الوسطى، كانت الأديرة مهتمة بالحفاظ على سجلات لممتلكاتها وحقوقها، ولكن في حين لم تنج أي أرشيفات عامة أو خاصة علمانية على الإطلاق، فقد وصلت إلينا بعض مقتنيات الأرشيفات الرهبانية، وخاصة من أرشيف القديس دينيس، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنها كانت محفوظة في مؤسساتها الأصلية حتى

---

563 **F.A.Korman** , op.cit.,P.76.

الثورة الفرنسية. ومن بين هذه المقتنيات مواثيق تفصل وتؤكد على نقل ملكية الأراضي، ومنح الحصانة، التي تقيد وتمنع حتى أنشطة المسؤولين الملكيين على الأراضي الكنسية المعفاة، والوصايا[٥٦٤].

بالإضافة إلى هذه الوثائق الرسمية، هناك كتابات مؤرخي سير القديسين، الذين اهتموا بشدة بالكنوز المقدمة لأضرحة القديسين. وهكذا، في حين أن القرن السابع ربما شهد تصعيدا في نقل ملكية الأراضي إلى الكنيسة، وشهد بالتأكيد توسعا جذريا في منح حقوق الحصانة على الأراضي، فإنه يوفر أيضا مادة يمكن من خلالها إجراء تقييم لحيازة الأراضي طوال فترة الميروفنجيين[٥٦٥].

يتعلق جزء كبير من القوانين بالمشهد الزراعي. كانت الحيوانات المستأنسة ذات قيمة، والعناية التي تم اتخاذها مع أنواع مختلفة تشير إلى تسلسل هرمي للأهمية. كانت الخنازير[٥٦٦] على ما يبدو أكثر حيوانات المزرعة شيوعا، مع الأبقار والثيران[٥٦٧] ، والخيول[٥٦٨] التي تأتي بعد ذلك؛ بعد ذلك الأغنام[٥٦٩] ، والماعز[٥٧٠]، والكلاب[٥٧١] ، والطيور :الأوز والدجاج والحمام، وما إلى ذلك، والنحل[٥٧٢] .

---

[٥٦٤] كانت الحصانة الفرنجية لها عواقب أكثر تطرفاً؛ فقد كانت بمثابة امتياز ملكي يعفي مالك الأرض الكبير، أو بالأحرى مملكته وسكانها، من ولاية الموظفين الملكيين. وكانت الممالك الملكية تتمتع بهذا الامتياز دون امتياز خاص؛ فقد حصلت أغلب الكنائس والأديرة على شهادات الحصانة وكذا حصل عليها العديد من الأديرة. وكان الامتياز دائماً ولكن هذا لم يمنع المستفيدين، من أجل مزيد من الأمان، من الحصول على تأكيد من خلفاء المانح عندما كانت الاعتبارات المتعلقة بمزيد من الأمان تعارض ذلك .أنظر :

Jean Brisssaud, op.cit., p.127.

[565] **Ian Wood**, The Merovingian Kingdoms ,pp.203-204.

[٥٦٦] القانون السالي ٢ ٠

[٥٦٧] القانون السالي ٣ ٠

[٥٦٨] القانون السالي ٢٣ ، ٣٥ ، ٦٥ ٠

[٥٦٩] القانون السالي ٤ ٠

[٥٧٠] القانون السالي ٥ ٠

[٥٧١] القانون السالي ٦ ٠

[٥٧٢] القانون السالي ٧، ٨ ٠

في فئة مختلفة إلى حد ما كانت الحيوانات التي تم تدريبها لأغراض خاصة، مثل الكلاب المدربة للصيد والحراسة [٥٧٣]، والغزلان المدربة للصيد[٥٧٤] ، والطيور (الصقور والصقور) للصيد[٥٧٥]. ربما ينبغي ذكر الحصان وكذلك البقرة والثور والأسوار، والحظائر المغلقة، والأجراس، والأغلال، والحظائر، ومخازن الحبوب، وحظائر الخنازير، وسكاكين التقليم، والمناجل، والأشجار المطعمة، والحدائق، والبساتين، والمروج، والحبوب، والكتان، والنبيذ، والمطاحن، كلها تضيف المزيد من التأكيد على أهمية الاقتصاد الزراعي، كما تفعل القوانين التي تتعامل مع جوانب أخرى من المشهد الريفي: الغابات[٥٧٦] ، والأنهار والقوارب[٥٧٧] ، وشباك الصيد[٥٧٨]،[٥٧٩].

وقبل أن نتوجه لدراسة العقود والالتزامات في القانون السالي ، نستطيع أن نؤكد أن نصوص القانون لاتحتوي إلا على جزء صغير جدا مما يجب أن نسميه بالقانون الخاص[٥٨٠] كما نستطيع أن نقرر وباطمئنان أن تنظيم الملكية عند الساليين كان بدائيا للغاية ولايرقي إلي التنظيم الراقي للملكية الذي عرفه القانون الروماني ، ومن ذلك أن القانون السالي لم يفرق بين الملكية والحيازة أو العقارات والمنقولات ٠

السندات والرهن :

إذا أعطى أي رجل حر أو نصف حر (lidus) سندا أو رهنا (jidem) لشخص آخر، فيجب على من أعطي له السند أو الرهن في غضون أربعين يوما، أو في أي وقت آخر تم الاتفاق عليه عند تقديم الوعد له، أن يذهب إلى منزل الآخر مع شهود أو مع من يجب عليهم تقييم المبلغ. وإذا لم يفي [من أعطى السند أو الرهن] بالوعد الذي قطعه، فيجب عليه دفع

---

[٥٧٣] القانون السالي ٦ ٠
[٥٧٤] القانون السالي ١١٨ ٠
[٥٧٥] القانون السالي ٣٣ ٠
[٥٧٦] القانون السالي ٣٤ ٠
[٥٧٧] القانون السالي ٢١ ٠
[٥٧٨] القانون السالي ٢٧ ، ٢٨ ٠

[579] **Catherine Fischer Drew, op.cit.,** P. 49.
[580] **F. L. Ganshof**, op.cit., p.92.

ستمائة دينار (أي خمسة عشر صولدي). ولكن إذا لم يكن [المدين] راغبا في سداد الدين ، فيجب عليه [الذي تلقى الوعد] أن يستدعيه إلى المحكمة على النحو التالي: "أطلب منك أيها القاضي أن تستدعي لي، وفقاً للقانون السالي، ذلك الرجل المسمى خصمي (gasachionem) الذي أعطاني وعدا (jidem) بدين كذا وكذا". ثم يجب على القاضي أن يقول: "أنا [أستدعيه] كخصمك (gasachium) في هذه المحكمة وفقاً للقانون السالي". ثم يجب على من أعطي له الوعد أن يقسم على يمينه (ji deiussori) أنه [خصمه] لم يدفع الدين ولم يقدم ضمانا (pignus) لسداده للرجل الآخر قبل دفعه للرجل الذي أعطاه السند. ودعه يذهب بسرعة مع شهود إلى منزل الرجل الذي أعطى الوعد ويطلب منه سداد دينه. وإن لم يفعل فليحدد له [الدائن] يوماً [ليحضر إلى المحكمة]؛ فإن حدد له يوماً، فيجوز له أن يضيف ثلاثة صولدي إلى ما عليه. وهكذا حتى ثلاث مرات يجب عليه أن يسدد ثلاثة مبالغ. وإذا تم كل هذه الأمور، وما زال [المدين] غير راغب في سداد الدين، فإن الدين سيزداد تسعة صولدي. أي أنه لكل إنذار يعطى أو يوم محكمة يحدد، يجب إضافة ثلاثة صولدي.

أما إذا كان [المدين] لا يزال غير راغب في الوفاء بالوعد الذي قطعه في المحكمة القانونية (placito)، فيجب على من أعطي له الوعد أن يذهب إلى إحصاء المكان الذي يعيش في منطقته (pago) ويجب أن يأخذ عصا ويدلي بهذا البيان: "القاضي، أسألك، بما أن الرجل الذي ذكرت اسمه والذي أعطاني سندا لأمر والذي استشهدت به قانونيا (adiachtivum) واستدعيته إلى المحكمة وفقاً للقانون السالي [لم يدفع دينه لي]، أضع نفسي وثروتي [بين يديك] كضمان حتى أتمكن من وضع يدي على ثروة ذلك الشخص"؛ ويجب عليه [الدائن] أن يقول لأي سبب أعطيت له سند الأمر. "ثم يجب على الكونت أن يجمع معه سبعة من الراشيمبورجي المناسبين ويذهب بهم إلى منزل الواعد (jideiussoris) ويطلب منه، إذا كان حاضرا: "ادفع لهذا الرجل طوعا المبلغ الذي أعطيته له اتفاقية (jidem) ودفع بسرعة ما عليك وفقاً لقيمته المقدرة قانونا (pretiatum). ولكن إذا لم يفعل ذلك، سواء كان حاضرا أو غائبا، فليأخذ الراشيمبورجي على الفور من ممتلكاته القيمة المقدرة لما يدين به. وإذا لم يتم دفع

الغرامة (fredus) مسبقاً في هذه الحالة، فيجب على الشخص الذي تكون قضيته أن يحتفظ بجزأين [من الدفع) لنفسه ويجب أن يتلقى الكونت الجزء الثالث.

ولكن إذا لم يحضر الكونت الذي تم استدعاؤه ولم يؤخره أي تأخير مشروع أو اهتمام ملكي، وإذا تأخر في الذهاب إلى هناك أو إرسال بديل حتى يمكن تحصيل الدين بالعدالة، فيجب عليه أن يفدي نفسه بالتسوية أو يدفع بحياته.[٥٨١]٠

من هذه الإجراءات يتبين دور المدعي (الدائن) في صيرورة الإجراءات للحصول علي حقه ، ويعد هذا من بقايا النظام الجرماني القديم الذي كان يخول للشخص الحصول علي حقه بنفسه ولكن هنا يتم الأمر بمعاونة القانون السالي ممثلا في المحكمة [٥٨٢]٠ ومما يقدم مفهوما أكثر حداثة للحق الشخصي في التنفيذ ٠ ولاتبين النصوص طريقة معارضة المدين في ادعاءات الدائن صراحة ٠

القرض :

إذا أعار أي شخص شيئًا من ممتلكاته لرجل آخر ولم يرده إليه، فيجب عليه [المقرض] استدعاؤه بأن يذهب مع شهود إلى منزل الرجل الذي أقرضه الشيء ويستدعيه على هذا النحو: بما أنك لن تعيد إلي تلك الممتلكات التي أقرضتها لك، فيمكنك الاحتفاظ بها حتى اليوم التالي، كما ينص القانون السالي"؛ وبالتالي يجب عليه [المقرض] تحديد يوم رسميا له [لإعادة الممتلكات]. إذا كان [المقترض] لا يزال غير راغب في إعادة الممتلكات، فيجب عليه [المقرض] استدعاؤه أيضا بعد سبعة أيام أخرى، تماما كما فعل من قبل، حتى يتمكن [المقترض] من الاحتفاظ بالممتلكات حتى اليوم التالي، كما ينص القانون السالي. وإذا كان لا يزال غير راغب

---

[٥٨١] القانون السالي ٥٢ ، القانون الكارولنجي (٢٩) ٠

[٥٨٢] يذهب سوما إلي أن الحجز خارج نطاق القضاء مؤسسة إجرائية تتمتع بميزة جعلها منسجمة مع القضايا الأخرى التي تقدم فيها المحكمة المساعدة٠ويكشف كذلك عن المبدأ الذي بموجبه يقع على عاتق السلطة العامة قبل كل شيء أن يسعى القانون إلى حمايتها. بينما تتمتع السلطة في الوقت الحاضر وفي كل مكان بسلطة إجرائية، فقد كانت تتمتع بها بالفعل في وقت القانون السالي، على الرغم من أنها غير كاملة، في جميع أنواع الإجراءات. **أنظر :** **Ouvrage De M.Sohm** , La Procedure De La Lex Salic, Paris 1873, p. 27.

في إعادة الممتلكات، فيجب عليه [المقرض] بعد سبعة أيام أخرى مرة أخرى يذهب إليه بنفس الطريقة مع شهود وطالبه بسداد دينه[٥٨٣].

وإذا كان [المقترض] لا يزال غير راغب في إعادة ما هو مستحق له [المقرض] ولا في تقديم ضمان لإعادته كما لو كان دينا، فبالإضافة إلى التسعة صولدي التي أضيفت للإنذارات الثلاثة، فليكن ملزما بدفع ستمائة دينار (أي خمسة عشر صولدي) كتسوية للدين[٥٨٤] ٠

ويذكر أن هناك صيغ للقروض كان للناس الاستعانة بها في ابرام عقود القرض وتوضح التزامات كل من الطرفين، ومنها التزامات المدين المقترض بالعمل لدي المقرض عدة أيام في الأسبوع وهو مايكون مقدمة للاستعباد الذاتي [٥٨٥].

---

[٥٨٣] القانون السالي ٥٢ ، القانون الكارولنجي (٣٠) ٠

[٥٨٤] ذكر جريجوري في تاريخه واقعة حدثت أبان حكم الملك شيلديبيرت مفادها " جاء يهودي يدعى أرمنتاريوسArmentarius ، برفقة رجل من نفس ديانته واثنين من المسيحيين، إلى مدينة تورز لجمع بعض السندات التي أعطيت له بضمان الضرائب العامة من قبل إنجوريوسس Injuriosus، الذي كان نائبًا للكونت في ذلك الوقت، وإيونوميوسEunomius ، الذي كان آنذاك كونتًا. أجرى أرمنتاريوس مقابلة مع الرجلين واتفقا على سداد الأموال مع الفائدة المتراكمة. أخبراه أنهما سيستمران . قالوا له "إذا اتبعتنا إلى منزلنا، فسوف ندفع لك ما ندين به، بالإضافة إلى ذلك لدينا بعض الهدايا لنقدمها لك، كما هو مناسب في الظروف". شق أرمنتاريوس طريقه إلى هناك واستقبله إنجوريوسس. جلس لتناول العشاء. عندما انتهى العشاء وبدأ الليل في الهبوط، انتقلوا من هذا المنزل إلى آخر. بعد ذلك، كما يقولون، قُتل اليهود والمسيحيان على يد خدم إنجوريوسس وألقيت جثثهم في بئر بالقرب من المنزل. سمع أقاربهم بما حدث وسافروا إلى تور. ومن المعلومات التي تلقوها من أشخاص معينين، حددوا البئر واستعادوا الجثث. أنكر إنجوريوسوس بشدة أن يكون قد لعب أي دور في الجريمة. تمت محاكمته؛ ولكنه ذنبه بشدة، ولم يكن لدى المدعين أي دليل يمكن إدانته به. وحُكم عليه بتبرئة نفسه بالقسم. لم يكتف أقارب القتلى بهذا، وطالبوا بإحالة القضية إلى محكمة الملك شيلديبرت. لم يتم العثور على أموال وسندات اليهودي القتيل. قال كثيرون إن مساعد إنجوريوسوس، متورط في هذه الجريمة، لأنه هو أيضًا اقترض المال من اليهودي. حضر إنجوريوسوس المحكمة أمام الملك شيلديبرت، وجلس هناك منتظرًا ثلاثة أيام متتالية حتى غروب الشمس. لم يحضر المدعون قط ولم يحضر أحد لمقاضاة إنجوريوسوس، لذا عاد إلى منزله. **والواقعة تدل بوضوح جواز التعامل مع اليهود في مملكة الميروفنجيين، وقيامهم بمهنتهم التاريخية وهي الإقراض بالربا ٠ كما توجه الواقعة أيضا أن ضمان الدين كان الضرائب العامة ، كما أنه يجوز رفع دعوي القتل إلي محكمة الملك وفي حالة عدم حضور المدعيين فإن الدعوي تنقضي ٠** **Gregory of Tours,7.23.**

[٥٨٥] وجد بين الصيغ Formulae صيغة لقرض كالاتي : إلى أخي [سيدي] ٠٠٠٠. بما أنك أقرضت ٠٠٠ صولدي لصالحي لتوفير ضرورتي، وفقًا لما يرضيني، فقد تم الاتفاق بيننا على أنه حتى أتمكن من إعادة هذه

البيع :

لم تتضمن نصوص القانون مايشير إلي أركان عقد البيع أو شروطه ، ولكن حدد القانون ضمان البائع في البند ٤٧ حيث نص علي أنه : "بخصوص أولئك الذين يعيشون وفقاً للقانون السالي ويعترفون بأن ممتلكاتهم في حيازة شخص آخر ٠ من يعترف بعبده أو عبدته، أو حصانه، أو بقرته، أو فرسه، أو أي ممتلكات أخرى في حيازة رجل آخر، يجب أن يضعها [ممتلكاته] في يد طرف ثالث. ويجب على الرجل الذي تم الاعتراف بالممتلكات في حيازته أن يعترف بالرهن (achmmire)." "إذا كان كل منهما يعيش بين نهر اللوار وغابة كاربوناريا، فيجب على كل من الذي يعترف بممتلكاته ومن يتم الاعتراف بحيازته، أن يحضر إلى المحكمة (placitum faciani) في غضون أربعين يوما. يجب أن يكون المعنيون حاضرين في الجلسة – من باع أو تاجر أو ربما أعطى الحصان أو أي ممتلكات أخرى مقابل المال – يجب على كل هؤلاء أن يحضروا إلى المحكمة، أي يجب على كل واحد من المعنيين استدعاء الباقين.

٢. إذا رفض الرجل الذي تم استدعاؤه الحضور إلى الجلسة ولم يحتجزه عذر مشروع، فيجب على من تعامل معه أن يقدم ثلاثة شهود على الوسيلة التي استدعى بها الرجل الأول إلى المحكمة ويجب عليه تقديم ثلاثة شهود آخرين على حقيقة أنه تعامل معه علنا وبشكل صحيح. إذا فعل ذلك، فإنه ينجو من تهمة السرقة. والرجل الذي لا يحضر، والذي قدم ثلاثة شهود ضده شهادة تحت القسم، سيعرف بأنه سارق ذلك الرجل الذي اعترف بممتلكاته، وسيحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما. "يجب أن يعيد الثمن إلى من تعامل معه ويجب أن يدفع التسوية وفقاً للقانون للرجل الذي اعترف بممتلكاته. ويجب أن تتم كل هذه الأشياء في تلك المحكمة التي يعيش فيها الطرف (gamallus) الذي تم الاعتراف بالممتلكات في حيازته أو وضعها في أيدي طرف ثالث. ولكن إذا كان كلاهما يعيش وراء نهر اللوارLoire River أو غابة كاربوناريا

=الصولدي إليك من ممتلكاتي الخاصة، سيتعين علي قضاء ٠٠٠٠ يومًا كل أسبوع في خدمتك، للقيام بما تأمرني به أنت أو وكلاؤك. وواضح من الصيغة أنها تضع المقترض تحت سلطة المقرض خلال مدة القرض وربما في حالة عدم السداد يتحول الأمر إلي استرقاق من أجل الدين ٠ أنظر التفصيل في :
Alice Rio ,Freedom and Unfreedom, p.28.

Carbonaria أو [فقط هو] الذي تم الاعتراف بالممتلكات معه، فإن ثمانين يوما هي الفترة الزمنية التي يجب مراعاتها في جميع هذه الأمور[٥٨٦].

الهبة :

تتم الهبة وفقا للقانون السالي بإن يعقد الثونجينوس أو المائة محكمة ويجب على ثلاثة رجال أن يترافعوا في القضية ثلاث مرات في تلك المحكمة٠ بعد ذلك، يجب على الرجل [الذي يرغب في نقل ممتلكاته] أن يلقي عصا (festucam) في حضن (laisum) رجل ليس من أقاربه، وللشخص الذي ألقى العصا في حضنه، فليخبر عن مقدار ثروته الذي يرغب في نقله. وبعد ذلك، يجب على الشخص الذي ألقى العصا في حضنه أن يبقى في منزله ويستقبل ثلاثة ضيوف، ويجب أن يكون تحت سيطرته قدر ما تم نقله إليه من الممتلكات. وعلاوة على ذلك، يجب على الشخص الذي عهد إليه القيام بكل هذه الأشياء في حضور شهود مجتمعين.

بعد ذلك، يجب عليه تسليم ثروته إلى الشخص الذي منحها له في حضور الملك أو في محكمة قانونية؛ "وبعد ذلك فليأخذ من عِين وريثًا العصا التي ألقيت في حجره في المحكمة خلال اثني عشر شهرا. ويجب ألا يكون [المبلغ] أقل ولا أكثر بل بقدر ما منح له.

وإذا أراد أي شخص أن يجادل في هذا، فيجب على الشهود الثلاثة أن يقولوا تحت القسم أنهم كانوا في المحكمة التي عقدها الثونجينوس أو المائة وأنهم رأوا الرجل الذي كان يعطي ممتلكاته يلقي العصا في حجر الشخص الذي اختاره بالفعل؛ ويجب عليهم تسمية الشخص الذي ألقى ممتلكاته في حجر الشخص المختار. أيضا [يجب أن يسموا] الشخص الذي ألقى العصا في حجره ودعاه وريثًا. وبالمثل يجب تسمية ثلاثة شهود آخرين؛ "ويجب عليهم أن يقولوا تحت القسم أن الرجل الذي ألقيت العصا في حضنه بقي هناك في منزل

[٥٨٦] القانون السالي٤٧ القانون الكارولنجي (٥٠) ٠

الرجل الذي أعطى ممتلكاته وقد جمع ثلاثة ضيوف أو أكثر هناك وأطعمهم وأنهم قدموا له الشكر هناك وأكلوا العصيدة (pultes) على مائدته (beudo) واجتمعوا كشهود.

بالإضافة إلي ذلك ، يجب على ثلاثة شهود آخرين أن يقولوا كل هذه الأشياء تحت القسم: أن من تلقى الممتلكات في حضنه [تلقاها] في محكمة علنية (in malle publico) وهي محكمة قانونية (in mallo legitimo) أو بحضور الملك – أي أنه كان بحضور theadci أو ثونجينوس – [و] أن من [قدم الهدية] ألقى العصا في حضن من دعاه وريثًا علنا بحضور الجميع. ويجب على الشهود التسعة أن يؤكدوا كل هذه الأشياء[٥٨٧].

التقادم :

قررت المراسيم الملكية أنه عندما يمتلك رجل لمدة عشر سنوات متتالية عبدا أو حقلاً أو أي ممتلكات أخرى تابعة [أي، بموجب حيازة من] دوق واحد أو قاض واحد، فلا يحق لأحد التدخل، باستثناء أنه في حالة الأيتام تصل المدة إلى عشرين عاما. ولكن إذا تجرأ أي شخص على التدخل [بعد هذه الحدود الزمنية]، فسوف يكون مسؤولاً عن دفع خمسة عشر صولدي، وسيخسر الممتلكات التي [استولى عليها] ووضعها في يد طرف ثالث (intertiavit). وفي حالات أخرى، يتم استبعاد المطالبة القانونية (lex) بفترة ثلاثين عاما ما لم تتسبب الفترة الانتقالية في التأخير[٥٨٨].

---

[٥٨٧] القانون السالي ٤٨ ،القانون الكارولنجي (٢٧) ٠

[٥٨٨] القانون السالي – المرسوم السادس /٢ ٠

ملحق(١) [٥٨٩]

العقوبات الواردة في القانون السالي حسب الغرامات المفروضة عليها

أولا : **[القضايا المعاقب عليها خمسة عشر صولدي]**٠

ا . من استدعي إلى المحكمة وفقاً للعدالة الملكية ولم يحضر، إذا لم يحبسه عذر شرعي ٠

٢. من استدعى رجلاً آخر إلى المحكمة ولم يحضر بنفسه، إذا لم يحبسه عذر شرعي٠

٣. من سرق خنزيرا مخصيا (porcellum tartussum)، أي ما يصل إلى عام واحد من العمر ٠

٤. من سرق صقرا يكون ملزما بدفع خمسة عشر صولدي.

٥. من قطع أي رجل الطريق (via latina) لرجل آخر ٠

٦. من قطع إصبع [رجل آخر] الوسطى ٠

٧. من قطع إصبع [رجل آخر] الصغير ٠

ثانيا : **[القضايا المعاقب عليها بخمسة والثلاثون صولدي]**٠

١. إذا وجد أي شخص حيوانات رجل آخر بدون راعي في حصاده وحبسها بحيث لا يعرف أحد أنها بالداخل، وإذا مات أحد هذه الحيوانات، فسيكون [الذي حبسها] ملزما بدفع بدفع خمسة وثلاثين صولدي ٠

٢. إذا سرق أي شخص قاربا مقفلاً بالمفتاح٠

[٥٨٩] المصدر : القانون السالي – المرسوم السادس للملك شيلبريبيرت **Decree of Childebert**

٣. من قطع إصبع [رجل آخر] الثاني – الذي يستخدمه لإطلاق سهم ٠

٤. من سرق ثورا ٠

٦. إذا قطع فرنكي أذن فرنكي آخر ٠

٧. إذا سرق أي شخص أو أخفى غزالاً أليفًا يحمل علامة ٠

ثالثا : **[القضايا المعاقب عليها بخمسة والأربعون صولدي]٠**

١. من قص شعر صبي دون موافقة أقاربه٠

٢. من سرق صقرا مقفلاً عليه بمفتاح٠

٣- من سرق قاربا صغيرا مقفلاً عليه بمفتاح٠

رابعا : **[القضايا المعاقب عليها بخمسة وأربعين صولدي]٠**

١٠ من قطع التبن في مرج رجل آخر وحمل التبن في عربته من ذلك المكان إلى منزله ٠

٢-من قطع إبهام [رجل آخر] ٠

٣. من قطع أنف [رجل آخر] ٠

٤. إذا استلم رجل عبدا هاربا لرجل آخر٠

خامسا : **[القضايا المعاقب عليها بست وستين ونصف صولدي]٠**

١. إذا أطلق أي شخص سهما مسموما على رجل وأخطأه،٠

٢. من هاجم رجلاً آخر بسلاحه وحاول قتله، ولكن تم منعه [من القيام بذلك]٠

٣. إذا سرق أي شخص سراً جثة رجل مقتول قبل دفنها٠

٤-. إذا اقتحم أي شخص مكان رجل آخر ٠

٥-إذا قطع أي شخص يد رجل آخر وتعطلت اليد٠

٦. من تم توظيفه سراً وحصل على أجر يحاول قتل رجل، وثبتت إدانته ٠

سادسا : **[القضايا المعاقب عليها بمائة صولدي]٠**

١. من يحفر وينتزع جثة ميتة ٠

٢. من يسرق رجلاً نائما ٠

٣. من يقتل طفلاً في بطن أمه

٤-. إذا أطلق أي رجل حر سراح رجل آخر نصف حر بدينار في حضور الملك دون موافقة سيده،

٥. "من ضرب يد رجل آخر أو قطع لسانه أو خصاه أو قطع عضوه الذكري مما جعله عاجزا٠

٦. من وجد رجلاً حرا بلا يدين أو رجلين تركه أعداؤه في الطريق فقتله٠

٧. وبالمثل، من ألقى رجلاً آخر في البحر ونجا منه حياً ٠

سابعا : **[القضايا المعاقب عليها بمائتي صولدي]**٠

١. إذا تجرأ أي شخص على مخالفة أمر الملك على منع رجل رتب للانتقال وحصل على موافقة الملك،

٢. إذا أعطى أي شخص رجلاً آخر أعشابا ليشربها حتى مات،

٠٣ إذا سرق أي شخص فرنكاً وباعه

٤-. إذا قتل أي شخص فتاة حرة،

٥. "إذا أشعل أحد النار في كنيسة،

٦. إذا طلب أي شخص من الكونت الاستيلاء على ممتلكات رجل آخر ولم يستدع خصمه قانونيا إلى المحكمة بحيث استولى [الكونت] على [الممتلكات] ظلماً قبل استدعاء [المتهم] إلى المحكمة وإعطائه تعهدا ٠

٧. من هاجم في الطريق فتاة مخطوبة لآخر يتم اقتيادها إلى زوجها مع ذيل زفافها ، ومارس الجنس معها بالقوة ،

ثامنا : **[القضايا المعاقب عليها بستمائة صولدي]**٠

١. من قتل صبيا طويل الشعر ٠

٢. من ضرب امرأة حتى ماتت ٠

٣. من قتل امرأة حرة بعد أن بدأت في إنجاب الأطفال ٠

٤- من قتل كونتا ٠

٥. من قتل ساجيبارون ٠

٦. إذا قتل أي شخص فرنكًا داخل أربعة جدران ٠

٧. إذا قتل فرنك فرنكًا آخر ٠

تاسعا : **[القضايا المعاقب عليها بالثمانمائة والثمانين صولدي]**٠

١. إذا قتل أي شخص رجلاً حرا في الجيش وقتله،

٢. إذا قتل أي شخص كونتًا وقتله٠

٣. إذا قتل أي شخص امرأة حرة قادرة على إنجاب الأطفال وقتلها،

٤. إذا قتل أي شخص صبيا طويل الشعر وأعلن أنه قتل ٠

٥. إذا قتل أي شخص أسقفًا ٠

٦. إذا هاجم أي شخص على الطريق وقتل أحد مبعوثي الملك ٠

٧. إذا هاجم أي شخص وقتل أحد الوكلاء الذين يتفاوضون بين ملكين وأعلن أنه قتل ٠

ملحق (٢)

مرسوم شارلمان العام للمبعوثين الملكيين (٨٠٢) [٥٩٠]

الفصل الأول. فيما يتعلق بالسفارة التي أرسلها السيد الإمبراطور.

اختار الإمبراطور تشارلز الأكثر هدوء والمسيحية من بين نبلائه رؤساء الأساقفة الأكثر حكمة بالإضافة إلى الأساقفة الآخرين ورؤساء الأديرة الموقرين والعلمانيين الأتقياء وأرسلهم إلى مملكته بأكملها؛ من خلالهم جميع الأحكام التالية، أن يعيش الناس وفقًا للقانون والحق. علاوة على ذلك، فقد أمرهم أنه حيثما ورد في القانون أي شيء مخالف للحق والعدل، فإن عليهم أن يبحثوا في ذلك بجدية أكبر، وأن يعلموه بذلك: وهو، إن شاء الله، يأمل أن يكون الأمر أفضل. هو – هي ولا يجرؤ أحد، بذكائه أو دهائه، كما اعتاد كثيرون أن يفعل، على معارضة القانون المكتوب، أو الحكم الصادر عليه، أو أن ينتصر على كنائس الله، أو الفقراء، أو الأرامل، أو القصر، أو أي رجل مسيحي. ولكن يجب على الجميع أن يعيشوا معا وفقًا لوصية الله بطريقة عادلة وتحت حكم عادل، وينبغي حث كل واحد على العيش في وحدة مع الآخرين في مهنته أو دعوته. يجب على رجال الدين الرهبان أن يلتزموا تماما في تصرفاتهم بأسلوب حياة قانوني، بعيدا عن المكاسب المخزية؛ يجب على الراهبات أن يحافظن على حياتهن حراسة مجتهدة؛ يجب على العلمانيين ورجال الدين العلمانيين الاستفادة بشكل صحيح من امتيازاتهم دون الاحتيال الخبيث؛ يجب أن يعيش الجميع معا في محبة متبادلة وسلام كامل. ودع المبعوثين يحققون بجد في جميع الحالات التي يدعي فيها أي إنسان أن أي شخص قد تعرض للظلم، وفقًا لما يأملون هم أنفسهم في الاحتفاظ به لأنفسهم بنعمة الله القدير، والحفاظ على الإخلاص الموعود به. وهكذا، إجمالاً وفي كل مكان وفي جميع الحالات، سواء كان الأمر يتعلق بكنائس

[590] Charlemagne: General Capitulary of the Missi (802) Medieval Sourcebook.

الله المقدسة، أو الفقراء، أو السجون والأرامل، أو الشعب كله، فليطبقوا القانون والعدالة بشكل كامل حسب الإرادة والخوف من الله ، وإذا كان هناك أي أمر لم يتمكنوا هم أنفسهم، مع مسؤولي المقاطعة، من تحسينه وتحقيق العدالة فيه: دون أي غموض، يجب عليهم إحالته مع تقاريرهم إلى بلاط الإمبراطور. ولا يجوز إبعاد أي شخص عن طريق العدالة الصحيح من خلال تملق أو مكافأة أي رجل، أو من خلال أي علاقة، أو الخوف من الأشخاص الأقوياء.

٢. فيما يتعلق بالولاء الذي سيتم الوعد به للسيد الإمبراطور. وأمر إن الرجل في مملكته بأكملها – الكنسي أو العلماني، كل حسب نذره ودعوته – الذي كان قد وعد سابقًا بالولاء له كملك، يجب عليه الآن أن يقدم له هذا الوعد كإمبراطور؛ وأن أولئك الذين لم يقدموا هذا الوعد حتى الآن، يجب عليهم جميعا، حتى أولئك الذين تقل أعمارهم عن ١٢ عاما، أن يفعلوا الشيء نفسه. وأمر بأن يخبر الجميع علنا – حتى يفهم كل واحد منهم – ما هي الأشياء المهمة وعدد الأشياء التي يتضمنها هذا القسم: ليس وحده، كما يعتقد الكثيرون حتى الآن، الإخلاص للإمبراطور فيما يتعلق بحياته. أو عدم إدخال عدو إلى مملكته لغرض عدائي، أو عدم الرضا بخيانة الآخر، أو عدم السكوت عنه. ولكن ينبغي أن يعلم الجميع أن القسم يحمل في ذاته المعنى التالي:

٣. أولاً، أن يجتهد كل واحد، حسب ذكائه وقوته، أن يحفظ نفسه بالكلية في خدمة الله المقدسة حسب وصية الله ووعده، على قدر ما لا يستطيع الإمبراطور أن يظهره. الرعاية والانضباط اللازمين لكل رجل على حدة.

٤. ثانيا، لا يجوز لأحد، سواء عن طريق الحنث باليمين أو عن طريق أي حيلة أو احتيال آخر، أو بسبب تملق أو هدية أي شخص، أن يرفض رد الجميل، أو يجرؤ على تجريد أو إخفاء عبد الإمبراطور، أو منطقة أو إقليم أو أي شيء ينتمي إلى حق الملكية الخاص به؛

وأنه لا يجوز لأحد أن يتجرأ على إخفاء أو تجريد العبيد الماليين الهاربين، من خلال الحنث باليمين أو أي شيء آخر، الذين يطلقون على أنفسهم أحرارا ظلما واحتيالاً.

٥. أن لا يجرؤ أحد بالاحتيال على نهب أو إلحاق أذى بكنائس الله المقدسة أو بالأرامل أو الأيتام أو الغرباء. لأن الإمبراطور نفسه، بعد الله وقديسيه، أصبح حاميهم ومدافعهم.

٦. ألا يجرؤ أحد على تدمير إقطاعية الإمبراطور أو الاستيلاء عليها.

٧. لا يجوز لأحد أن يتجرأ على إهمال استدعاء الإمبراطور لحمل السلاح؛ وألا يكون أي شخص متهورا لدرجة أنه يجرؤ على إطلاق سراح أي من أولئك الذين يدينون بالخدمة العسكرية، احتراما لأي علاقة، أو بسبب الإطراء أو هدية أي شخص.

٨. لا يجوز لأحد على الإطلاق أن يجرؤ بأي شكل من الأشكال على إعاقة حظر أو أمر أصدره الإمبراطور، أو تأخير أو معارضة أو الإضرار بأي تعهد له، أو التصرف بأي شكل من الأشكال بما يتعارض مع إرادته ومبادئه. وأن لا يجرؤ أحد على التدخل في ضرائبه وفيما هو مستحق له.

٩. لا يجوز لأي شخص أن يمارس الدفاع عن شخص آخر بشكل غير عادل في المحكمة، سواء كان ذلك بسبب أي جشع، كونه ليس محاميا عظيما؛ أو من أجل إعاقة حكم عادل، بمهارة دفاعه، أو، في حالته الضعيفة، من خلال الرغبة في القمع. ولكن يجب على كل رجل، فيما يتعلق بقضيته أو الضريبة أو الدين، أن يواصل الدفاع عن نفسه؛ إلا إذا كان ضعيفاً أو جاهلاً بالترافع – عن أي نوع من الأشخاص يترافع أمام المحكمة "المبعوثين" أو من يرأس تلك المحكمة، أو القاضي الذي يعرف قضية المدعى عليه. أو، إذا لزم الأمر، يجوز منح هذا الشخص للدفاع بموافقة الجميع، وذوي خبرة جيدة في هذه الحالة. ومع ذلك، سيتم ذلك تماما

وفقًا لرغبة أولئك الذين يترأسون، أو الحاضرين. ويتم كل هذا بكل الطرق وفقًا للقانون، بحيث لا يتم إعاقة العدالة بأي حال من الأحوال بأي هدية أو مبلغ مالي أو أي حيلة تملق شرير أو احترام لأي علاقة. وأنه لا يجوز لأحد أن يعقد أي اتفاق ظالم مع آخر، بل يجب أن يكون الجميع مستعدين، بكل غيرة وحسن نية لتنفيذ العدالة.

لأن كل هذه الأشياء المذكورة هنا يجب أن تُلاحظ على أنها متضمنة في القسم للإمبراطور.

١٠. أن يعيش الأساقفة والكهنة بحسب القوانين، وأن يعلموا الآخرين أن يفعلوا ذلك.

١١. أن الأساقفة ورؤساء الأديرة والرئيسات، الذين يتم وضعهم في السلطة على الآخرين، يجب أن يجتهدوا في التفوق في التبجيل والاجتهاد على الخاضعين لهم؛ أن لا يضطهدوهم بحكم صارم ومستبد، بل يجب أن يحرسوا بعناية القطيع الموكل إليهم، بمحبة بسيطة ورحمة وإحسان، وبمثال الأعمال الصالحة.

١٢. أن يعيش رؤساء الأديرة حيث يوجد الرهبان، ومعهم كليا، وفقًا للقاعدة؛ وأن عليهم أن يجتهدوا في تعليم الشرائع ومراعاتها؛ وأن الغائبين يجب أن يفعلوا الشيء نفسه.

١٣. أن يكون للأساقفة ورؤساء الأديرة والرئيسات محضرون ومأمورون وقضاة ماهرون في القانون، محبون للعدل، مسالمون ورحماء، لكي يكون من خلالهم ربح ومكاسب أكبر لكنيسة الله المقدسة. لأننا لا نرغب بأي حال من الأحوال في وجود وكلاء أو محضرين مؤذيين أو جشعين في الدير؛ فمنهم قد تنشأ لنا أعظم التجاديف أو الشرور. ولكن ليكنوا كما يأمرهم مرسوم القوانين أو القواعد، خاضعين لإرادة الله، ومستعدين دائما لتحقيق العدالة بكل الطرق، ملتزمين بالقانون تماما دون حقد أو احتيال، ويمارسون دائما العدالة. الحكم في كل شيء: باختصار، كما توصي القاعدة المقدسة. وعليهم أن يلاحظوا هذا تماما، أنهم لن يحيدوا بأي

حال من الأحوال ٠٠عن نموذج الشرائع أو القاعدة، بل يجب أن يمارسوا التواضع في كل شيء. وإذا افترضوا أنهم يتصرفون بطريقة مختلفة، فسوف يشعرون بالانضباط المنصوص عليه في القاعدة؛ وإذا كانوا غير راغبين في تعديل طرقهم، فسيتم عزلهم من منصبهم، ويتم اختيار آخرين مستحقين بدلاً منهم.

١٤. أن الأساقفة ورؤساء الأديرة والرئيسات والمسؤولين يجب أن يكونوا متفقين بشكل متبادل، متفقين، بكل محبة ووحدة سلام، في استخدام القانون وإيجاد حكم صحيح؛ وأن يعيشوا بأمانة وفقًا لإرادة الله، حتى يتم تنفيذ الأحكام العادلة في كل مكان ودائما، من خلالهم وفيما بينهم. والفقراء والأرامل والأيتام والحجاج لهم العزاء والحماية منهم. حتى نستحق، من خلال إرادتهم الصالحة، مكافآت الحياة الأبدية، وليس العقاب.

١٥. علاوة على ذلك، فإننا نأمر بأن يخضع رؤساء الأديرة وجميع الرهبان في كل طاعة لأساقفتهم، كما تتطلب المؤسسات القانونية. وستبقى جميع الكنائس والمصليات في حماية الكنيسة وقوتها. ولا يجوز لأحد أن يقسم أو يلقي قرعة على ممتلكات الكنيسة. وما يعرض مرة واحدة (للبيع؟) لن يذهب إلى أبعد من ذلك، بل سيتم تقديسه واستعادته. وإذا افترض أحد أن يتصرف بشكل مخالف لهذا، فعليه أن يدفع الغرامة الملكية ويعوضها. ويجب أن ينذر الأسقف رهبان تلك المحافظة. وإذا لم يعدلوا طرقهم، يدعوهم رئيس الأساقفة أمام المجمع؛ وإذا لم يحسنوا أنفسهم، فسوف يأتون إلينا مع الأسقف.

١٦. وفيما يتعلق باختيار المرشحين للرسامة، أكد الإمبراطور هذا الآن للأساقفة ورؤساء الأديرة، كما سلمها لهم سابقًا بموجب القانون الفرنجي. ومع ذلك، مع هذا القيد، لا يجوز للأسقف أو رئيس الدير أن يفضل الرجال عديمي القيمة في الدير على الأفضل منهم؛ ولا يحاول، بسبب العلاقة، أو من خلال أي تملق، أن يقدمهم على الأفضل؛ ولا يأتي بمثل هذا

أمامنا لترسيمه، عندما يكون لديه رجل أفضل يخفيه ويضطهده. ونحن لن نسمح بذلك على الإطلاق، لأنه يبدو أنه يتم من باب السخرية والخداع تجاهنا. ولكن ليكن مهيأ للرسامة في الأديرة رجال من أمثال هؤلاء الذين من خلالهم يعود الربح والربح لنا ولمن يوصيهم.

١٧ . علاوة على ذلك، يجب على الرهبان أن يعيشوا بحزم وصرامة وفقاً للقاعدة؛ إذ نعلم أن من يتراخى في تنفيذ إرادته فهو يسخط الله. وكما يشهد يوحنا في سفر الرؤيا: **"ليتك كنت بارداً أو حاراً. لذلك لأنك فاتر أنا مزمع أن أتقيأك من فمي"**[٥٩١]. ولا يجوز لهم بأي حال من الأحوال أن يأخذوا على عاتقهم المهن العلمانية. ولا يجوز لهم الخروج من الدير إلا إذا اضطرتهم الضرورة القصوى. وعلى الأسقف الذي هم في أبرشيته أن يحرص بشدة على ألا يكتسبوا عادة التجوال خارج الدير. ولكن إذا كان من الضروري لأي شخص، كعمل طاعة، أن يخرج، فيجب أن يتم ذلك بمشورة الأسقف وموافقته. وسيتم إرسال هؤلاء الأشخاص، مزودين بشهادة حسن السيرة والسلوك، وأنهم ليسوا أشرار العقل، ولا يعتقد عنهم أي رأي سيئ. أما بالنسبة للعقارات أو ممتلكات الدير الخارجية، فيقرر رئيس الدير، بناء على مشورة وبإذن الأسقف، من يعتني بها؛ ليس راهبا إلا إذا كان خاضعا لدير آخر. وعليهم أن يتجنبوا بكل الطرق السعي وراء المكاسب الأرضية، أو الرغبة في الأشياء الدنيوية. لأن الجشع والشهوة يجب أن يتجنبهما جميع المسيحيين في هذا العالم، ولكن بشكل رئيسي أولئك الذين نبذوا العالم ورغباته. ولا يفترض أحد أن يبدأ شجاراً أو انشقاقاً داخل الدير أو خارجه. ومن افترض أن يفعل ذلك، يعاقب بأشد تأديب وفقا للقاعدة، حتى يخشى الآخرون من فعل الشيء نفسه. دعوهم يتجنبون السكر والولائم تماما. لأنه معلوم للجميع أن الإنسان بواسطتهم يتنجس بالشهوة. فقد وصل إلى آذاننا إشاعة شريرة مفادها أن كثيرين في الأديرة قد زنوا في الرجس والنجاسة. والأهم من ذلك كله أنه يحزننا ويزعجنا أنه يمكن القول دون خطأ أنه من تلك الأشياء التي يعتقد أن الأمل

---

[٥٩١] يوحنا ٣ : ١٦ .

الأعظم لخلاص جميع المسيحيين ينشأ منها – أي أسلوب حياة الرهبان وعفة الرهبان – قد ظهر الشر. وظهر أن بعض الرهبان وجدوا لوطيين.

١٨. يجب إدارة أديرة النساء بحزم، ولا يسمح للراهبات بالتجول بأي حال من الأحوال، بل يجب الحفاظ عليهن بكل عناية. لأنه هل يجوز لهم أن يتشاجروا أو يتنازعوا فيما بينهم، أو أن يكونوا غير مطيعين أو عنيدين بأي شكل من الأشكال؟ تجاه أسيادهم ورئيساتهم. وحيثما يعيشون تحت القاعدة، عليهم أن يراقبوا كل شيء تماما وفقاً للقاعدة. لا يسلموا للزنا أو السكر أو الجشع. بل في كل شيء يجب أن يعيشوا بالعدل والتعقل. ولا يدخل أحد إلى ديرهم إلا إذا دخله كاهن بشهادات من أجل زيارة المرضى أو للقداس وحده. وللوقت بعد ذلك يخرج أيضا. ولا يجوز لأحد أن يسجل ابنته ضمن جماعة الراهبات دون علم ومراعاة الأسقف الذي ينتمي ذلك المكان إلى أبرشيته؛ ودع الأخيرة نفسها تتأكد بجدية من رغبتها في البقاء في خدمة الله المقدسة، وهناك تؤكد ثبات نذرها. علاوة على ذلك، فإن إماء الرجال الآخرين، والنساء اللاتي لا يرغبن في العيش وفقاً لطريقة الحياة في الجماعة المقدسة، سيتم طردهن جميعا تماما من الجماعة.

١٩. ألا يفترض أي أساقفة، أو رؤساء أديرة، أو كهنة، أو شمامسة – ولا أحد ينتمي إلى رجال الدين – أن يكون لديه كلاب صيد أو صقور ؛ ولكن يجب على كل واحد أن يحفظ نفسه كليا في مجاله الخاص، وفقاً للقوانين أو وفقاً للقاعدة. ومن يتجرأ على ذلك (يمتلك كلاب صيد، الخ) سيعلم أنه فقد مكانته. علاوة على ذلك، فإنه سيعاقب بهذه العقوبة، بحيث يخشى الآخرون أن يفعلوا الشيء نفسه بشكل خاطئ.

٢٠. يجب على رئيسات الدير وراهباتهن، بعقل واحد واجتهاد، أن يبقين أنفسهن داخل جدران الدير الخاصة بهن وألا يتظاهرن بأي حال من الأحوال بالخروج من جدران الدير الخاصة

بهن. لكن الرؤساء، عندما يقترحون إرسال أي من الراهبات، يجب ألا يفعلوا ذلك بأي حال من الأحوال دون إذن ونصيحة أسقفهم. وبالمثل، عندما تتم أي سيامات في الأديرة، أو يتم قبول أي أشخاص في الأديرة، يجب عليهم أولاً أن يتحدثوا بشكل كامل مع أساقفتهم. ويجب على الأساقفة أن يعلنوا لرئيس الأساقفة ما يعتبرونه المسار الأفضل والأكثر فائدة للإجراء؛ وبنصائحه ينفذون ما يجب القيام به.

٢١. أن الكهنة وسائر رجال الدين الأصغر، الذين عليهم أن يساعدوهم في خدمتهم، يجب أن يظهروا أنفسهم خاضعين لأساقفتهم، كما تقتضي القوانين. وبما أنهم يرغبون في صالحنا وتقدمهم، فليوافقوا تماما على أن يتعلموا المواد المقدسة على يد أساقفتهم هؤلاء.

٢٢. علاوة على ذلك، يجب على رجال الدين العلمانيين أن يعيشوا حياة قانونية كاملة، وأن يتعلموا في القصر الأسقفي، أو أيضا في أحد الأديرة، بكل اجتهاد وفقاً لنظام القوانين. لا يسمح لهم مطلقاً بالتجول، بل يجب أن يعيشوا منفصلين تماما، غير مستعبدين لربح مخز، لا زناة، لا سارقين، لا قتلة، لا سفاحين، لا مخاصمين، غير غاضبين، لا متكبرين، لا سكارى. بل طاهرين القلب والجسد، متواضعين، رصينين، رحماء، مسالمين؛ ذلك، كما. أبناء الله قد يكونوا مستحقين للترقية إلى الرتب المقدسة: ليس مثل أولئك الذين يطلق عليهم السرابيون[٥٩٢]،

[٥٩٢] هناك أربعة أنواع من الرهبان Monks. النوع الأول هو الرهبان الذين يعيشون تحت سلطة ورئيس دير.والنوع الثاني هو النساكAnchorites ، أي أولئك الذين لم يعودوا في حماسة التحول الأولى، بل تعلموا من خلال الممارسة الرهبانية الطويلة ومساعدة العديد من الإخوة، وقد تعلموا بالفعل محاربة الشيطان؛ وانطلاقًا من مرتبة إخوتهم المدربين جيدًا على القتال الفردي في البرية، فإنهم قادرون، بمساعدة الله، على التعامل بمفردهم دون مساعدة الآخرين، ضد رذائل الجسد والأفكار الشريرة .ولكن هناك فئة ثالثة وأكثر دناءة من الرهبان هي فئة السرابيينSarabaites ، الذين لم يُختبروا بأية قاعدة تحت يد سيد، كما يُختبر الذهب في النار ،ولكنهم، وما زالوا يحافظون على إيمانهم بالعالم بأعمالهم، معروفون بكفرهم لله بشعرهم. فهم يعيشون في مجموعات ثنائية أو ثلاثية، أو حتى منفردين، بدون راع، محصورين ليس في حظيرة الرب، بل في حظيرة خاصة بهم، وإشباع رغباتهم هو قانون لهم؛ لأنهم يسمون ما يختارون القيام به مقدسًا، ولكن ما لا يحبونه يعتبرونه غير قانوني. أما الفئة الرابعة من الرهبان فهي تلك التي تسمىLandlopers ، الذين

sarabaites الذين يعيشون في المدن والقرى القريبة أو المجاورة للكنيسة، بلا سيد وبدون نظام، يستمتعون ويزنون، ويفعلون أيضا أعمالاً شريرة أخرى.

٢٣. يجب على الكهنة أن ينتبهوا بعناية إلى رجال الدين الموجودين معهم، وأن يعيشوا وفقًا للشرائع؛ أن لا يستسلموا للرياضة الباطلة أو الولائم الدنيوية أو الأغاني أو الكماليات، بل أن يعيشوا في عفة وصحة.

٢٤. علاوة على ذلك، فإن أي كاهن أو شماس يفترض بعد ذلك أن يكون لديه نساء في منزله دون إذن من القوانين، يحرم على الفور من منصبه ومن ميراثه حتى يتم إحضاره أمامنا.

٢٥. هذا مهم وسيحرص المئات على تحقيق العدالة بالكامل؛ وسيكون لديهم شباب في خدمتهم يمكن أن يثقوا بهم بشكل آمن، والذين سيلتزمون بأمانة بالقانون والعدالة، ولا يضطهدون الفقراء بأي حال من الأحوال؛ الذين لا يجرؤون، تحت أي ذريعة، بمكافأة أو تملق، على إخفاء اللصوص أو القتلة أو الزناة أو السحرة أو المشعوذين أي رجل ملحد، بل يسلمونهم بالحري ليكونوا أفضل وأحسن. مؤدبين بالناموس: لكي تتم إزالة كل هذه الشرور من الشعب المسيحي، بإذن الله.

=يستمرون طوال حياتهم في الانتقال من مقاطعة إلى أخرى، ويقيمون ثلاثة أو أربعة أيام في كل مرة في زنزانات مختلفة كضيوف. وهم يتجولون دائمًا ولا يستقرون أبدًا، ويستسلمون لأهوائهم ورغباتهم، وهم أسوأ من الساراببين في كل شيء. من الأفضل أن نتجاهل كل هؤلاء في صمت بدلاً من التحدث عن حياتهم الأكثر بؤسًا. **لمزيد من التفاضيل حول السراباين , وصلتها بحركة الزهد في مصر** ، راجع :

John Cassian The Conference , Neman Press New York 1997 p. 630 .

٢٦. أن يحكم القضاة بالعدل حسب القانون المكتوب وليس حسب حكمهم.

٢٧. نقرر أنه في جميع أنحاء مملكتنا لن يجرؤ أحد على رفض ضيافة الأغنياء أو الفقراء أو الحجاج: أي أنه لا يجوز لأحد أن يرفض المأوى والنار والماء للحجاج الذين يمرون عبر الأرض في خدمة الله. أو إلى أي عابر سبيل حباً في الله وسلامة نفسه. إذا أراد أحد أن يفعل المزيد من اللطف معهم، فسوف يعلم أن أفضل مكافأة له ستكون من الله، الذي قال بنفسه: "**ومن قبل ولداً واحداً مثل هذا باسمي فقد قبلني**[٥٩٣]". ومرة أخرى: "**كنت غريبا فآويتموني**"[٥٩٤].

٢٨. بخصوص السفارات القادمة من الإمبراطور – أن الأعداد والمئات، لأنهم يرغبون في الحصول على رضاء الإمبراطور، يجب أن يقدموا كل الرعاية للمبعوثين المرسلين، حتى يتمكنوا من المرور عبر مناطقهم دون تأخير. ويوصي الجميع تماما بترتيب كل ما هو مطلوب، بحيث لا يكون هناك أي تأخير؛ لكنهم سيسرعون بهم في طريقهم بكل عجلة، وسيوفرون لهم ما قد يرتبونه لهم.

٢٩. لا يحق لقضاتنا أو حكامنا أو مبعوثينا ابتزاز دفع الغرامة المستردة، نيابة عنهم، من هؤلاء الأشخاص المعوزين الذين سامحهم الإمبراطور، برحمته، على ما يجب عليهم دفعه بسبب السبب.

٣٠. أما الذين يريد الإمبراطور بنعمة المسيح أن يكون لهم سلام ودفاع في مملكته، فهم الذين يسارعون إليه، سواء أكانوا مسيحيين أم وثنيين. أو أولئك الذين يطلبون الصدقات بسبب العوز أو الجوع، فلا يجرؤ أحد على إجبارهم على خدمته، أو الاستيلاء عليهم، أو التصرف بهم أو بيعهم: ولكن حيث يبقون بإرادتهم هناك، تحت حماية الإمبراطور، سيحصلون على صدقات

---

[٥٩٣] متي ١٨ : ٥ .
[٥٩٤] متي ٢٥ : ٣٥ .

من فضله. إذا تجرأ أي شخص على انتهاك هذا، فسوف يعلم أنه سيكفر عن ذلك بحياته، لأنه احتقر بأوامر الإمبراطور بوقاحة.

٣١. ولا يفترض أحد أن يتسبب في إصابات أو في رفع الدعاوى ضد من يعلن حكم الإمبراطور، أو يظهر العداء لهم بأي شكل من الأشكال. من يجرؤ على فعل هذا يدفع حظر الملك. أو إذا كان يستحق عقوبة أشد، يؤمر بإحضاره إلى حضرة الملك.

٣٢. مع كل نوع من الاحتجاج، نوصي الناس أن يتركوا ويجتنبوا جرائم القتل التي بسببها يهلك كثيرون من الشعب المسيحي. إذا كان الله يحرم الكراهية والعداوة لأتباعه، فبالأولى يحرم القتل. لأنه كيف يمكن لأحد أن يرجو أن يرضي الله الذي قتل ابنه الأقرب إليه؟ أم كيف يمكن لأحد أن يؤمن أن المسيح يترأف على من قتل أخاه؟ إنها مخاطرة عظيمة ولا مفر منها أن تثير كراهية البشر، بالإضافة إلى إثارة كراهية الله الآب والمسيح حاكم السماء. من خلال الاختباء، يمكن للمرء الهروب منهم لبعض الوقت؛ ولكن، مع ذلك، يقع المرء بالصدفة في أيدي أعدائه. وأين يمكن الفرار من الله الذي ظهرت له كل الأسرار؟ بأي تهور يمكن لأي شخص أن يأمل في الهروب من غضبه؟ لذلك حرصنا، بكل تنظيم ممكن، على تجنب أن يهلك الناس الذين التزمنا بهم لكي يحكمهم هذا الشر. لأن من لا يخشى أن يغضب الله عليه، لن يجدنا لطفاء وكرماء على الإطلاق؛ نرغب بالأحرى في معاقبة من يجرؤ على ارتكاب جريمة القتل بأقصى صرامة. لذلك، لئلا تتزايد الجريمة، وحتى لا ينشأ خلاف كبير جدا بين الناس، – حيثما حدثت جريمة قتل بإقناع الشيطان، يجب على المذنب أن يسارع على الفور إلى إصلاحه، ويجب، بكل سرعة، وصالح أهل الميت على الشر الذي فعله. وهذا ما نقرره بحزم، وهو أن أقارب الرجل الميت لن يجرؤوا بأي حال من الأحوال على الاستمرار في عداوتهم بسبب الشر الذي ارتكبوه، أو رفض التصالح مع من يسعى إليه؛ ولكن، بتعهدهم

بإيمانهم، سيعقدون سلاما دائما، ولن يتأخر الرجل المذنب في دفع المبلغ. علاوة على ذلك، عندما يحدث ذلك، من خلال تأثير الخطيئة، أن يقتل أحد إخوته أو قريبه، فعليه أن يخضع نفسه على الفور للتكفير عن الذنب المفروض، وفقًا لما يقرره أسقفه، ودون أي تحايل. ولكن بمعونة الله سيسعى إلى تحقيق كفارته. ويدفع الغرامة عن القتيل حسب القانون ويصالح أقاربه بالكامل. وبعد أن تعهدوا بإيمانهم، لا يجرؤ أحد من الآن فصاعدا على بدء الأعمال العدائية. ومن يستهزئ بالإصلاح يحرم من ميراثه حتى نصدر حكمنا.

٣٣. نحرم جريمة سفاح المحارم منعاً باتاً. إذا تلوث أحد بالزنا الخاطئ، فلا يطلق سراحه ، بل يعاقب على ذلك حتى يخاف الآخرون من فعل الشيء نفسه: لكي تزال النجاسة تماما من الشعب المسيحي، وحتى يتم إزالة النجاسة تماما من الشعب المسيحي، يمكن تكفير الرجل المذنب تماما بهذه الكفارة التي يفرضها عليه أسقفه. وتلك المرأة ستوضع في أيدي أقاربها حتى نصدر الحكم. ولكن إذا كان الرجل غير راغب في الخضوع لحكم الأسقف فيما يتعلق بالإصلاحات التي سيجريها، فليحضر أمامنا، مع الأخذ في الاعتبار المثال الذي تم تقديمه في حالة سفاح القربى الذي ارتكبه فريكو في المعبد.

٣٤. أن يكون الجميع مستعدين بشكل كامل وجيد عندما يأتي أمرنا أو إعلاننا. فإذا قال أحد أنه غير مستعد، وتجنب أمرنا، ليؤتى به إلى القصر. وليس هو فقط، بل أيضا كل من يتجرأ على انتهاك حظرنا أو أمرنا.

٣٥. أن على جميع الناس، في كل الأوقات، في خدمة الله وإرادته، أن يكرموا بكل إكرام أساقفتهم وكهنتهم. دعهم لا يجرؤون على تلويث أنفسهم والآخرين بزواج سفاح القربى؛ لا يجوز لهما أن يتزوجا حتى يقوم الأساقفة والكهنة، مع شيوخ الشعب، بالتحقيق بجدية في درجة صلة الدم بين هؤلاء المرتبطين معا. وبعد ذلك، بمباركة، دعوهم يتزوجون. ليتجنبوا السكر،

ويتجنبوا الجشع، ولا يرتكبوا السرقة. ولتتجنبوا تماما الخصام والخصومات والتجديف سواء في الأعياد أو المحافل، بل ليعيشوا في المحبة والوئام٠

٣٦. وأيضا، عند تنفيذ كل حكم، يجب أن يكون الجميع معا في رأي واحد مع مبعوثينا. ولن يسمحوا على الإطلاق بممارسة شهادة الزور، وهي جريمة شريرة يجب إزالتها من الشعب المسيحي. إذا ثبت أن أي شخص من الآن فصاعدا كاذب. فيعلم أنه يفقد يده اليمنى. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم حرمانه من ميراثه حتى نحكم في قضيته.

٣٧. أما بالنسبة لقتل الآباء أو الأخوة، أو أولئك الذين قتلوا أمهاتهم أو شقيق أبيهم، أو أي قريب، – إذا كانوا غير راغبين في الطاعة والموافقة على حكم الأساقفة والكهنة الآخرين: من أجل سلامة أرواحهم وأن يلقوا الجزاء العادل. دع مبعوثينا وكونتاتنا يحتفظون بهم في هذه الحجز حتى يتم إحضارهم إلى حضورنا، حتى يكونوا آمنين ولا ينقلون العدوى لأشخاص آخرين. وفي هذه الأثناء، سيتم حرمانهم من ممتلكاتهم.

٣٨. ولنفعل الشيء نفسه مع أولئك الذين تم توبيخهم وتأديبهم بسبب العلاقات غير القانونية وسفاح القربى، والذين لا يرغبون في طاعة أساقفتهم وكهنتهم، والذين يتجرؤون على احتقار حظرنا.

٣٩. لا ينبغي لأحد في غاباتنا أن يجرؤ على سرقة لحوم الصيد في غابتنا [٥٩٥]التي حرمنا القيام بها مرات عديدة، والآن مرة أخرى نقرر بحزم أنه لن يفعل أحد هذا بعد الآن. فليحافظ كل واحد على نفسه راجيا أن يحافظ على الولاء الذي أقسمه لنا. ولكن إذا سرق أي كونت أو مائة أو مسؤول أقل منا، أو أي من خدمنا، لحوم الصيد، فيجب إحضاره أمامنا ومحاسبته.

---

[٥٩٥] ترجمة د عفاف سيد صبرة لأصل الترجمة الإنجليزية للنص الذي يتحدث عن الألعاب Games ٠ المرجع السابق ، ص ٤٠٥ ٠

أي رجل عادي آخر قد يكون سرق ذلك، يجب أن يعوض عن ذلك إلى أقصى حد يسمح به القانون؛ ولا يجوز بأي حال من الأحوال تقديم أي بدل لمثل هؤلاء الأشخاص في هذا الشأن. إذا علم أحد أن هذا العمل الشرير قد ارتكبه شخص آخر، فلا يجرؤ على إخفاءه، بموجب الولاء الذي وعدنا به والذي يجب أن يعدنا به الآن.

٤٠. أخيرا، إذن، نرغب في أن تكون مراسيمنا معروفة، من خلال المبعوثين الذين نرسلهم الآن، من قبل الجميع في مملكتنا بأكملها – من قبل رجال الدين، أي: الأساقفة، ورؤساء الأديرة، والكهنة، والشمامسة، والشرائع، وجميع الرهبان والراهبات؛ حتى يتمكنوا، كل واحد في مكتبه أو مندوبه، من الاحتفاظ بسلطاتنا وقراراتنا إما في الحالات التي يكون فيها من الضروري شكر الخاضعين لهم على حسن نيتهم، أو في الحالات التي قد تكون هناك حاجة إلى تطبيق علاج. وبالمثل، نرغب في أن تكون مراسيمنا معروفة من قبل العلمانيين وفي كل مكان – سواء كانت تتعلق بحماية الكنائس أو الأرامل، أو الأيتام أو الضعفاء؛ أو نهبها، أو تنظيم تجميع الجيش، أو أي أمور أخرى: لكي يطيعوا أوامرنا لإرادتنا، ولكي يجتهد كل واحد في كل شيء ليحفظ نفسه في القدس. خدمة الله وهكذا تكون هذه الأمور كلها صالحة وحمداً لله تعالى، ونشكره في موضعه؛ ولكن عندما نعتقد أن أي شيء يحتاج إلى الانتقام، فلنجتهد بكل إرادتنا وكل غيرتنا لتحسينه، حتى نتمكن بمعونة الله من النجاح في تحسينه، لتحقيق الربح الأبدي لأنفسنا ولجميع أتباعنا. . وبالمثل، نتمنى أن يتم نشر جميع المراسيم المذكورة أعلاه لكونتاتنا ومئاتنا ومسؤولينا.

المراجع

المراجع العربية :

إبراهيم الشعراوي (دكتور) – الاقطاع وأوربا في العصور الوسطي ، القاهرة ١٩٧٠ ٠

اسحق عبيد (دكتور) – الإمبراطورية الرومانية بين الدين والبربرية مع دارسة في مدينة الله ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الاولي ١٩٧٢ ٠

السيد الباز العريني (دكتور) الحضارة والنظم في العصور الوسطي – القسم الأول ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٦٣ ٠

السيد العربي حسن (دكتور) القوانين الجرمانية – دراسة في قوانين الممالك الجرمانية (أوربا القرون الوسطي) القاهرة ٢٠٢٠ ٠

السيد العربي حسن (دكتور) القانون الجنائي الروماني ، القاهرة ٢٠١٣ ٠

ج٠و٠ كوبلاند وب٠ فينوجرادوف – الاقطاع والعصور الوسطي في غرب أوربا ، ترجمة محمد مصطفي زيادة – مكتبة مصر بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٥٨ ٠

حامد زيدان غانم(دكتور) – تاريخ أوربا أوائل العصور الوسطي – القاهرة دون تاريخ ٠

سعيد عبد الفتاح عاشور(دكتور) – أوربا العصور الوسطي – الجزء الأول – التاريخ السياسي ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦١ م .

عفاف سيد صبرة(دكتور) – الإمبراطوريتان البيزنطية والرومانية الغربية زمن شارلمان – دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٢ ٠

كارل ستيفنس – الاقطاع في العصور الوسطي – ترجمة د٠ محمد فتحي الشاعر ، دار المعارف د٠ت.

هـ ٠ ا ٠ ل ٠ فشر– تاريخ أوربا العصور الوسطي ، ترجمة محمد مصطفي زيادة والسيد الباز العريني ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ ٠

هـ ٠ **سانت موس** – ميلاد العصور الوسطي ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد – سلسة الالف كتاب الثاني (٢٦٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر ،١٩٩٨ ٠

هـ ٠ و ٠ كارلس ديفز – شارلمان ، ترجمة د٠ السيد الباز العريني – مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة دون تاريخ٠

هنري بيرين – تاريخ أوربا في العصور الوسطي (الحياة الاقتصادية والاجتماعية) ترجمة د٠ عطية القوصي – سلسلة الالف كتاب الثاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦ ،

المراجع الأجنبية :

Albrecht Classen ,Treason: Legal, Ethical, and Political Issues in the Middle Ages with an Emphasis on Medieval Heroic Poetry , Journal of Philosophy and Ethics Volume 1, Issue 4, 2019.

Alexander Callander Murray, The Merovingian Kingship , Institutions , Law and History , Routledge 2022.

Alexander Callander Murray. Germanic Kinship Structure: Studies in Law and Society in Antiquity and the Early Middle Ages. Toronto: Pontifical Institute of Mediaeval Studies, 1983.

Alexander Murray ,Missionaries and Magic in Dark-Age Europe, Past & Present , Aug., 1992, No. 136 (Aug., 1992).

Alice Rio , Legal Practice and the Written Word in the Early Middle Ages : Frankish Formulae, c.500–1000, Cambridge University Press 2009.

Alice Rio, Merovingian Legal Culture, In The oxford Handbook of Merovingian World Edited by Bonnie Effros and Isabel Moreira , Oxford University Press 2020.

Allen E. Jones ,Social Mobility in Late Antique Gaul-Strategies and Opportunities for the Non-Elite, Cambridge University Press 2009.

Amalie Fobel ,The Political Traditions of Female Rulership in Medieval Europe, The Oxford Handbook of Women and Gender in Medieval Europe Edited by Judith Bennett and Ruth Karras.

Antonio Padoa Schioppa , A History of Law in Europe From the Early Middle Ages to the Twentieth Century, Cambridge 2017.

Archibald R. Lewis , The Dukes in the Regnum Francorum, A.D. 550-751 ,Speculum , Jul., 1976, Vol. 51, No. 3 (Jul., 1976).

Bernard S. Bachrach, Merovingian Military Organization 481-751, University of Minnesota Press 1972.

Bloch Marc. Comment et pourquoi finit Pesclavage antique?, Annales ESC 2 (1947).

Brian E. Hill, Charles The Bald`s Edict of Pitres (864): Translation and Commentary , A THESIS, University of Minnesota 2103.

Carl Ludwing , A History of Continual Criminal Law , Translates By Thomas Bell , Boston1916.

Catherine Fischer Drew; The Laws of Salian Franks, Translated and with an Introduction , University of Pennsylvania Press, 1991.

Catrin Mair Lewis Wood ,The Role of the Nobility in the Creation of Gallo-Frankish Society In the late fifth and sixth centuries ad, Thesis, University of Nottingham 2001.

Charles Joseph Hefele ; A History of Councils of The Church , From the Original Documents ,Edinbuch 1895.

Chris Wickham, "Problems of Comparing Rural Societies in Early Medieval Western Europe," Transactions of the Royal Historical Society, 6th ser., 2 (1992):

Cortney Cantrell; Conversion Politics: Motivations Behind Clovis Baptism and The Religious and Political Repercussion , A Thesis , Muncie – Indiana 2015.

D'A. Jonathan D.Boulton, DUKE/DUCHY**, in** Medieval France – An Encyclopedia , ed. By William W.Kibler , Grover A.Zinn, Lawrence Earp, Taylor & Francis e-Library, 2006.

David Herlihy (Editor)The History of Feudalism , Palgrave Macmillan,1970.

Detlef Liebs, Roman Vulgar Law in Antiquity, Sonderdrucke aus der Albert-Ludwigs-Universität Freiburg.

Eduard Visintini, Gift-Giving and the Seventh-Century Frankish Church in Merovingian Hagiography: The case of the Vita Eligii, Millennium 19.

Edward Jenks , Law and Politics in Middle Ages, London 1898.

Edward Jenks ; The Development of Teutonic Law, in Select Essays in Anglo-American Legal History, , By Vaeious Authoes, V.1 , Boston1907.

Emma Southon , Marriage, Sex and Death: The Family in the Post-Imperial west , The University of Birmingham 2012.

Erik Goosmann, Memorable Crises, Carolingian Historiography and the Making of Pippin's Reign, 750-900, Thesis -University of Amsterdam 2013.

Erin Thomas Dailey; GREGORY OF TOURS AND THE WOMEN IN HIS WORKS -Studies in Sixth-Century Gaul, The University of Leeds 2011.

Esther Benbassa,The Jews Of France , Translated by M. B. DeBevoise, Princeton University Press 1992,

Evzi Burhan Ayaz, Punishment For Violent Crimes : Aggression And Violence in The Early Germanic Codes, Thesis İhsan Doğramacı Bilkent University, 2017.

F.A.A.Koreman; The Public administration of Merovingian Kingdoms in The Sixth century , thesis- Utrecht University 2014.

Fevzi Burhan Ayaz, Punishment For Violent Crimes: Aggreression And Violence in the Early Germanic Law Codes , Ihsan Dogrmact Bilkent University - Ankara 2017.

Francois Lous Ganshof , Feudalism, Translated by Philip Grieson , LONGMANS, 1952.

Francois Lous Ganshof , Frankish institutions and Charlemagne , Trans. By Bryce and Mary Lyon , New York 1970

Fustel Coulanges , Historire Des Institutions Politiques De L'ancienne France , L'invasion Germanique - Le Romyaume Des Francs , Paris - Hachette – 1922.

Fustel de Coulanges, Histoire des institutions politiques de l'ancienne France , Paris 1905.

Gregory of Tours, The History of the Franks, Trans. By Lewis Thorpe ,Penguin Books, 1974.

Guy Halsall, Settlement and social organ1zat1on-The Merovingian region of Metz, Cambridge University Prees 1995.

Guy Halsall, Warfare And Society In The Barbarian West,450–900, Rutledge 2003.

Hans-Werner Goetz, Gens , Kings and Kingdoms: The Franks , in Regna and Gentes ,The Relationship between Late Antique and Early Medieval Peoples and Kingdoms in the Transformation of the Roman World, Edited by Hans-Werner Goetz, Jorg Jarnut,Brill 2003.

Helmut Reimitz, The Promise of History: Oaths in Frankish Historiography, medieval worlds (Volume 19. 2023).

Henri Pirenne, Economic and Social History of Medieval Europe. Translated by I. E. Clegg. San Diego: Harvest Books, 1936.

Ian Wood, Disputes in Late Fifth and Sixth-Century Gaul: Some Problems, in The Settlement of Disputes in Early Medieval Europe, edited by Wendy Davies, Cambridge University Press I986

Ian Wood, The Merovingian Kingdoms 450-751, LONGMAN 1994.

Innes, Matthew, Charlemagne, justice and written law. In: Rio, A. (ed.) Law Custom and Justice in Late Antiquity and the Early Middle Ages London. (2011)

J. **M. Wallace-Hadrill**, The Frankish Church, Oxford 2003

J. M. Wallace-Hadrill, The Long-Haired Kings ,Toronto: University of Toronto Press, 1982.

Jacob J. Rabinowitz, The Influence of Jewish Law upon the Development of Frankish Law ,Proceedings of the American Academy for Jewish Research , 1946 - 1947, Vol. 16 (1946 – 1947).

James A. Brundage, Medieval Canon Law, Routledge 2013.

James Westfall Thompson, The Decline Of The missi dominici in Frankish Gaul, Chicago : University of Chicago press 1903,

Janet L. Nelson ,Kingship, Law and Liturgy in the Political Thought of Hincmar of Rheims , The English Historical Review , Apr., 1977, Vol. 92, No. 363 (Apr., 1977) .

Jean Brisssaud, A History of French Public Law ,Trans. By James W.Garner Boston 1915.

Jean Brisssaud, A History of French Public Law ,Trans. By James W.Garner Boston 1915.

Jean-Pierre Poly, Liberté, lien des guerriers, livre de droit. La lex salica entre coutume barbare et loi romaine, Association Clio et Themis 2016.

Jennifer R. Davis, A pattern for power: Charlemagne's delegation of Judicial responsibilities, in **The** Long Morning Of Medieval Europe, new directions in early Medieval Studies, Edited by Jennifer Davis and Michael McCormick, Routledge 2016.

John Cassian, The Conference , Neman Press New York 1997.

Joseph Canning, A History of Medieval Political Thought , 300-1450, Routledge 1996.

JULIUS CAESAR , Cesar`s Commentaries on The Gallic War, Translated by W. A. MacDevitt , in -The Complete Works of JULIUS CAESAR By Delphi Classics, 2013.

Julius Goebel Jr., **Felony and Misdemeanor-** A Study in the History of Criminal Law, University of Pennsylvania Press 1976.

Larissa Tracy , Introduction: A History of Calamities: The Culture of Castration, in Castration and Culture in Middle Ages, , Edited by Larissa Tracy, Cambridge 2013.

Lukas Bothe, Mediterranean Homesick Blues: Human Trafficking in the Merovingian Leges , in The Merovingian Kingdoms and the Mediterranean World, Edited by Stefan Esders, Yitzhak Hen, Pia Lucas and Tamar Rotman , Great Britain 2019.

M.J. Elsakkers, Reading between the lines: Old Germanic and early Christian views on abortion, 2010, University of Amsterdam .

Marc Bloch, Feudal Society -The Growth of Ties of Dependence, Translated from the French by L.A.Manyon , Routledge1962.

Marios Costambeys, M.Innes , S.MacLean ; The Carolingian World , Cambridge 2011.

Maurizio Lupoi, The Origins of The European Legal Order , Trans. By Adrian Belton , Cambridge 1994.

Michael Edward Moore, A Screed Kingdom-Bishops and the Rise of Frankish Kingship, 300–850, The Catholic University of America Press 2011.

Ouvrage De M.Sohm , La Procedure De La Lex Salic, Paris 1873.

Patrich Geary , Before France and Germany - The Creation and Transformation of the Merovingian World, Oxford University Press 1988.

Patricia Skinner, Living with Disfigurement in Early Medieval Europe, Palgrave 2017.

Patrick Joseph Edward Griffith, Canon Law in Post Imperial Gaul, Thesis - Awarding institution, :King's College London, 2018.

Paul Fouracr, Placita' and the settlement of disputes in later Merovingian Francia, in The Settlement of Disputes in Early Medieval Europe, edited by Wendy Davies, Cambridge University Press 1986.

Paul M. Sweezy (others) The Transition From Feudalism To Capitalism, Science & Society , New York , 1963.

Pauline Stafford , Queens and Treasure in the Early Middle Ages, in Treasure In The Medieval West, Edited by Elizabeth M. Tyler, A York Medieval Press publication 2000.

Perry Anderson, Passages from Antiquity to Feudalism, NLB, 1974.

Raymond Van Dam, Merovingian Gual and The Frankish Conquest , ,in THE Cambridge Medieval History Volume 1 c.500–c.700 ,Edited by Paul Fouracre Cambridge2005.

Ryan David McDaniel, Decline and Fall? The Institutional History of Post- Imperial Western Europe, AD 400-800, The University of New Mexico,2012.

Ryan Patick Crisp; Marriage and Alliance in The Merovingian Kingdoms 481 - 639, Dissertation , Ohio State University 2003.

S. T. Loseby, The Role of the City in Merovingian Francia, In The oxford Handbook of Merovingian World Edited by Bonnie Effros and Isabel Moreira , Oxford University Press 2020.

S. P. Scott, The Civil Law, XII, Cincinnati, 1932 **.**

Shami Ghosh, Writing the Barbarian Past, Studies in Early Medieval Historical Narrative, Brill 2016،

Steven Fanning, FRANKS , in Medieval France – An Encyclopedia , ed. By William W.Kibler ,Grover ,A.Zinn, Lawrence Earp, Taylor & Francis e-Library, 2006.

Steven Fanning, MAYOR OF THE PALACE, **In** Medieval France – An Encyclopedia , ed. By William W.Kibler , Grover A.Zinn, Lawrence Earp, Taylor & Francis e-Library, 2006.

Steven Fanning, Salic LAw, **In** Medieval France – An Encyclopedia , ed. By William W.Kibler , Grover A.Zinn, Lawrence Earp, Taylor & Francis e-Library, 2006.

Susan Reynolds , Kingdoms and Communities In Western Europe **900-1300,** Clarendon Press·Oxford 1997.

Suzanne Fonay Wemple , Women in Frankish Society ,Marriage and the Cloister 500 to 900, University of Pennsylvania Press -Philadelphia 1981.

Tamas Notari, The State of Facts of Robbing of a Grave in Early Medieval German Laws, Acta Juridica Hungarica,2012.

Wallace-Hadrill ; The Long-Haired Kings and Other Studies in Frankish History. Routledge 2020.

Walter Goffart, Barbarian and Romans . 418-584 The Techniques of Accommodation, Princeton University Press 1980.

William E. Klingshirn, Magic and Divination in the Merovingian World , In The oxford Handbook of Merovingian World Edited by Bonnie Effros and Isabel Moreira , Oxford University Press 2020.

Zubin Mistry, Abortion in the Early Middle Ages c. 500–900,The University of York 2015.